

الثورة .. والحرية

مصر والمسألة المصرية

١٨٧٦ - ١٨٨٢

تأليف: أحمد عبد الرحيم مصطفى

مصر والمسألة المصرية

١٨٧٦ ـ ١٨٨٢



الثورة .. والحرية (٩)

مصر والمسألة المصرية

١٨٧٦ - ١٨٨٢

تأليف

أحمد عبد الرحيم مصطفى



(١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمد صابر عرب

مصطفى، أحمد عبدالرحيم.

مصر والمسألة المصرية: ١٨٧٦ - ١٨٨٢/ تأليف أحمد عبدالرحيم مصطفى. ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011-

٢١٩ ص؛ 20 سم. - (الثورة والحرية)

. تدمك 1 - 0812 - 18 - 977 - 978

١ - مصر. تاريخ. العصر الحديث

أ - العنوان.

٩٦٢

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٨٩٧٢

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0812 - 1



الثورة .. والحرية
سلسلة غير دورية

المحتوى

مقدمة

يتناول هذا البحث فترة من تاريخ مصر الحديث ، كانت — على قصرها (١٨٧٦ إلى ١٨٨٢) — ذات أهمية بالغة فى تطورها الحديث والمعاصر ؛ فقد شهدت فيها البلاد صنوفاً من الضغوط الخارجية والداخلية : بعثات مالية ، ولجان تحقيق وتغلغلاً أجنبياً فى إدارتها واقتصادياتها وشئون الحكم فيها ، ومحاكم مختلطة كانت أحد أسلحة الغزو الأجنبي — هذا فى الوقت الذى كانت تعانى فيه البلاد من آثار الأوتوقراطية الخديوية . ومما زاد فى تعقيد مشكلات مصر الداخلية وعلاقاتها الخارجية فى هذه الفترة ازدياد سطوة الإمبريالية الأوروبية ، وتفكك الإمبراطورية العثمانية التى كانت مصر لا تزال تابعة لها .

وكان لابد أن يتصدى الشعب المصرى لكل هذه التحديات : فاستيقظت ونمت الصحافة الوطنية ، ودبت الحياة فى مجلس شورى النواب ، وطالب المصريون بحياة نيابية حقيقية . ولكن أوربا — وفى مقدمتها إنجلترا وفرنسا — وقفت من هذه الأمانى المصرية موقف العداء : فاشتعلت الحركة الوطنية — الدستورية ، وما لبثت البلاد أن عمتها الثورة ضد التدخل الأجنبي والاستبداد الداخلى . وفى نهاية المطاف انتكست الثورة المصرية (المعروفة بالعرابية) بفعل قوة إنجلترا العسكرية ونفوذها فى المجال الدولى ، ونشاط أعداء الثورة فى الداخل بزعامة الخديو محمد توفيق وقنصل إنجلترا العام إدوارد مالت .

ولهذا البحث قصة : فقد سجل فى بداية الأمر ، فى كلية الآداب — بجامعة عين شمس ، على أن يكون موضوع رسالة للدكتوراه عن المسألة المصرية من عام ١٨٧٩ إلى عام ١٨٨٢ . ثم حصلت على إجازة دراسية فى عام ١٩٥٢ إلى لندن وباريس للاطلاع على الوثائق الدبلوماسية والقنصلية الأصلية المودعة بدور المحفوظات فى كل من العاصمتين الغربيتين ، وسجلت البحث بجامعة لندن تحت عنوان « شئون مصر الداخلية والخارجية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ :

The Domestic and Foreign Affairs of Egypt from 1876 to 1882
وحصلت به فى عام ١٩٥٥ على درجة الدكتوراه .

والبحث فى مجموعه يربط بين أوضاع مصر الداخلية والتطورات الدولية الحاسمة فى هذه الفترة . وإننى إذ أقدمه لقراء العربية ، أرجو أن أكون قد وفقت فى إلقاء بعض الأضواء الجديدة على هذه الفترة الحساسة من تاريخ مصر ، وأسهمت بلبنة فى حركة إعادة كتابة تاريخنا القومى .

ولا يسعنى إلا أن أسدى الشكر للهيئات والأشخاص الذين أعانونى على استكمال هذا البحث : الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وكيل جامعة عين شمس الذى سجلت الرسالة تحت إشرافه فى عام ١٩٥١ ، والمرحوم هارولد بون (Harold Bowen) الذى أشرف على الرسالة بجامعة لندن ، والأستاذ مدلكوت (W.N. Medlicott) أستاذ التاريخ الدولى بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، وقسم التاريخ بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية التابعة لجامعة لندن ، والمشرفين على مكتبة المدرسة ، والقائمين على المحفوظات الوثائقية بقصر عابدين وبدار المحفوظات (The Public Record Office) وبالمتحف البريطانى بلندن ، وبقسم الوثائق الملحق بوزارة الخارجية الفرنسية ، وهيئة دار الكتب المصرية . وأخيراً — وليس آخراً — أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة عين شمس التى أوفدتنى فى إجازة دراسية إلى لندن وباريس (١٩٥٢ — ١٩٥٥) لاستكمال دراسة هذا الموضوع والحصول على درجة الدكتوراه بجامعة لندن ، ثم أوفدتنى فى مهمة علمية (١٩٦٤ — ١٩٦٥) إلى لندن أتاحت لى استكمال ترجمة البحث إلى اللغة العربية ، واضعاً فى عين الاعتبار الاطلاع على ما جد من الدراسات الخاصة بالموضوع .

والله ولى التوفيق . . .

أحمد عبد الرحيم مصطفى

حدائق شبرا فى يولية ١٩٦٥

على سبيل التقديم

عندما طلب إلى أن أكتب تقديماً لهذا الكتاب ترددت في البداية، فقد جرت العادة أن يقدم الأستاذ تلميذه، وليس العكس، ولكنني بعد تفكير آثرت أن أستجيب لأن أستاذى انتقل إلى جوار كريم، ولأنني رأيت من واجبى أن أعرف الأجيال الجديدة من القراء والمثقفين به، وخاصة وأنه كان من أعلام المؤرخين العلميين المتخصصين في التاريخ الحديث والمعاصر.

وقد ولد الأستاذ الجليل في إحدى قرى سوهاج بصعيد مصر في نوفمبر عام 1925وحصل على درجة الليسانس الممتازة في الآداب من جامعة القاهرة عام 1946وأعقبه بدبلوم معهد التربية العالى عام 1948 ليشتغل فترة قصيرة بالتعليم الثانوى، يعين بعدها معيدا بجامعة عين شمس (إبراهيم باشا آنذاك) حيث حصل على درجة الماجستير عام 1951 بدراسته عن «علاقة مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل» 1879 - 1863 تحت إشراف الأستاذ محمد فؤاد شكرى ثم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، الذى درس معه لدرجة الدكتوراه في البداية، ثم أوفد في بعثة دراسية إلى جامعة لندن، ليحصل على دكتوراه الفلسفة في التاريخ عام 1955 في موضوع من أهم موضوعات تاريخ مصر الحديث يتناول «شئون مصر الداخلية والخارجية 1882 - 1876» تحت إشراف الأساتذين

هارولد بوون ومدلكوت، ليقدم لنا دراسة وثائقية لهذه الفترة الحرجة من تاريخ الوطن، وهى فترة تزايد التدخل الأجنبي ونمو الحركة الوطنية المصرية، التى أفضت إلى قيام الثورة الوطنية المعروفة بالعرابية، وتعد أكمل وأهم دراسة صدرت عن هذا الموضوع وقد عربها بعد ذلك ونشرتها دار المعارف عام 1965 تحت عنوان " مصر والمسألة المصرية 1876 - 1882 ونفدت فى حينها ولم تطبع منذ ذلك التاريخ رغم أهميتها الشديدة، وهى التي تعيد الهيئة العامة لقصور الثقافة طبعها فى هذه الطبعة الجديدة.

وقد شغل الأستاذ المؤرخ بعد ذلك وظائف التدريس فى كلية الآداب بجامعة عين شمس منذ عام 1956 مدرسا، فأستاذا مساعدا، فأستاذاً لكرسى التاريخ الحديث منذ عام 1968 فرئيسا للقسم 1970 فوكيلا للكلية لعام 1972 - 1973. وقد شاءت ظروفه أن يعار للعمل أستاذاً بجامعة الكويت، التى استقطبت فى حينه أعلاماً من الأساتذة المصريين منهم الأساتذة الدكاترة محمد عواد حسين وأحمد أبو زيد وعبد الرحمن بدوى وفؤاد زكريا وحسين مؤنس وغيرهم . وقد استمر الدكتور أحمد عبد الرحيم يعمل فترة طويلة فى جامعة الكويت 1973 - 1987 قام خلالها بنشاط علمى جم وبجهد تأسيسى كبير، من خلال إشرافه العلمى وجهوده فى التأليف والترجمة مدفوعا بإيمانه بأن له رسالة يؤديها فى أى مكان من وطنه العربي، وقد عاد الأستاذ إلى بيته الأول فى كلية الآداب بجامعة عين شمس عام 1987 ليستأنف نشاطه العلمى بين تلاميذه، وقد صاروا كبارا يشار إليهم بالبنان، وقد كرمته الدولة بمنحه جائزتها التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام 1998 وربما كان لغيابه عن مصر فترة طويلة نسبيا أثر فى تأخر هذا التكريم، الذى كان جديرا باستحقاقه له قبل ذلك بسنوات طويلة .

لقد كان الأستاذ المؤرخ لا يعرف من ملذات الدنيا غير القراءة والكتابة وجلسات النقاش العلمى، وأظن أن هذا كان أفضل ما يحب فعله ويستمتع به، فلم يتوان عن المشاركة ببحوثه ومداخلاته فى المؤتمرات العلمية والندوات التاريخية، خاصة ذات الطابع العلمى الأكاديمى، سواء فى مصر أو فى بقية العواصم العربية والأوربية، حيث كان فارساً، يقول دائما الجديد، ويفجر القضايا، ويتمتع بمقدرة هائلة على جذب انتباه الحضور وإفادتهم. وربما كان أبرز المؤتمرات التى شارك فيها بأبحاثه، المؤتمر الذى انعقد فى جامعة لندن 1964 - 1965 والذى كان يتناول " التغيرات الاجتماعية

والاقتصادية في مصر الحديثة *، والذي أشرف عليه الأستاذ هولت، وقد ألقى فيه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بحثين بالإنجليزية أحدهما عن انهيار نظام الاحتكار في مصر بعد عام 1841 والآخر عن أوراق حككيان الذي كان مهندسا كبيرا في عهد محمد على وترك أوراقا تكشف عن جوانب هامة من تاريخ مصر خلال الفترة . 1863 - 1840

وقد نشر بحثا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ضمن الكتاب الذي ضم أبحاث المؤتمر وصدر بالإنجليزية عام 1968 عن جامعة لندن تحت عنوان : Social and Political Change in Modern Egypt والذي لم يقدر له أن يترجم إلى اللغة العربية حتى الآن رغم أهميته الكبيرة، وإن كان أستاذنا قد ترجم بحثيه ونشرهما ضمن كتاب أصدرته هيئة الكتاب تحت عنوان «عصر حككيان» عام 1990 حيث ضم فيه مجموعة من أبحاثه المترجمة التي تغطي موضوعات مهمة من تاريخ مصر خلال الفترة التي أعقبت معاهدة لندن عام 1840وحتى أواخر القرن التاسع عشر .

لقد كان الأستاذ المؤرخ من عُمد سمنار التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس، وقد تولى الإشراف عليه فترة من الزمن، ساهم فيها بجهوده في إرساء تقاليد الندوات العلمية المنتظمة، وقد تعددت المجالات التي درس فيها، فإلى جانب جامعته الأم، ألقى دروسه في جامعة الموصل وجامعة الكويت، وفي معهد البحوث والدراسات العربية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أشرف على الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه في كل هذه المعاهد العلمية وغيرها، وكان له في كل منها تلاميذ ومريدون، لا يسع المقام هنا لذكرهم .

ولم يكن الأستاذ المؤرخ منغلقا على كتبه وذاته، يعيش في برج أكاديمي عاجي، وإنما كان منخرطا في الحياة الثقافية العامة، قارئا ومستمعا ومشاركا بقدر معين، من خلال الإذاعة المسموعة والمرئية في كل من القاهرة والكويت، والإذاعة البريطانية، فضلا عن مشاركته بالكتابة في الصحف والمجلات من حين لآخر، وعندما يطلب منه ذلك، وفي مجال تخصصه واهتماماته، فقد كان عزوفا عن الأضواء والشهرة، وحسبه عندما يكتب أن يكون الموضوع ملحا عليه وله فيه رأى أو رؤية، وكان سلوكه مطابقا لما يؤمن به، وما يعلمنا إياه، من أن المؤرخ الحقيقي لا ينبغي له أن ينجذب وراء الأضواء، أو يسعى لذوى السلطان، ليستطيع أن يحافظ على استقلاليته وحيدته، وأن يمتلك زمام قلمه الذي انتدبه لمهمة مقدسة.

وقد لا يعرف الكثيرون أن الأستاذ المؤرخ انجذب في بداية حياته إلى الأدب، الذي كان عاشقا وقارئا نهما له، وكان أول كتاب وضعه تحت عنوان «توفيق الحكيم، أفكاره وآثاره» الذي نشره عام 1952 ورغم اهتمامه بالتأريخ لأفكار توفيق الحكيم من خلال مؤلفاته وآثاره، بحكم تكوينه كمؤرخ، إلا أن رؤيته النقدية المبكرة للموضوع، وضعته في تماس مع نقاد الأدب آنئذ، وربما لو لم يجذبه التاريخ ويستغرقه بشكل تام بعد ذلك لثنى كتابه عن الحكيم بجزء آخر عن آثاره بعد عام 1952 ولكسب الأدب ناقدا جديدا آنئذ . وعموما لم يتخل الأستاذ عن متابعته لقراءة الأدب، وهو ما كان يبدو واضحا من مناقشاته وتعليقاته، كما أن له مقالات معروفة عن الأستاذ العقاد والدكتور هيكل والأستاذ إحسان عبد القدوس وغيرهم، وإن كان تركيزه على الجانب التاريخي في كتاباتهم وأعمالهم واضحا، تاركا الجوانب الأخرى لنقاد الأدب والمشتغلين به .

أما عن مؤلفات الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فقد كتب، إلى جانب رسالتيه للماجستير والدكتوراه، وكتاب «عصر حككيان» الذي تناول دراسة مصر منذ أواسط القرن التاسع عشر، كتابا صغيرا في مبناه كبيرا في معناه عن «الثورة العرابية» نشر عام 1961 في سلسلة المكتبة الثقافية، ثم وضع كتابا هاما عن "تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة 1936 - 1882 ضمنه آراءه وتحليلاته النافذة، والمعروف أنه نشره في أعقاب هزيمة يونيو 1967 في فترة كنا فيها نحتاج إلى مراجعة النفس والعودة إلى الجذور التاريخية، بوعي ومنطق جديدين، وقد أكمل هذا الكتاب بكتاب آخر، وإن اختص بدراسة القضية الوطنية، قضية الجلاء البريطاني عن مصر، دون بقية القضايا التي عالجها في كتابه ذاك، وقد نشر الكتاب الجديد عام 1968 تحت عنوان «العلاقات المصرية - البريطانية من 1956 - 1936» وإلى جانب ما سبق ألف كتابا عن «مشكلة قناة السويس» عرض فيه تطورها التاريخي من 1956 - 1854 في عرض علمي مركز، رصد الخطوط العامة دون إغراق في التفاصيل . وعلى نفس الأهمية يأتي كتابه عن «تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة» الذي صدر عام 1973 حيث رصد فيه معالم التطور وأهم الاتجاهات وإسهامات المفكرين والمثقفين . وقد جمعت له دار الهلال مجموعة من مقالاته التي تناولت عددا من الشخصيات السياسية التي لعبت أدوارا مهمة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، بدءا بالشيخ محمد عبده وانتهاء بالدكتور محمد

صلاح الدين، ونشر هذا الكتاب تحت عنوان " شخصيات مصرية " فى سلسلة كتاب الهلال، عدد ديسمبر . 1993

وفى تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر وتاريخ الدولة العثمانية له العديد من المؤلفات أبرزها كتابه «الولايات المتحدة والمشرق العربى» 1978 و «فى أصول التاريخ العثمانى» 1982 و«بريطانيا وفلسطين 1949 - 1945» 1986، و «حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى الحديث» 1971 .

وإذا كان محمد شفيق غربال يعتبر رائدا كبيرا فى تأسيس مدرسة الدراسات التاريخية، بأسلوبها ومنهجها الحديث، إلا أن موسوعيته حالت دون وفرة إنتاجه البحثى فى مجال تخصصه، وإن استعاض عن ذلك بتكوين طلابه، فقد مثل أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذى كان أبرزهم ولا شك، نقلة نوعية مهمة فى اتجاه هذه المدرسة، من المعرفة الموسوعية، التى ميزت غربال، وإلى المعرفة العلمية المتخصصة بالمعنى الأكاديمى المحدد للتاريخ، يشهد بذلك وفرة إنتاجه ودقة منهجه وصرامته فى تطبيقه، وتكريس التقاليد العلمية فى مجال التخصص، مما ساهم فى تأصيل المدرسة التاريخية العلمية، من خلال المؤلفات وحلقات البحث العلمى وتكوين الطلاب .

لقد كان أحمد عبد الرحيم يؤكد دائما على أن التاريخ هو ذاكرة الشعوب الحية، وهو القنطرة التى تعبر عليها الأجيال، وأن على دارسيه أن يفطنوا إلى أن ثمة خيطا دقيقا بين الأمجاد الحقيقية، التى لا يخلو منها تاريخ أى شعب حى وبين الأمجاد المختلقة، وأن هناك فرق بين إزاحة الغبار عن الفترات الزاهية من تاريخ الأمة، وبين التزييف والتجديف . لقد كان عالما فاهما لطبيعة علم التاريخ، ومدارسه واتجاهاته ومناهجه، كأفضل ما يكون العلم والفهم .

لقد كان ينبهنا إلى أن مهمة المؤرخ ليست هينة، وأن الذى يميز بين مؤرخ وآخر، أن أحدهما تتشعب به الدروب، جريا وراء السرد والتفاصيل التى تسيطر على المادة، وبين آخر يجمع ما يمكنه جمعه من المادة، ثم يعيد صياغتها، وفقا لخطة مرنة، تربط أطراف الموضوع بعضها ببعض، فيخرج فى نهاية الأمر بوحدة عضوية، مترابطة متفاعلة، لا يبددها شئ من التكرار أو التفكك، والعبرة هنا بالكيف لا بالكم، وفرق بين المؤرخ الحقيقى، وبين راوى الأحداث، أو جامع المادة وناشرها .

كانت «الموضوعية» هي أهم خصائص منهج أحمد عبد الرحيم مصطفى، لكن أية درجة من الموضوعية ؟ صحيح أن الموضوعية ثوب فضفاض، ما دام الكاتب طرفا فيها، لكن ثمة حد أدنى من الالتزام، تكون الكتابة دونه نوعا من الإسفاف الماس بالقيم الأخلاقية. كان الأستاذ يرى أن الموضوعية المطلقة خرافة، طالما أن من يكتب التاريخ كائن حي، لابد أن له ميوله واتجاهاته وانفعالاته وانتماءاته، لكن المؤرخ المستقل يستطيع أن يضع ذلك كله في إطار حده الأدنى .

كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يدعو دائما إلى الالتزام بالمنهج العلمي ويشدد على ذلك، ويذكر أن من واجبنا أن نطأطيء الرأس أما أحكامه، وأن نروض النفس على قبولها، وقد كتب ينبهنا إلى أن الحقيقة وحدها، على مرارتها، هي التي تمهد لنا الطريق السوى لفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا، ورسم المسار الصحيح الذى من شأنه أن يساعدنا، ولو بعد لأيٍ، على حل قضايانا القومية على الوجه الصحيح .

وقد تميزت كتاباته بنظرة كلية شاملة، تكشف عن مقدرة خاصة على الربط والمقارنة والتركيز، مع سمو في أسلوب العرض من الناحيتين الإنشائية والموضوعية، وهو أسلوب لا يتأتى إلا لمن أوتى عقلية واعية، تميز بين الغث والسمين، تخطت ثقافتها حدود التخصص الأكاديمي الضيق، وهو ما يبدو واضحا خلال عطائه العلمي، جزاه الله عما قدم لوطنه من علم نافع وجعل الجنة مثواه.إنه سميع مجيب.

د. أحمد زكريا الشّلق

يوليو ٢٠٠٨

الفصل الأول

مصر وأوربا

« منذ (عام ١٨٤١) . . . لم تعد مصر تهدد التوازن الأوربى . ولكنها ظلت تشغل مكانة ضخمة فى اهتمامات الشعوب بسبب المصالح الواسعة التى التقت حولها » .

C. De Freycinet, La Question d'Egypte, p. 98

تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ :

كان من أثر الأزمة الدولية، التى أثارها النزاع بين محمد على والسلطان، أن فرضت أوربا نفسها على طرفى النزاع ووصلت إلى حل وسط طبقاً لمعاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠) والخط الشريف الذى وقعه السلطان فى ١٣ فبراير ١٨٤١ وفرمان أول يونية ١٨٤١ . وقد حددت كل هذه الاتفاقيات وضع مصر الدولى حتى إعلان الحماية البريطانية فى عام ١٩١٤ ، ثم تنازل تركيا نهائياً عن ادعاءاتها فى مصر طبقاً لمعاهدة لوزان الموقعة فى عام ١٩٢٣ . فقد ربطت التسوية مصر بالإمبراطورية العثمانية من جديد، ولو أنها ميزتها عن الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً فى أسرة محمد على طبقاً لقاعدة الأرشد فالأرشد . وبذلك أوجدت حلاً وسطاً التقت عنده مرامى الجميع دون أن تضع عوائق قاطعة فى سبيل الوصول إلى نهاياتها المنطقية . فحاكم مصر من أسرة محمد على من أتباع السلطان ورعاياه ، عليه أن يتوجه فى بداية حكمه إلى الآستانة لاستلام خلعة توليته بنفسه ، وأن يسك النقود ويجبى الضرائب باسم السلطان ، وجيشه جزء لا يتجزأ من جيوش الإمبراطورية ولا تتعدى قوته ١٨,٠٠٠ رجل فى أوقات السلم، وولايته تطبق القوانين والمعاهدات العثمانية وتقدم خراجاً سنوياً للسلطان . ورغم ذلك فقد بقيت فى أيدى الولاة السلطة المطلقة على المصريين فى المسائل الإدارية والضريبية والدفاعية والتشريعية . وتركيا

لا تعترض على حق الوراثة طالما أن مصر لم تفلت من قبضتها وأن بإمكان الباب العالى أن يجعلها من جديد مجرد ولاية عثمانية . والدول الأوربية الكبرى قد أملت التسوية وضمنت استدامتها ، وبذلك فرضت نفسها حكماً بين الطرفين ، متقاضية ثمن تدخلها نفوذاً عريضاً يستمد حيويته طوراً من التسوية وطوراً آخر من الامتيازات الأجنبية القديمة وضعف السلاطين . وهى تسعى جاهدة إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه ، وتستغله فى بناء وتدعيم مصالحها الاقتصادية والثقافية فى البلاد . وولاة مصر آخر الأمر يغريهم حق الوراثة بمحاولة التملص النهائى من قبضة تركيا . . ومصر تدفع ثمن تبعيتها للسلطان من مالها ورجالها ، وتنتقل من حيز القوة الذى كانت عليه فى عصر محمد على إلى حيز الضعف والخضوع لأوربا فى وقت كان فيه الانقلاب الصناعى يوطد أقدامه .

وكانت التسوية بداية فترة جديدة فى تاريخ المسألة المصرية التى أصبح لها وضع خاص إما فى نطاق المسألة الشرقية أو خارجاً عنها . فالدول الأوربية الكبرى قد ضمنت سلامة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها[1]. وهكذا أضعف التحالف الأوربى ضد محمد على مصر وفرض عليها وصاية الاتحاد الأوربى بحيث تعرضت للتدخل الأوربى بكل أبعاده ، وبخاصة بعد تدفق الأجانب عليها منذ بداية حكم سعيد . وقد انشغلت الدول الكبرى عن البحر المتوسط ومصر بمختلف المشكلات الأوربية وغير الأوربية ، تاركة إياها بمثابة احتكار لكل من فرنسا وإنجلترا اللتين اعترفت الدول بمصالحهما فى وادى النيل وأقرتها دون أن تسقط شئون مصر من حسابها تماماً ، لمساسها بالسياسة الأوربية من قريب . حقيقة إن إيطاليا قد أقحمت نفسها فى حلبة المنافسة فى هذه البقعة الحساسة بغية تعويض ما فاتها وحلاً لبعض مشكلاتها الاجتماعية — فقامت لها فى كل من مصر وتونس جاليات وافرة العدد ، وحاولت أن تتخذ من هؤلاء الرعايا ومصالحهم تكأة لوضع يديها على تونس واقتسام مغانم النفوذ فى مصر . إلا أن فرنسا انفردت بتونس فى عام ١٨٨١ ، وحاولت هى وإنجلترا جاهدتين أن تقفا فى وجه ادعاءات إيطاليا

(١) تقرر هذا المبدأ طبقاً لاتفاقية البوغازين الموقعة فى ١٣ يولية ١٨٤١ بين فرنسا وإنجلترا وروسيا وبروسيا (ألمانيا فيما بعد) والنمسا . وقد انضمت إيطاليا إلى هذه الدول حين وقعت صلح باريس فى عام ١٨٥٦ .

وغيرها فى مصر ، بحيث أن المسألة المصرية حتى عام ١٨٨٢ كانت فى الواقع سجلاً للمنافسة الإنجليزية — الفرنسية التى أثرت تأثيراً بيناً فى أحوال مصر ، وما لبثت بعد الاحتلال البريطانى أن اشتدت واتسع نطاقها حتى انتهت فى عام ١٩٠٤ بالوفاق الودى بعد أن شارفت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا على التأزم الذى أوشك أن يصل بهما إلى حيز النضال المسلح فى سبيل مصر وأملاكها الإفريقية .

المنافسة الإنجليزية — الفرنسية على مصر :

فبرغم أن إنجلترا وفرنسا كانت لهما مصالح كبرى فى الشرق الأدنى ومصر ، وبرغم موقفهما المشترك ضد روسيا فيما يتعلق بالمسألة الشرقية ، فمنذ حملة بونابرت على مصر فى عام ١٧٩٨ نشب بينهما صراع شديد لم يحسمه إلا الوفاق الودى . وهذا الصراع كان استمراراً للنضال الاستعمارى بين البلدين فى كندا والهند — وكانت نتيجته فى هذه المرة أيضاً انهزام فرنسا فى معظم الميادين التى تصدت لها فيها إنجلترا وبخاصة على ضفاف النيل . فحتى عام ١٨٤١ كانت فرنسا تعتبر كل توسع لمصر فى الشرق الأدنى امتداداً للنفوذ المعنوى الفرنسى . ولما كان الفرنسيون أكثر من الإنجليز إصغاء لصوت العاطفة ، فقد ربطوا بين مصر وذكرى حملة لويس التاسع والامتيازات الأجنبية التى اعتبرت فرنسا نفسها صاحبة الفضل فيها ، والصداقة الوطيدة التى قامت بين فرنسوا الأول والسلطان سليمان القانونى فى القرن السادس عشر ، وحق فرنسا فى حماية المسيحيين من رعايا السلطان ، وقيام تلك المؤسسات التجارية والثقافية التى أنشأتها فى شرق البحر المتوسط الشركات والهيئات الدينية الفرنسية . ومنذ حملة بونابرت اعتبرت فرنسا مصر منطقة نفوذ لها وحدها ، مستوحية أمجاد هذه الحملة وما صنعته لتاريخ مصر ، ثم سندها لمحمد على سياسياً وأدبياً . وإلى جانب هذه الروابط العاطفية التى لها وزنها فى السياسة الفرنسية ، وجدت أمور واقعة تسند ادعاءات الفرنسيين : من اصطباغ اتجاه مصر نحو الغرب بالصبغة الفرنسية ووجود عدد كبير من المستشارين الفرنسيين فى خدمة خلفاء محمد على ، ثم تحقيق مشروع القناة الفرنسى تحت إشراف شركة فرنسية ، وتدفق جالية فرنسية وافرة العدد ، واستعانة الولاة برؤوس الأموال الفرنسية —

مما أدى كله إلى تفوق النفوذ الفرنسى فى القاهرة حتى بلغ أوجه فى عام ١٨٦٩ لدى افتتاح القناة . لهذا كله لا نعجب إذا ما افتخر الفرنسيون « بمهمتهم الحضارية فى مصر » ، ناظرين إليها باعتبارها ابناً لفرنسا بالتبنى — بل قائلين بأن فرنسا — بعد النيل — هى التى صنعت مصر[١] . لهذا كانت فرنسا ، حتى هزائم ١٨٧٠ — ١٨٧١ ، على استعداد لمقاومة استفحال النفوذ الإنجليزى فى مصر بكل ما لديها من وسائل : فقد أصبح أمراً مقرراً بالنسبة إلى السياسة الفرنسية أن مصر لها وضع خاص باعتبارها منطقة هامة من مناطق النفوذ الفرنسى . وعبر السياسى والمؤرخ الفرنسى دى فريسينيه (De Freycinet) عن هذه الحقيقة بقوله : « منذ عهد نابليون لم تغمض فرنسا عينيها عن مصر يوماً واحداً »[٢] . بل إنها فى أوقات خاصة كانت تقيس نفوذها فى العالم بمقياس الدور الذى تلعبه على ضفاف النيل ، حيث كانت تسعى جاهدة إلى إضعاف العلاقات القائمة بين مصر والباب العالى توطئة للسيطرة الفرنسية التدريجية على الولاة . ولما شعر الساسة الفرنسيون بضعف بلادهم وعزلتها على أثر هزائم السبعين ، وجدوا أنفسهم مرغمين على تحسين علاقاتهم بإنجلترا — مما ترتب عليه قيام المراقبة الثنائية ، وما يمكن أن نسميه تجاوزاً بالحكم الثنائى . وقد هاجم كثير من الكتاب والساسة الفرنسيين هذه السياسة التى مهدت للصراع بين فرنسا وإنجلترا دون أن توفر الضمانات اللازمة لموازنة الأخطار الكامنة فى هذا الاتجاه ، وعزوا إليها التطورات السياسية المفضية إلى الاحتلال الإنجليزى لمصر وانهيار النفوذ الفرنسى فيها . ومن ناحية أخرى دافع كتاب فرنسيون آخرون عن هذه السياسة على اعتبار أن إنجلترا كانت لها فى مصر مصالح معترف بها رسمياً بحيث كان يستحيل على فرنسا أن تنفرد بمصر أو تقضى على النفوذ الإنجليزى فيها ، ومن هنا كان انسحاب فرنسا يعنى ترك مصر لإنجلترا . وفى الواقع أن الحكم الثنائى لم يكن وحده هو سبب انهيار النفوذ الفرنسى فى مصر —

---

(١) Reinach, La Politique Opportuniste, p. 65-Reinach, Le Ministère Gambetta, p. 447.
كما أن فرنسا كانت ترى أن معارضتها لمعاهدة لندن هى التى جعلت مصر تحصل على المزايا التى تضمنتها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ .

(٢) Freycinet, Souvenirs, II, p. 215.

إذ أن اتجاه ممثلى فرنسا العدوانى إزاء إسماعيل وتوفيق ورجالهما ، فى الوقت الذى حاول فيه ممثلو إنجلترا اكتساب ثقة الولاة ، مما أدى إلى ميل إسماعيل وتوفيق إلى الإنجليز . يضاف إلى هذا أن الجمهورية الثالثة قد تميزت بعدم الاستقرار وكثرة التعديل الوزارى ، وبالتالى بكثرة التعديل فى المناصب السياسية فى مصر — هذا فى الوقت الذى تميزت فيه السياسة الإنجليزية بالاستقرار مهما حدث من تعديلات وزارية[1] . كل هذه العوامل كانت من وراء فشل السياسة الفرنسية فى مصر ونجاح السياسة الإنجليزية .

أما إنجلترا فقد كانت سياستها حتى أواسط السبعينات متأثرة بحلفها التقليدى مع تركيا ضد روسيا. وفى الآستانة كان السفراء الإنجليز من أمثال لورد ستراتفورد دى ردكليف (Stratford de Redcliffe) وسير هنرى بلور (Henry Bulwer) وسير هنرى لايارد (Henry Layard) يتمتعون بنفوذ كبير على السلطان وفى الباب العالى. لهذا كان تأكيد الوضع الذى نصت عليه التسوية ، بما فيه المحافظة على التبعية بين مصر وتركيا ، الدعامة التى ارتكزت عليها المصالح الإنجليزية التى نظرت إلى مصر والمسألة المصرية خلال المواصلات الإمبراطورية صوب الهند . فكان هم إنجلترا كسب صداقة الولاة بقصد تسهيل نقل البريد والجند ، ومراقبة أحوال البلاد وضمان استقرارها ومنع ولاتها من الوقوع تحت طائلة النفوذ الفرنسى أو أى نفوذ أوربى آخر .

وشك إنجلترا فى نوايا فرنسا هو الذى دفعها إلى تلك المعارضة العاصفة لمشروع قناة السويس الذى بدا لها على أنه محاولة من جانب الفرنسيين لفصم العلاقات بين مصر وتركيا تمهيداً لفرض النفوذ الفرنسى المباشر عليها . ورغم مختلف وسائل الضغط التى مارستها إنجلترا فى الآستانة والقاهرة ، تحقق المشروع وافتتحت القناة

---

(١) فى الفترة ما بين ١٨٧٦ و ١٨٨٢ تولى وزارة الخارجية الفرنسية ستة وزراء هم : ديكاز (Decazes) ووادنجتون وسانت هيلير (St. — Hilaire) وجمبتا (Gambetta) وفريسينه ودكلير (Duclerc) وفى نفس الفترة لم يتقلب على وزارة الخارجية الإنجليزية سوى ثلاثة وزراء هم : داربى وسولسبرى وجرانفل (Granville) . وقد تولى القنصلية الفرنسية العامة فى مصر فى هذه الفترة ستة قناصل هم : دى ميشيل وجودو (Godeaux) وتريكو (Tricou) ودى رنج (De Ring) وسنكفكز (Sienkiewicz) ودى فورج (De Vorges) ، على حين لم يمثل إنجلترا سوى ثلاثة قناصل عموميين هم ستانتون وفيفيان ومالت (Malet) .

فى عام ١٨٦٩ . هنا تعدلت السياسة الإنجليزية تعديلاً حاسماً فمالت إلى فرض نفوذها على مصر ، إن لم يكن احتلالها : على أن الساسة الإنجليز حتى أواخر السبعينات كانوا قانعين بعرقلة المشروعات الفرنسية فى مصر ، كما سبقت لهم عرقلة المشروعات الروسية الخاصة بالبوغازين والسيطرة على الباب العالى . ولكن بدء انهيار الإمبراطورية العثمانية ، والارتباك المالى فى أواخر عهد إسماعيل ، ونمو الحركة الوطنية فى مصر بالشكل الذى أدى فى النهاية إلى ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ ، كل هذا مما دفع حكومة الأحرار (١٨٨٠ — ١٨٨٥) إلى احتلال مصر ، وإن يكن ذلك ضد اتجاه ومبادئ حزب الأحرار . وسبب هذا التحول فى الاتجاه الرسمى الإنجليزى إزاء مصر ما طرأ على إنجلترا ذاتها من ظهور اتجاهات جديدة ورجال جدد ، الأمر الذى أدى إلى تغيير جوهر السياسة الإنجليزية وظهور كتل جديدة من الساسة غيرت الطابع العام للأحزاب . وبرغم أن الأحرار قد تسلموا الحكم فى عام ١٨٨٠ إلا أن الإدارات الحكومية ظلت فى أيدى المحافظين الذين كانوا يميلون إلى نشر النفوذ الإنجليزى فى العالم وتجاهل حق الشعوب فى تقرير مصيرها . وقد حاول جلادستون طيلة السنوات الخمس التى استمر فيها فى الحكم أن يقاوم الاتجاه الإمبريالى فى إنجلترا ، ولكنه فشل منذ البداية — فالرأى العام الإنجليزى قد اشتدت حماسته للفتح والاستعمار بتأثير زعماء حزب المحافظين والكتاب الاستعماريين من أمثال سيلى (Seeley) وسير تشارلز دالك (Charles Dilke) — ووراء كل هؤلاء نمو الصناعة الإنجليزية التى أخذت تبحث جاهدة عن أسواق لاستيراد المواد الخام وتصدير المواد المصنوعة . وفى داخل مجلس وزراء الأحرار كان يوجد أمثال سير تشارلز دالك[1] ولورد هارتنجتون (Hartington) وجوزيف تشامبرلين (Joseph Chamberlain) الذين كانوا يمثلون ما أطلقوا عليه اسم الإمبريالية الراديكالية ، وكادت اتجاهاتهم تفضى إلى استقالة جلادستون فى عام ١٨٨٢ بسبب موقفهم من المشكلتين المصرية والأيرلندية . وكانت جهودهم فى سبيل حمل مجلس الوزراء على ضم مصر تقوم على مبدأ التعويض : بحيث توازن إنجلترا

---

(١) ألف دالك كتاباً عن بريطانيا العظمى (Greater Britain) كان له أثر كبير فى حفز الحماسة للاستعمار ، كما أنه وهو فى المعارضة (١٨٧٨) كان شديد الحماسة لاحتلال مصر .

احتلال فرنسا لتونس[1] . لهذا نجدهم منذ البداية يعارضون الحكم الثنائى فى مصر ، برغم أن وزارة الأحرار كانت قررت منذ توليها الحكم أن تراعى الأسس التى قامت عليها المراقبة الثنائية نصًّا وروحاً[2] ، وإن يكن جلادستون فيما بعد قد هاجم المراقبة المالية (فى ٢٧ يولية ١٨٨٢) بقوله : إن إنشاءها كان من شأنه أن يعرض مصر للتدخل الأجنبى وأن يخضعها للمراقبة السياسية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى[3] .

* * *

وهكذا عادت أوربا من جديد إلى البحر المتوسط فى الوقت الذى كان فيه الانقلاب الصناعى يوطد أقدامه فى أوربا الغربية . وما لبث أن ظهرت نتائجه على شواطئ ذلك البحر ، حيث تدفق البنوكيون ورجال الشركات والجاليات الأوربية المختلفة ، ثم نزلت القوات العسكرية لترفع أعلام الاستعمار هنا وهناك — حتى إذا ما انتهى القرن التاسع عشر ومضت حقبة من القرن العشرين كانت شواطئ هذا البحر الإفريقية والآسيوية واقعة تحت نير التسلط الأوربى .

وقد تخذت أوربا من التسوية ومن الامتيازات الأجنبية رأس الحربة للغزو الحادث لمصر ، عامدة إلى إغراء الحكومة المصرية المحتكرة بصفتها المنتج الأكبر والوحيد فى مجتمع لم تعبد أرضه بعد للاستغلال الصناعى والتجارى ، خاصة وأن محمد على كان قد قضى على طوائف التجار المحليين . وكان أهم ما يعرض على الولاة من مشروعات مالية مرتبطاً بمصالح عالمية ليست لمصر المصلحة الأساسية فى تنفيذها ومعظمها مما يدور حول وصل مراكز الإنتاج الغربية بمنابع تموينها وأسواق استهلاكها فى آسيا وإفريقيا : كسكة حديد الإسكندرية — السويس ، والقناة البحرية ، وسلسلة السكك الحديدية والتلغرافية والموانى والفنارات التى تمت فى عهد إسماعيل . وكان دور الحكومات من هذه المشروعات مقصوراً فى البداية على تعضيد

---

(١) M.M. Safwat, Tunis and the Great Powers, p. 367

أيضاً : Gwynn and Tuckwell, Life of Sir Charles Dilke, pp. 53-4.

(٢) Joseph Chamberlain, Memoirs, p. 70.

(٣) John Morley, Life of Gladstone, Vol. III, p. 74 & Buckle, Letters of Queen Victoria, Vol. III, Gladstone to Queen Victoria, dated July 24 th, 1882.

ورعاياها[1] وتسهيل مصالحهم ورعايتهم ؛ حتى إذا ما اشتد تسلط رأس المال وأمكن رجاله توجيه حكوماتهم ازداد الضغط السياسى على الحكومة المصرية ، وبالتالى على الشعب المصرى ، فكان الانتهاب والمراباة ، ثم التدخل الفعلى فى مالية البلاد وإدارتها .

الولاة والنفوذ الأوربى :

أدرك محمد على أخطار الموجة الأوربية فسعى جاهداً إلى صد تيارها . وكان نظام الاحتكار فى عهده سداً منيعاً أمام رأس المال الأجنبى ، حتى إذا ما تضعضعت مصر بعد هزيمتها فى عام ١٨٤٠ وأخذت الدول تستغل التسوية والامتيازات الأجنبية للتغلغل السياسى والاقتصادى ، لم يفتر محمد على عن فتح عينيه واسعتين لما يتضمنه وضع مصر الجديد : فتحاشى كلاً من إنجلترا وفرنسا بالأخرى ، وتقرب من تركيا ورفض مشروع القناة بعد إن لم يوفر له من عرضوه الضمانات الكافية لجعله مصرياً صرفاً تؤمن الدول حيدته ، كما وضع يديه على المواصلات التى أنشأتها الشركات الإنجليزية واستعان بالفرنسيين فى تحصين الشواطئ المصرية .

أما خلفاء محمد على الذين دهمتهم الموجة الأوربية فى عنفوانها ، فإنهم أثبتوا عدم كفاءتهم ليس فقط فى تقدير حاجيات البلاد الداخلية ، بل أيضاً فى قدرتهم على فهم التيارات العالمية ، وما فى طيها من مخاطر — فسرعان ما أفلت زمام الموقف من أيديهم . فمثلاً اتجه عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) اتجاه النعام : فازور عن كل ما هو أوربى وأدار ظهره لكل الإصلاحات التى تمت فى عهد جده . وتحمس سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) حماسة سطحية للجوانب البراقة من الحضارة الأوربية دون إدراك واع لمنابع الخير والشر فيها ، فأبديا كثيراً من المظاهر التى يتسم بها عادة من ورثوا شيئاً لم يشاركوا فى تكوينه : ومن ثم إسرافهما الذى زاد فى وباله على البلاد عدم وجود فاصل بين

---

(١) فى عام ١٨٧٩ كانت أهم الجاليات الأوربية (عدا اليونانية) كالآتى : إيطاليون : ١٤٥٢٤ ، فرنسيون : ١٤٣١٠ ، نمسويون ٢٤٨٠ ، ألمان ٨٧٩ ، إنجليز (معظمهم من المالطيين) ٣٧٩٥ .

خزانة الحكومة وجيب الوالى . وفى محاولة الأسرة الجديدة تثبيت أقدامها وتوسيع الحقوق التى منحتها لها التسوية ، نجدها تتأرجح فى إبداء مظاهر الولاء لكل من فرنسا وإنجلترا اللتين لم تكونا تتحرجان عن تنسيق سياستهما إذا ما اقتضت الظروف .

الولاة والشعب المصرى :

ولم يربط أبناء محمد على ، وهم أغراب عن البلاد ، بين مصالحهم ومصالح الشعب الذى كانوا هم وأعوانهم ينظرون إليه من أعلى ، فيطلقون على المصريين الخلص اسم « الفلاحين » من باب التندر أو الاحتقار . وبالرغم من الإصلاحات التى شهدها حكم محمد على وإسماعيل، إلا أن المصريين قد تعرضوا حينئذ لألوان من القسوة والظلم المنتظمين مما قد لا يكون له مثيل فى التاريخ المصرى العام . وعلى أى حال فإن هذين الحاكمين قد نظرا إلى المصريين باعتبارهم غير أكفاء لتولى الوظائف الإدارية الكبرى . حقيقة إنهما اضطرا إلى الاستعانة بهم فى الوظائف الروتينية الصغرى ، إلا أنهما وضعا الوظائف العسكرية الكبرى والوظائف التنفيذية الكبرى فى الإدارة المدنية فى أيدى الأتراك والشراكسة فى المحل الأول ، ثم فى أيدى الأرمن والأوربيين . وبذلك أحاطا نفسيهما بأرستقراطية موثوق بها عرفت عادة باسم الأتراك أو الشراكسة أو الأرناؤود ، وأحياناً أطلق عليها المصريون اسم « المماليك »[1] . هذه الأرستقراطية — شأنها فى ذلك شأن الولاة — كانت تحتقر أبناء مصر وتربطها المصالح المشتركة مع الولاة : فكان همها الإبقاء على الأوضاع القائمة بما فيها من مزايا مادية ومعنوية خلعتها عليها الأسرة الحاكمة . وكانت معظم رتب الباشوية والبكوية وقفاً على هذه الطبقة التى اختلفت أصول أفرادها : فبعضهم قد أقامت أسراتهم فى البلاد لعدة أجيال ، على حين أن بعضهم الآخر كانوا مماليك اشتروا من أسواق النخاسة فى القرن التاسع عشر . وكان بعضهم من

---

(١) يشير عرابى فى مذكراته إلى « الأمراء الشراكسة » أو « الأمراء المماليك » المتصلين بالأسرة الحاكمة الذين كانوا يشترون من القوقاز وغيرها . وكانوا يلقون تدريباً عسكرياً فى القلعة وبعد ذلك كانوا يصبحون ضباطاً . وهو ينقل إلينا الشائعات التى سرت عن رغبة هؤلاء الأمراء فى إحياء السيطرة المملوكية القديمة . انظر كشف الستار عن سر الأسرار ، ص ١٥٣ .

الأكراد أو الشراكسة أو أتراك الجزائر وتونس ، أو من أتراك الآستانة وجزر الأرخبيل . بل إن بعضهم الآخر لم يكونوا أتراكاً بأى حال من الأحوال بل مسيحيين أو يهوداً من أصقاع شتى فى الشرق الأوسط ، اعتنقوا الديانة الإسلامية وجاروا الطبقة الحاكمة فى عاداتها وأساليب حياتها .

أما المصريون (أو أولاد العرب) فكانوا[1] يكوّنون الغالبية العظمى من السكان وكانوا يرزحون تحت ألوان شتى من المظالم وتقام فى أوجههم السدود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وكون المصريين لم يرفعوا إصبعاً ضد الطبقة الحاكمة حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر يرجع إلى تلك السلبية المتوارثة التى أشاعها الحكام وأتباعهم ودعاتهم – ومن ثم الإيمان بالقضاء والقدر إيماناً غير رشيد، وقبول سلطة الحكام المطلقة والامتيازات التى كانت تتمتع بها الأرستقراطية التركية – الشركسية . لهذا لم يخش أفراد أسرة محمد على ثورة الشعب المصرى، برغم أن المصريين كانت لهم مواقف بطولية ضد الظلم والاستعمار فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وانصرف الولاة مطمئنين إلى الاسترسال فى تحقيق أهدافهم الخاصة ، معتمدين على الأرستقراطية التركية – الشركسية فى المحل الأول ، ومستغلين أفراد الشعب الذين كانوا بمثابة البقرة الحلوب التى تمد السادة بالأموال والعرق دون أن يترك لها سوى الفتات . على أن زحف المؤثرات الأوربية : من فكر ورأس مال وجاليات ومشروعات قد لعب دوراً حاسماً فى إعادة تشكيل الحياة المصرية التقليدية . وبلغ زحف هذه المؤثرات عنفوانه فى عهد إسماعيل ، بحيث تهيأ الأمر لتعديل جذرى فى أوضاع البلاد وعلاقاتها الخارجية .

حكم إسماعيل :

يختلف إسماعيل بعض الشىء عمن سبقوه فى الحكم من أسرة محمد على . فقد تلقى تعليمه فى باريس ، وزار ڤينا ، وأقام حيناً فى العاصمة التركية . ثم عهد إليه سعيد ببعثات سياسية لدى نابليون الثالث والبابا ، وأشركه حيناً فى شئون الحكم . ثم عكف على تعهد مزارعه الواسعة – ومن هنا حصل على خبرات فى شئون الشرق

---

(١) طبقاً لإحصاء ١٨٨٢ بلغ عدد سكان مصر ٦٫٧١٥٫٠٠٠ من الوطنيين و ٩١٫٠٠٠ من الأجانب .

والغرب وفرت له إلمامه عن حاجيات العصر . ولكنه لم يوهب اتساقاً فى تكوينه الداخلى يمكنه من اجتياز هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد التى اشتد فيها الضغط الأوربى : فطموحه إلى الوصول بمصر إلى مصاف الدول الغربية مع تبعيته للسلطان وتعرفه على أسلوبين من أساليب الحياة مما أورثه صراعاً داخلياً حدا به إلى محاولة إثبات ذاته وصلت به أحياناً إلى مركب العظمة الذى يعزى إليه كثير من النشاط الذى اتسم به عصره ، وهو فى مجموعه مزيج من التظاهر بالرق قصده إرضاء أوربا ، ومن الطغيان الذى غطى فى النهاية على كل شىء وأصاب الشعب المصرى بكثير من النكبات .

وقد ربط إسماعيل الدولة بشخصه ربطاً محكماً لا يختلف كثيراً عن المفهوم الذى عبر عنه لويس الرابع عشر بقوله « الدولة أنا » . وفكرته عن مدى سيادة الدولة هى التى حدت به إلى الاستناد إلى معارضة إنجلترا لمشروع قناة السويس بغية التخلص من الشروط المجحفة بمصر دون أن يقضى على المشروع ذاته أو يغضب الحكومة الفرنسية . وفى النهاية أمكن استرداد معظم الأراضى التى كانت الشركة قد استحوذت عليها ، ولكن بعد أن قبضت تعويضاً من الحكومة المصرية هو الذى مكنها من مواصلة العمل .

ثم رأى إسماعيل أن يؤكد سيادة الدولة فى علاقاتها بالباب العالى بتوسيع استقلالها الذاتى ، وفى علاقاتها بالأجانب بالحد من مساوئ القضاء القنصلى . وبالفرمانات التى حصل عليها (١٨٦٦–١٨٦٧و١٨٧٣)[1] عدل حق وراثة العرش بحيث يكون فى أكبر أبناء الوالى ، وحصل على لقب خديو الذى ميزه عن سائر الولاة العثمانيين ، وحصل لمصر على حق عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية بخصوص التجارة والترانزيت وبوليس الأجانب ، وحق سن القوانين التى تمس الأوضاع الداخلية للولاية ، وحق عقد القروض وزيادة الجيش والأسطول دون تحديد — وبهذا نال

---

(١) انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالى — رسالة ماجستير غير منشورة .

فى مقابل الحصول على هذه الفرمانات تضاعف الخراج الذى كان على مصر أن ترسله إلى الآستانة من ٣٢٠,٠٠٠ جنيه إلى ٦٦٥ ألف جنيه سنوياً . وقدر أن مصر خسرت فى سبيل الحصول على هذه الفرمانات حوالى ٢٠ مليون جنيه .

حرية فى العمل استغلها لسوء الحظ فى الاقتراض والدخول فى علاقات مستقلة مع الدول بشأن تسوية الديون . وقد أكد فرمان ١٨٧٣ كل المزايا التى منحتها تركيا لمصر وحكامها منذ عام ١٨٤١ ، وبذلك أصبح هذا الفرمان بمثابة قانون مصر الأساسى حتى عام ١٩٢٣ حين تنازلت تركيا عن ادعاءاتها فى مصر طبقاً لمعاهدة لوزان . كما أنه أكد استقلال مصر الذاتى — ومنذ ذلك الوقت لم تتعد سيادة السلطان الشعارات الإسلامية المعروفة : سك العملة باسمه والخطبة له فى صلاة الجمعة ، على أن يذكر اسمه قبل اسم الخديو ، وإرسال الخراج من مصر إلى الآستانة — وهذا بالإضافة إلى حرمان مصر من إقامة تمثيل سياسى فى الخارج حيث كان يقوم بتمثيلها السفراء العثمانيون . وقد أثار هذا الفرمان أزمة سياسية فى أوائل عهد توفيق لأنه لم يحفظ فى سجلات الباب العالى ، بل اعتبر منحة من السلطان للخديو ، بحيث لم يكن ملزماً للحكومة التركية . على أن إسماعيل حاول أن يحصل على ضمان الدول الأوروبية للمزايا التى تضمنها فرمان ١٨٧٣ ، فطلب من السلطان أن يبلغ فحوى الفرمان إلى الدول التى وقعت على التسوية — وفى ٣ يولية ١٨٧٣ أرسل وزير الخارجية التركية مذكرة دورية إلى سفراء تركيا فى العواصم الأوروبية الكبرى ، ألحق بها نص الفرمان وتلغراف إلى وزير خارجية كل من الدول الست التى لم تعترض على الفرمان أو تعلق عليه .

أما العمل على الحد من مساوئ النفوذ القنصلى فقد اقترن إلى حد كبير بجهود نوبار . وكان نوبار مقتنعاً بأن أحسن نظام للحكم فى الشرق هو الحكم المطلق ، ولكن بشرط أن يخضع الحاكم لسلطة القانون الذى يجب أن يستند إلى دعامة أخرى مستقلة عن الحاكم وأقوى منه ، وذلك بفرض عنصر أوربى على القضاء المصرى بحيث لا يخاطر الوالى بتحديه خوفاً من الدول الأوروبية[1] . وأقنع نوبار إسماعيل بضرورة استبدال المحاكم القنصلية بمحاكم « مختلطة » يشترك فيها القضاة المصريون والأجانب فى حسم القضايا المدنية والجنائية المتعلقة بالأجانب . وبدأت

---

(١) Edward Dicey, The Story of the Khedivate, p. 195.
يعتبر ديسى الصحفى الإنجليزى حجة فى شرح مرامى نوبار وأهدافه — فقد كان نوبار صديقاً شخصياً له ، وأطلعه على مذكراته التى لم تنشر بعد ، وشرح له وجهات نظره . وقد علمنا أن الأستاذ جاك بيرك Jacques Berque قد حصل على مذكرات نوبار من ورثته .

المفاوضات فى هذا السبيل منذ عام ١٨٦٧ بين الدول السبع عشرة المتمتعة بمزايا الامتيازات الأجنبية وبين مصر ، وعلى حين أن إنجلترا وألمانيا والنمسا كانت فى صف الإجراء الجديد ، فقد عارضته كل من تركيا وفرنسا . ففرنسا كانت تعتبر نفسها الراعى التاريخى للامتيازات الأجنبية . أما تركيا إنها لم ترحب بالمفاوضات التى قامت رأساً بين مصر والدول ، وإن تكن محاولات مماثلة جرى فى تركيا ذاتها لإدخال نفس الإصلاح فيها وفى بعض ولاياتها — وقيل فى الباب العالى إن الإصلاح المرغوب فيه فى مصر يعد اعتداء على الشريعة الإسلامية التى لم تكن تبيح محاكمة المسلمين على أيدى غير المسلمين ، كما كانت دوائر الباب العالى متنبهة إلى أن تطبيق القانون الروسى فى خانية القرم منذ قرن مضى كان مقدمة لضم الخانية إلى الدولة الروسية ، وأن مصر قد تتعرض لمثل هذا المصير[1] . ولكى يحصل إسماعيل على موافقة الباب العالى دفع كثيراً من الرشاوى للصدر الأعظم محمود نديم باشا مما توّج مساعيه بالنجاح فى عام ١٨٧٢ . حينئذ كانت هزائم فرنسا فى حرب السبعين قد هزت مكانتها فى الشرق الأدنى للدرجة أن رياض باشا افتتح المحاكم الجديدة فى الإسكندرية فى أوائل عام ١٨٧٦ دون انتظار لوصول القاضى الفرنسى . وكان العنصر الأساسى فى المحاكم الجديدة من الأوروبيين الذين كانت تعينهم حكوماتهم فى الواقع . أما القوانين المطبقة فيها فقد اختلفت اختلافاً أساسياً عن أحكام الشريعة الإسلامية التى كان من الممكن الرجوع إليها أيضاً . وعلى حين لم يكن من المسموح به أن تستعمل اللغة العربية فى المحاكم الجديدة ، كانت اللغات السارية فيها هى الفرنسية والإنجليزية والإيطالية . حقيقة أن إنشاء هذه المحاكم قد أدى إلى تنظيم القضاء القنصلى ، إلا أن القوانين الجديدة لم تكن معروفة لدى الفلاح العادى — فأصبحت وسيلة لابتزاز الفلاحين على أيدى المرابين الأجانب . وفى علاقات المحاكم الجديدة بالحكومة نجدها تخوّل النظر فى كل الحالات التى تمس فيها الإجراءات الإدارية حقوق الأجانب ، كما أنها بحكم وجوب إفادتها بكل القوانين العقارية الجديدة ادعت لنفسها ضرورة الموافقة على كل قانون من شأنه المساس بنظام الضرائب . وأهم من هذا أنها عرضت الخديو

(١) وثائق عابدين — ملف أبراهام ، ٨/٥ — رسالة بتاريخ ٣١ مارس ١٨٧٠ .

وكل أفراد أسرته لأحكامها في كل ما يمس مصالح الأجانب ، مما أدى بالتالي إلى تصويب ضربة قاصمة لما كان يتمتع به ولاة مصر من حكم مطلق — وهذا هو نفس الغرض الذي كان يهدف إليه نوبار الذي وضع نصب عينيه لفترة طويلة العمل على خلع إسماعيل ، فقد كتب إلى أحد أصدقائه في يوم توقيع الاتفاقية الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة : «اليوم وضع أول لغم تحت سلطة إسماعيل وأعتقد أنه سينفجر يوماً ما[1] » .

وفي عام ١٨٦٦ أنشأ إسماعيل مجلساً نيابياً (مجلس شورى النواب) اختلفت الآراء حول الأسباب التي دعت إلى خلقه . عزى ذلك إلى رغبة إسماعيل في الظهور بمظهر الحاكم الدستوري مما يسهل عليه الحصول على القروض من أوربا ، كما عزى إلى رغبته في وضع أعيان الأقاليم في قبضته ، وإقفال باب المعارضة الصادرة عن إحدى الجرائد الناشئة . ولما كانت المعارضة الشعبية لم تتخذ بعد الشكل القوى الذي اتخذته فيما بعد ، ولما كان أعيان الأقاليم ممن لم يعتادوا أن يرفعوا إصبعاً في وجه حاكم ، فإن الدافع الحقيقي الذي يمكن أن يعزى إليه إنشاء المجلس هو رغبة الوالي في إشراك الأعيان في أعباء سياسته المالية : فيقرون معه ما يرى إقراره . وللتدليل على هذا الرأي نورد خطاباً أرسله ستانتون إلى لندن في ٣ سبتمبر ١٨٦٦[2] بعد أن قرض إسماعيل قرضاً داخلياً قدره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . فقد جاء في هذا الخطاب ما يلي : « أخبرني الوالي أنه يرغب في أن يدعو أهم مشايخ البلاد بعد وقت قريب إلى اجتماع في القاهرة ، وذلك لكي يقدم لهم بياناً عن وضع البلاد المالي والاتفاقيات التي عقدتها الحكومة المصرية . وهدفه من ذلك أن يشاورهم في الوسائل الواجب اتباعها لتمكين الحكومة من تنفيذ هذه الاتفاقيات . وهو يعتقد أن طرح أحوال البلاد المالية بمثل هذه العلنية من شأنه أن يضاعف الثقة العامة في الحكومة والإفادة من أي اقتراح يقدم له لإقامة نظام البلاد على أساس أكثر عدالة » . ويتضح من هذا أن هدف إسماعيل لم يكن بأي حال من الأحوال أن يقيم مجلساً نيابياً على النسق الأوربي ، بل كل هدفه أن يحصل على عطف الشعب وتأييده بالاجتماع بأهم

---

(١) M. Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 318.

(٢) وثائق وزارة الخارجية الإنجليزية — ف . و — ١٩٢٦/٧٨ — الرسالة رقم ٨٦ من ستانتون إلى وزارة الخارجية .

رجالات البلاد وعرض الاتفاقيات التى عقدتها الحكومة عليهم . وقد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لوضع المجلس تحت سيطرته : فجعل آراءه استشارية بحتة له أن يقبلها أو يرفضها، وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس وتأجيل انعقاده وفض جلساته . وكان المجلس لا يجتمع إلا نادراً فى بداية الأمر ولفترة لا تزيد كثيراً على الشهرين سنوياً . ولكن أهميته أخذت تزداد بتفاقم الأزمة المالية، إذ إسماعيل فى حاجة إلى نفوذ الأعيان للقيام على تسهيل إقرار وجمع الضرائب المتزايدة . حينئذ كانت الحركة الوطنية قد اشتدت ، فحملت سنة التطور أعيان البلاد على التفكير بعقلية الصالح العام ، وكانت خميرة المعارضة الدستورية التى لعبت دوراً هاماً فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٨ و ١٨٨٢ .

وفى مجال النشاط الاقتصادى كان هدف إسماعيل — كما كان هدف محمد على — هو تقوية مصر بزيادة قوته هو وقوة أسرته، واستغلال مصادر ثروة البلاد استغلالا عصرياً دون اعتبار لجهل الفلاحين بالخبرات الاقتصادية الحديثة . فأخذ يجمع الأراضى عن طريق عملائه بالضغط الشديد على الفلاحين ومصادرة الأملاك ، مما أدى إلى اختفاء طبقة صغار الملاك تقريباً وحصول إسماعيل وأسرته فى مدة قصيرة على خمس الأراضى المنتزعة التى حاول أن يحصل منها على أكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين . ولما كانت الأرض وحدها لا تفى بمطالب إسماعيل، فإنه حاول أن يجتذب رأس المال الأجنبى ولو بفوائد باهظة ، وأن يقوم بأكثر من مشروع فى وقت واحد متجهاً من جديد إلى نظام الاحتكار — فأنشأ الشركات والمصانع التى يقوم هو بتمويلها (كشركات الملاحة ومصانع السكر وغيرها) مقحماً الدولة بذلك فى كل مخاطر الاستثمار الاقتصادى دون أن يشرف على هذه العمليات مختصون يتصفون بالدربة والأمانة. ولو كان إسماعيل أقل غروراً وأكثر تعقلاً لربما خفت آثار هذه المخاطر. ولكنه كان تواقاً إلى أن يبدو كأحد كبار أمراء العالم[1]، موقناً بقدرته فى المسائل المالية[2] ، شديد الحب للهو والترف ، غير موفق فى اختيار معاونيه ،

(١) اعتقد إسماعيل أن لقب خديوقد جعله ملكاً بشكل أو آخر ، الأمر الذى أدى إلى تماديه فى الإسراف لكى يظهر بمظهر وضعه الجديد .

(٢) كان إسماعيل أثناء تلمذته فى باريس شديد الولع بزيارة البورصة، فأصبحت أمنيته أن يكون من رجال المال .

مما أدى إلى وقوعه فى أحابيل المنافقين والمتملقين الذين ملئوا أذنيه بما سيعود عليه من أرباح ، فسهل عليهم استلابه . وكانت النتيجة أن أخفقت سياسته الاقتصادية وتحولت إلى وسيلة لابتزاز الخزانة العامة التى دبت فيها الفوضى ، فألجأه ذلك وإسرافه إلى مجال الاستدانة بالشروط التى فرضها عليه المرابون والبنوكيون ، وكانت تبلغ أحياناً نسباً خيالية .

وترجع ديون إسماعيل[1] ، وهى سجل من السفه وسوء التصرف ، إلى ظروف علاقاته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل قناة السويس ، وقيامه بتلك المشروعات الاقتصادية الفاشلة ، وحبه للبناء وتزيين القاهرة ، وصرفه قرابة مليون من الجنيهات على افتتاح القناة ، ورغبته فى توسيع أملاك مصر فى إفريقيا ، واتجاهه إلى إرضاء ساسة أوربا بالرشى والهدايا . كذلك تحول القضاء المختلط إلى أداة حجر على تصرفاته وماليته — فلم يكن الأمر بعد أمر قناصل يتكسبون أو يتحكمون ، بل أمر أوضاع اقتصادية واجتماعية تتسرب من الغرب إلى المجتمع المصرى الزراعى وتتخذ فيه مكانها وتفرض عليه قوانينها . وإسماعيل — بعد — مقامر بطبعه ، لا يعرف أين يقف ، بل يتمادى فى تخبطه إلى أواخر حكمه أملاً فى تعويض خسائره . ومن وسائله فى ذلك أنه فرض ديوناً داخلية لا تقوم على أساس حكيم أغراه بها وزير ماليته وشريكه فى مقامرته : إسماعيل صديق المعروف بالمفتش . وأهم هذه الديون الداخلية قانون المقابلة الذى لجأ إليه فى عام ١٨٧١ حين أغلقت فى وجهه أسواق باريس المالية بعد حرب السبعين ، وحين كان نزاعه مع الباب العالى (١٨٦٩ — ١٨٧١) بسبب رحلته إلى أوربا التى قام بها لدعوة الساسة والحكام إلى حضور افتتاح قناة السويس ، وأبدى أثناءها تجاهلاً لحدود تبعيته للسلطان وميلاً إلى تأكيد وجوده كحاكم مستقل ، قد أدى إلى صدور فرمان سلطانى فى عام ١٨٦٩ يحرم عليه الاقتراض . وقد نص دين المقابلة على إعفاء كل من يدفع ضريبة الأرض لست سنوات مقدماً من نصف الضريبة إلى الأبد . وأقبل كثير من الملاك على دفع المقابلة ، واضطر بعضهم إلى الاستدانة للقيام بهذا الإجراء المغرى . وعلى حين كان الدين اختيارياً فى مبدأ الأمر ، فإنه أصبح

---

(١) قدر أن مصر فى عام ١٨٨٢ كانت قد دفعت كل ديونها على شكل أرباح .

إجبارياً . وقدرت الأموال التي جمعت بهذه الطريقة بنحو ١٥ مليون جنيه .

وهكذا دفع إسماعيل مصر نحو هاوية الإفلاس . وكما حدث في مراكش والجزائر وتونس وتركيا ذاتها ، كان الإفلاس مقدمة للتدخل الأجنبي . وكانت سطوة المال من القوة بحيث أن البنوكيين والرأسماليين من أمثال آل جوشن (Goschen) وآل أوبنهايم (Oppenheim) وروتشلد (Rothschild) وغيرهم ، كان باستطاعتهم أن يدفعوا حكومات الدول الكبرى - وبخاصة إنجلترا وفرنسا - إلى تعديل خطتها السابقة الخاصة بعدم التدخل لمصلحة هؤلاء الماليين . لهذا اتجهت الدول رسمياً إلى سند الماليين في محاولة تحصيل أموالهم في الخارج ، وإن تكن وزارة الخارجية الإنجليزية حتى وقت متأخر قد أعلنت أكثر من مرة أن من يستثمرون أموالهم في الخارج يقومون بذلك على مسئوليتهم الخاصة بشرط ألا يتوقعوا أية مساعدة من الحكومة . وبدت بوادر الكارثة في مصر في ٤ أكتوبر ١٨٧٥ حين أعلن الباب العالي أن نصف الفائدة المستحقة على الدين العثماني العام وكوبونات استهلاكها ستدفع نقداً لمدة خمس سنوات ابتداء من أول يناير ١٨٧٦ ، وأن النصف الباقي سيستلمه الدائنون على شكل سندات على الخزانة بفائدة قدرها ٥ ٪[1] , وكان معنى ذلك إعلان إفلاس الحكومة العثمانية . ولما كان وضع مصر العام مرتبطاً بتركيا ، فقد كان رد الفعل قوياً لدى دائني مصر الذين انزعجوا وخشوا أن يقتدي إسماعيل بالسلطان ويعلن إفلاسه . وما حل نوفمبر ١٨٧٥ حتى هبطت قيمة السندات المصرية وبدت بوادر أزمة مالية سرعان ما تحولت إلى مشكلة سياسية بسبب المنافسة الإنجليزية - الفرنسية .

---

(١) جريدة التايمز اللندنية في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ .

الفصل الثانى

المالية العليا والحكم الثنائى

« يشكل المال ركناً هاماً من أركان السياسة فى شتى أنحاء العالم . ولكن مصر تنفرد عن البلدان الأخرى التى أعرفها بأن السياسة لا تتصل بماليتها وحدها ، بل بحساباتها كذلك » .

Alfred Milner, England in Egypt, pp. 56 -7.

بيع أسهم قناة السويس :

أمام شدة حاجة إسماعيل إلى المال ، نجده فى نوفمبر ١٨٧٥ يطرح فى السوق المالية قرضاً ضماناته أسهم مصر فى قناة السويس (وقدرها حوالى ١٧٦,٠٠٠ سهم) . وكوّن بعض الماليين الفرنسيين اتحاداً فى باريس هدفه توفير المال المطلوب لشراء الصفقة ، وطلبوا تعضيد وزير الخارجية الفرنسية . وما لبثت المفاوضات أن بدأت بين إسماعيل من جهة وبين بيت درفييه (Dervieu) المالى بالإسكندرية وجمعية عمومية تمثل اتحاد الماليين فى باريس من جهة أخرى . ولكن أخبار هذه المفاوضات انتقلت إلى لندن ، فحذر اللورد داربى (Derby) — وزير الخارجية الإنجليزية — القائم الفرنسى بالأعمال من تورط فرنسا فى هذا الأمر ، وأوضح له أن إنجلترا شديدة الاهتمام بالقناة التى تفوق مصالحها فيها مصالح الدول الأخرى ، وأن الحكومة البريطانية ستبذل كل ما فى وسعها للحيلولة دون وقوع كل أسهم القناة فى أيد أجنبية[1] . حينئذ كانت فرنسا تعانى من آثار الأزمة السياسية التى نتجت عن تهديد بزمارك لها بالحرب حين شك فى وجود حلف كاثوليكى بين فرنسا والنمسا والبابوية ضد الاتحاد الألمانى . لهذا لم يكن وزير الخارجية الفرنسى الدوق ديكاز (Decazes) ليجرؤ على الإقدام على أى إجراء من شأنه إغضاب إنجلترا التى ساندت فرنسا فى الأزمة التى أثارها المستشار الألمانى . لهذا توقفت المفاوضات بين

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : (إنجلترا) ، جـ ٧٧٠ ، ١١٧ من جافار إلى ديكاز فى ٢٠ نوفمبر ١٨٧٥ .

الخديو وبين الماليين الفرنسيين . وبرغم عدم حماسة اللورد داربى لشراء أسهم الخديو ، لاعتقاده بأن الصفقة لن تدر أى ربح ، بالإضافة إلى تعكيرها للعلاقات بين إنجلترا وفرنسا ، وبين إنجلترا وتركيا[١] ، إلا أن دزرائيلى أبدى اهتمامه الشخصى بهذه المسألة . وعلى مسئوليته الخاصة حصل من بنك روتشلد على الملايين الأربعة المطلوبة ، وفى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ وقع العقد مع الخديو ، برغم أن البرلمان الإنجليزى كان حينئذ فى إجازة[٢] . وفى ٢٦ نوفمبر نقلت جريدة التايمز الخبر إلى الرأى العام البريطانى ، الذى أثار دزرائيلى حماسته بعقد الصفقة بالطريقة التى تمت بالفعل . ورغم أن معارضى الصفقة فى إنجلترا كانوا يرون أن مثل هذا « الارتباط » النهائى بمصر لن تعقبه إلا المتاعب : كالتدخل فى شئون الخديو ، وفقدان صداقة السلطان ، والمصادمات السياسية مع الدول الأوروبية — وكل ذلك دون الحصول على مكاسب واضحة[٣] فإن الطبقات التجارية الإنجليزية لم تخف سرورها ، وقالت « التايمز » إن الصفقة تعطى إنجلترا الحق فى الاهتمام الوثيق بإدارة مالية مصر ومصيرها الذى لا يمكن أن ينفصل عن الظلال المخيمة على الإمبراطورية العثمانية[٤] .

أما فى أوروبا فقد أثارت الصفقة ردود فعل متفاوتة . . فقد استاء الفرنسيون لما حدث ، ووجه النقد إلى الدوق ديكاز الذى طالبته جريدة « الريبليك فرانسيز (La République Française) — بالاستقالة[٥] إذ اعتبر الفرنسيون الصفقة هزيمة أدبية لبلادهم ذكرتهم بهزائم ١٨٧٠—١٨٧١ على يدى ألمانيا[٦] . أما بزمارك فقد أيد مسلك إنجلترا وتوقعت الصحافة الألمانية أن تسوء العلاقات بين الدولتين الغربيتين[٧] . ولكن روسيا — على العكس من ذلك — استاءت لما حدث ، واتهمت الصحافة الروسية إنجلترا « بخطف » قناة السويس والاستحواذ على مفتاح جنوبى أوروبا

---

(١) Cambridge History of British Foreign policy, Vol. III, p. 157.

(٢) دفعت الملايين الأربعة إلى إسماعيل فى فبراير ١٨٧٦ ، ولكن البرلمان الإنجليزى لم يوافق على الصفقة إلا فى أغسطس من نفس العام .

(٣) Hoskins, British Routes to India, p. 473.

(٤) التايمز — ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ .

(٥) التايمز — أول ديسمبر ١٨٧٥ .

(٦) Lémage, L'Invasion Anglaise en Egypte, p. 144.

(٧) وثائق الخارجية الفرنسية (ألمانيا) ، ج ١٥ — سايف إلى ديكاز ، فى ٣ ديسمبر ١٨٧٥ .

وشرقيها ، والسير فى طليعة الدول التى تهتم بتمزيق الإمبراطورية العثمانية[1] . أما الباب العالى فقد تألم لعدم أخذ رأيه مسبقاً ، وجرت محاولات لحمله على التدخل وفسخ الصفقة – بل وكلت المسألة إلى المستشارين القانونيين للحكومة العثمانية الذين رأوا أن فرمان ١٨٧٣ لا يعطى الباب العالى سلطة التدخل فى هذا الأمر[2] . وفى الحق إن الساسة الأتراك لم يكونوا يستطيعون المجاهرة بمخاصمة إنجلترا التى طالما ساندت الدولة ضد روسيا ، ولهذا لم يحتجوا . وبهذه المناسبة نلحظ أن جون برايت (John Bright) – أحد أقطاب حزب الأحرار–اعتبر صفقة أسهم الخديو ضربة كبرى وجهت إلى تماسك الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها[3] .

بعثة كيف :

فى ٣٠ أكتوبر ١٨٧٥ أخبر إسماعيل الجنرال ستانتون (Stanton) – قنصل بريطانيا العام فى مصر – أنه « شديد الرغبة فى الحصول على خدمة موظفين حكوميين يتميزان بالكفاءة ، ولهما خبرة وثيقة بالنظام المتبع فى وزارة مالية صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا ، كى يساعدا وزير المالية (المصرية) على إصلاح إدارة هذا القسم من أقسام الحكومة المصرية » . وفى ٤ نوفمبر بعث نوبار برسالة إلى ستانتون شرح فيها رغبة الخديو بالتفصيل : ومنها يبدو أن إسماعيل كان بحاجة إلى موظفين : يشرف أحدهما على الدخل والآخر على المنصرف حسب ما تقتضيه أوامر وزير المالية المصرى[4] . ولكن رد الحكومة الإنجليزية لم يصل إلا بعد مرور يومين على شرائها لأسهم قناة السويس – إذ أرسل اللورد داربى إلى ستانتون يخبره بأنه سيرسل « بعثة خاصة » إلى مصر هدفها أن تتشاور مع الخديو حول النصيحة التى طلبها بخصوص المسائل المالية . وكانت هذه البعثة تتكون من : ستيفن كيف (Stephen Cave) عضو مجلس العموم البريطانى وكبير القائمين على

---

(١) التايمز فى ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الإنجليزية – ٧٨ / ٢٠٠٠ – رقم ٤١ من ستانتون إلى وزارة الخارجية فى ١٢ فبراير ١٨٧٦ .

(٣) Wilson, The Suez Canal, p. 55.

(٤) ف . و – ٧٨ / ٢٥٣٨ – مسودة الرسالة رقم ١ – من وزارة الخارجية إلى كيف فى أول ديسمبر ١٨٧٥ .

شئون المدفوعات ، والكولونيل ستوكس[1] (Stokes) وفكتور بكلي (Victor Buckley) الموظف بوزارة الخارجية (ومهمته أن يكون سكرتيراً دبلوماسياً للبعثة) وهوايت (W. H. White) نائب مدير الحسابات بوزارة الحربية (ومهمته أن يكون سكرتيراً مالياً للبعثة) وتيلور (A. C. Taylor) الموظف بوزارة الخارجية (ومهمته أن يكون ملحقاً للبعثة)[2].

ونحن نستخلص من الوظائف التي كان يشغلها أعضاء البعثة مدى الأهمية التي علقتها إنجلترا عليها. ورغم أن داربي أعلن أن إيفاد البعثة « لا يجب أن يؤخذ بأى حال من الأحوال على أنه يتضمن رغبة فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وإنما هو نابع من روح الود الخالص الذى تمليه الرغبة التى أبدتها (إنجلترا) باستمرار إزاء ازدهار مصر ورخائها »[3] ، فإن مما له دلالته أن إنجلترا ، بدلا من أن تبعث الموظفين اللذين طلبهما إسماعيل ، نراها توفد بعثة كاملة. وربما كان ثمة ما يبرر رأى إدوارد ديسى الذى يذهب إلى أن دزرائيلي كانت تحدوه الرغبة فى فرض الحماية البريطانية على مصر — وذلك على مسئوليته الخاصة ، دون أن يأخذ رأى زملائه فى الوزارة وخاصة اللورد داربى الذى كان يخشى التورط فى مغامرات استعمارية جديدة[4]. وعلى أى حال فقد كان على البعثة أن تجرى تحقيقاً مبدئياً تمكن نتيجته الحكومة الإنجليزية من أن تقرر هل توافق أم لا توافق على طلب الخديو الخاص بتعيين موظف إنجليزى مستشاراً مالياً للخزانة المصرية[5].

---

(١) كانت التعليمات التى زود بها ستوكس كالآتى : « عليك أن تساعد مستر كيف وتقدم له بالنصح فيما يتعلق بمسئولياته الخاصة بكونه مبعوثاً ، وأن تزوده بما لديك من خبرة بشئون البلد والشعب مما توفر لديك أثناء خدمتك السابقة فى الأملاك العثمانية . كما تود حكومة صاحبة الجلالة أن تتباحث مع ممثلها وقنصلها العام فى مصر فيما يتعلق بمسألة شراء أسهم قناة السويس . . . . وأن تقدم تقريراً عن الوضع الذى ستشغله حكومة صاحبة الجلالة باعتبارها صاحبة هذه الأسهم ، وعن أى إجراء قد يكون مرغوباً فيه لضمان أقصى ربح من الصفقة » (ف . و — ٢٥١٠/٧٨ — مسودة رسالة مؤرخة ٦ ديسمبر ١٨٧٥) ولم يلبث ستوكس أن دخل فى مفاوضات مع فردنان دلسبس حول الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بمسألة الرسوم وإدارة القناة .

(٢) ف . و — ٢٤٠٣/٧٨ مسودة رسالة رقم ٩٨ — وزارة الخارجية إلى ستانتون فى ٦ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٣) ف . و . — ٢٤٠٣/٧٨ — مسودة الرسالة رقم ٩٧ من وزارة الخارجية إلى ستانتون فى ديسمبر ١٨٧٥ .

(٤) Dicey, The Story of the Khedivate, pp. 138 — 141.

(٥) ف . و . — ٢٥٢٨/٧٨ مسودة الرسالة رقم ٣ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٧٥ — من وزارة الخارجية إلى كيف .

ولكن هذا التحقيق كان فى الواقع ذريعة لإجراء تحريات واسعة النطاق تمكن كيف من جمع المعلومات الخاصة بشئون مصر مما قد تفيد منه الحكومة البريطانية، وعلى ضوء التقريرات يقرر دزرائيلى ما إذا كان سيتخذ خطوات أخرى أم لا . ومما يثير التساؤل أن كيف لم يتلق أية تعليمات محددة ، إذ آثرت وزارة الخارجية أن تترك له حرية التصرف على أن لا يلزم حكومته بأى وعد أو نصيحة أو غير ذلك مما قد تشم منه الرغبة فى التدخل فى شئون مصر الداخلية [1] . وطلبت الحكومة الإنجليزية من الخديو أن يعامل كيف بصراحة تامة وأن يقدم له كل التسهيلات التى تمكنه من الإحاطة بحقيقة أوضاع مصر المالية[2] . ورغم أن السفير الفرنسى فى لندن حاول أن يتبين حقيقة الشائعات المتصلة بالبعثة وأهدافها ، فإنه لم يصل إلى شيء حتى قرأ أنباءها فى الصحف — بل إن معاملة داربى له كانت أبعد ما تكون عن روح الود[3] . وأخطرت الحكومة الإنجليزية الباب العالى بإيفاد البعثة التى وصلت إلى مصر فى ١٦ ديسمبر . ومنذ البداية عارض إسماعيل فى التحقيق المزمع إجراؤه — فهدفه الحقيقى من طلب مساعدة إنجلترا له على اجتياز مصاعبه المالية هو الحصول على « شهادة » علنية على شكل تقرير سياسى ، يشتم منها أنه لا يزال قادراً على الدفع ، ومن ثم يتسنى له أن يعود من جديد إلى الأسواق المالية الأوربية . لهذا أوضح لكيف وستوكس فى أول مقابلة له معهما أنه لن يسمح للبعثة بإجراء أى تحقيق من النوع الذى طلباه ، وأنه يفضل العدول عن طلبه بعد أن يبدا له أن مثل هذا الإجراء ماس باستقلاله[4] . وفى مقابلة أخرى استفسر إسماعيل عما يمكن أن تقدمه له إنجلترا فى مقابل الإشراف على ماليته ولكن كيف نفى أن الحكومة الإنجليزية تهدف إلى تحقيق مثل هذا الهدف . وحين كتب تقريره إلى لندن عن هذه الحادثة قال إن الرد على سؤال إسماعيل كان يمكن أن يكون شافياً فيما لو ذكر له أن الحكومة الإنجليزية ستحاول أن تساعده على موازنة

(١) ٢٥٣١/٧٨ الرسالة رقم ١ المذكورة فيما سبق .

(٢) ف . و— ٢٤٥٣/٧٨ — رقم ٩٧ من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (إنجلترا) جـ ٧٧٠ — رسالة من داركور إلى ديكاز بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ .

(٤) ف. و — ٢٥٣٨/٧٨ —تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٧٥.

ديونه[١] . ولكن سر انزعاج إسماعيل من بعثة كيف أنه كان يخشى أن تؤدى إلى تدخل دول أخرى ، وبخاصة تركيا ، فتطلب منه هذه الدول إيضاحات رسمية أو تحاول إرسال بعثات مشابهة للتدخل فى إدارة مصر الداخلية[٢] . لهذا أصدر التعليمات إلى وزرائه بأن لا يزودوا المبعوث الإنجليزى بأية معلومات ، كما ادعى الجهل بشئون المالية المصرية ، وحول كل استفسار على وزير ماليته إسماعيل صديق (المفتش) الذى بذل كل ما فى وسعه لإخفاء الفوضى المالية الناشبة فى البلاد . ومن ناحية أخرى أحيطت البعثة بالمندوبين الحكوميين الذين كانوا يرافقون أعضاءها أينما ذهبوا ، ودعاهم إسماعيل باستمرار إلى حفلات كان القصد منها إعطاء صورة غير حقيقية عن ثروته وثروة مصر ، وذلك بالإسراف فى الإنفاق .

معارضة فرنسا :

أثارت بعثة كيف ردود فعل قوية فى المجال الدولى . . فقد رأت فرنسا أنها مقدمة لسيطرة إنجلترا على الإدارة المصرية على الأقل ، وربطت الدوائر الفرنسية بين نشاط البعثة وجهود المستر إليوت الذى حاول بعد صفقة أسهم قناة السويس أن يحصل لمؤسسات مالية إنجليزية على امتياز السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية والجمارك وميناء السويس . وحاول إسماعيل عبثاً أن يدافع عن صفقة القناة بقوله إنها مجرد صفقة مالية لا تهدف إلى أى شىء آخر ، مبدياً أنه يفضل التعامل مع البنوك الإنجليزية التى هى على استعداد لإعطائه أحسن الشروط[٣] . وقال إنه يرى فى المقترحات الإنجليزية « وسيلة سهلة ، إن لم تكن نزيهة بوجه خاص ، لمساعدته على اجتياز مصاعبه » وأنه يعتقد أن ليس ثمة ما يخشاه من الحكومات الأخرى ، طالما هو يعتمد على المعونة التى كان متأكداً من أن الحكومة الإنجليزية ستوفرها له[٤] . كما أنه كان يرفض خلع الصفة السياسية على هذه

---

(١) ف . و — ٢٥٣٩/٧٨ — (١) — رقم ٧ — كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يناير ١٨٧٦ .
(٢) ف . و — ٢٥٣٨/٧٨ — تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥ .
(٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) — (بعثة أوتريه) — من أوتريه إلى ديكاز بتاريخ ١٢ يناير ١٨٧٦ .
(٤) نفس الملف السابق — من أوتريه إلى وزارة الخارجية الفرنسية فى ١٢ فبراير ١٨٧٦ .

المشروعات ، وأوضح أنها أقل خطورة بالنسبة إلى مصر من السيطرة الفرنسية المطلقة على قناة السويس[1] . ورغم كل هذا فإن مجرد قبول إسماعيل لهذه العروض الإنجليزية كان يتضمن تغييراً فى اتجاهه بخصوص المسائل المالية : فحتى بيع أسهم قناة السويس كان أميل إلى التعامل مع البيوت المالية الفرنسية . لهذا اعتبرت الدوائر الفرنسية ذلك اضمحلالاً لنفوذها فى القاهرة ، الأمر الذى لم تكن تستطيع عليه سكوتاً . فالجمهورية الثالثة حينئذ لم تكن قد استقرت بعد ، وكان من شأن أية كارثة تستثير السخط العام فى فرنسا أن تؤدى إلى عودة الملكية. لهذا تزايدت شكوك ديكاز إزاء علاقات إسماعيل بالإنجليز ، خاصة وقد وردت إليه أنباء من بطرسبورج وبرلين مفادها أن السفير العثمانى فى لندن قد تلقى تعليمات تقضى بأن يعرض على إنجلترا الانفراد بالنفوذ فى مصر بشرط أن تبتعد إنجلترا عن الدول الخمس الكبرى الأخرى ، وتعضد الباب العالى فى مقاومته لأى تدخل خارجى أو ضغط دبلوماسى[2] . ومن هنا تم الاتفاق على إيفاد بعثة فرنسية إلى مصر — فى أوائل عام ١٨٧٦ أرسل أوتريه (Outré) — القنصل الفرنسى العام السابق فى القاهرة — إلى مصر فى أثناء غياب القنصل العام بصفته وزيراً مفوضاً له الحق فى مناقشة المسائل السياسية . وكان الهدف من هذه البعثة موازنة نشاط بعثة كيف والعمل على فشلها إن أمكن ومحاولة إعادة النفوذ الفرنسى إلى تفوقه قبل عام ١٨٧٠ . ولم يقتصر هذا الأمر على فرنسا وحدها — إذ أرسلت الحكومة الإيطالية السنانور شالويا (Scialoja) — نائب رئيس مجلس الشيوخ والوزير السابق للمالية — لمراقبة أحوال مصر والاستحواذ لبلاده على نصيب من أية تسوية ممكنة . كما أرسلت الحكومة النمسوية ماير (Mayr) — الذى سبق له شغل وظيفة الترجمان الأول فى الآستانة — وكان حينئذ مستشاراً فى سفارة النمسا فى بطرسبورج — فى مهمة خاصة إلى مصر .

أما فى داخل مصر فلم يرض نوبار عن نشاط بعثة كيف — وقد قال لكيف بعد أن وصل إلى مصر ، وحين تبين نوبار أن هدفه إجراء تحقيق فى مالية مصر :

---

(١) نفسه — بتاريخ ١٤ يناير ١٨٧٦ .

(٢) نفسه ، جـ ٥٧ — ديكاز لأوتريه — ١٤ يناير ١٨٧٦ .

« فى ظل هذه الظروف أرى أنه كان من الأفضل ألا تأتى إلى مصر على الإطلاق »[1] .
وانتهز نوبار المنافسات الدولية التى أحاطت ببعثة كيف لبدء سلسلة من المؤامرات هدفها عرقلة مساعى البعثة . حينئذ كان لا يزال يحبذ تعاون العنصر الأوربى مع المصريين للدرجة أنه اقترح على كيف فى أوائل محادثة جرت بينهما إيفاد إنجليزى ذى سمعة وكفاءة إلى مصر ليشغل وزارة المالية ، وأن هذا الإنجليزى سيجد الضمانات الكافية لاستدامة نفوذه بحكم وضعه ذاته وخوف الخديو من استقالته . ولكن نوبار حتى ذلك الوقت كان يعارض أى تدخل فى شئون مصر أو أية رقابة على إدارتها ، ومن ثم تصريحه لبعض أعضاء السلك القنصلى بأن البعثة ستبوء بالفشل[2] . يضاف إلى هذا أنه كبير الأمل ، بسبب أصله الأرمنى ، فى أن يعينه الباب العالى والياً على أرضروم التى كان ثمة مشروع يمنحها استقلالاً ذاتياً ووضعاً شبيهاً بوضع لبنان . ولما كان نوبار يلقى تعضيداً من جانب سفيرى روسيا وفرنسا فى الآستانة فإنه كان يؤمل استغلال نشاطه ضد بعثة كيف للتقرب إلى كل من السفيرين والباب العالى . ورغم أن الباب العالى رفض مساعى سفير روسيا فى الآستانة الجنرال إجناتيف الخاصة بنوبار ، كما رفض المشروع برمته ، لأنه كان يرى ألا تضاف متاعب جديدة إلى مشاكله الآسيوية[3] ، فإن نوبار اكتسب إلى صفه القناصل العموميين : الروسى والألمانى والنمسوى والإيطالى فى مصر — فنصح هؤلاء القناصل إسماعيل بأن يتوخى التعقل وألا يستسلم للنفوذ الإنجليزى وحده . كما تلقى إسماعيل تحذيرات ونصائح مماثلة من الباب العالى ومن الجنرال إجناتيف[4] .

أما أوتريه فإنه عمد إلى إرهاب إسماعيل بتخويفه من النفوذ الإنجليزى ، وبقوله إن المشروعات الإنجليزية تكاد تشبه بيع مصر إلى إنجلترا بالتقسيط[5] . وكلف ديكاز الماركيز داركور (D'Harcourt) — سفير فرنسا فى إنجلترا — بأن يحتج

(1) Dicey, Khedivate, p. 155.
(2) ٧٨/٢٥٠٠ — نمرة ١ — ستانتون إلى وزارة الخارجية فى أول يناير ١٨٧٦ .
(3) نفس الملف — من ستانتون فى ٢٩ يناير ، ٧٨/٢٥٠١ رقم ١ من ستانتون فى ١٢ مارس ١٨٧٦ ، ٧٨/٢٥٣٩ (ا) — رقم — ٢٢ من كيف إلى وزارة الخارجية فى ٥ فبراير ١٨٧٦ .
(4) وثائق الخارجية الفرنسية (مصر) ، جـ ٥٧ — أوتريه لديكاز فى ١٧ ، ٢٧ يناير ١٨٧٦ .
(5) نفس الملف — تلغراف من ديكاز لأوتريه فى ١٢ يناير ١٨٧٦ .

على تخصيص موارد مصر لمشروعات خاصة وأن يوضح له أن فرنسا ترى طرح المسألة على كل رؤوس الأموال الأوروبية ، وذلك حتى تجعل التدخل الأوربي مقصوراً تماماً على المسائل المالية[1] . ولكن إسماعيل كان يصر على أن مفاوضاته مع كيف وإليوت لا تتضمن آية مشاكل دبلوماسية على الإطلاق ، وحين عرض عليه قنصل روسيا العام أن يساعده فى مقاومة التدخل فى شئون مصر الداخلية ، نفى أن الحكومة البريطانية تسعى إلى مثل هذا التدخل[2] . وازدادت شكوك إسماعيل فى نوبار — الذى هاجم السخرة وجباية الضرائب مقدماً والإنفاق الباهظ على الجيش ، كما انتقد سياسة الخديو الاقتصادية ، قائلاً إنه لا يجب على الخديو أن يزرع السكر الذى يمكن استيراده بسعر أقل من الخارج[3] . وفى ٤ يناير ١٨٧٦ عين شريف باشا وزيراً للخارجية بدلاً من نوبار الذى احتفظ بوزارة التجارة . وقدم نوبار استقالته وقال لقنصل فرنسا العام إنه يشعر بأنه فقد ثقة الخديو نفسه الذى لم ينصت إلى نصائحه وأحاط نفسه بمستشارى سوء لا يتنبئون بالعواقب ويسيرون بالبلاد صوب الخراب[4] . واتهم إسماعيل نوبار بأنه المحرك لبعثتى أوتريه وكيف ، وبحب السلطة وادعائه الليبرالية برغم ميله إلى الطغيان[5] ، وطلب منه أن يبرح مصر . على أن النزاع بين إسماعيل ونوبار كان يدور حول مستقبل مصر ؛ وقد أخطأ الخديو فى تجاهل نصيحة مرءوسه القديم له بأن يعتمد على ألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا ويقاوم أى تدخل فى شئونه الداخلية . على أن الخديو ما لبث أن تبين الدوافع الحقيقية التى حدت بالحكومة الإنجليزية إلى إرسال بعثة كيف . وأخذ يتصدى لمحاولة كيف فرض الاقتراحات عليه خاصة وأنها قد اتخذت شكلاً شخصياً . وفى ٥ يناير ١٨٧٦ كتب كيف إلى داربى مبيناً أن هدف البعثة هو الإشراف على الإدارة المالية ، واستفسر عما إذا كان باستطاعته أن يعد إسماعيل بمساعدة

---

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — جـ ٧٧١ — رقم ٥ من داركور إلى ديكاز فى ١٩ يناير ١٨٧٦ .

(٢) ف . و — ٧٨/٢٥٠٠ — رقم ١ السابقة .

(٣) ٧٨/٢٥٣٨ — رقم ٤ من كيف للخارجية فى ٢٥ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٤) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٥٨ ، رقم ٤٦ من بلزيه إلى ديكاز بتاريخ ٨ يناير ١٨٧٦ .

(٥) ٧٨/٢٥٣٩ (أ) — هستانتون للخارجية فى ٢ يناير ١٨٧٦ ، الوثائق الفرنسية — (مصر) جـ ٥٨ الرسالة رقم ٤٦ المذكورة فيما سبق .

الحكومة الإنجليزية له فى أن يعهد بالدين السائر إلى مؤسسة مالية مسئولة [1] .
واقترح أن تنشئ الحكومة المصرية إدارة خاصة مستقلة عن الإدارة المالية العامة ، على أن يتولاها مدير خاص وهيئة من الموظفين ، وأن يرأسها أحد الشخصين اللذين طلبهما إسماعيل من الحكومة الإنجليزية ، وأن تقوم ميزانيتها على إيرادات ضرائب الأرض والسكك الحديدية والموانئ ، بشرط أن تكفى هذه الإيرادات لدفع الفائدة واحتياطى الدين الموحد . كما اقترح شروطاً خاصة لضمان الدفع الكامل للأقساط السنوية التى يمكن أن يتكون منهما احتياطى ، وأن يصبح الموظف الإنجليزى رئيساً دائماً للإدارة . وعقب بضرورة تعهد إسماعيل فى مرسوم إنشاء هذه الإدارة بأن لا يعقد أى قرض جديد أو يدخل فى تعهدات مالية جديدة قد ينتج عنها عجز فى الدخول العامة[2] .

ورفض إسماعيل مقترحات كيف الخاصة بالإشراف على المالية المصرية ، وهو الاقتراح الذى اعتبره كيف ضرورياً لإعادة تنظيمها[3] ، ودافع عن وجهة نظره بقوله إنه منذ أن طالب إنجلترا بالمساعدة اتخذت المسألة شكلاً مخالفاً — فقد أثارت البعثة كثيراً من التعليقات وكانت سبباً فى إيفاد بعثة أوتريه وغيرها ، بالإضافة إلى تحذيرات الباب العالى . لهذا ، وتحت ستار تهدئة الخواطر ، طلب إسماعيل من كيف لا أكثر من موظف يعمل بمثابة مستشار مالى له دون أن تخصص له مهام معينة من شأنها أن تثير أحقاداً سياسية[4] . وهكذا أفاد إسماعيل من الموقف لكى يعرقل مشروعات دزرائيلى التى وجه إليها النقد من جانب الأحرار ولقيت معارضة مجلس الوزراء البريطانى . وفى ٢٦ يناير صدرت التعليمات إلى كيف بأن يعود إلى إنجلترا دون إبطاء للتباحث مع حكومته[5] . ولكنه آثر أن يمكث فى مصر حتى يصل رفرز ولسون (Rivers Wilson) الذى كان الخديو قد وافق على تعيينه مستشاراً مالياً ، فحثه إسماعيل على مبارحة البلاد بسبب الشائعات التى أثارتها

(١) ٧٨/٢٠٣٩ (أ) تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية فى ٥ يناير ١٨٧٦.
(٢) نفس الملف – تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية فى ٢٧ يناير ١٨٧٦.
(٣) نفس الملف السابق – تلغراف من كيف بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٧٦.
(٤) نفسه رقم ١٢ من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ فبراير ١٨٧٦.
(٥) نفسه – من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٧٦.

إقامته فى البلاد بعد أن عرف أمر استدعائه . وبارحت بعثة كيف مصر فى ٢١ فبراير وتقابل كيف وولسون فى باريس حيث تباحثا . وهكذا فشلت بعثة كيف : فلم ينجح كيف سواء فى إنشاء المراقبة المالية أو فى سند مباحثات إليوت — إذ عدل عن مشروع السكة الحديدية بسبب معارضة فرنسا[1] . ويرجع هذا الفشل إلى سياسة الدوق ديكاز وإيفاده بعثة أوتريه إلى مصر[2] . ورغم أن كيف لم يخول رسمياً فحص أحوال المالية المصرية ، فإنه تلقى بيانات وإحصائيات من الموظفين المصريين مكنته من أن يضع تقريره المشهور .

صندوق الدين العام :

بعد أن بارح كيف مصر ، اقترح أوتريه ومجموعة من الرأسماليين الفرنسيين — يرأسهم باستريه (Pastré) المنتمى إلى « البنك الإنجليزى المصرى » — إنشاء بنك للدولة توضع فيه كل الأموال التى تحصلها البلاد ، وتصرف منه حسابات كل المدفوعات المستحقة على الدولة . وكان يعتقد أن وضع إدارة البنك فى أيدى موظفين تعينهم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا من شأنه أن يساعد على سداد ديون مصر وأن يجد قبولاً لدى هذه الدول الثلاث التى لن تتحمل أية مسئولية مالية . وكان الهدف الرئيسى من هذا المشروع هو تثبيت الدين السائر — ومعظمه فى أيدى ممولين فرنسيين — وأن تكون فائدته ٩ ٪ . وحاول ديكاز أن يضمن اشتراك إنجلترا فى هذه الصفقة — وفى ١٤ فبراير ١٨٧٦ اتصل بسفير إنجلترا فى باريس ، اللورد ليونز (Lyons) ، وأوضح له أنه يرى أن المحافظة على المصالح الواسعة للدائنين الإنجليز والفرنسيين فى مصر تقتضى التعاون الوثيق بين الحكومتين ، وأكد له مزايا الخطة السياسية التى تحل الاتفاق الوثيق محل التنافس[3] . ولكن المشروع الفرنسى لم يلق آذاناً صاغية

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية – (مصر) جـ ٥٧ من أوتريه إلى ديكاز بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٧٦ .

(٢) كان كيف يعتزم الرحيل منذ أن وصل أوتريه إلى مصر وذلك بسبب رفض الخديو أن يأذن له ببدء تحقيقاته . ولكن لما كان رحيله يتضمن فشلا ذريعاً لسياسة الإنجليزية ، فقد بذل ستانتون أقصى جهده للوصول إلى تسوية من شأنها إنقاذ المظاهر .

(وثائق وزارة الخارجية الفرنسية « مصر » جـ ٥٧ — أوتريه إلى ديكاز فى ٦ فبراير ١٨٧٦) .

(٣) Headlam — Morley, Studies in Diplomatic History, p. 58.

لدى الحكومة البريطانية التي لم تكن ترحب بالتعاون مع فرنسا فى مصر ، بل تعارض أى تدويل لمشاكل مصر المالية . فداربى كان يرى فى المقترحات الفرنسية نفس الذى رآه الفرنسيون فى المقترحات الإنجليزية : أى المساس باستقلال مصر بمحاولة فرض السيطرة على إدارتها ، ومن ثم رفضه تعيين مندوب إنجليزى فى البنك على اعتبار أن الإجراء المقترح لا يتضمن أى ضمان مادى أو معنوى من جانب الحكومات التى قد تشترك فيه[1]. وأدى رفض إنجلترا إلى إطراح الخديو للمشروع[2].

ولكنه — من ناحية أخرى — رأى أن يوازن موافقته على تعيين رفرز ولسون[3] بأن يطلب من الحكومة الفرنسية أن ترسل إليه « أحد كبار موظفى وزارة المالية الفرنسية لكى يساعده على تنظيم إدارة المالية المصرية[4] » . ولم تتردد الحكومة الفرنسية فى الموافقة على هذا الطلب ، ووضعت تحت تصرف الخديو مسيو ڤلليه (Villet) الذى كان قد تولى مناصب ذات أهمية فى وزارة المالية الفرنسية وكان قد أرسل فى عام ١٨٦٩ إلى تونس باعتباره رئيساً للجنة الدولية — وكان يشبه ولسون فى أنه سيصبح مستشاراً للخديو دون أن تخصص له مهام محددة . واستاء داربى لتعيين ڤلليه وطلب من ستانتون أن يخبر إسماعيل بطريقة غير رسمية أن ذلك قد يؤدى إلى استدعاء ولسون — الذى كان فى طريقه بالفعل إلى مصر — وعرقلة أية تسوية[5] . كما أن كيف كان يرى أن الطلب الذى تقدم به الخديو إلى الحكومة الفرنسية قد يؤدى إلى كارثة ، بالإضافة إلى أن آل روتشلد كانوا قد أولوا ديون مصر اهتماماً كبيراً ،

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية — (إنجلترا) ، جـ ٧٧١ — من ليونز إلى ديكاز بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٧٦ .

(٢) أخبر إسماعيل ولسون فيما بعد أن السادة الفرنسيين الذين كانوا يتفاوضون معه أعلنوا أن الحكومة الفرنسية كانت تدفعها الرغبة فى الثأر من إنجلترا للدور الذى لعبته فى مسألة قناة السويس .

(٣) كان ولسون يشغل وظيفة « المراقب العام لدين إنجلترا الوطنى » ورغم استقالته من وظيفته فقد أرسلت التعليمات إلى ستانتون لكى يقدم له كل معونة ومساعدة غير رسميين (٢٤٩٨/٧٨ رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٠ مارس ١٨٧٦) — ومن هنا يبدو أن إرسال ولسون إلى مصر كان يعنى متابعة الأهداف الكامنة من وراء بعثة كيف . ووزارة الخارجية البريطانية هى التى أوصت بتعيين رفرز ولسون . (نفس الملف — مسودة الرسالة رقم ٢٩ — من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٧٦) .

(٤) ف . و . ٢٤٤٩/٧٨ ، رقم ١٥٢ ، ١٦٢ — من وزارة الخارجية إلى اليوت وإلى ستانتون بتاريخ ١٣ مارس ١٨٧٦ .

(٥) ف . و . ٢٤٩٨/٧٨ — مسودة تلغراف من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ١٣ مارس ١٨٠٦ .

وقرروا الاتصال بولسون فى هذا الشأن بمجرد أن يصل إلى مصر[1] .

وفى خلال هذه الفترة التى بدأ فيها الصراع بين إنجلترا وفرنسا على مصر ، وهو الصراع الذى حاول إسماعيل أن يحصل منه على أقصى مكاسب ممكنة بتوسيع هوة الخلاف بين الدولتين ، يمكننا أن نلمس أصول الوفاق الفرنسى الروسى الذى تطور فيما بعد إلى حلف بين الدولتين . فروسيا كانت تنحاز باستمرار إلى جانب فرنسا ، وإجناتيف فى إستانبول يحاول أن يلفت نظر الصدر الأعظم إلى أطماع إنجلترا فى مصر . وكتب الصدر الأعظم إلى الخديو يحذره من الاعتماد الكلى على إنجلترا وينصحه بأن يستمر فى اعتماده على فرنسا . ووصلت أنباء إلى ستانتون جعلته يعتقد أن نصيحة مماثلة قدمت إلى إسماعيل من الجنرال الروسى فادابيف (Fadayeff)[2] الذى كان قد قدم إلى مصر فى يناير ١٨٧٥ بدعوة من الخديو لإعادة تنظيم الجيش المصرى . أما ڤاليه فإنه حين قدم إلى مصر حمل معه مشروعاً جديداً خاصا بإنشاء « لجنة للدين العام » لا تشرف على مالية مصر ، بل يقتصر أمرها على تحصيل الأموال بالنيابة عن الدائنين بعد تثبيت كل الديون وتوحيدها . وبعد مفاوضات بين إسماعيل من ناحية وبين ڤاليه وشالوبا ومايو وأوتريه من ناحية أخرى وافق الخديو على مشروع ڤاليه ، لأنه لم يكن من الممكن تأجيل الفوائد المستحقة على ديونه ، أو انتظار الاقتراحات التى كان يحملها ولسون بالنيابة عن الرأسماليين الإنجليز . وحين وصل ولسون إلى مصر ، لم تكن لديه مشروعات محددة ، بل حاول أن يجعل تثبيت الديون وتوحيدها مبنيًا على موافقة الخديو على إنشاء إدارة للرقابة المالية وفق ما سبق أن اقترحه كيف[3] . وبرغم ذلك فإن مجرد قبول إسماعيل للمشروع الفرنسى عرضه لغضب الحكومة الإنجليزية التى كانت قد نصحته بالتريث حتى تتم التسوية المالية التى كان يبحثها رجال المال الإنجليز[4] . وفى ٢٠ مارس أخطره

(١) نفس الملف — من ميرستافورد برنسفوت إلى لورد تنتردن بتاريخ ١٣ مارس ١٨٧٦ .

(٢) كان تعيين فادايف فى منصبه من نتائج تآمر إجناتيف فى الآستانة . وكانت روسيا تأمل أن تؤدى جهود فادايف إلى الإسراع بتصدير الإمبراطورية العثمانية حين يقرر الخديو توجيه قواته ضد السلطان .
Sumner, Russia and the Balkans, p. 70

(٣) Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 173.

(٤) ف . و . ٧٨ / ٢٤٩٨ — تلغراف من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ١٥ مارس ١٨٧٦ .

لورد داربى برغبته فى نشر تقرير كيف . واعترض إسماعيل على ذلك بحجة أن المعلومات التى قدمت لكيف إنما هى معلومات ذات صفة سرية ، وليس لها من هدف سوى تزويد الحكومة الإنجليزية بالمعلومات . وكان من رأيه أن أية مناقشة عامة لمالية مصر لا يسبقها اتفاق مع الماليين الإنجليز أو تعيين مندوب إنجليزى من شأنها أن تنزل به أضراراً فادحة تعرقل تسوية مصاعبه المستفحلة . وبينما الرأى العام البريطانى يترقب نشر التقرير ، أعلن دزرائيلى فى مجلس العموم فى ٢٣ مارس أن الخديو أبدى رغبته فى عدم نشر التقرير بسبب إحساسه بالفوضى الناشبة فى ماليته المضطربة[1] . وكان وقع هذا التصريح شديداً على الدائنين بحيث أدى إلى تدهور قيمة السندات المصرية . ولكى يبدد إسماعيل الشكوك التى أثارها هذا التصريح طلب نشر التقرير بأقصى سرعة برغم أنه لم يكن قد اطلع عليه . وفى ٤ أبريل نشر التقرير[2] الذى ذهب إلى أن مصر تعانى الجهل وفساد الذمة والتبديد والإسراف ، فى نفس الوقت الذى تعانى فيه من النفقات الباهظة الناجمة عن الاستعجال فى اقتباس الحضارة الغربية . واتصف التقرير بالدقة حين عرض لتفاصيل دخل مصر ونفقاتها ، ثم اقترح تثبيت وتوحيد الديون بفائدة معتدلة تتمشى مع موارد البلاد ونصح الخديو بتعيين شخص يبعث على الثقة العامة باعتباره رئيساً لإدارة الرقابة على أن تكون مهمتها تحصيل الدخول مباشرة من جباة الضرائب والإشراف العام على فرض الضرائب — وبهذا تستمد السلطة التى تمكنها من إيقاف التلاعب بموارد الدولة وفرض الأعباء المتزايدة على الفلاحين .

وأصبح لزاماً على إسماعيل أن يتمشى مع مقترحات التقرير . ولكى لا يضع نفسه كلية فى أيدى الإنجليز ، آثر استكمال مباحثاته مع الفرنسيين وشالويا ومايو وولسون بقصد إنشاء صندوق الدين . وحاولت فرنسا أن تستحوذ على رياسة إدارة الصندوق — وفى سبيل ذلك شن أوتريه حملة على الخديو لم تتمخض عن شىء . كما فشلت مساعى ولسون لتحقيق نفس الهدف ، برغم أنه كان قد أصبح موظفاً مصرياً — إذ وقف فى وجهه كل الأجانب الآخرون[3] . لهذا بارح هو

(١) Hansard, Commons, Vol. 231 (1876), 639

(٢) Cf. The Annual Register, 1876 (London, 1877), 8-10.

(٣) مصر ، ٦ — ٥٧ ، رسائل من أوتريه خلال الأسبوع الأول من مايو ١٨٧٦ .

وستانتون مصر إلى إنجلترا فى الوقت الذى صدر فيه المرسوم الخاص بإنشاء صندوق الدين ، وذلك فى ٢ مايو . كذلك فشل ڤلليه الذى تجاهله الخديو بسبب الدور الذى سبق له أن لعبه فى تونس ، فلم يكل إليه أية وظيفة فى الحكومة المصرية[١] .

وفى ٧ مايو حول كل ديونه الثابتة والسائرة إلى دين موحد قيمته ٩١ مليون جنيه ، فائدته ٧٪ من رأس المال الإسمى ، على أن يتم استهلاكه فى ٦٥ سنة . ثم عهد إلى شالويا — الذى كان قد نال ثقته ووضع مشروعاً لتنظيم المالية المصرية بأن يقوم بمهمة مؤقتة لتحقيق هذا الغرض[٢] . وربما كان مسلك إسماعيل هذا راجعاً إلى رغبته فى تجنب الضغط الإنجليزى أو الفرنسى فيما لو وكل هذه المهمة إلى أحد رعايا الدولتين . وعينت إيطاليا والنمسا وفرنسا —على التوالى—السنيور باراڤللى (Baravelli) والمسيو دى بلنيير (De Blignières) والهرفون كريمر (Von Kremer) أول أعضاء فى صندوق الدين . ورفضت الحكومة البريطانية الموافقة على التسوية بحجة أن ثمة اعتقاداً عامًّا فى لندن بأن وضع مصر المالى لا يسمح بتثبيت الديون بفائدة قدرها ٧٪ [٣]، وبالتالى رفضت إنجلترا تعيين مندوب فى صندوق الدين[٤] . على أن إنشاء صندوق الدين وضع حدًّا للصراع الدبلوماسى الذى استمر حوالى نصف عام بين ممثلى الدول بعضهم وبعض وبينهم وبين الخديو[٥] . وهكذا وقفت بعثة أوتريه كل التوفيق ، وصدرت إليه التعليمات بالعودة إلى فرنسا . ولكن التسوية وجهت أول ضربة إلى سلطة إسماعيل — فبرغم اعتدال شروط التسوية نجدها تحدد حريته فى العمل . ومنذ ذلك الحين قيض للدائنين أن يشكلوا دولة داخل الدولة ، فهم — لا الحكومة المصرية — الذين أصبحوا يعينون مندوبى صندوق الدين ، الذين أشرفوا بمرور الزمن — باسم الدول — على تنفيذ سلسلة الاتفاقيات التى شكلت الميثاق الدولى المنظم للشئون المالية ، برغم أن هؤلاء المندوبين لم يكونوا أكثر من متسلمين

---

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٥٧ — من أوتريه إلى ديكاز بتاريخ ٩ مايو ١٨٧٦.

(٢) نفس الملف بتاريخ ١٤ مايو ١٨٧٦ .

(٣) الوثائق الفرنسية — إنجلترا ، جـ ٧٧٢ ؛ رقم ٣٩ من داركور إلى ديكاز بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٦ .

(٤) لكى يضمن إسماعيل وجود مندوب بريطانى فى اللجنة اختار كابتن إفلين بيرنج (لورد كرومر فيما بعد) ليقوم بهذه المهمة .

(٥) الوثائق الفرنسية ، جـ ٥٧ — من أوتريه إلى ديكاز بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٧٦ .

للموارد المخصصة للديون . وهكذا يمكن القول بأن أزمة ١٨٨١ — ١٨٨٢ كانت نتيجة لهذه الخطوة[١] .

المراقبة الثنائية :

أثارت التسويات المالية التي تضمنها مرسوم ٧ مايو سخطاً شديداً في إنجلترا بوجه خاص ، وفي فرنسا أيضاً . . على أنه قبل أن تبدأ لجنة صندوق الدين عملها ، ازدادت مطالبة الدائنين بإجراء تحقيق أشمل في أوضاع الخديو المالية . ومما أثار رعب الدائنين الفرنسيين أن إسماعيل أقدم في ٨ أبريل على إيقاف دفع الأرباح المستحقة على سندات الخزانة التي صدرت في عهده ، مقتفياً بذلك أثر الحكومة العثمانية التي أصدرت مرسوماً مشابهاً في أكتوبر ١٨٧٥ . وكان الضغط شديداً على الحكومة الفرنسية بحيث أن ديكاز لم يكن يستطيع السكوت . أما إنجلترا فقد أدركت أن المعارضة الفرنسية تمنعها من الانفراد بتنظيم مالية الخديو ، ولهذا أزمعت أن تعامل فرنسا بالمثل . وأخذ داربي يعيد النظر في عرض فرنسا السابق الرامي إلى تدعيم تفاهم البلدين حول شئون مصر — ووجد نفسه مضطراً إلى الاتفاق مع فرنسا دون أن ينص على ذلك عقد رسمي . وبهذا تمهد السبيل للعمل المشترك وتنسيق الجهود بين البلدين . وفي أواخر عام ١٨٧٦ عين البارون دي ميشيل (Des Michels) قنصلاً عاماً لفرنسا في مصر ، ليلحق باللورد فيفيان (Vivian) الذي كانت إنجلترا قد عينته قنصلاً عاماً في مصر — وكان الرجلان قد نمت بينهما روح الود حين كانا يعملان معاً في بوخارست . وصدرت التعليمات إلى دي ميشيل بعد تعيينه بأن يعمل على تأجيل إعلان إفلاس الخديو ، وأن يقنعه بأن يدعو جوشن وجوبير (Joubert) إلى القيام بتصفية عامة[٢] . وبعد مقاومة يائسة من جانب إسماعيل قبل بعثة جوشن وجوبير التي وصلت إلى مصر في أكتوبر ١٨٧٦ ، وفي الحال بدأت تبحث شئون مصر المالية . ولكن إسماعيل كان يضع العراقيل في وجه البعثة ، ورفض أن يقدم لها المعلومات أو التقريرات المفصلة عن الدخل والمنصرف ، مما ترتب عليه صعوبة وصول اللجنة إلى الحقائق[٣] . كما أن إسماعيل حث شريف باشا (رئيس حزب

(١) Freycinet, La Question d'Egypte, p. 160.

(٢) Des Michels, Souvenirs de Carrière, pp. 112 - 13.

(٣) Rivers Wilson, op. cit., p. 95.

الأتراك) وإسماعيل صديق على مقاومة التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، مما أغضب إنجلترا وفرنسا — فلم يجد إسماعيل له مخرجاً إلا بقتل المفتش وإظهاره بمظهر المسئول عن فساد أحوال مصر المالية . وبهذا أفلت مؤقتاً من تضييق الخناق على سلطته ، ومهد السبيل لتسوية ١٨ نوفمبر .فقد نص المرسوم الخديوى على تخفيض قيمة الدين الموحد إلى ٥٩ مليون جنيه (مصرى) بفائدة قدرها ٦ ٪ أضيف إليها ١٪ للاستهلاك ووضعت السكك الحديدية وميناء الإسكندرية (اللذان خصصت إيراداتهما لدفع الفائدة المستحقة لأصحاب الدين الممتاز) فى يد هيئة تتكون من إنجليزيين وفرنسى ومصريين . كما نصت التسوية على فرض رقابة على المالية المصرية يشرف عليها إنجليزى اختصاصه الدخل وفرنسى اختصاصه المنصرف . وعين البارون مالاريه (Malaret) ومستر رومين (Romaine) باعتبارهما أول مراقبين ، كما عين الجنرال ماريوت (Marriott) رئيساً لهيئة السكة الحديد. وبعد أن تمت التسوية عين كابتن بيرنج (Baring) مندوباً إنجليزياً فى صندوق الدين . وفى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ دعا إسماعيل مجلس شورى النواب لمناقشة الاتفاقية الجديدة . وحين افتتح الدورة البرلمانية أشار إلى القرارات التى ثبتت دين المقابلة كما نوه بجهود جوشن وجوبير فى سبيل تسوية الديون المصرية.ومما له دلالته أن الخديو ذكر أن استمرار دين المقابلة يتوقف على مصادقة المجلس—وبن ثم بدا إسماعيل كما لو كان يعطى المجلس قدراً من الإشراف على مالية البلاد [1] . ولاحظ دى ميشيل أن إجماع المجلس على الموافقة على خطبة الخديو كان معناه أن مصر لم تتقدم كثيراً فى مجال الحكم النيابى [2] .

وبمرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ تبدأ فترة جديدة فى تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائى. وكان المراقبان اللذان وضع فى أيديهما الإشراف على مالية مصر ، وبالتالى على حكومتها، متساويين تماماً فى اللقب والرتبة والمرتب.وكانت اختصاصاتهما متساوية فى الأهمية ، وحين بدأ تطبيق الإجراءات الجديدة، أصبح من الواضح أنه يصعب المساس بأى شيء دون موافقة الدولتين الغربيتين. ورغم ذلك فقد كان من الواضح منذ البداية أن هذا الوفاق قد يهدد العلاقات بينهما ، لأنه « زواج

---

(١) Landau, Parliaments and Parties, pp, 19-20.

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٥٨ — من دى ميشيل إلى ديكاز فى ٢ ديسمبر ١٨٧٦ .

مصلحة عرضة لكثير من الاحتمالات»[1]. فقد بنى على الأساس القلق القائم على التنافس . واعتبر دى ميشيل التسوية نجاحاً كبيراً للسياسة الفرنسية التى استردت قدراً من هيبة فرنسا القديمة فى مصر[2] — وكان من رأيه أن تستعد فرنسا لمزيد من التطورات وأن تبدى اهتماماً وتعقلاً يفوق ما أبدته من قبل ، وأن إنجلترا لن تبدى استياءها من تساويها مع فرنسا فى المزايا السياسية التى كانت تود هى (إنجلترا) الاستئثار بها برغم إنكار مسئوليها لذلك[3] . وهذا التنافس الذى بدا بشكل أوضح من جانب الفرنسيين ، كان يستتر وراء قناع من المجاملة . ففرنسا إنما سعت إلى الوفاق تدفعها حاجتها إلى إنجلترا بسبب العزلة السياسية التى كانت تعانيها منذ هزائم ١٨٧٠ — ١٨٧١ ، على حين أن إنجلترا كانت بحاجة إلى فرنسا حتى توازن وفاق الأباطرة الثلاثة Dreikaiserbund القائم بين روسيا والنمسا وألمانيا . وكانت إنجلترا راضية بهذا الحل الوسط طالما أن رجالها العاملين فى مصر ، برغم استقالتهم من الوظائف التى كانوا يشغلونها فى إنجلترا ، قد هيمنوا على الإدارة المصرية . يضاف إلى هذا أن وظيفة المراقب الإنجليزى واختصاصه الدخل ، كانت تفوق فى الأهمية وظيفة المراقب الفرنسى الذى اقتصر اختصاصه على المنصرف . ومن مساوئ هذا الحل الوسط أنه تجاهل أحوال الشعب المصرى فى الوقت الذى كرس فيه اهتمامه بمصالح الدائنين الأوربيين . فالفلاحون البائسون كانوا باستمرار يتعرضون لضغط جباة الضرائب ، وبخاصة حين يحين دفع أقساط الديون . وفى أوائل عام ١٨٧٦ كان ولفرد بلنت فى زيارة إلى مصر — وهو يقدم لنا هذه الصورة المثيرة[4] . « كان من النادر حينئذ أن ترى شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو يرتدى أكثر من قميص على ظهره . بل إن ارتداء العباءة كان مقصوراً على قليل من مشايخ البلد . وأينما ذهبنا تكررت القصة . وكانت مدن الأقاليم تمتلئ فى أيام الأسواق بالنسوة اللاتى يبعن إلى المرابين اليونانيين ملابسهن وحليهن المصنوعة من الفضة وسبب ذلك ضغط جباة الضرائب على القرية وكرابيجهم فى أيديهم . . ولم تكن حتى ذلك

---

(١) Knaplund, Gladstone's Foreign Policy, p. 82.

(٢) الوثائق الفرنسية ، (مصر) ، ج ٥٨ — تلغراف إلى ديكاز فى ١٨ نوفبر ١٨٧٦ .

(٣) نفس الملف — رسالة إلى ديكاز بتاريخ ٢٣ نوفبر ١٨٧٦ .

(٤) Secret History, pp. 11-12.

الوقت — شأننا فى ذلك شأن الفلاحين أنفسهم — ندرك حقيقة ضغط أوربا المالى الذى كان السبب الحقيقى لهذه الإجراءات المتعسفة . وكنا نلقى اللوم — كما كانوا يفعلون — على إسماعيل المفتش » . ومن الطبيعى ، والحال كذلك ، أن يتجه السخط إلى إسماعيل ذاته : فحين وصلت إلى مصر الأنباء فى يونية ١٨٧٦ تحمل خبر خلع السلطان عبد العزيز ، قابلها المصريون بالابتهاج : إذ اعتبروا الطريقة التى خلع بها السلطان العثمانى نموذجاً للتخلص من حاكم مكروه كإسماعيل ذاته .. وكان المصريون يلعنون حكمه ويتمنون خلعه — ونما هذا الشعور لديهم من جراء الضرائب المتزايدة يوماً بعد يوم ، والعنف الشديد الذى كان يصطنعه جباة الضرائب[1] . وكما تعليق ممثل فرنسا — بلزييه (Pellisier) — أن من دواعى حسن حظ إسماعيل طيبة رعاياه وصبرهم ، وكونهم من النوع الذى يستبعد أن يفكر فى تقويض سلطته[2] .

والحرب الروسية — التركية :

نصت الفرمانات أن القوات المصرية تشكل جزءاً من القوات المسلحة التركية . لهذا أرسل عباس وسعيد قوات إلى السلطان أثناء حرب القرم . كذلك أرسل إسماعيل قواته إلى عسير وإلى كريت ، وفى عام ١٨٧٦ أرسل فرقة إلى البلقان[3] لمساعدة السلطان على القضاء على القلاقل الناشبة فى البوسنة والهرسك . ولما كانت القوات المصرية لا تزال فى البلقان حين ساءت العلاقات بين روسيا وتركيا ، فقد طلب السلطان منه رسمياً أن يعززها[4] . حينئذ كان يصعب عليه تقرير ما يجب عمله : إذ كان يخشى إغضاب السلطان ويدرك خطورة عدم تلبية مطالب الدول الأوروبية . ففى حالة نشوب الحرب ، سيصبح موقفه حرجاً — ففيما لو لم تسنده فرنسا وإنجلترا أصبح لزاماً عليه أن ينحنى لتلبية مطالب الباب العالى ، مهما حملته من نفقات . فالقوات المصرية الموجودة فى أوربا حينئذ كانت تصل إلى ٩,٠٠٠ مقاتل — فإذا ما طلب من إسماعيل أن يزودها بقوات جديدة فى حالة نشوب الحرب ،

(١ ، ٢) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٥٨ رقم ٨ ، من بلزييه إلى ديكاز فى ١٠ يونية ١٨٧٦ .

(٣) حاول دى لكس (De Lex) — القنصل الروسى العام فى مصر — أن يؤثر على إسماعيل حتى لا يرسل قواته إلى الصرب فى عام ١٨٧٦ . (ف . و . ٢٥٠٣/٧٨ رقم ٢٣٠ — كوكسون إلى وزارة الخارجية — ١٨ يولية ١٨٧٦) .

(٤) ف . و . ٢٦٣٢/٧٨ رقم ٨٢ . من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية فى ٣ أبريل ١٨٧٧ .

صعب عليه القيام بذلك بسبب شدة حاجته إلى المال . ولما كانت الأزمة المالية قد دفعته إلى تسريح جزء كبير من قواته ، فإن إرسال قوات جديدة لمساعدة تركيا كان يعني تجريد مصر من القوات اللازمة للدفاع عنها . يضاف إلى ذلك أن مركزه هو وأسرته في البلاد كان أبعد ما يكون عن الاستقرار : فهم كانوا مكروهين ، في الوقت الذي أدت فيه الضرائب المتزايدة إلى نشوب الثورة في الصعيد — ولم تخضع هذه الثورة إلا بعد اللجوء إلى القوات المسلحة[1] . كما أن دي ميشيل ضغط عليه لكي لا يرسل قوات إلى تركيا بحجة أن موارد مصر ليست تابعة له بل هي من اختصاص الدائنين الذين التزم إزاءهم بتعهدات جدية كانت فرنسا تتوقع منه أن يفي بها قبل أي شيء آخر[2] . وتعرض إسماعيل لضغط مشابه من قنصل روسيا العام دي لكس ، الذي حذره من احتمال قيام روسيا (التي كانت قد أعلنت على تركيا بالفعل) بأعمال انتقامية كفرض الحصار على مصر ، إن لم يكن ضرب الموانى المصرية بالقنابل وإيقاف تجارتها الخارجية[3] . وامتلأ إسماعيل رعباً ، خاصة وقد سرت الشائعات باحتمال ظهور أسطول روسي في البحر الأحمر وضربه للموانى المصرية الواقعة على هذا البحر[4] . ورغم كل ذلك لم يستطع إسماعيل أن يقاوم ضغط إستانبول ، فعوّل على تعزيز قواته المرابطة في البلقان[5] . ولكنه من ناحية أخرى وعد بعدم المساس بالمبالغ المخصصة للدائنين الأوربيين وبالمواظبة على الوفاء بكل التزاماته المالية إزاء أوربا ، كما وعد بألا يرسل إلى البلقان إلا المقاتلين المتطوعين ، وبأن يفوّض مجلس شورى النواب في تحديد مدى مساعدة مصر لتركيا[6] . وفي الخطبة التي ألقاها الخديو في المجلس في ٣٠ أبريل اتهم روسيا بإعلان الحرب على الباب العالي ، وأعلن أن من واجب مصر أن تساعد السلطان . ثم طلب من النواب أن يحددوا المبالغ اللازمة لإعداد القوة المصرية . ويتضح من هذه الدعوة الخاصة للمجلس ما أحرزه النواب المصريون من أهمية متزايدة

(١) ف . و — ٧٨/٢٦٣٢ - رقم ٩٧ — من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية في ١٤ أبريل ١٨٧٧ .
(٢) نفس الملف — رقم ١٠٢ من ڤيڤيان في ٢٢ أبريل ١٨٧٧ .
(٣) نفس الملف — رقم ١٠٣ ، ١٠٤ من ڤيڤيان بتاريخ ٢٣ إبريل ١٨٧٧ .
(٤) نفس الملف — رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٨ إبريل ١٨٧٧ .
(٥) لم يكلف داربي ڤيڤيان بالضغط على إسماعيل ليرسل النجدة إلى تركيا .
(٦) رقم ١٠٤ السابقة من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية .

فيما يتعلق بالشئون المالية — فقبل عام ١٨٧٧ كان حاكم مصر ، حين يحتاج إلى المال ، يفرض مزيداً من الضرائب ويضاعف شدته فى جمعها[1] . وقرر المجلس لهذا الغرض ضريبة استثنائية قدرها ١٠ ٪ من مجموع ضرائب مصر . وأعدت الحملة ، ووكلت قيادتها إلى الأمير حسن الابن الثالث للخديو — وفى ١١ يونية غادرت الإسكندرية ، وكانت تتكون من ٦ — ٧ آلاف رجل تحملهم عشر بواخر تركية تحرسها خمس سفن حربية[2] . ولكن إعداد هذه الحملة ترتبت عليه آثار خطيرة فى السودان المصرى الذى أنقصت الحاميات المصرية فيه ، مما شجع السكان وتجار الرقيق على التفكير فى تحدى الإدارة المصرية[3] .

على أن اندلاع الحرب الروسية — التركية مما شجع إسماعيل على التطلع إلى الاستقلال معتمداً فى ذلك على تعضيد أوربا — وبخاصة إنجلترا — وذلك فى حالة انهيار الإمبراطورية العثمانية[4] ، فأكد لڤيڤيان أنه سينضم إلى إنجلترا فى حالة نشوب الحرب بينها وبين روسيا وأنه على استعداد لأن يزودها بأربعين ألف مقاتل لتحقيق هذا الغرض[5] . وحتى يتضح الموقف كانت الحكومة المصرية على استعداد لتنفيذ تعليمات الباب العالى ، وأن تطبق على قناة السويس نفس الشروط المنطبقة على المرور فى البوغازين . وكان معنى ذلك الحيلولة دون مرور السفن الحربية الروسية فى قناة السويس ، مع السماح بالمرور للسفن الحربية التابعة للدول الأخرى ، ولكل السفن التجارية — بما فيها السفن الروسية — بشرط أن تخضع للحق الخاص بامتناع المحايدين عن إمداد المتحاربين بالعتاد وغير ذلك[6] .

احتمال احتلال إنجلترا لمصر :

فى أواخر أبريل ١٨٧٧ رسا أسطول بريطانى فى بورسعيد — فزاد ذلك فى مخاوف كل من إسماعيل ودى ميشيل وكثرت الإشاعات عن احتمال احتلال إنجلترا

---

(١) ملحق برسالة ڤيڤيان رقم ١١٠ المؤرخة ٤ مايو ١٨٧٧ .

(٢) الوثائق الفرنسية — (مصر) — ج ٥٩ — ميشيل إلى ديكاز بتاريخ ١١ يونية ١٨٧٧ .

(٣) Shukry, The Khedive Ismail & Slavery in the Soudan, p. 29.

(٤) الرسالة رقم ١٠٤ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية .

(٥) ف . و . ٧٨/٢٩٥٤ — تلغراف رقم ١٠٢ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية فى ٢ إبريل ١٨٧٧ . قارن تصريح إسماعيل هذا بمصاعبه السابق ذكرها .

(٦) ف . و . ٧٨/٢٦٣٢ — رقم ١١٤ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ مايو ١٨٧٧ .

الرغبة فى مقاومة هذا التدخل إذا كان فى مصلحة الدائنين وحدهم . ولما كان التدخل مما يعرّض استقلال مصر للخطر ، إن لم يقض عليه تماماً ، فقد رأى نوبار أنه يجب ألا يغفل رفاهية الشعب المصرى[1] — وخير وسيلة لذلك ، فى رأيه ، هى إما الاحتلال البريطانى أو فرض الحماية البريطانية على مصر . وفى برلين عرض وجهات نظره هذه على بزمارك فرحب بها بطبيعة الحال باعتبارها بديلاً لاصطدام إنجلترا بروسيا بسبب البوغازين[2] . ثم توجه نوبار إلى إنجلترا ليتابع هدفه . ولكنه لم يجد آذاناً صاغية لدى الدوائر المسئولة ، إذ أن دزرائيلى لم يكن يرى فى احتلال إنجلترا لمصر ضماناً ضد الخطر الروسى ، بل كان يعتبر إستانبول ، لا قناة السويس ، هى المفتاح الحقيقى لطريق الهند[3] . أما لورد داربى فإنه كان لا يزال عند تردده وخوفه من الاصطدام بفرنسا بسبب مصر — بالإضافة إلى خوفه من التورط فى المشاكل الاقتصادية التى قد تفرض على إنجلترا نوعاً من التضحيات[4] . وقد عبر جلادستون عن وجهة نظره هو والأحرار — وكانوا حينئذ فى المعارضة — بقوله : « إن أية خطة ترمى إلى الاستيلاء على مصر ليست سوى عقبة فى طريق سياستنا . . . فاليوم الذى يشهد احتلالنا لمصر سينهى لفترة طويلة علاقات الود السياسى بين فرنسا وإنجلترا[5] » . ولكن نوبار وجد ترحيباً من العسكريين الإنجليز ومن وزارات الخارجية والهند والخزانة . ولهذا فرغم أنه لم يجد تعضيداً من مجلس الوزراء البريطانى ، كان شديد الاعتقاد بأن الرأى العام فى إنجلترا متحمس لوجهات نظره وأنه مستعد لوضعها موضع التنفيذ مهما تكن التضحيات[6] . كما اتصل بالصحفى إدوارد ديسى ليكشف له حقيقة الأوضاع العامة فى مصر — فنشر ديسى سلسلة من المقالات فى مجلة « القرن التاسع عشر »[7] عرض فيها وجهات نظره بصورة تعد الرأى العام البريطانى إن لم يكن لاحتلال مصر فلفرض

(١) Dicey, op. cit., pp. 166-8.
(٢) Hallberg, The Suez Canal, p. 270.
(٣) Seton - Watson. Disraeli, Gladstone ... etc., p. 98.
(٤) Dugdale, op. cit., No. 289.
(٥) Nineteenth Century, Vol. II (Dec. 1877).
(٦) Dugdale, op. cit., p. 155.

الرغبة في مقاومة هذا التدخل إذا كان في مصلحة الدائنين وحدهم . ولما كان التدخل مما يعرّض استقلال مصر للخطر ، إن لم يقض عليه تماماً ، فقد رأى نوبار أنه يجب ألا يغفل رفاهية الشعب المصرى[1] — وخير وسيلة لذلك ، في رأيه ، هي إما الاحتلال البريطاني أو فرض الحماية البريطانية على مصر . وفي برلين عرض وجهات نظره هذه على بزمارك فرحب بها بطبيعة الحال باعتبارها بديلاً لاصطدام إنجلترا بروسيا بسبب البوغازين[2] . ثم توجه نوبار إلى إنجلترا ليتابع هدفه . ولكنه لم يجد آذاناً صاغية لدى الدوائر المسئولة ، إذ أن دزرائيلى لم يكن يرى في احتلال إنجلترا لمصر ضماناً ضد الخطر الروسي ، بل كان يعتبر إستانبول ، لا قناة السويس ، هي المفتاح الحقيقي لطريق الهند[3] . أما لورد داربى فإنه كان لا يزال عند تردده وخوفه من الاصطدام بفرنسا بسبب مصر — بالإضافة إلى خوفه من التورط في المشاكل الاقتصادية التي قد تفرض على إنجلترا نوعاً من التضحيات[4] . وقد عبر جلادستون عن وجهة نظره هو والأحرار — وكانوا حينئذ في المعارضة — بقوله : « إن أية خطة ترمى إلى الاستيلاء على مصر ليست سوى عقبة في طريق سياستنا . . . فاليوم الذى يشهد احتلالنا لمصر سينهى لفترة طويلة علاقات الود السياسى بين فرنسا وإنجلترا[5] » . ولكن نوبار وجد ترحيباً من العسكريين الإنجليز ومن وزارات الخارجية والهند والخزانة . ولهذا فرغم أنه لم يجد تعضيداً من مجلس الوزراء البريطاني ، كان شديد الاعتقاد بأن الرأى العام في إنجلترا متحمس لوجهات نظره وأنه مستعد لوضعها موضع التنفيذ مهما تكن التضحيات[6] . كما اتصل بالصحفى إدوارد ديسى ليكشف له حقيقة الأوضاع العامة في مصر — ونشر ديسى سلسلة من المقالات في مجلة « القرن التاسع عشر »[7] عرض فيها وجهات نظره بصورة تعد الرأى العام البريطاني إن لم يكن لاحتلال مصر فلفرض

---

(١) Dicey, op. cit., pp. 166-8.

(٢) Hallberg, The Suez Canal, p. 270.

(٣) Seton - Watson, Disraeli, Gladstone ... etc., p. 98.

(٤) Dugdale, op. cit., No. 289.

(٥) Nineteenth Century, Vol. II (Dec. 1877).

(٦) Dugdale, op. cit., p. 155.

(٧) The Future of Egypt (August 1877), Our Route to India (June 1877), Egypt and the Khedive (Dec. 1877).

الحماية عليها ، وذلك لموازنة احتمال احتلال روسيا للبوغازين . وتحدثت « البول مول جازيت » و « الأوبزرفر » و « التايمز » بصراحة عن ضرورة احتلال مصر . وأدى كل ذلك إلى تعزيز مخاوف فرنسا وفق ما توقعه داربى الذى أكد للحكومة الفرنسية رسمياً أن تفاهم إنجلترا وفرنسا بصدد مصر ، وهو التفاهم الذى ظل طيلة أربعين عاماً ، ضمان أكيد لاستمرار العلاقات الطيبة بين البلدين[1] .

توزيع النفوذ بين إنجلترا وفرنسا :

قبل انعقاد مؤتمر برلين جرت تعديلات فى توزيع المناصب السياسية فى كل من لندن وباريس لم تقتصر أهميتها على العلاقات بين البلدين ، بل إنها انعكست أيضاً على المسألة المصرية . فى ٢ أبريل ١٨٧٨ شغل روبرت ماركيز سولسبرى (Salisbury) منصب وزارة الخارجية الإنجليزية ، كما أصبح وادنجتون (Waddington) وزيراً للخارجية الفرنسية فى ١٣ ديسمبر ١٨٧٧ . وقبل أن تجرى هذه التعديلات لحظ السفير الفرنسى فى لندن داركور (D'Harcourt) أن إنجلترا لم تكن تأخذ الوفاق بين الدولتين مأخذ الجد ــ فلورد تنتردن (Tenterden) وكيل وزارة الخارجية الإنجليزية ــ على سبيل المثال ــ كان يتهم دى ميشيل بالحماسة الزائدة وإضفاء أهمية لا مبرر لها على مسائل تافهة ، وفى الوقت نفسه صرح داربى بأن إنجلترا على استعداد لأن تنفرد وحدها بالنفوذ فى مصر بالرغم من كونها لا تهدف إلى احتلالها[2] . ورغم ذلك فقد أشاد دى ميشيل بالثقة التى كانت تشوب علاقاته بفيفيان الذى كان من أنصار الوفاق الإنجليزى ــ الفرنسى فى الشرق ، بعكس اللورد داربى ، بحيث فشلت كل محاولات الخديو للإيقاع بينهما[3] . فلقد ساءت علاقات دى ميشيل بالخديو وبحكومته ، إذ كان من دعاة استعمال التهديد والقهر مع الأمم الشرقية ، فأصبح سلوكه فى مصر عدوانياً[4] . وكان اللورد ليونز ــ سفير إنجلترا فى باريس ــ يعتقد أن هدف فرنسا هو فرض الحماية الإنجليزية ــ الفرنسية على مصر ، على اعتبار

---

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) جـ ٧٧٥ ، رقم ٧٤ ــ داركور إلى وادنجتون فى ٢٠ ديسمبر ١٨٧٧ ، رقم ٧٧ من داركور إلى وادنجتون فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٧ .

(٢) من داركور إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٧٧ (الرسالة رقم ٧٧ السابقة) .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٠ ، رقم ١٢ دى ميشيل إلى وادنجتون فى ٧ يناير ١٨٧٨ .

(٤) ف . و . ٧٨/٢٠٣١ ــ رقم ٢١ ــ من فيفيان إلى وزارة الخارجية فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ .

أن ذلك من شأنه أن يوازن ازدياد النفوذ الإنجليزى ويمنع إنجلترا من الانفراد بالعمل فى مصر[1] توطئة لفرض النفوذ الفرنسى عليها . ولكن ڤيڤيان كان ضد هذا الاتجاه بحجة أنه غير عملى : إذ من شأنه أن يمهد لسوء التفاهم والأحقاد دون أن يتضمن أى مجال للعمل المتناسق[2] . وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نسجل أن اضمحلال النفوذ الفرنسى وكره المصريين للفرنسيين إنما يرجعان إلى المسلك العدوانى الذى شاب علاقات ممثلى فرنسا بالخديو ورجاله[3] . كما أن تفوق الإنجليز يرجع إلى تفضيلهم عدم التدخل فى شئون البلاد الداخلية بعد فشل بعثة كيف . وكان إسماعيل يثق فى ڤيڤيان إلى أقصى حد ، ويخطره باستمرار بالأساليب التى كان يحاول بها دى ميشيل وغيره من الفرنسيين أن يفرضوا عليه النفوذ الفرنسى . يضاف إلى هذا أنه كان من المسلم به أن إنجلترا ، وليست فرنسا ، هى النجم الصاعد سواء فى مصر أو فى غيرها من بلدان الشرق — ومن ثم تعيين إسماعيل غوردون الإنجليزى حاكماً عاماً على السودان وتوقيعه مع إنجلترا اتفاقيتى ٤ أغسطس و ٧ سبتمبر ١٨٧٧ . وقد نصت أولى هاتين الاتفاقيتين على أن يكافح إسماعيل تجارة الرقيق فى كل أملاكه فى خلال سبع سنوات وأن يمنح السفن الإنجليزية حق التفتيش فى البحر الأحمر — كما نصت الاتفاقية الثانية على اعتراف إنجلترا بسيادة مصر على شرقى السودان وكل الأراضى الواقعة على البحر الأحمر حتى رأس غردافوى . وقد احتج الباب العالى على منح إسماعيل لطرف ثالث حقوقاً لا يتمتع بها ، وذلك بحكم أن مصر وكل ممتلكاتها كانت لا تزال تحت السيادة العثمانية . ولكن نشوب الحرب بين تركيا وروسيا وحاجة الباب العالى إلى مساعدة إنجلترا مما أجبر الوزراء العثمانيين على التزام الصمت[4] .

• • •

وعلى أى حال فإن شغل وادنجتون لوزارة الخارجية الفرنسية قد قوبل بالترحيب

---

(١) ف . و ٢٨٥٣/٧٨ — رقم ٦١ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية فى ٨ مارس ١٨٧٨ .

(٢) ٢٨٥٣/٧٨ — نفس الوثيقة السابقة .

(٣) ف . و — ٢٦٣٤/٧٨ — رقم ٢٥٦ — من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية فى ٣٠ ديسمبر ١٨٧٧ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالى (رسالة ماجستير غير منشورة) ، ص ١٤٤ — ١٤٥ .

فى كل من لندن والقاهرة ، وذلك لأنه كان معروفاً بميوله الإنجليزية : فهو من أصل إنجليزى ، وقد تلقى تعليمه فى إنجلترا ، وكان على إتقان تام للغة الإنجليزية وطرائق الحياة الإنجليزية بحيث اعتبره دى ميشيل إنجليزياً أكثر منه فرنسياً[1]. وربما كان التغيير الذى طرأ على مسلك داربى فى نفس اليوم الذى تولى فيه وادنجتون وزارة الخارجية الفرنسية أن داربى كان يأمل أن يسترد ما فقدته إنجلترا بسبب عناد ديكاز . بيد أن وادنجتون لم يكن يميل إلى إنجلترا بالشكل الذى يجعله يضحى بمصالح فرنسا ، وهو ما ذهب إليه بعض الكتاب[2] والساسة[3] الفرنسيين . فقد كان يؤمن بأن مصلحة البلدين المتبادلة تقتضى اشتراكهما فى النفوذ وتعاونهما على قدم المساواة ليس فقط فى مصر ، بل أيضاً فى الشرق الأوسط وفى حوض البحر المتوسط بأسره — وبذلك يمكن تجنب النتائج السيئة التى تمخضت فيما مضى عن تنافس الدولتين ، بالإضافة إلى إيجاد ضمان للسلام والأمن بينهما[4] . هذا إلى أنه كان يرى فى الوفاق ضماناً لوضع فرنسا الممتاز فى مصر وللاتحاد بينها وبين إنجلترا ، على أن تتمتع فرنسا على الأقل بنفس النفوذ والمزايا التى تتمتع بها إنجلترا ، وأن يتوثق الحلف بين الدولتين. لهذا بنى سياسته الخاصة بمصر على المبادئ الآتية : « حماية الدائنين الفرنسيين دون مغالاة ، والاهتمام برخاء مصر ، والاتحاد بين فرنسا وإنجلترا . . . والحيلولة بقدر الإمكان دون تدخل دول أخرى (فى مصر)[5] » . لهذا أكد لليونز بصورة قاطعة أن فرنسا لا تريد شيئاً لنفسها ، وأنها لا ترغب فى ضم أراض جديدة سواء فى حوض البحر المتوسط أو فى أى مكان آخر ، ولكنه أوضح بصورة قاطعة أن انفراد إنجلترا باحتلال مصر سيعقبه فى فرنسا شعور بالمرارة من شأنه أن يعكر الصلات الودية التى قامت بين البلدين لفترة طويلة[6] . وحين وجهت

---

(1) Des Michels, op. cit., pp. 163-4.
L'Occupation Anglaise, p. 6

(2) على سبيل المثال : Plauchut, L'Egypte et Cócheris, op. cit., pp. 78-80

(3) القناصل العموميون الفرنسيون فى مصر : تريكو ودى ميشيل ودى رنج وأعضاء البرلمان الفرنسى الذين هاجموا وادنجتون فى عام ١٨٨٢ .

(4) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٤ — رقم ٤٥ من وادنجتون إلى دى رنج فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٩ — أيضاً Journal Officiel, Séance (Sénat) du 25 juillet 1882.

(5) ف . و . ١٤١/٤٢٤ — رقم ٨١٧ (سرى) ليونز إلى وزارة الخارجية فى أول أغسطس ١٨٧٨ .

(6) Newton, Lord Lyons, I, pp. 125-4

إليه الدعوة لحضور مؤتمر برلين المنعقد لبحث نتائج الحرب الروسية — التركية تردد في قبولها — ولكنه لم يلبث أن قبلها بعد أن اشترط أن لا تناقش شئون مصر والبقاع المقدسة في فلسطين ، فضلاً عن سوريا وشئون غربي أوربا ، على اعتبار أن هذه المسائل من شأنها أن تفضي إلى تعقيدات جديدة ، ولأنه كان يعتبرها جميعاً مسائل « فرنسية » قبل أي شيء آخر[1] .

أما سولسبري فكانت اتجاهاته لا تختلف كثيراً عن اتجاهات وادنجتون . في ٢٠ أبريل ١٨٧٨ كتب إلى ڤيڤيان يخطره بأنه يرى من الأهمية بمكان أن تقتنع الحكومة الفرنسية ، بقدر الإمكان ، بأن إنجلترا تتعاون معها بإخلاص[2] — وكان يرى في هذا التعاون ضرورة عبر عنها بقوله : « إذا كان لديك جار وحليف مخلص يرغب في التدخل في شئون بلد تربطك به مسائل حيوية ، فعليك أن تتبع إحدى الخطط الثلاث الآتية : فإما أن تنسحب أو تحتكر أو تشارك . ومعنى الانسحاب أن تترك للفرنسيين السيطرة على طرقنا إلى الهند ، والاحتكار يوشك أن يفضي إلى المخاطرة بالحرب — لهذا قررنا المشاركة[3] » . لهذا نجده في الأسبوع الأول من توليه وزارة الخارجية يكلف ليونز رسمياً بأن يخطر وزير الخارجية الفرنسية بأن إنجلترا لا ترغب في احتلال مصر بأي شكل من الأشكال ، أو تتدخل بأي حال في المسائل المتعلقة بالأسرة الخديوية — ثم أكد له رغبته في استمرار التعاون المخلص بين إنجلترا وفرنسا . وحين اصطحبه دزرائيلي لحضور مؤتمر برلين اتفق شفهياً مع وادنجتون على « الاستمرار الوطيد المخلص للعمل المشترك بين فرنسا وإنجلترا في مصر فيما يتعلق بالمصالح السياسية والاقتصادية[4] » . ولكن سولسبري كان يشبه دارني في تصميمه على عدم إلزام حكومته بأي اعتراف يشتم منه تساوي إنجلترا وفرنسا في النفوذ في مصر « لأن أية التزامات تفصيلية حول مسائل الإدارة لا يمكن التعهد بها دون روية — إذ يجب اتخاذ كل خطوة كلما مست إليها الحاجة[5] » .

---

(١) الوثائق الفرنسية المنشورة — المجموعة الأولى ، الجزء الثاني ، رقم ٢٦٢ و ٢٦٧ و ٤٨٢ .

(٢) ف . و : ٢٨٥١/٧٨ — تلغراف إلى ڤيڤيان .

(٣) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — ج ٧٧٧ — سولسبري إلى ليونز بتاريخ ٧ أبريل ١٨٧٨ .

(٤) نفس الملف — صورة رسالة من مجلس الوزراء الفرنسي إلى داركور بتاريخ ٢١ يونية ١٨٧٨ .

(٥) Newton, op. cit., p. 156.

لهذا نجده يبلغ وادنجتون فى سبتمبر ١٨٧٨ بأن إنجلترا ، برغم أنها لا ترغب فى الانفراد بمصر ، « يجب أن لا تلتزم بأى وعد فى حالة انهيار الإمبراطورية العثمانية[١] » . وهنا يجدر بنا أن نتنبه إلى رسالة كان قد أرسلها إلى اللورد ليتون Lytton نائب الملكة فى الهند (سبتمبر ١٨٧٦) ، وذلك حين كان هو وزيراً للهند أثناء نشوب الثورة فى البوسنة ضد الحكم العثمانى — فقد جاء فى هذه الرسالة أنه لم يفقد الأمل فى أن يصدر إليه الأمر بأن يكلف ليتون باختيار أحسن موظفيه المدنيين لتولى حكم « مقاطعة » مصر[٢] . وفى ١٠ أغسطس ١٨٧٨ كتب إلى ليونز : « أخبرت جوشن أننا شديدو الحماسة للتعاون مع فرنسا ، وأننا لا نرغب فى اتباع وسائل عنيفة تضع الفرنسيين فى مركز أدنى . ولكننى أخبرته أننى بالرغم من ذلك على ثقة بازدياد النفوذ الإنجليزى فى مصر — وهذه النتيجة فى رأيى لا تتوقف فقط على الإجراءات الرسمية ، بل على التفوق الطبيعى الذى لابد أن يبديه الإنجليزى الصالح فى مثل هذا الموقف »[٣] . ويمكننا أن نتبين من مراسلات سولسبرى أنه كان يتطلع بثقة إلى المستقبل — فهو لم يكن يبغى استدامة الحكم الثنائى لاعتقاده أنه سيعطى مجالاً لضغط الرأى العام الإنجليزى فى سبيل الانفراد بمصر . ولكنه كان يتوخى أن تطلق إنجلترا يد فرنسا فى تونس مما يؤدى إلى تخفيف اهتمام فرنسا بشئون مصر — ومن ثم تنفرد إنجلترا بالعمل بمضى الزمن .

وبالوفاق الذى تأكد فى برلين بين سولسبرى ووادنجتون قام ما يمكن أن نطلق عليه اسم الحكم الثنائى فى المجال السياسى ، وهو الحكم الذى ظل باقياً حتى الاحتلال البريطانى . ولكنه يشبه الحكم الثنائى فى المجال المالى ، الذى سبق أن تعرضنا له ، فى كونه قد بنى على التنافس بين الدولتين ، مما طبع العلاقات بين ممثليهما بطابع المنافسة الشديدة . ولما كان الاتفاق الشفهى قد نص على مساواة الإنجليز بالفرنسيين فى مجال الوظائف فى مصر ، فقد تقرر إعادة توزيع الوظائف المختلفة . وحاول إسماعيل أن يوسع هوة الخلاف بين الدولتين بتفضيله الإنجليز على الفرنسيين ، على حين ثبت أن الفرنسيين أشد حماسة من الإنجليز الذين

---

(١) Langer, European Alliances, p. 207.

(٢) Cecil, op. cit., II, p. 83.

(٣) Ibid, pp. 334-5.

كانوا قد وطدوا أقدامهم بالفعل بسبب مهارة ولسون ، وكانوا على استعداد للدفاع عن نفوذهم وصد التحرش الفرنسي . ويبدا من كلا الجانبين الاتجاه إلى فرض الاتفاقيات والموظفين على الحكومة المصرية ، وإغراء الخديو على منح امتياز استثمار مرافق هامة — كالسكك الحديدية والملاحة النيلية — لمؤسسات فرنسية أو إنجليزية . وفي أثناء هذا الصراع الصامت الذى كان أحياناً موضعاً للمراسلات بين لندن وباريس اتهم الموظفون الفرنسيون فى مصر وادنجتون بالتسليم للإنجليز باسم الوفاق . وفى الحق أن وادنجتون أمر ممثلى فرنسا فى القاهرة باستمرار بعدم الاصطدام بزملائهم الإنجليز حول ملء الوظائف الشاغرة بمواطنيهم[1] .

وجنى الفرنسيون ثمار هذا الاتفاق الشفهى بينما كان وزيرا الخارجية لا يزالان فى برلين . فقد كلف سولسبرى ولسون بأن يعمل على أن يتساوى الفرنسيون تماماً مع الإنجليز فى كل الوظائف المالية المتصلة بتحقيقه الرسمى[2] . وفى أبريل ١٨٧٨ اقترب موعد دفع الفائدة نصف السنوية المستحقة على دين مصر العام . وكان أعضاء لجنة صندوق الدين ، يساندهم ڤيڤيان ، يميلون بشدة إلى تأجيل الدفع بسبب عجز المصريين ، وإن تكن الحكومة الفرنسية واثقة من قدرة الخديو على الدفع . لهذا أصرت على وجوب سند مطالب الدائنين وعلى أن ترسل إنجلترا إلى ڤيڤيان تعليمات شبيهة بتلك التى أرسلت إلى دى ميشيل . وبالفعل صدرت هذه التعليمات[3] ، وأمكن الضغط على الفلاحين ودفع كوبون مايو فى موعده برغم انخفاض النيل بصورة غير عادية وهلاك المحاصيل بسبب شدة برودة الشتاء المنصرم .

---

(١) فى نوفمبر ١٨٧٨ كان وضع كل من إنجلترا وفرنسا فى مصر كالآتى :
(أ) تساوى الموظفين فى وظائف صندوق الدين والدائرة الخديوية .
(ب) انفراد الإنجليز بإدارة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية (وفى المرفق الأخير كان يوجد عضوان إنجليزيان وعضو فرنسى) .
(حـ) يشرف المراقب الإنجليزى على كل الإدارة المالية ، على حين يختص المراقب الفرنسى بمجرد الإشراف على المصروف .
(د) إشراف الإنجليز على إدارة المواني والفنارات والبريد والجمارك .
(هـ) إدارة فرنسية للعباديات .
(و) كانت لجنة المنازعات تضم محامين فرنسيين .

(٢) Blunt, op. cit., p. 57.

(٣) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — جـ ٧٧٧ — رسالتان متبادلتان بين وادنجتون وموستيلو فى ٢٤ و ٢٥ إبريل ١٨٧٨ .

بل إن المجاعة كانت ضاربة أطنابها فى الصعيد، بحيث أدت إلى وفاة بضعة آلاف ، على حين لم تدفع رواتب الموظفين لعدة شهور . لهذا كان الحكم الثنائى ، الذى لا مثيل له فى التاريخ ، ماسًّا بسلطة حكومة مصر وسمعتها دون أن يوفر لها أو للمصريين أية مزايا . ويذكر ملنر [١] أن الدولتين اللتين فرضتا المراقبة الثنائية لم تكونا مستعدتين لمنح الحكومة المحلية أية مساعدة مادية . ولو حدث ذلك لربما قبل المصريون المراقبة الثنائية باعتبارها مصدراً لتحسين أحوالهم ولكنهم ، على العكس من ذلك ، سرعان ما تبينوا أن موارد البلاد ، طبقاً لنظام الحكم الثنـ . ، قد كرست لخدمة الدائنين دون أدنى اهتمام برفاهية أهل البلاد . فإنجلترا وفرنسا كانتا باستمرار تعرقلان جهود الحكومة المصرية بالاعتراض على أى إصلاح تشريعى أو إدارى من شأنه أن يمس مصالح الدائنين الأجانب . وفصل الموظفون المصريون وحل محلهم أجانب يتقاضون مرتبات عالية ولا يتقنون لغة البلاد ، وفى كثير من الحالات لا يصلحون لشىء إلا استلام مرتباتهم [٢] . يضاف إلى هذا أن الدين لعب دوره فى الفشل النهائى للحكم الثنائى — فمن حيث المبدأ لم يكن المصريون المسلمون ليشعروا بأى ثقة فى أوربا المسيحية ، فى الوقت الذى كانت فيه روسيا تهدد الدولة العثمانية — أقوى الدول الإسلامية — بالانهيار ، وفرنسا تقمع بوحشية مقاومة الجزائريين . ومن هنا بدا أن الغرب المسيحى قد بدأ حرباً صليبية جديدة ، وإن تكن هذه المرة قد اتخذت شكلاً اقتصادياً إمبريالياً ، هدفها إخضاع العالم الإسلامى لأوربا .

---

(١) Op. cit. p , 25.

(٢) Farman, Egypt & Its Betrayal. p. 234.

الفصل الثالث

الوزارة الأوربية

« أقسم الخديو بدم والده . . . أنه لن يستسلم لنا قيد أنملة . وأقسمنا نحن بدماء آبائنا الثمانية المشتركين أننا لن نتزحزح عن موقفنا » .

من تعليق اللورد كرومر على لجنة التحقيق

Zetland, Lord Cromer, pp. 68-9

لجنة التحقيق العليا :

فى أوائل عام ١٨٧٨ كانت أحوال مصر المالية قد ساءت إلى حد كبير — وقد كتب فيفيان إلى وزارة الخارجية فى لندن أن مصر دفعت للدائنين من دخل عام ١٨٧٧ البالغ ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيه ، ما مقداره ٧,٤٣٣,٩٠٩ جنيه . وبدا أن من المتعذر تنفيذ شروط تسوية جوشن — جوبير ، وأن الخديو إما أن يعلن إفلاسه أو يخفض الفائدة على الديون . وكان إسماعيل على استعداد لاتباع أى وسيلة تمكنه من إعلان إفلاسه والتملص من أوربا ، فرأى أن يرتمى فى أحضان تركيا : مستغلاً تخاوف الباب العالى من استفحال النفوذ الأوربى فى مصر ، وملوحاً لساسة تركيا بالرشى والهدايا — فأخبر جوشن برغبته فى الاعتماد على السلطان باعتباره الشخص الوحيد الذى يمكنه الرضوخ له ، بحيث لو ثبتت صعوبة تسوية مشاكله ، يستطيع السلطان أن يضع برنامجاً خاصاً بإجراء التحقيق ، ويعين الأشخاص الذين ينفذونه[1] . لهذا أخذ إسماعيل يعد كل الوثائق المالية اللازمة لكى يرسلها إلى الآستانة[2] . كما حاول استمالة الرأى العام الإنجليزى بتصوير الظلم الواقع على الفلاحين على أنه نتيجة للضغط الأوربى . وأصاب إسماعيل قدراً من النجاح فى

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، جـ ٧٧٦ ، الرسالة رقم ٢١ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٦ فبراير ١٨٧٨ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٦٠ ، الرسالة رقم ١٢ من دى ميشيل إلى وادنجتون بتاريخ ٧ يناير ١٨٧٨ .

هذين المجالين – إذ استمال إلى صفه بعض الشخصيات البارزة فى الباب العالى ، بالإضافة إلى أحد أعضاء مجلس العموم الإنجليزى واسمه مستر كامبل Campbell ، وبعض الصحفيين الإنجليز والمراقب الإنجليزى فى مصر مستر رومين[1] .

وفى الوقت نفسه كان جوشن يشك فى قدرة إسماعيل على الوفاء بالتزاماته المالية ، واعتقد أن التأكد من حقيقة وضع الخديو لا يتم إلا بإجراء تحقيق شامل وجاد فى كل ما يختص بدخله ومصروفاته ، وأن الدائنين لا يجب أن يتحملوا مزيداً من التضحيات قبل إجراء هذا التحقيق ، وأن اتفاق الدائنين الفرنسيين والإنجليز شرط ضرورى لالتزام الخديو طريق الصواب ، بشرط استنادهم إلى الحكومتين الإنجليزية والفرنسية[2] . أما نوبار – الذى كان مقيماً فى باريس حيث قام باتصالات وثيقة بكل من يهمهم أمر ديون مصر – فكان من رأيه عدم إجراء تخفيض فى فائدة الديون قبل اتخاذ الخطوات اللازمة لتقدير قيمة ديون الخديو ومدى مقدرته على الدفع ، وإجراء تحقيق فى الأسباب التى أدت إلى ارتباكه[3] . وتوجه إلى باريس كل من البارون دى مالاريه المراقب الفرنسى والكابتن بيرنج المندوب الإنجليزى فى لجنة صندوق الدين ، ثم قصدا إلى لندن للتباحث مع جوشن وجوبير . وحين عاد بيرنج إلى مصر فى أكتوبر ١٨٧٧ ، كان على استعداد لدراسة الخطوات اللازمة لإجراء تعديل فى شروط تسوية جوشن – جوبير ، على أن يكون ذلك نتيجة لتحقيق شامل فى الوضع المالى برمته[4] يقوم به مندوبو صندوق الدين . وكان رد إسماعيل على ذلك أن سلطات التحقيق التى يطالب بها المندوبون تتعارض مع حق السيادة الذى يتمتع به ، وأنها لا شك ستنال من سلطة الحكومة المصرية – لهذا أصر على أن يطلب من الباب العالى إرسال مندوب من الآستانة يترأس اللجنة ، وعلى ألا يسمح للمندوبين بمتابعة تحقيقهم بالكيفية التى يرونها أو بالصورة التى يسمح بها الرئيس إلا بعد أن يتوفر هذا الضمان[5] .

---

(١) نفس الملف – رسالة بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٧٨ من دى ميشيل إلى وادنجتون .

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) – جـ ٧٧٦ – الرسالة رقم ١٥ من داركور إلى وادنجتون بتاريخ ١٥ فبراير ١٨٧٨ .

(٣) Dicey, The Egyptian Crisis (Nin. Cent., V), pp. 671-2.

(٤) Zetland, op. cit., pp. 60-1. – انظر ما سبق .

(٥) ف. و–٧٨/٢٦٣٤–رقم ٣٢١ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٨٧٧ .

ولكن ڤيڤيان نصح الخديو بألا يقحم الباب العالى فى مسألة متعلقة بإدارة البلاد الداخلية[1]. ووافق إسماعيل فى النهاية على مبدأ التحقيق إذا ما كان ماساً وضرورياً ولكن على أن تعهد رئاسة اللجنة التى تقوم به إلى أحد المصريين[2]. وزكى ڤيڤيان إلى حكومته اطراح سياسة عدم التدخل، لأن أوضاع مصر كانت تهدد بإقحام الدول جميعاً فى شئونها دفاعاً عن مصالح رعاياها — فإن لم يحسم الأمر بأقصى سرعة، سيفلس الخديو وحكومته، بما يستتبعه ذلك من تعقيدات سياسية خطيرة[3]. وكان من رأيه أن الموقف لن ينجلى إلا بإجراء تحقيق عاجل. ووافق داربى على مبدأ التحقيق بشرط أن يكون شاملاً بقدر ما تسمح به الظروف[4].

وهكذا نجد إجماعاً من كافة من يهمهم الأمر على إجراء التحقيق — فالموقف الداخلى فى مصر كان يتفاقم يوماً بعد يوم، خاصة وأن المحاكم المختلطة التى لجأ إليها حملة سندات الديون السائرة رفعوا قضايا ضد الخديو، كان الحكم فيها باستمرار ضد الخديو وإن لم تنفذ هذه الأحكام. وفى ٢٠ يناير ١٨٧٨ اجتمعت الهيئة القنصلية، وبعد مناقشات طويلة تقرر أن يتصل كل قنصل عام بحكومته، باسم الهيئة بأسرها، ويخبرها بأنه قد تم الاتفاق — لمصلحة الدائنين — على أن تتحول لجنة الدين العام، بتفويض من الباب العالى، وبعد تخويلها حق إجراء تحقيق شامل، إلى لجنة تحقيق أوربية يتعاون معها المراقبان العموميان، على أن تنفذ قوانينها بعد صدورها على أيدى الموظفين الأوربيين الذين يعينون طبقاً للمراسيم القائمة تحت إشراف الحكومات المختصة[5]. ويبدو أن قنصل ألمانيا العام قد كلف بتبنى هذا الحل، ولم يخف ما كان يعلقه على تنفيذه من أهمية[6]. وهكذا بدا

---

(١) نفس الوثيقة السابقة.

(٢) ف. و — ٧٨/٢٦٢٤ — رقم ٣٣١ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ ديسمبر ١٨٧٧.

(٣) نفس الوثيقة السابقة.

(٤) نفس الملف السابق، رقم ٣٥٤، ف. و — ٧٨/٢٨٥١ رقم ٩، ٧٨/٢٦٣٠ — مسودة الرسالة رقم ١٧٢ — وكلها رسائل من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى ڤيڤيان بتاريخ ٢٧، ٢٩ ديسمبر ١٨٧٧ و ١٦ يناير ١٨٧٨.

(٥) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) — جـ ٦٠، رقم ١٦ من دى ميشيل إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٧٨.

(٦) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (إنجلترا) — جـ ٧٧٦ رقم ٢٩ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ١٨ فبراير ٢٨٧٨.

أن ألمانيا على استعداد للتدخل فى شئون مصر لمصلحة الدائنين الألمان ، تنفيذاً لسياستها الدولية بوجه عام . ولكن لما كانت ألمانيا حتى ذلك الوقت لا تبدى اهتماماً بشئون المسألة الشرقية ، مما دعا بزمارك إلى التصريح بأنه لا يضحى فى سبيلها بعظام جندى بومرانى واحد ، وبأنه لا يكترث بمتابعة مراسلات سفيره فى الآستانة ، فإنه من الواضح أن اتجاه ألمانيا هذا كان متأثراً برحلة نوبار إلى برلين ، وهى الرحلة التى ناقش أثناءها شئون مصر مع بزمارك[1] ، ويحتمل أنه نبهه إلى خطورة الموقف الذى قد يؤدى إلى أزمة أوروبية عامة قد تمس الاتحاد الألمانى الوليد من قريب .

وفى فبراير ١٨٧٨ أبدى وادنجتون لداربى ضرورة حسم إنجلترا وفرنسا للمسألة المصرية فى أسرع وقت حتى لا يفلت الموقف من أيديهما — ووافق داربى على ذلك . ولكن دى ميشيل كان يعارض هذا المبدأ[2] — إذ أنه كان يرى أنه إجراء غير ضرورى من شأنه أن يساعد الخديو على التهرب من تنفيذ تعهداته التى يجب إرغامه على تنفيذها بغض النظر عن أحوال مصر . بل إنه حين وافقت الحكومة الفرنسية على مبدأ التحقيق ، بذل كل ما فى وسعه لكى يحوله إلى هجوم شخصى ضد الخديو[3] . وكان دى ميشيل يشبه دى بلنيير فى اقتناعه بأن الخديو يغش دائنيه — لهذا ازدادت حماسة الرجلين لإثبات أن مصر قادرة على الوفاء بكل التزاماتها ، بحيث تعذر عليهما أن ينظرا إلى المسألة من أى زاوية أخرى ؛ بل إنهما كانا ضد اشتراك المصريين فى اللجنة . ولكن ڤيڤيان وبيرنج ودلسبس (الذى قيض له أن يكون أول رئيس للجنة بعد تشكيلها) كانوا مجمعين على قسوة هذا الاعتراض[4] .

أما إسماعيل فكان ضد مبدأ التحقيق ، ولكى يوسع هوة الخلاف بين إنجلترا وفرنسا عرض على الحكومة الإنجليزية أكثر من مرة أن تعين مفتشاً إنجليزياً عاماً على الدلتا والصعيد معاً[5] — وهو العرض الذى كان قد سبق أن تقدم به مراراً

(١) Dicey, Khedivate, p. 174. — انظر ما سبق .

(٢) ف. و — ٧٨ / ٢٨٥٤ — رقم ٩٨ — من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ مارس ١٨٧٨ .

(٣) نفس الملف السابق — تعليق بيرنج على الرسالة السابقة .

(٤) نفس الملف — رقم ٧٨ ، ٧٩ من ڤيڤيان .

(٥) نفس الملف السابق — مسودة الرسالة رقم ٥٢ — من وزارة الخارجية إلى ڤيڤيان بتاريخ ٢٢ مارس ١٨٧٨ .

ورفضت إنجلترا بإيحاء من نوبار الذى فهم قصد الخديو وحذر الحكومة الإنجليزية — وهو فى لندن — من نواياه . وأخبر إسماعيل قنصل إيطاليا العام (دى مارتينو De Martino) أنه يعتقد أن دى ميشيل و«الحزب الفرنسى» فى مصر يحاولون التأثير على ڤيڤيان لكى يزجوا به (أى إسماعيل) فى موقف يترتب عليه دماره[1] . على أنه بعد أن اتصل به القناصل العموميون ، أصر على وجوب عدم تعدى التحقيق للدخل ، وإن يكن قد أبدى اتجاهه إلى أنه إذا لم يكن من التحقيق بد ، فيجب أن يشترك فيه ممثلون عن الدائنين . بل وصل به الأمر إلى اقتراح لجنة من غوردون باشا وفردنان دلسبس بالإضافة إلى شخص مصرى— وغرضه من اختيار كل من دلسبس وغوردون هو استغلال شعبية الرجلين ، كل فى بلده ، وأن يوجه التحقيق بالطريقة التى يراها . ووافقت الحكومة الإنجليزية على هذا الاقتراح ، وزكته للحكومة الفرنسية . بل إنها وافقت على تكوين لجنة من ثلاثة أشخاص هم غوردون وشخصان أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى تختارهما إنجلترا وفرنسا — بشرط أن يتساوى الأشخاص الثلاثة فى المركز والاختصاصات . وكان وادنجتون على استعداد للموافقة على هذا الاقتراح لما يتضمنه من التعاون بين الدولتين . ولكن القنصلين الإنجليزى والفرنسى كانا يريان ضرورة ضم أعضاء صندوق الدين إلى اللجنة حتى لا تضار سلطات المحققين . وعلى أى حال فقد اعتذر غوردون ، وحين اقترح إسماعيل تأليف لجنة تتكون من دلسبس وولسون والمندوبين الأربعة فى لجنة صندوق الدين ، وافقت الحكومة الإنجليزية على ذلك[2] . ولكن ألمانيا والنمسا ذهبتا إلى أنهما على حين تحترمان قرار الدولتين الغربيتين ، تأملان أن لا تتردد فرنسا وإنجلترا فى طلب معونة الاتحاد الأوربى إذا ما أصبح العمل المشترك من جانب كل الدول المعنية أمراً لا معدى عنه ، وأن تتدخل الدول الأربع — ومعها إيطاليا ، فيما لو شاءت — تدخلا جماعياً لدى الخديو لكى يمتنع عن الاصطياد فى الماء

---

(١) ف . و — ٢٦٣٤/٧٨ — رقم ٣٥٦ — من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٨ .

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — جـ ٧٧٦ — رسالتان من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٢١ ، ٢٢ مارس ١٨٧٨ .

العكر ، فيضطر إلى الخضوع لإرادة الدول جمعاء[1] . ولكن إنجلترا وفرنسا فضلتا الانفراد بالعمل ، وقبل إسماعيل ما اتفقتا عليه — وفى ٣٠ مارس وقع مرسوماً بتأليف اللجنة على أن تتكون من دىلسبس (رئيساً) وولسون الذى أعارته الحكومة الإنجليزية للحكومة المصرية (نائباً أول للرئيس) ورياض باشا (نائباً ثانياً للرئيس[2]) — هذا بالإضافة إلى مندوبى لجنة صندوق الدين . ومنذ ذلك الوقت تعرضت مصر للتدخل الأوربى الصريح ، أو بالأحرى للتدخل الفرنسى الإنجليزى. فالهدف الضمنى من التحقيق هو محاكمة الخديو ، والتأكد من مقدرة مصر على الاستمرار فى دفع نسبة الأرباح السارية على الديون ، واستبدالها بنسبة أخرى إذا عجزت عن الدفع . وطبقاً للمادة الثالثة من المرسوم صدرت الأوامر لكل الوزراء والموظفين بأن يقدموا للجنة أى معلومات تطلبها دون أدنى تأخير .

وعلى أثر توقيع المرسوم أخطر ودانجتون الحكومة الألمانية بأن الاقتراح الألمانى — النمسوى الخاص بالتدخل الجماعى لدى إسماعيل أصبح — بعد الوصول إلى الاتفاق الجديد — غير ذى موضوع ، وأن الدولتين الغربيتين ، بالرغم من ذلك ستبحثان الاقتراح من جديد فيما لو لزم الأمر مستقبلاً لإرغام الخديو على ترك التحقيق يأخذ مجراه بحيث يصبح فعالاً[3] . وما أن بدأت اللجنة عملها حتى توجه دلسبس إلى باريس ، وأصبح ولسون هو الرئيس الفعلى — وبذلك أحرزت إنجلترا قصب السبق فى مجال التصارع على النفوذ . ولس دى ميشيل التعديل الذى طرأ على السياسة الإنجليزية بفعل الوفاق الذى تم الوصول إليه فى برلين ، وتبين له أن اتجاه إنجلترا الجديد لم يعد مقصوراً على الدائنين ومالية مصر ، بل بمستقبلها ذاته . وكان من رأيه طرح تدويل المسألة المصرية على الدول المجتمعة فى برلين ، وذلك بالتوسع فى تطبيق المبدأ السارى على الإصلاح القضائى بحيث يشمل إدارة مصر واقتصادها — وبهذا يمكن كبح أطماع إنجلترا . ولكنه حين أدرك أن حكومته أكثر إخلاصاً لإنجلترا

---

(١) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) — جـ ٢٣ — رقم ٣٨ — من سان فاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٣ أبريل ١٨٧٨ ، جـ ٢٢ مذكرة من البرنس هوهنلوه إلى وادنجتون بتاريخ ٣١ مارس ١٨٧٨ .

(٢) لم يشر المرسوم إلى وضع كل من ولسون ورياض فى اللجنة .

(٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) — جـ ٢٣ ، الرسالة رقم ٤٥ من وزير خارجية فرنسا إلى سان فاليه بتاريخ أول أبريل ١٨٧٨ .

من الحكومة الإنجليزية ، وتوقع تعيين ولسون وزيراً للمالية ، ما لبث أن بارح مصر إلى غير رجعة[1] . أما لجنة التحقيق المستندة إلى تعضيد إنجلترا وفرنسا ، اللتين نصحتا بتجنب أى إجراءات أو مطالب متطرفة قد تؤدى إلى خلع الخديو[2] ، فقد بدأت تفحص الإدارة المالية المصرية ، وأخذت تدعو من تشاء من الموظفين المصريين ، وأرسلت مندوبيها إلى الأقاليم لبحث الموقف على الطبيعة ، وبدت صاحبة اليد العليا فى كل ما يتعلق بالإدارة المصرية .

ومن الطبيعى أن يعترض إسماعيل ، الذى سبق أن لمسنا جهوده الخاصة بعرقلة التحقيقات التى قام بها كيف ثم جوشن وجوبير ، على نشاط لجنة التحقيق الجديدة التى بدت منها روح التشدد وتتبع شئونه الشخصية . وشكا إلى ڤيڤيان من أن التحريات التى تجريها اللجنة عنه وعن أصل الأراضى التى استحوذت عليها أسرته[3] تحمل طابع الشك فى أمانته ، الأمر الذى يجرح كبرياءه . وذكر له أن المحققين يتخطون السلطات التى منحها لهم مرسومه ، وأنهم يبغون ضعضعة سمعته وسلطته واستثارة غضبه ، وأن هذا كله مما يتناقض مع التعهدات الواضحة التى أقنعته بتعيين اللجنة ، وأن من الواجب احترام مركزه وهيبته باعتباره رئيساً للدولة . وبذل ڤيڤيان جهده لتخفيف حدة غضب إسماعيل ، ونفى له أن المحققين يعملون بوحى من روح العداء الشخصى له ، وأوضح له أن مقاومته فى كل مرحلة من مراحل المفاوضات السابقة على التحقيق قد أثارت الرأى العام ، بحيث جعلت شروط اللجنة أكثر تشدداً منها فيما لو لم تصدر عنه مثل هذه المقاومة[4] .

وكان من الواضح أن نشاط اللجنة سيفضى إلى تعيين نوبار رئيساً للوزراء . حينئذ كان نوبار فى لندن يبذل النصح لسولسبرى فيما يتعلق بالتحقيق ، وكان قبل

(1) Des Michels, op. cit., pp. 181-2.

(2) ف . و– ٢٨٥١/٧٨ – مسودة الرسالة رقم ١٢٩ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى ڤيڤيان بتاريخ ١٢ يولية ١٨٧٨ .

(3) كانت تبلغ حوالى المليون فدان، أى حوالى خمس أراضى مصر الزراعية . وكان محمد على قد منح الأراضى لأسرته وأعوانه ، ولكن إسماعيل استطاع وهو فى الحكم أن يزيد مساحة أراضيه الخاصة إلى حد كبير . راجع G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950 (Oxford Univ. Press, 1962).

(4) ف . و– ٢٨٥٥/٧٨ – رقم ٢١٤ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ يولية ١٨٧٨ .

ذلك قد تباحث مع وادنجتون فى باريس . ويبدو أنه قد توصل إلى اتفاق مع الحكومتين فى أثناء هذه المباحثات — فقد ذكر لديبى فيما بعد أن وادنجتون وسولسبرى نصحاه بأن يبذل كل جهده ، بعد رجوعه إلى القاهرة ، لكى ينقص مساحة أراضي الخديو ، خاصة وأن قنصلى الدولتين قد لمحا إلى أن إسماعيل لن يتنازل عن أى قسط من أراضيه مهما كانت المحاولات المبذولة فى هذا الشأن . وكان من رأى نوبار منذ البداية أن ضياع الأسرة المالكة هى السبب الأول فى شقاء مصر ، وأن إعادتها إلى الدولة هى حجر الزاوية بالنسبة إلى أى إصلاح مرتقب . ولما انفضحت ضرورة تشكيل وزارة برياسة نوبار ، زكى سولسبرى استدعاء الخديو لنوبار عن طريق رفرز ولسون[1] ، وأشار على نوبار بعدم القسوة على الخديو فى حالة تعيينه رئيساً للوزارة بحكم أنه من غير المرغوب فيه أن يُرغم الخديو سواء على التنازل عن العرش أو الاستماتة فى مقاومة يائسة . وناقش سولسبرى نوبار فى أمر تعيين الوزارة ، وأبدى اعتراضه القاطع على تعيين أى فرنسى فى وضع يمكنه من مشاركة سلطة ولسون بأى شكل ، هذا برغم أنه لم يعترض على تعيين أحد الفرنسيين فى منصب آخر[2] .

تشكيل وزارة نوبار :

دعا الأمير حسين كامل نوبار إلى العودة إلى مصر ، وأعلن إسماعيل أن هدفه من استدعاء نوبار هو وضع حد للشكوك الشائعة عن تآمره ، وإن يكن نوبار ذاته قد فسر هذه الدعوة على أنها مقدمة لشغله منصباً هاماً[3] . وقبل أن يعود نوبار إلى مصر حاول أن يحصل من إنجلترا وفرنسا وبزمارك على بعض الضمانات — ومن ثم سفره المتكرر من إنجلترا إلى ألمانيا قبل أن يمر بباريس ، الأمر الذى أثار بعض الشائعات حول حقيقة هدف اتصاله بالمستشار الألمانى . وقد خشى وادنجتون

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) — جـ ٦٠ — دى ميشيل إلى وادنجتون فى مايو ١٨٧٨ .

(٢) ف . و — ٢٨٥٠١/٧٨ — رقم ١٢٧ — من وزارة الخارجية إلى فيفيان بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٧٨ .

(٣) كان من رأى وادنجتون أن وجود نوبار فى مجالس الخديو كان باستمرار مقترناً بالشروع فى تنفيذ أكثر الخطط سلمية (الوثائق الفرنسية) (إنجلترا) — جـ ٧٧٨ — رقم ١١٢ — من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٧٨) .

أن تؤدى مساعى نوبار إلى إقامة هيئة إدارة دولية فى مصر برئاسة ألمانيا ، يتخذها إسماعيل ذريعة لاسترجاع استقلاله وإجراء تسوية مالية تساعده إنجلترا فى وضعها[1] ولكن داركور بدد مخاوف وادنجتون حين أكد له أن سولسبرى أخبره بأنه لم يعلم شيئاً عن رحلة نوبار إلى ألمانيا إلا من الصحف ، وأنه واثق من إخلاص سولسبرى للوفاق القائم بين إنجلترا وفرنسا . ولكن نوبار ذكر لديسى أنه قبل أن يعود إلى مصر حصل من سولسبرى على ضمانات ضد احتمال إقالة إسماعيل للوزارة الجديدة — فقد أكد له أن بإمكانه الاعتماد على تعضيد الحكومة الإنجليزية له بشكل فعال[2].

وفى ١٥ أغسطس عاد نوبار إلى مصر بعد أن أصدرت لجنة التحقيق تقريرها المبدئى الذى أوصى بتنازل الخديو عن الحكم المطلق ، وتسليمه أراضيه للدولة ، وقبوله مرتباً سنوياً ، وإجراء إصلاحات ثانوية فى الإدارة المالية . ووافق نوبار على تقرير اللجنة ، وقال إنه متى ما دعى إلى تأليف الوزارة ، سيختار شخصاً إنجليزياً (يقصد رفرز ولسون) وزيراً للمالية على أن تكون له السلطة المطلقة فى العزل والتعيين ، كما سيختار شخصاً فرنسياً ليلى منصباً أقل من ذلك أهمية ، ويعين أحسن العناصر الوطنية فى بقية المناصب ، بحيث يفرض سلطة الوزارة على الخديو[3].

وكان نوبار — كما سبق أن أوضحنا — يرى أن السبب الرئيسى فى بؤس المصريين هو استحواذ الخديو على أراض خاصة اشتراها بأموال الدولة وعمل على زراعتها بالسخرة . وقبل أن يبرح إنجلترا كان قد أيقن أن إسماعيل لن يسلم هذه الأراضى إلا مرغماً ، وأن التدخل سيصبح ضرورة منطقية فيما لو لم يتم تسليمها . ولما كان ضد التدخل الأجنبى فى حد ذاته ، فقد صمم على مباشرة أقصى ألوان الضغط على الخديو ، باعتباره الوسيلة الوحيدة لمقاومة التدخل الأجنبى[4] — لهذا فإنه حاول فى مصر أن يقنع إسماعيل بقبول تقرير لجنة التحقيق بحذافيره . ولما أبدى إسماعيل شيئاً من التردد هدده نوبار وولسون بالرحيل عن مصر وترك المسألة برمتها فى أيدى

---

(١) نفس الملف السابق — من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٧٨ .

(٢) Dicey, Khedivate, pp. 290-5.

(٣) ف . و — ٢٨٥٥/٧٨ — رقم ٢٨٦ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٧٨ .

(٤) رسالة ڤيڤيان رقم ٢٨٦ السابق ذكرها .

الدول الكبرى فيما لو لم يقبل التقرير [1] . وفي ٢٣ أغسطس قبل إسماعيل فحوى التقرير دون إبداء أي تحفظ ، وفي ٢٨ أغسطس كلف نوبار بتأليف الوزارة ، مقراً في خطابه إلى نوبار مبدأ المسئولية الوزارية ، بحيث يحكم عن طريق مجلس وزرائه وبالاشتراك معه .

وهكذا انتهت المعركة الضارية ضد سلطة الخديو بالنصر المؤقت لنوبار ، وإن يكن هذا الأخير قد فتح الباب أمام سولسبرى لتنفيذ سياسته التي سبق أن تناولناها بالتفصيل فيما يتعلق بالوفاق الإنجليزي – الفرنسي وبالنفوذ الإنجليزي في مصر [2]. وقد لحنا فيما سبق إلى وجهة نظر نوبار الخاصة بحكم مصر ونوع التدخل الأجنبي الذي كان على استعداد للتسليم به . وكانت كل سوابقه تدل على أنه آخر من يسمح لمقاليد الحكم بأن تفلت من يديه أو يكون مخلب قط في أيدي الأجانب . وبرغم استعداده لاستغلال الضغط الأجنبي في الضرب على يد الخديو وحمله على السير في طريق الصواب ، فإن حجر الزاوية في سياسته هو أن تحكم مصر نفسها . فهو يقبل النفوذ الأجنبي ، ليس في حد ذاته بل كوسيلة لتنفيذ سياسته الخاصة بمصر وحكومتها [3] . فهو يرى أن العنصر الوطني لا تتوفر له الخبرة الكافية التي تمكنه من حمل أعباء الإدارة دون مساعدة خارجية ، وأنه ليس من الاستقلال بحيث يستطيع وحده أن يواجه السلطة الخديوية المطلقة . لهذا كان يتطلع إلى حكومة أجنبية قوية يستند إليها ، ووقع اختياره على إنجلترا التي كان يرى أنها تهتم اهتماماً حقيقياً خالياً من التحيز برخاء الشعب المصري [4] . حقيقة إنه كان يفضل تشكيل حكومة مصرية – إنجليزية ، إلا أن معارضة فرنسا جعلت مثل هذا الاتجاه أمراً غير مرغوب فيه – لهذا في الوقت الذي ترك فيه الباب مفتوحاً أمام الفرنسيين للدخول الوزارة ، عرض وزارة المالية على ولسون الذي كان من المتوقع أن تنتقل إليه

---

(١) حين تنازل إسماعيل عن ضياعه وضياع أسرته قبل مرتباً سنوياً قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه زيدت فيما بعد إلى ٣١٥,٠٠٠ . وقد تم التنازل عن بعض أراضي الأسرة المالكة في عهد إسماعيل ، وعن بعضها الآخر في عهد توفيق .

(٢) في ٢٧ أغسطس كتب سولسبرى إلى فيفيان : « إن الإجراءات التي أدت إلى هذه النتائج ، وبخاصة كونها قد انتهت نتيجة للضغط الإنجليزي وحده ، تشهد بوضوح بمهارة اللذين مارسوها » ف . و – ٢٨٥٢/٧٨ – مسودة التلغراف رقم ١٦٢ .

(٣) ف . و – ٢٨٥٥/٧٨ – رقم ٢٢٨ – من فيفيان إلى وزارة الخارجية في ٢٩ يونية ١٨٧٨ .

(٤) نفس الملف – رقم ٢٨٦ السابق ذكرها .

اختصاصات المراقبين العموميين بعد إلغاء منصبيهما . على أنه فى رده على خطاب الخديو الذى كلفه فيه بتأليف الوزارة . قبل هذه المهمة دون أن يذكر شيئاً عن ولسون حتى يتحاشى سخط الرأى العام وتدخل فرنسا .

ولكن ساسة فرنسا سرعان ما نمى إلى علمهم أن نوبار يزمع تعيين ولسون وزيراً للمالية ، فجزعوا لما يتضمنه ذلك من علو كعب إنجلترا فى الإدارة المصرية . لهذا أخبر داركور وادنجتون أن الفرنسيين لابد أن يفسروا تعيين ولسون على أنه يعنى وضع المسائل المالية التى تهم كل الأطراف المعنية فى يد شخص إنجليزى ، مما يترتب عليه المساس بتساوى الدولتين فى النفوذ فى مصر – إذ أن هذا الشخص الإنجليزى لابد أن يعهد بالوظائف المالية إلى مواطنيه ويعتمد عليهم اعتماداً كلياً[1] . كما لاحظ داركور أن سولسبرى الذى كان يحاول إخفاء مظاهر الضغط على الخديو أو فرض الحماية الإنجليزية على مصر . كان يضع نصب عينيه عدة اعتبارات أهمها علاقات مصر بتركيا[2] . وأصر وادنجتون على الإبقاء على الوفاق القائم بين الدولتين الغربيتين ، وكان قد لفت نظر نوبار إلى ذلك أثناء زيارته لباريس . وكلف القائم الفرنسى بالأعمال فى القاهرة مسيو راندر (Raindre) بأن يذكر نوبار بما سبق أن قاله له فى باريس . وأن تعضيد فرنسا له وعطفها عليه يتوقفان على قبوله الصريح الصادق لهذا الموقف وللمزايا التى يوفرها لفرنسا فى وزارته[3] . ولكن نوبار أعلن أنه لم يختر ولسون بصفته إنجليزياً . بل لأنه شخص كفء . كما أن سولسبرى صرح بأن الخديو لم يعرض وزارة المالية على ولسون إلا لمجرد كفاءته الشخصية دون أى اقتراح من جانب الحكومة الإنجليزية أو ممثليها فى مصر[4] . ورفض نوبار من حيث المبدأ أن يتنازل لفرنسا أو لغيرها عن حقوق مماثلة ، لأن معنى هذا التنازل إلغاء وجود الحكومة المصرية كهيئة مستقلة ، واستبدالها بحكومة غير معروفة

---

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) – جـ ٧٧٨ ، رقم ٨٤ – من داركور إلى وادنجتون فى ٤ سبتمبر ١٨٧٨ .

(٢) نفس الملف – من داركور إلى وادنجتون فى ١٣ سبتمبر ١٨٧٨ .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) – جـ ٦١ – وادنجتون إلى راندر فى ٥ سبتمبر ١٨٧٨ و (إنجلترا) جـ ٧٧٨ – مسودة رسالة إلى داركور بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٧٨ .

(٤) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) – جـ ٧٧٨ – من القائم الإنجليزى بالأعمال إلى وادنجتون بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٧٨ .

حتى ذلك الوقت[١]. وإبقاء على حريته في العمل التي كان يعتبرها أمراً لازماً لإنجاز مهمته الإصلاحية ، ترك الباب مفتوحاً أمام تعيين أحد الفرنسيين وزيراً للأشغال العمومية . وإن يكن قد أبدى عدم استعداده للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية فيما يتعلق باختيار وزير الأشغال الفرنسي أو تحديد اختصاصاته . ولكي يؤكد حريته في العمل اختار لهذه الوظيفة « صديقه » المهندس السابق المسيو كوفيه (Cauvet)[٢] (مدير الدراسات بمدرسة السنترال) ، وطلب من الحكومة الفرنسية أن توافق على تعيينه . مبيناً لها أهمية وزارة الأشغال في بلد كمصر تتوقف حياته على الري . بحيث أن وزارة الأشغال أكثر أهمية من وزارة الداخلية . ولكن الحكومة الفرنسية كانت أميل إلى تعيين مالاريه الذي لم يقبله نوبار لعمله السابق في السلك السياسي ؛ ولأن مثل هذا التعيين لابد أن يفتح الباب للضغط الإيطالي. أما وادنجتون فكان شديد الرغبة في تعيين أحد الفرنسيين ذوي الخبرة بشئون مصر ، ولكي لا يدع مجالاً للتدخل الإيطالي قرر تعيين المسيو دي بلنيير (De Blignières) الذي لم يعترض عليه نوبار[٣] .

ثم أعلن سولسبري تصميمه على خروج موانى الإسكندرية وقناة السويس والسكك الحديدية عن دائرة اختصاص الوزير الفرنسي ، على أن يعوض هذا الوزير بالإشراف على القنوات والموانى والسكك الحديدية التي لا ينطبق عليها مرسوم نوفمبر[٤].. ويبدو أن نوبار الذي وضع إدارة الموانى والسكك الحديدية في دائرة اختصاص وزارة المالية كان قد وعد ولسون وفيفيان بذلك حتى يتسنى له الاعتماد على إنجلترا في مواجهة فرنسا بالأمر الواقع . وبعد مفاوضات استمرت وقتاً طويلاً بين لندن وباريس حول تحديد اختصاصات كل من الوزيرين، تم الاتفاق على ما يلي :

---

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦١ — مذكرة من نوبار إلى راندر بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٧٨ .

(٢) نفس الملف — من راندر إلى وادنجتون بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٧٨ .

(٣) نفس الملف — جـ ٦١ — رسالة خاصة من نوبار إلى راندر بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٧٨ — ثم رسائل أخرى من راندر إلى وادنجتون .

(٤) ٢٨٥٢/٧٨ — مسودة المراسلتين ١٨١ — ١٨٢ من وزارة الخارجية إلى لاسلز بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٧٨ . حين علم نوبار بذلك علق بقوله : « كنت أحلم باستقلال مصر — ولكن أثبتت إنجلترا وفرنسا اليوم أنني كنت واهماً . » (الوثائق الفرنسية مصر جـ ٦١ — راندر إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٧٨ .

أولاً : تشرف وزارة الأشغال العمومية على القنوات ومنشآت الري والسكك الحديدية والموانى ، باستثناء ميناء الإسكندرية الذى يوضع تحت الإشراف المباشر لوزير المالية .

ثانياً : فيما يختص بالسكك الحديدية تنتقل إلى الوزير السلطات التى كان يتمتع بها الخديو طبقاً لمرسوم نوفمبر ١٨٧٦ .

ثالثاً : وجوب مراعاة الإجراءات المالية الخاصة بالقنارات : ووضعها تحت الإشراف المباشر لمجلس الوزراء .

رابعاً : يجب وضع أراضى الخديو التى تنازل عنها للدولة (أراضى الدومين) تحت إشراف هيئة خاصة تتألف من ثلاثة أشخاص : إنجليزى وفرنسى ومصرى وتكون مسئولة أمام مجلس الوزراء .

خامساً : يجب النص على إدراج صيانة صندوق الدين واستمرار التحقيق فى تسوية عامة .

سادساً : تلغى المراقبة ، على أن تعود تلقائياً فى حالة إقالة الوزير الإنجليزى أو الوزير الفرنسى دون موافقة حكومته[١] .

وحاول نوبار بعد أن قبل هذه الشروط أن يضمن حسن نية كل من إيطالية والنمسا بعرض وظيفة ثانوية على إيطالى يعين مراقباً للحسابات ، ووظيفة أخرى مماثلة على نمسوى باعتباره مساعداً لوزارة المالية[٢] . ذلك أن إيطاليا انتهزت فرصة الضغط الذى كان يباشره وادنجتون على نوبار ثم تعيينه لبلتيز ، وطالبت بوزارة العدل . ولكن نوبار رفض هذا الطلب ، كما عارضه وادنجتون[٣] ، رغم أن إيطاليا عرضت على فرنسا توحيد جهود البلدين ومقاومة اتجاه إنجلترا إلى الاستحواذ على القسط الأكبر من النفوذ فى مصر[٤] . وسند سولسبرى نوبار ، وإن حاول فى نفس

(١) نفس الملف - داركور إلى راندر بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٨٧٨ .
(٢) أدرجت هذه التعيينات فى مرسوم تأليف الوزارة .
(٣) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧٨ - وادنجتون إلى داركور فى ٨ أكتوبر ، (إيطاليا) - ج ٥٢ مذكرة من وادنجتون إلى دى نواى بتاريخ ٢٨ أكتوبر ورسالة بتاريخ ٣٠ أكتوبر من وادنجتون إلى دى نواى .
(٤) (إيطاليا) - نفس الملف - رقم ١١٤ - من بران Brin إلى وادنجتون بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٧٨ .

الوقت أن يحافظ على علاقات الود القائمة بين إنجلترا من ناحية وبين إيطاليا وفرنسا من ناحية أخرى[1]. ولكن حين حاول دى مارتينو (De Martino) قنصل إيطاليا العام فى مصر أن يباشر التهديد على نوبار ، أعلن سولسبرى أن الحكومة الإيطالية ستفقد عطف إنجلترا إذا ما استمرت فى هذا الاتجاه إقراراً لحق إيطاليا فى الحصول على منصب فى الوزارة المصرية[2] . ورفض طلب إيطاليا فى لندن وباريس والقاهرة ، كما رفض طلب النمسا الخاص بتعيين نمسوى وزيراً للمعارف[3] .

وفى ١٤ أكتوبر أعلن نوبار رسمياً تأليف وزارته . وذلك بعد مفاوضات استغرقت أكثر من شهر ونصف . وفى تلك الأثناء حاولت النمسا أن تضمن عدم حل لجنة التحقيق دون موافقة الدول الممثلة فيها . وفى ١٧ أكتوبر قدم السفير النمسوى فى باريس مذكرة إلى وادنجتون ، اقترح فيها تدعيم العلاقات بين مجلس الوزراء وصندوق الدين دون مساس بالصندوق ، وأن يسند مندوبا الصندوق القرارات التى يتخذها مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمسائل المالية . ورفض وادنجتون هذا القرار ، مؤكداً أن خبرة ولسون ودى بلنيير وتشددهما فى إجراء التحقيق ضمان كاف لمصالح الدائنين ، وأن تسوية ١٨٧٦ ستنفذ برمتها فى حالة فشل النظام الجديد . وبالرغم مما كان متوقعاً من إيقاف نشاط لجنة التحقيق بعد تشكيل وزارة نوبار ، استمرت اللجنة فى العمل ، ووكل إليها بإعداد اللوائح المتعلقة باستمرار الخدمات العامة على خير وجه . فقد رأى مجلس الوزراء ضرورة وضع حد لغموض التشريع الإدارى والمالى فى مصر ، وأقر ضرورة تبويب ومراجعة القوانين واللوائح السارية ، على أن يعهد ذلك إلى مندوبى لجنة التحقيق الذين تؤهلهم خبرتهم بالبلاد للقيام بهذه المهمة على خير وجه . وفى ٧ يناير صدر مرسوم ينص على استمرار قيام اللجنة دون تحديد تاريخ خاص ببدء عملها أو انتهائه ، ووكل إليها بإعداد مشروعات القوانين قبل تقديمها إلى مجلس الوزراء — كما نص المرسوم على عدم

---

(١) ٢٨٥٥/٧٨ — رقم ٢٢٨ ، فيفيان إلى وزارة الخارجية فى ٢٣ أغسطس، ٢٨٥٢/٧٨ مسودات المراسلات ١٩٢ و ١٩٥ و ١٩٦ من وزارة الخارجية إلى لاسلز فى ١٤ من أكتوبر ١٨٧٨ .

(٢) ٢٨٥٢/٧٨ — رقم ٢١٥ ، ٢١٦ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى لاسلز فى ١٢ نوفمبر ١٨٧٨ .

(٣) لم يطالب دى بيست De Beust وزير خارجية النمسا بأكثر من « كرسى » فى مجلس الوزراء المصرى .

جباية أية ضريبة أو تطبيق أى إجراء إدارى عام قبل أن يتم إقرار ذلك بقانون يقدم للخديو لاعتماده ، على أن يتم التنفيذ بعد نشره فى جريدة المونتير إجبسيان [1] .

وكانت الحكومة المصرية قبل تأليف وزارة نوبار قد فوّضت ولسون فى أن يعقد قرضاً ضمانته أراضى الدومين ؛ وسافر ولسون إلى لندن حيث حصل من بنك روتشلد — باسم الحكومة المصرية — على قرض قيمته الاسمية ٨,٢٨٧,٥٠٠ جنيه ، يخصص معظمه لدفع فوائد الديون المصرية ، على أن يترك مبلغ ٣,٢٢٨,٢٢٥ تحت تصرف الخديو . وقبل أن يتم الرهن الرسمى لأراضى الدومين لحساب بنك روتشلد كان بعض الدائنين قد استصدروا أحكاماً من المحاكم المختلطة وأوقعوا الرهن على بعض هذه الأراضى ، مما أدى إلى نشوب النزاع بين جميع الأطراف المعنية . ورفض بنك روتشلد دفع القيمة المتعاقد عليها وحصل على حكم يرغم الخديو على دفع الفائدة المركبة على القرض الجديد . وفى ٢٢ أبريل صدر مرسوم خديوى يبطل سريان أحكام المحاكم المختلطة المتعلقة بدخل الحكومة المصرية [2] .

مصاعب الوزارة :

كان تأليف وزارة نوبار بمثابة أول ضربة جدية وجهت إلى نظام الحكم الأوتوقراطى فى مصر . فالخديو ، من حيث المبدأ ، بقى السيد المطلق للبلاد — فهو الذى يعين الوزراء ويعزلهم حسب مشيئته ، ورعاياه لا يستطيعون الاعتراض على قراراته ، والوزارة الجديدة مسئولة أمامه هو لا أمام مجلس شورى النواب . ورغم أن الخديو كان بإمكانه أن يقيل رئيس الوزراء ، فلم يتمتع بنفس الحق بالنسبة إلى الوزيرين الأوروبيين . وإذاً فالنظام الجديد لا يمكن أن يندرج فى قائمة النظم الأوتوقراطية الصرفة أو الديمقراطية أو الأوليجاركية . بل ولا الملكية الدستورية (إذ لم يكن لمصر حتى ذلك الوقت دستور محدد) . ولأسباب عدة كان النظام الجديد مقضياً عليه بالفشل. فتوفير الانسجام بين مختلف العناصر التى تقوم عليها الحكومة ، والتوفيق بين وجهات النظر المتضاربة ، والمصالح المتعارضة ، وشفاء

---

(١) الوثائق الفرنسية — (مصر) — ج ٦٢ — رقم ١٧ من جودو إلى وادنجتون بتاريخ ٩ يناير ١٨٧٩.

(٢) انظر فيما يلى — الفصل الرابع — وهذا القرض ، بالشكل الذى تم به ، لا يتعدى كونه غشاً صريحاً .

الأحقاد المتنافرة ، ودفع الوزارة الجديدة إلى العمل بروح الجماعة — كل هذا كان يتطلب مهارة فائقة وقدراً كبيراً من الحنكة السياسية . ولما كانت هذه التجربة تمارس فى بلد إسلامى ، كان من اللازم أن يمثل العنصر الوطنى فى الوزارة مشاعر السكان ووجهات نظرهم وميولهم الدينية تمثيلاً كافياً . ولما كانت مصر حتى ذلك الوقت لم تعرف إلا نظام الحكم الفردى ، كان من اللازم أن يتعاون رئيس الدولة مع الوزارة حتى يمكنها بذلك أن تحافظ على سلطتها . ولكن نوبار وولسون لم يحاولا إخفاء كرههما الشخصى لإسماعيل ، بل بذلا كل ما فى وسعهما لتجريده من كل سلطة وجعله مجرد حاكم اسمى — فليس عجباً أن يذكر قنصل الولايات المتحدة العام فى مصر أن الوزارة الأوربية كانت تحكم البلاد كما لو كانت تحكم إحدى مقاطعات الهند : فلم يكن الخديو يستشار إلا نادراً ، ولم يترك له من مهام الدولة إلا توقيع المراسيم التى تعد له[1] . أما إسماعيل فقد أبدى الاستسلام للوزارة ، وحول اختصاصاته إلى مجلس وزرائه المسئول ، وذلك رغم أنه كان يحس بالمهانة ويترقب كل الفرص السانحة التى تمكنه من أخذ ثأره . وكان من الواضح أنه لا يزال يتمتع بنفوذ قوى على الموظفين الوطنيين ، وأن بيده نجاح النظام الجديد أو فشله ، فنصح قنصلا إنجلترا وفرنسا حكومتيهما بالعمل على أن يرأس الخديو جلسات مجلس الوزراء حتى يمكنه أن يشارك وزراءه فى مسئولية كل ما يمكن أن يحدث[2] . أما وزارتا خارجية الدولتين فقد لفتتا نظر إسماعيل إلى أن « مسئولية نجاح أو فشل النظام الجديد تقع على عاتقه ، بحيث لو واجه هذا النظام معارضة من جانب من فى أيديهم السلطة ، أو أبدى هؤلاء اتجاهاً إلى النيل منه ، فستكون النتيجة ازدياد صعوبات نوبار ومستشاريه ازدياداً كبيراً ، وستتضمن مسئولية فشلهم اشتراك القائمين بهذه الأعمال فى تحمل مسئولية النتائج الخطيرة الناتجة عن مثل هذا العمل[3] » . وأجاب إسماعيل على هذه التهديدات بقوله : إنه بصفته «حاكماً

---

(١) عابدين — الوثائق الأمريكية : جـ ١٥ ، ص ١٤١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٦٢ ، رقم ١٥ من جودو إلى وادنجتون بتاريخ ٢١ يناير ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ٢٨٥٢/٧٨ — مسودة المكاتبة رقم ٢٢٩ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى ڤيڤيان بتاريخ ٢ ديسمبر ١٨٧٨ ، ١٩٥/٢٤٩ — رقم ٥ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ يناير ١٨٧٩ ورسالة جودو رقم ١٠ بتاريخ ٢ يناير ١٨٧٩ .

دستوريًا ، لا يستطيع أن يتحمل مسئولية نجاح أو فشل وزرائه الذين هم وحدهم المسئولون عن أعمالهم ، وأن تحميله مسئولية قرارات لم يسمح له بالمشاركة في وضعها بأي شكل من الأشكال أمر ليس له ما يبرره — فإذا كان لابد له من أن يتحمل مسئولية تنفيذ هذه القرارات وجب إشراكه في إعدادها[1] .

وعبثاً حاول ڤيڤيان وبلنيير وجودو أن يحثوا نوبار وولسون على تحسين علاقاتهما بالخديو — فقد كان من رأيهما أن أي تنازل للخديو معناه التراجع عن موقفهما مما يؤدي إلى اعتقاد الوطنيين بأن الوزارة قد أرغمت على إعطاء الخديو قدراً من السلطة التي سلبت منه . ولمس إسماعيل الانقسام القائم في المعسكر الغربي ، واتضح له أن الوزارة لن تلقى من قنصلي الدولتين ما تتوقعه منهما من عطف وتعضيد ، خاصة وقد نمى إلى علمه أن ڤيڤيان كان ينتقد سياسة الوزارة علناً[2] . ومما زاد في جرأة إسماعيل أن نوبار لم يحظ بثقة الشعب وعطفه — إذ كان المصريون يرون فيه أداة إنجليزية لفرض الحماية على البلاد ، وأنه يدين بتعيينه للأجانب الذين يساندونه . هذا إلى أنه أرمني مسيحي[3] كانت طبقة الموظفين المصريين تجزم بأنه أثرى نفسه على حساب الشعب المصري باعتباره عميلاً للرأسماليين الأوربيين ، كما رأى فيه الفلاحون منشئ المحاكم المختلطة التي أسلمتهم إلى شراهة المرابين اليونانيين[4] . وعلى حين أن نوبار لم يكن يتقن اللغة العربية ، كان ولسون وبنلبير على جهل تام بلغة البلاد وعاداتها وتقاليدها . ومن هنا كان من الصعب على الوزارة أن تفرض سلطتها على مرءوسيها وتحملهم على تنفيذ خطة النظام الجديد .

وكان من سوء حظ الوزارة أنها تألفت في وقت كانت فيه الخزانة تعاني الإفلاس ، بحيث لم يقبض الجنود ومعظم الضباط مرتباتهم مدى عشرين شهراً ، في وقت ازداد فيه بؤس الشعب بسبب عدم انتظام مياه النيل . كما أنها استهلت حكمها بعقد قرض جديد بشروط مجحفة لم تخصص أرصدته لأي غرض جاد . وعلى حين كان ولسون يشحن وزارة المالية بالإنجليز ، خفضت رواتب الموظفين المصريين

---

(١) ف . و — ١٩٥/٢٤٩ — رقم ٥ السابق ذكرها ، ٢٨٥٢/٧٨ ، الرسالة رقم ٢٢٩ السابقة

(٢) Wilson, op. cit., pp. 186-7

(٣) ذهب مثل تركي إلى أن الوقت الذي يحكم فيه الأرمن يشهد اضمحلال الدولة (أرمني وزير دولت دوشر) .

(٤) Secret History, pp. 45-6.

وأغلقت المدارس بحجة الاقتصاد ، وفصل مئات من الضباط دون أن يقبضوا متأخرات رواتبهم بحيث اعتقد المصريون أن هدف ولسون ونوبار هو العمل على تسليم مصر للأجانب[1] . وفى الأقاليم باع الفلاحون محصول ١٨٧٨ — ١٨٧٩ مقدماً بربع قيمته لكى يدفعوا الضرائب . وهكذا فى الوقت الذى لم تخفض فيه أية ضريبة أو يعفى فيه المصريون من أى أعباء ، ازدادت قسوة محصلى الضرائب واشتد استعمال الكرباج فى القرى . ومما زاد فى رعب الأهالى فى الريف إجراء مسح جديد للدخل تحت إشراف إنجليزى . وكان هذا المسح باهظ التكاليف عديم الجدوى ، بدا للناس على أنه مقدمة لزيادة ضرائب الأراضى . واستفحلت المجاعة وبخاصة فى الوجه القبلى — وكتب أحد المندوبين الإنجليز الذين أبحروا على النيل فى فبراير ١٨٧٩ لنقل المؤن إلى السكان وفحص أحوالهم أن عدد من ماتوا من الجوع لا يقل عن ١٠,٠٠٠ ، وأن عدداً مماثلاً عرضة لنفس المصير — وأن سبب كل هذا هو الفقر الناتج عن إثقال كاهل الأهالى بالضرائب[2] . أما الطبقات الغنية فقد ضاقت بمحاولة نوبار التصدى للمحسوبية والظلم والفساد ، مما أدى فى الماضى إلى إثراء عدد كبير من الباشوات على حساب خزانة الدولة . كما أشيع أن الحكومة ستضاعف الضرائب على الأراضى العشورية[3] التى قدرت عليها نسب من الضرائب تقل كثيراً عن قيمتها ، برغم أن هذه الأراضى كانت قد ازدادت قيمتها كثيراً بتحسن وسائل الزراعة . وأدت هذه الإشاعات إلى قدوم عدد كبير من مشايخ البلد الأغنياء إلى القاهرة ، وإعلانهم أن البلاد لا تستطيع تحمل الأعباء الملقاة على عاتق المواطنين وشكوا من الضرائب والقسوة المتبعة فى تحصيلها[4] .

---

(١) ٢٩٩٨/٧٨ — من رقم ١٢ إلى رقم ١٨ — من بورج نائب قنصل القاهرة لشئون القانونية إلى ثيفيان .

(٢) Farman, op. cit., p. 248.

(٣) نسبة إلى ضريبة العشر التى نصت عليها الشريعة الإسلامية والتى كانت تفرض على الأراضى التى تروى بالمياه الجارية ، وفرض نصف هذه الضريبة على الأراضى التى تروى رياً صناعياً . وقد استحوذ ولاة مصر على معظم الأراضى العشورية ووزعوها على أعوانهم ومحاسيبهم الذين كانوا يدفعون ضرائب أقل من ضريبة الخراج أو الضريبة العادية التى كان يدفعها الفلاحون عن أراضيهم .

(٤) رسالة جيجو رقم ١٥ بتاريخ ٢١ يناير ١٨٧٩ إلى وادنجتون .

وحجبت كل هذه المساوئ الجهود المثمرة الأخرى التى بذلتها الوزارة . فلم يهتم أحد بمحاولة نوبار العمل على استلهام روح العدالة فى تطبيق القوانين على المصريين سواء فى المحاكم المختلطة أو فى المحاكم الوطنية الأخرى ، كما لم يهتموا بعمله على فرض الضرائب على الأجانب المقيمين فى البلاد ، وإن يكن قناصل الدول قد عرقلوا تطبيق هذا الإجراء . وكان القصد الحقيقى من مسح الأراضى الذى أجراه ولسون هو الضرب على أيدى موظفى الحكومة الذين كانوا يتمتعون بسلطة واسعة يستغلونها فى الإثراء على حساب الفلاحين . وأبدى دى بلنيير تصميماً على وضع حد لاستغلال المناصب والفساد اللذين كانا حتى ذلك الوقت هما الطابع العام لكل الأعمال العامة فى البلاد[1]. وأقرت الوزارة حرية الصحافة والتعبير . وذكرت صحيفة « الوطن » فى عددها الصادر فى ١٨ يناير ١٨٧٩ أن مما يزيد آمال المصريين فى مستقبل أفضل وفود عدد كبير من الفلاحين من قراهم لتقديم شكاواهم من مظالم العهد القديم ، وأن هذا التطور أمر جديد لم تعرفه مصر من قبل — إذ لم يكن يجرؤ أحد : سواء أكان عظيماً أم حقيراً ، على تقديم شكواه . . كما ذكرت الصحيفة أن ولسون شجع الناس أثناء رحلته إلى الدلتا على تقديم العرائض حتى تتحقق العدالة لصالحهم . وبعد ذلك بحوالى شهر نشرت نفس الصحيفة النقد الذى وجهه مجلس شورى النواب ضد الوزارة — فقد هاجم المجلس ولسون لعدم حضوره جلساته ولو مرة واحدة بعد أن كان النواب قد طلبوا منه مرتين أن يحضر إلى المجلس لكى يشترك فى مناقشة الضرائب الجديدة . ولكن ولسون لم يجب طلب النواب الذين عدوا ذلك احتقاراً للمجلس وإهانة له . أما دى بلنيير فكان أكثر لباقة — فقد أرسل برنامج وزارته إلى المجلس ، ولكن حين طلب منه تقديم بعض الإيضاحات ، أجاب بقوله إنه لن يعدل شيئاً مما كتبه . وكان تعليق « الوطن » أن مسلك الوزيرين يخالف ما درج عليه الوزراء الأوربيون المسئولون ، مما ترتب عليه انضمامها إلى المعارضة فصادرتها هى وجريدة « التجارة » لمدة ١٥ يوماً[2] .

---

(١) Dicey, Khedivate, p. 204, The Egyptian Crisis, pp. 686 - 7.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ١٩٨ .

سقوط نوبار :

لهذا كله فشلت الوزارة فى تنفيذ برنامجها الإصلاحى فى الوقت الذى أثارت فيه سخطاً واسع النطاق . ورأى إسماعيل أن الفرصة قد حانت للأخذ بثأره ـ فباستدعائه نوبار وتعيينه وزارة « مسئولة » أمكنه أن يتجنب الخطر الذى كان يتهدده من جراء التحقيق . ولما كانت هذه التنازلات قد حققت أهدافها ، فقد رأى أن الوقت قد حان للتخلص من الوزارة بأقصى سرعة ، خاصة وأنه كان بإمكانه الاعتماد على سخط المصريين عليها ، وأنه كان لا يزال يتمتع بنفوذ يمكنه من توجيه المعارضة . وقد نمى إلى علم ڤيڤيان أن ثمة محاولات لحمل بعض أعضاء مجلس شورى النواب على التظاهر ضد الحكومة ، وكان مقتنعاً بأن هناك من يعملون على إشعال المعارضة ، ربما لمصلحة الخديو . وذكر أن مصدراً موثوقاً به أخبره أنه قد تم الاجتماع بالأعضاء البارزين فى مجلس شورى النواب الذين قيل لهم إن الخديو لن يغضب إذا ما عارضوا الإجراءات التى كانت تقوم بها الحكومة المفروضة عليه ، والواقعة تماماً تحت طائلة النفوذ الأوربى[1] . وعلى حين أنكر إسماعيل هذه التهمة ، قال إن مركزه يزداد صعوبة لعدم تمتعه بأى قدر من المسئولية[2] .

وجاءت الضربة التى أسقطت الوزارة من جانب الضباط المسرحين الذين ساءت أحوالهم ، خاصة وأنهم لم يتقاضوا أية مرتبات طيلة عشرين شهراً . وعبثاً حذر راتب باشا وزير الحربية زملاءه الوزراء من سوء الموقف ــ بل إن الوزارة كانت من البعد عن الحكمة بحيث دعت كل الضباط المسرحين إلى القاهرة لتسليم أسلحتهم : فقد انتهز الضباط الفرصة لكى يشكوا لمجلس شورى النواب . وفى صبيحة يوم ١٨ فبراير تجمع الضباط يصحبهم أربعة نواب ، وقاموا بمظاهرة اشترك فيها ٢٦٠٠ ضابط ، وتحركوا صوب قصر النيل حيث كانت توجد رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية . ومما أغضبهم بوجه خاص ما تراءى إلى مسامعهم من أن ولسون قد بعث فى طلب أربعين ضابطاً إنجليزياً لكى يساعدوه فى مسح الأراضى ، وأنهم شاهدوا فى نفس اليوم الذى قاموا فيه بمظاهرتهم قطعاً من الأثاث محمولة إلى مسكن

---

(١) رسالة ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يناير ١٨٧٩ .

(٢) رسالة جودو السابقة رقم ١٥ .

ولسون الخاص حيث كان من المزمع إقامة حفلة راقصة[1] . وفى طريقهم شاهدوا نوبار راكباً عربته ، فتجمعوا حولها ، ولكن السائق لذع بعضهم بكرباجه[2] — فهاجم الضباط نوبار وأهانوه ، وحين حضر ولسون إلى المشهد أثناء عودته من قصر عابدين حيث كان فى اجتماع مع الخديو : تصدى للدفاع عن نوبار ولوّح للضباط بعصاه ، فهوجم هو الآخر ، واقتيد هو ونوبار إلى وزارة المالية حيث حاصرهما الضباط . ولم يحسم الموقف إلا بعد أن انتقل إسماعيل إلى قصر النيل يصحبه ڤيڤيان ، وأمكنه تفريق المتظاهرين ، ولكن بعد تبادل بعض الطلقات بين المتظاهرين والحرس الخديوى مما أدى إلى حدوث بعض الإصابات . وفى نفس اليوم جمع إسماعيل أعضاء الهيئة القنصلية وأعلن لهم أنه لن يكون مسئولاً عن النظام العام إلا إذا تمتع بالقسط اللائق به من سلطة الحكم فى البلاد — إما بالسماح له برئاسة جلسات مجلس الوزراء أو باختيار رئيس الوزراء الذى يتمتع بثقته ، ثم طالب باستقالة نوبار بعد أن اتهمه باستلاب سلطته وضعضعة مركزه . وحين سئل نوبار عما إذا كان بإمكانه أن يحافظ على الأمن العام أجاب بالنفى وقدم استقالته فى اليوم التالى . حينئذ قال إسماعيل بلهجة تنم عن الانتصار : « أستطيع أن أحكم البلاد دون الاستعانة بأى جندى ، ولكن وزارة الأجانب الذين يختلفون فى دينهم عن المصريين ، لن يمكنها حكم البلاد إلا بالقوة المسلحة »[3] .

وقد اتهم البعض[4] إسماعيل بتدبير ما حدث ، إن لم يكن بشكل مباشر عن طريق التآمر ، فبشكل غير مباشر بشكواه المتكررة من نوبار والوزارة . على أن تقارير قنصل فرنسا العام التى سبقت الإشارة إليها تنفى مثل هذا الاحتمال ، كما ينفيه اللورد كرومر[5] وسير إدوارد مالت (Edward Malet)[6] والقنصل الفرنسى ذاته[7] — وكل هؤلاء يؤكدون أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أى تدبير أو

---

(1) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٢ — رقم ٤٢ بتاريخ ٢٤ فبراير ١٨٧٩ .

(2) نفس الملف — رقم ٤٤ بتاريخ ٢٨ فبراير .

(3) Farman, op. cit., p. 240.

(4) من بين هؤلاء بلنت ورثرز ولسون .

(5) Modern Egypt, I, pp. 79-80.

(6) Egypt, 1879 - 1883, p. 83.

(7) رسالة جوبير رقم ٤٢ السابق ذكرها .

تآمر . فالذين يحملون الخديو مسئولية ما حدث لا يقيمون وزناً للرأى العام المصرى الذى نما بشكل بارز فى تلك الفترة وأصبح عاملاً جديداً مستقلاً عن الخديو كما سنرى فى الفصل التالى . ولكن هذا لا ينفى أن إسماعيل كان باستطاعته أن يحسم الموقف فيما لو شاء ، وأن موقفه السلبى كان مسئولاً بعض الشىء عن تطور الأحداث بالشكل الذى اتخذته .

رد الفعل :

وفى ٢١ فبراير أخبر دى مارتينو إسماعيل أن الحكومة الإيطالية شديدة العطف على طلبه الخاص بأن يتمتع بقسط أوفر من السلطة فى مجلس الوزراء ، وذلك حماية لسلامة رعاياها فى مصر ، الأمر الذى يقتضى تقوية سلطة الحاكم[١] . واستغلت إيطاليا الفرصة لتكرر طلبها السابق بتعيين أحد الإيطاليين وزيراً فى حالة أى تعديل وزارى[٢] — فلقد ذكر السفير الإيطالى فى لندن أن الاستمرار فى إبعاد إيطاليا مصدر للضعف ، على حين أن اشتراكها من شأنه أن يزيد قوة الحكومة المصرية إلى حد كبير[٣] . ولكن وادنجتون أصر على إقفال باب الوزارة الجديدة فى وجه أى أوربى آخر ، باستثناء الوزيرين الإنجليزى والفرنسى[٤] . فقد اعتبرت إنجلترا وفرنسا ما حدث تحدياً لنفوذهما فى مصر ، واتفقتا على إرسال سفن حربية إلى المياه المصرية لإرهاب الخديو ، وكلف ڤيڤيان بأن يسند ولسون سنداً تاماً لا تحفظ فيه[٥] . وأخبرت الدولتان إسماعيل أنهما لن تقبلا أى تعديل مهما يكن فى الاتفاقيات السياسية والمالية التى كان قد وافق عليها ،وأن استقالة نوبار بالنسبة إليهما لا تعنى تعديل النظام القائم[٦] . بل لقد أعلن وادنجتون رغبته فى أن يحتفظ نوبار بمنصب وزارى فى مجلس الوزراء الذى استقال من رياسته ، على اعتبار أن

---

(١) ف . و — ١٩٥/٢٤٩ — رقم ٧٢ من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية فى ٢٢ فبراير ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (إيطاليا) — جـ ٥٤ — رسالة من دى نوايى إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٧٩ .

(٣) ف. و— ١٤١/١٢٣— رقم ٩٠ من وزارة الخارجية إلى ڤيڤيان بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٧٩ .

(٤) نفس الملف — صورة من الرسالة رقم ٢٥٩ من ليونز إلى وزارة الخارجية فى ٣ مارس ١٨٧٩ .

(٥) نفس الملف — من وزارة الخارجية إلى ڤيڤيان فى ٢٠ فبراير ١٨٧٩ .

(٦) نفس الملف — الرسالة رقم ٤٩ من وزارة الخارجية إلى ڤيڤيان بتاريخ ٢١ فبراير ١٨٧٩ .

نوبار شديد الإخلاص للنظام الجديد وله من مركزه ما يسهل استمراره[1] .

ورد إسماعيل على كل ذلك بتعهده بالمحافظة على كل الالتزامات التى ارتبط بها فى أغسطس الأخير وهى الارتباطات التى حددت الخطة الجديدة الخاصة بالإصلاح الإدارى . أما فيما يتعلق بالتزاماته المالية فإنه أكد لقنصلى إنجلترا وفرنسا رغبته المخلصة فى مراعاتها ، دون أن يمس قرارات مجلس وزرائه فيما يتعلق بهذه الناحية[2] . وحين طلب منه الباب العالى أن يقدم إيضاحاً عما حدث ، رد بأنه خاطب قنصلى إنجلترا وفرنسا فى أمر إجراء بعض التعديلات على النظام القائم[3] . ولم يقتنع ولسون بالاعتذار الرسمى الذى تقدم به الأمير حسن — القائد العام للجيش — نيابة عن الجيش والخديو ، بل إنه أصر على ضرورة عودة نوبار إما رئيساً للوزراء أو مجرد عضو فى مجلس الوزراء — واعترض على رغبة إسماعيل فى رئاسة مجلس الوزراء . وكان يشترك مع ولسون فى هذا الرأى دى بلنيير والحكومتان الغربيتان ، على اعتبار أن ترؤس إسماعيل لجلسات مجلس الوزراء من شأنه أن يحد حرية الوزراء فى العمل خاصة وأن الوزراء معظمهم من الوطنين الذين كان لا يزال لإسماعيل نفوذ كبير عليهم . وساندت وزارة الخارجية الإنجليزية نوبار حتى لا يصبح الخديو كالحصان الذى نجح فى إيذاء راكبه بحيث لا يأمن هذا الراكب أن يمتطيه مرة أخرى[4] . وكان من رأى سولسبرى أن مركز ولسون سيزداد صعوبة ، بل قد يكون من المستحيل إقراره — إلا إذا أعيد نوبار إلى مجلس الوزراء بصورة أو أخرى . واقترح القنصلان الحد من خطورة رياسة إسماعيل لمجلس الوزراء إما بزيادة عدد الوزراء الأوربيين بحيث تصبح لهم الأغلبية أو بعمل وسط يمنح المتمتعين منهم بعضوية المجلس تفوقاً حاسماً ، أو بإعطائهم حق الفيتو المطلق[5] . ولكن جودو أوصى بمنح الخديو قسطاً من المسئولية العامة لا يتأتى إلا إذا رأس مجلس الوزراء بنفسه ، وكان قصده من ذلك كسب عطف الخديو والشعب[6] وعرقلة

---

(1) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٢ من وادنجتون إلى جودو بتاريخ ٣ مارس ١٨٧٩ .

(2) Modern Egypt, I, p. 88.

(3) ف . و ١٩٥/٢٤٩ — ملحق بالرسالة رقم ٨٨ — من ڤيڤيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول مارس ١٨٧٩ .

(4) Newton, op. cit., p. 156.

(5) رسالة جودو رقم ٤٤ السابق ذكرها .

(6) نفس الرسالة .

المشروعات الإنجليزية التي كانت تهدد النفوذ الفرنسي وتدفع الشعب المصري إلى التفكير في المقاومة . هذا إلى أن إجراء كهذا من شأنه أن يمنح مجلس الوزراء السلطة التي يحتاج إليها ويضمن مصالح الدائنين[1] . وكان وادنجتون أميل إلى الأخذ بهذا الاقتراح . لولا حرصه على المحافظة على الوفاق القائم بين إنجلترا وفرنسا [2] .

أما إسماعيل فكان على استعداد لقبول أى حل فى نظير عدم عودة نوبار إلى الحكم، فلم يكن يعترض على زيادة عدد الوزراء الأوربيين وأبدى استعداده لتعيين وزير إيطالى — ولكنه كان شديد المعارضة لرجوع نوبار إلى مجلس الوزراء فى أى صورة من الصور ، بحجة أن هذا مما يضعضع هيبته فى نظر الشعب . وعارض حق الفيتو خاصة إذا ما أعلن بقانون عام . وحين ذكر له قنصلا إنجلترا وفرنسا أن تعاون نوبار أمر ضرورى لتنفيذ الإصلاحات ، أجاب بأن مصر لا تخلو من الرجال الأكفاء الذين يعملون على نجاح النظام الذى بدئ العمل به منذ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ . وترك نوبار الباب مفتوحاً أمام احتمال رجوعه ، بأن وجه رسالة إلى الخديو أوضح فيها أنه لا يرغب فى أن تفرضه عليه إنجلترا وفرنسا . وأنه يرفض العودة إلى الوزارة إلا إذا تأكد من ثقته[3] . ولكنه أخبر قنصلى فرنسا وإنجلترا أنه لا يسعه إلا الانحناء أمام مشيئة الدولتين : فإذا ما أصرتا على طلبهما الخاص بعودة نوبار فإنه لا يملك سلطة المقاومة. ثم أضاف أنه مضطر إلى تحذيرهما مقدماً من النتائج لئلا توجها إليه اللوم فيما بعد إذا ما انهار التعديل الجديد أو تكررت الاضطرابات [4] .

وكان الفرنسيون بوجه عام لا يميلون إلى نوبار الذى كان يعتقد أنه قال عن فرنسا بصدد موقفها من الإصلاح القضائى — وكان ذلك بعد هزائم حرب السبعين — « إذا ما قاومت فرنسا دست على جثتها »[5] — ورغم أن هولينسكى (Holynski) —[6]

---

(١) نفس الرسالة .

(٢) الوثائق الفرنسية — (إنجلترا) ، ص ٧٧٩ ، رقم ٢٦ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٥ مارس سنة ١٨٧٩ .

(٣) رسالة جودو رقم ٥٠ بتاريخ ٥ مارس ١٨٧٩ .

(٤) Modern Egypt, I, p. 89.

(٥) الوثائق الفرنسية — (مصر) جـ ٦٤ ، الرسالة رقم ٢ — من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ١١ يولية ١٨٧٩ .

(٦) Nubar Pacha, pp. III - IV.

أحد المدافعين عن نوبار — ينكر هذه الحقيقة ، محملاً إسماعيل مسئولية اختلاقها ، فإن الصحفى إدوارد ديسى [١] — صديق نوبار — يذكر أن عداء نوبار لفرنسا وميله إلى إنجلترا لم يكونا عفويين : فبرغم تلقيه تعليمه فى فرنسا وثقافته الفرنسية ، فإن تاريخ قناة السويس وأعمال فردنان دلسبس وانحياز نابليون الثالث إلى شركة قناة السويس أثناء نزاعها مع الحكومة المصرية ، ومقاومة فرنسا للإصلاح القضائى — كل هذا أقنعه بأن فرنسا لا هم لها إلا استغلال مصر . ولما كان جودو مدركاً لحقيقة ميول نوبار إزاء فرنسا فإنه أشار على وادنجتون بعدم إصرار الدولتين على رجوع نوبار إلى الوزارة . ووافق وادنجتون والحكومة الإنجليزية على ذلك ، ثم نوقشت فى لندن مسألة العلاقات الواجب قيامها بين الخديو ووزرائه . واعترض سولسبرى على رئاسة الخديو لمجلس الوزراء ، واقترح أن يستبدل به ولى العهد الأمير محمد توفيق . وبعد مباحثات جرت بين لندن وباريس تم الاتفاق على ما يأتى :

أولاً : لا يرأس الخديو جلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال .

ثانياً : يعين الأمير محمد توفيق رئيساً لمجلس الوزراء .

ثالثاً : للوزيرين الإنجليزى والفرنسى حق الفيتو المطلق على اقتراحات مجلس الوزراء .

رابعاً : بهذه التحفظات لا يكون وجود نوبار فى مجلس الوزراء أمراً ضرورياً .

وحين عرضت الدولتان هذه المقترحات على الخديو حذرتاه من أى مصاعب أو اضطرابات جديدة ستلقى مسئوليتها على عاتقه ، وأن النتيجة ستكون خطيرة بالنسبة إليه [٢] . ورد إسماعيل على هذا التحذير بشكر الدولتين على مراعاتهما لاعتراضه على رجوع نوبار إلى مجلس الوزراء . ثم اعترف بالمسئولية الخطيرة الملقاة على عاتقه إزاء نجاح النظام الجديد والحيلولة دون نشوب القلاقل ، ووعد بأن يقدم لوزرائه كل عون مخلص إذا ما تحققت آماله فى أن يقابلوه بنفس الروح الودية . ولكن ما لبثت أن نشبت أزمة جديدة حين أبدى الخديو اتجاهه إلى نقل رياض باشا وزير الداخلية فى وزارة نوبار إلى وزارة الخارجية والعدل .

(١) Khedivate, p. 170.

(٢) رسالة ڤيڤيان رقم ٧٢ بتاريخ ٨ مارس ١٨٧٩ .

وقاوم الوزيران الأوربيان اتجاه إسماعيل هذا ، على اعتبار أن هدف الخديو هو استعادة سيطرته على الأقاليم ، الأمر الذى لا يتحقق إذا ما بقى رياض فى وزارة الداخلية خاصة وأنه كان يشارك نوبار فى كثير من وجهات نظره وطبيعته . وكان من رأيهما أن استمرار رياض فى وزارة الداخلية أمر ضرورى للقضاء على القلق الذى عم البلاد بسبب ما أشيع عن رغبة ولسون فى إعلان إفلاس مصر . أما جودو وفيفيان فكانا يريان أن فرض الدولتين اختيار الوزراء وتحديد المناصب التى سيشغلها كل منهم مما لا يتمشى مع المسئولية الشخصية الملقاة على عاتق الخديو . لهذا اقترحا تعيين راغب باشا وزيراً للداخلية تجنباً لسخط إسماعيل الذى اقترح بدوره أن يشغل الأمير محمد توفيق منصب وزير الداخلية ، ومعناه أن يكون إسماعيل هو صاحب السيطرة على هذه الوزارة. وأعلن الشيخ البكرى نقيب الأشراف أن رياض مكروه ، ولعن الخطباء رياضاً فى المسجد على اعتبار أنه صديق للمسيحيين ، وأعلن إسماعيل أنه لن يوافق على تعيين رياض وزيراً للداخلية بسبب مسئولية هذه الوزارة عن المحافظة على النظام .

أما سولسبرى فكان يعتقد أن بإمكان وزير الداخلية ، أياً كان، عرقلة أعمال وزيرى المالية والأشغال ، وأن التعاون الودى بين الوزراء الثلاثة أمر ضرورى لنجاح الإدارة المالية ، وأن لابد من وضع جباية الضرائب فى أيد أمينة . وأقر وادنجتون بدوره وجهة نظر وزير الخارجية الإنجليزية ، ووافق إسماعيل على بقاء رياض فى منصبه برغم احتفاظه بكل وجهات النظر التى أبداها حول هذه المسألة . وهكذا أمكن التغلب على آخر العقبات التى اعترضت تأليف وزارة الأمير توفيق . وفى ١٠ مارس أعلن تشكيل الوزارة الجديدة وبدا كما لو كان الموقف قد حسم تماماً . ولكن مبدأ حرمان إسماعيل من السلطة السياسية لم يطرأ عليه أدنى تعديل . فلقد شكا الوزيران الأوربيان من عرقلته لسير الجهاز الحكومى ، وواصلا تحديهما له ، على حين أن الوزراء الوطنيين الذين تعاونوا مع نوبار — كرياض وعلى مبارك — واصلوا علاقاتهم السابقة بنوبار الذى ظل الرئيس الفعلى للوزراء . وكان من الواضح أن الموقف مهيأ لأزمة جديدة .

الفصل الرابع

خلع إسماعيل

« يوم يسمعون الصيحة بالحق — ذلك يوم الخروج »
قرآن كريم

يقظة الرأى العام فى مصر[1] :

فى أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر شهدت مصر عاملاً جديداً من عوامل تطورها الحديث : فقد ظهر فيها رأى عام يقظ كان نتيجة تفاعل عوامل مختلفة طيلة نصف قرن من الزمان . فنى عهد محمد على جند المصريون للمرة الأولى منذ عدة قرون ، وأصبحوا يكونون معظم القوات العاملة ، بعد أن درج حكام البلاد ، منذ تدهور الإمبراطورية المصرية القديمة ، على تجنيد الأجانب بحجة أن المصرى لا يصلح للجندية . وأثبت المصريون زيف هذه الفرية بما أحرزوه من انتصارات فى الشرق الأدنى وفى السودان والمورة . كما عرفت مصر فى عهد محمد على نوعاً جديداً من التعليم كان مرتبطاً بالجيش فى المحل الأول ، وأرسلت البعثات إلى أوربا واستقدم الفنيون الأوربيون إلى مصر ، وترجمت الكتب ، وأمكن فك طلاسم اللغة الهيروغليفية ، ونشأ علم الدراسات المصرية القديمة الذى كشف للمصريين والعالم أجمع حقيقة الحضارة التى قامت واستمرت على ضفاف النيل مئات السنين . وأدى كل هذا إلى شعور المصريين بانتسابهم إلى وطن له كيانه الخاص ، وتاريخه الخاص ، وإن ظلوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من العالم الإسلامى . وأدت كل هذه المؤثرات — بالإضافة إلى نشاط الصناعة وازدهار الثقافة واستقرار الأمن والنظام فى عهد محمد على — إلى نمو الشعور بالوطنية ونمو الشعور الذى عبر عنه أشخاص

---

(1) انظر : Sabry, Genèse.
أيضاً : Hartmann, The Arabic Press of Egypt.
أيضاً : Landau, op. cit. ، طرازى : تاريخ الصحافة العربية ، إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل .

مبرزون في مجالات الأدب والمعمار والفنون العسكرية ، والهندسة والفلك والطب — وغير ذلك . كما نما هذا الاتجاه على أثر إصلاحات سعيد التي فتحت المجال أمام الطبقة الوسطى المصرية في سلك الوظائف ، بل وفي الجيش الذي أمكن فيه الترقي من تحت السلاح . وجدير بالذكر أن من بين من ترقوا بهذه الطريقة أحمد عرابي وزملاءه « الضباط الفلاحين » الذين قيض لهم أن يقودوا الحركة الوطنية ضد السيطرة الأجنبية .

وكان إسماعيل محبوباً في أوائل عهده بسبب اعتدال الضرائب ، والرخاء الذي كان يعم البلاد نتيجة لارتفاع أسعار القطن الناتج عن الحرب الأهلية الأمريكية . ولكن الظلم لم يلبث أن ألقى أعباء جديدة على كاهل المواطنين : ففي عام ١٨٨٢ كتب عبد الله النديم سلسلة من المقالات في جريدة «الطائف» تحت عنوان « مصر وإسماعيل باشا » كانت تفيض بنقد حكم إسماعيل . وقد تناول النديم في إحدى هذه المقالات الضرائب والقسوة المتبعة في تحصيلها : من حجز المواشي والضرب بالكرباج — وغير ذلك ، بل إنه سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدلى بالمكان الذى كان زوجها يضع فيه أمواله — وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً [1] ! وفي مقالة أخرى بتاريخ ٦ مايو ١٨٨٢ ناقش النديم الأساليب التي اتبعها إسماعيل للاستحواذ على أملاكه ، كما ناقش نظام السخرة الذى كان يثقل كاهل السكان . فمثلاً كان الفلاحون الذين يسخرون للعمل في أراضي إسماعيل وأتباعه يرغمون على إحضار طعامهم وأدواتهم الزراعية ويتعرضون للجلد بالكرباج أثناء العمل . لهذا كان الفلاح المصرى يرزح تحت أعباء شبيهة بتلك التي أثقلت كاهل الفلاحين الفرنسيين قبل الثورة الفرنسية : ألوان متعددة من الضرائب إلى جانب أعباء السخرة ، والخدمة العسكرية وهذه الأخيرة أصبحت إجبارية من جديد في عهد إسماعيل الذي ناقض روح الإصلاحات العسكرية التي أدخلها سعيد — بل إن الجنود كانوا يسخرون في بناء قصور الوالي ، ولا يقدم لهم الطعام الكافي .

---

(١) ومما هو جدير بالذكر أن الأتراك والشراكسة والأوروبيين كانوا يعفون من دفع الضرائب . فالأتراك والشراكسة كانوا أصلا من العسكريين لا من الرعايا ، بمعنى أنهم كانوا من موظفي الدولة الذين كانوا لا يتلقون أجرهم ثم يدفعون ضريبة عنه كما هو الحال في أوربا . أما الأجانب فكانوا من فئة المستأمنين الذين كانوا لا يدفعون ضرائب من أي نوع .

ولم يكن ثمة أى نوع من النقد لحكم إسماعيل : فمعظم السكان أميون والجاسوسية منتشرة ، وكل من يجرؤ على نقد الوالى يحكم عليه بالإعدام أو ينفى إلى فازوغلى فى أقاصى السودان حيث يعيش محاطاً بالرقابة الصارمة حتى الموت . وفى عام ١٨٦٩ نشب النزاع بين إسماعيل والباب العالى[1] نتيجة لزيارة الخديو لأوربا بقصد دعوة العواهل والساسة لحضور حفل افتتاح قناة السويس . وفى خلال هذه الزيارة اصطحب إسماعيل « وزير خارجيته » نوبار الذى بحث موضوع الإصلاح القضائى مع ساسة أوربا وحاول أن يظهر بمظهر العاهل المستقل ، متعمداً تجاهل السفراء العثمانيين الذين كانت لهم الأسبقية عليه طبقاً لقواعد البروتوكول . لهذا بعث الصدر الأعظم — عالى باشا — مذكرة دورية إلى سفراء تركيا فى العواصم الأوربية الكبرى — انتقد فيها سلوك إسماعيل ، ونبه ساسة أوربا إلى وضع مصر باعتبارها ولاية عثمانية وباعتبار واليها موظفاً عثمانياً . لهذا آثر إسماعيل العودة إلى مصر دون أن يزور العاصمة التركية أو يدعو السلطان إلى حضور افتتاح قناة السويس . وأرسل إليه عالى باشا مذكرة اتهمه فيها بأنه حمل مصر نفقات باهظة نتيجة لزياراته المتكررة لأوربا وشرائه سفناً حربية ، مما يدل على إزماعه إعلان استقلاله . وترجمت مذكرة عالى باشا إلى اللغة العربية وعلقت ترجمتها على أبواب المصالح الحكومية والدائرة الخديوية ، كما علقت على جدران الشوارع الرئيسية . وذكرت صحيفة « البروجريه إجيبسيان (Le Progrès Egyptien) الصادرة فى ١٤ يولية ١٨٦٩ أن عدداً من المصريين شوهدوا يقرءون المذكرة ويعلقون عليها ، وأن قراءتها الخاصة بإسراف إسماعيل الشديد والضرائب التى أثقلت كاهل السكان — كانت بالذات مثاراً للنقاش . وفى ١٥ سبتمبر أشارت « البروجريه » إلى شكوى وقعها ١١٤ من كبار الأعيان ثم أرسلوها إلى السلطان ، وذكرت أن محتوى الشكوى علق على الجدران غفلا من الإمضاء . وفى ٢٩ يناير ١٨٧٠ ذكرت أن الحكومة — لكى تواجه تهديدات الآستانة — عينت عدداً من المصريين فى بعض المناصب الكبرى التى كان يشغلها الموظفون من الأتراك والشراكسة .

وهكذا صدر أول نقد لإسماعيل من جانب تركيا ، كما أن « البروجريه

(١) انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقته بالباب العالى — الفصلان الخامس والسادس .

أجيبسيان » كانت الصحيفة الوحيدة التي نالت من حكم الخديو — إذ الصحف الأخرى قليلة العدد حينئذ ، وكانت تتلقى منه الإعانات ،لا تنشر في معظم الأحيان إلا ما يرضيه . وفي عام ١٨٧٧ ظهرت عوامل جديدة لها أثرها في نمو الرأى العام المصرى — هى :

أولاً : الحرب الروسية التركية .

ثانياً : وجود جمال الدين الأفغانى بمصر .

ثالثاً : ظهور عدد من الصحف المستقلة التي كان يوحى إلى جمال الدين بنقد حكم إسماعيل والتدخل الأجنبي .

رابعاً : المطالبة بقيام حكم نيابى حقيقى — وقد نما هذا الاتجاه في عامى ١٨٧٨ و ١٨٧٩ كما سنرى .

أما الحرب الروسية — التركية التي اشتركت فيها القوات المصرية فقد أثارت رد فعل قوى ، خاصة وقد بدا أثناءها احتمال انهيار الإمبراطورية العثمانية — بل قيل إن جمال الدين قد أوقف محاضراته واجتماعاته لفترة ستة أشهر ، إظهاراً لحزنه وجزعه على مصير الإسلام. وكان جمال الدين بأفكاره الثورية والإصلاحية وبشخصيته القوية الملهمة قد استطاع في وقت قصير أن يجتذب خلاصة المثقفين المصريين . فقد تجاوب مع القوى الجديدة التي انبعثت في البلاد من ثنايا الأحداث التي ألمت بها وبالشرق ، ووجد بها الجيل الجديد المتفتح لأفكاره ، فسما على ذاته وبذر بذور الثورة الوطنية ، ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر[1] . كان يبشر بالدستور وإحياء الإسلام كوسيلة لمقاومة الضغط الأوربى ، ولما كان يخشى بطش إسماعيل به وبتلامذته ، فقد لجأ إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السرى والمتمتعة بالرعاية والحماية الأجنبيتين . وهناك بعض الاختلاف حول المحفل الأول الذى انتسب إليه : هل هو المحفل الإيطالى أم الإسكتلندى ؟ كما أن ثمة خلافاً آخر حول المحفل الذى خرج منه الحزب الوطنى : هل هو « الشرق » الفرنسى أو هو مزيج من « الشرق » و « كوكب

(١) انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية (المجلة التاريخية المصرية — ١٩٦٢) — Safran, Egypt in search of political community أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث .

الشرق » التابع للمحفل الأكبر فى إنجلترا وراعية البرنس أوف ويلز ؛ أم هو محفل وطنى مستقل عن هذا وذاك ؟ على أى حال كان ينتمى إلى محفل « الشرق » فى عام ١٨٧٨ كتاب مصريون وسوريون : كإبراهيم اللقانى وأديب إسحاق وسليم نقاش وعبد السلام المويلحى ، والضابطان اللذان قادا مظاهرة قصر النيل : لطيف سليم وسيد ناصر . أما « كوكب الشرق » التابع للمحفل الأكبر فى إنجلترا فكان يضم ثلاثمائة من خلاصة المصريين : منهم ولى العهد محمد توفيق ومحمد شريف باشا وسليمان أباظة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول وبعض ضباط الجيش وعلماء الأزهر وأعضاء مجلس شورى النواب . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التى كانت تضم ممثلين عن الطبقة الحاكمة وعن المثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فخلقت بينهم رابطة من التضامن ترجع نشوء « الحزب الوطنى المصرى » فى هذه الهيئات[1] .

وكان جمال الدين من وراء ظهور الصحف الجديدة فى عام ١٨٧٧ ، وهى الصحف التى ما لبث أن أصبح لها صدى عميق بسبب شدة اهتمام المثقفين بأحداث الحرب الروسية – التركية والتدخل الأجنبى . وقد فكر فى إنشاء صحيفة هزلية تنتقد حكم إسماعيل ، فتجاوب معه كل من يعقوب صنوع[2] ومحمد عبده : فأصبح صنوع رئيساً لتحريرها ، وكان أول من كتب باللغة العامية – وأحرزت «أبو نضارة» شعبية واسعة ولكنها لم تلبث أن صودرت بعد عددها الخامس عشر ، ورحل صنوع إلى فرنسا حيث واصل الكتابة وهرّب أعداداً من صحيفته إلى مصر . كما شجع جمال الدين ميخائيل عبد السيد الذى أنشأ صحيفة « الوطن » التى كانت ذات طابع سياسى وأدبى وتنطق بلسان الوطنيين قبل الاحتلال وبعده . كما شجع أديب إسحاق ، بعد أن اتصل به اتصالاً وثيقاً وتتلمذ له طويلاً ، على أن ينشئ جريدة « مصر » التى أخذت تشرح مبادئ الوطنية وتدعو إلى الحرية ، وكان جمال الدين يرسم خطتها ويكتب بنفسه بعض مقالاتها – وكانت « مصر » أولى الصحف

---

(١) Gendzier, pp. 142-3 ، حين قبض على الضابطين بعد مظاهرة قصر النيل اجتمع المحفل برياسة جمال الدين وأرسل تلغرافين إلى إسماعيل والبرنس أوف ويلز وطالب بإطلاق سراحهما . كذلك بذل قنصل انجلترا العام مساعيه الودية ، وأطلق سراح الضابطين (نفس المرجع – نفس الصفحة) .

(٢) انظر : إبراهيم عبده : الصحفى الثائر .

التى استعملت اصطلاح «مصر الفتاة»[1]. ثم شجعه أيضاً على إنشاء صحيفة يومية اسمها « التجارة ». وكان يستكتب لهاتين الصحيفتين محمد عبده وغيره ؛ وقد كتب هو بنفسه مقالين أحدهما فى الحكومات الشرقية وأنواعها ، والثانى سماه « روح البيان فى الإنجليز والأفغان » .

وتصدت كل هذه الصحف لقضيتين رئيسيتين : هما التدخل الأجنبى والحكم المطلق . ومن سوء حظ إسماعيل أن الأزمة المالية أفقدته السيطرة التى سبق له أن باشرها على الصحف عن طريق المنح والإعانات . كما أن عدداً كبيراً من الناشرين السوريين كانوا يتمتعون بالحماية الفرنسية ، بحيث استطاعوا الحصول على تعضيد القنصلية الفرنسية عند الاقتضاء . حقيقة إنه كان قد شجع الناشرين والصحفيين السوريين على الإقامة بمصر والعمل فيها . ولكن لما كان معظمهم قد درسوا ببيروت حيث تلقنوا أسس الحرية والحقوق الإنسانية، لم يكن من السهل عليهم أن يسكتوا على الظلم والإرهاق اللذين تعرض لهما الشعب المصرى فى أواخر حكم إسماعيل . ولم يكن إسماعيل ذاته يستطيع أن ينال منهم بسبب تمتعهم بالرعوية الفرنسية وبالتالى بالحماية التى كانت تخلعها عليهم هذه الصفة طبقاً للامتيازات الأجنبية .

وانتهزت الصحافة فرصة تأليف وزارة نوبار لتوجه النقد إلى النظام القديم وتبدى آمالها فى قيام حكم أفضل لا يتعرض أثناءه الفلاحون والموظفون المصريون والإدارة العامة لمساوئ الماضى . وحين نشر ولسون تقريراً عن الفوضى المالية هاجمت صحيفة « الوطن » إسماعيل صراحة وشكت من أن الدولة لا تزال تعانى الإفلاس برغم فداحة الضرائب . ولما كانت وزارة نوبار قد أقرت حرية الصحافة ، فقد اهتمت الجرائد بوصف أحوال مصر قبل عام ١٨٧٨ بالتفصيل ، ووجهت الشكر إلى ولسون بسبب صرفه للموظفين متأخرات رواتبهم ، ولعقده قرض روتشلد بفائدة تقل عن فوائد الديون السابقة . ولكن الصحف ما لبثت أن انقلبت على الوزارة الأوروبية ، فهاجمت صحيفة « التجارة » ولسون واتهمته بالجهل بالشئون المالية ، وشنت الصحافة حملة واسعة النطاق هدفها جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب . وتحدثت « الوطن » الصادرة فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨ عن ضرورة وجود برلمان يقر النظام

(١) طرازى : تاريخ الصحافة العربية ، ج ٣ ، ص ١٣ .

والعدالة ويساعد على تنظيم وتطوير كل نظم الدولة ، وذهبت إلى أن من شأن الحكم المطلق أن يجعل من الحاكم عدواً للشعب ويفتح المجال — بضعفه — أمام التدخل الأجنبي . ثم ذكرت أن وزير الداخلية — رياض باشا — قد دعا المجلس إلى الانعقاد ، وبينت أنه كان في الماضي أداة في يد الحكومة تسخره لتغطية طغيانها وفرضها الضرائب المتزايدة وابتزازها للفلاحين . وحين افتتح المجلس في ٢ يناير ١٨٧٩ ساندت الصحافة أعضاءه وشجعتهم وذكرتهم بواجب الدفاع عن حقوق البلاد وتخفيف بؤس الفلاحين الناتج عن عدم انتظام مياه النيل في عامي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ . ونشرت مقترحات أعضاء المجلس ووجهت هجومها ضد الخديو والوزارة الأوربية والمزايا التي كان يتمتع بها الموظفون الأجانب . وطولب المجلس بأن يؤكد ذاته فينتزع المسئولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاصة الوزيرين اللذين كانا يتقاضيان راتباً سنوياً قدره ٦٠,٠٠٠ جنيه من خزانة دولة تتواتر إشاعات إفلاسها . وأشادت بمظاهرة ١٨ فبراير ودافعت عن عدالة مطالب الضباط ، كما دعت إلى اتحاد الحكومة والشعب في برلمان يمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً ، ونادت بمبدأ مصر للمصريين .

أول دستور مصري :

ولما كان مجلس شورى النواب أكثر معارضة للحكومة الجديدة ، فقد فكرت في فضه . فناشدت صحيفة « الوطن » المصريين الالتفات إلى الصدام القائم بين الإرهاب والحرية . وحين توجه رياض باشا إلى المجلس ليعلن فض دورته تصدى له الأعضاء وقالوا إنهم قد اجتمعوا لمدة ثلاثة شهور لإبداء آرائهم حول المسائل المالية بوجه خاص ، ولكن دون جدوى ، واحتجوا على إجراءات الوزارة وأكدوا حقوق المجلس الذي عبر عن استقلاله وتصميمه على التعبير عن مطالب الشعب[1] . وحينئذ كان إسماعيل يعد خطة مالية خاصة مستقلة عن تلك التي كانت تعدها لجنة التحقيق بالاشتراك مع ولسون — وكانت ترمي إلى إلغاء دين المقابلة وإعلان إفلاس مصر . ولكن حين تبين إسماعيل أن خطته من شأنها أن تستفز ولسون وأعضاء لجنة التحقيق ، اتجه إلى الفئات ذات النفوذ في البلاد ليحتمي بها من التدخل الأجنبي . فالطبقات

(١) انظر مجلة الهلال : عدد يونية ١٩٦٠ : أحمد عبد الرحيم مصطفى : من تراثنا الديمقراطي .

الممتازة كانت تكره التدخل الأجنبي لأسباب وطنية وأخرى خاصة ، وكانت على استعداد للتعاون مع إسماعيل الذى دس رجله محمد شريف باشا بين أعضاء مجلس شورى النواب ، وحصل على الإمضاءات على عريضة عامة وقعها أصحاب الرأى فى البلاد على اختلاف ألوانهم : من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود . واشترط الموقعون وضع حد للحكم الخديوى المطلق ، وانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التى تتمتع بها المجالس الأوربية المماثلة . كذلك تضمنت العريضة شكاوى موقعيها من المسلك غير الدستورى الصادر عن الوزراء الذين تجاهلوا المجلس ، واحتجاجهم على إعلان إفلاس مصر والشروع فى إلغاء دين المقابلة ، واقترحت تسوية مالية مخالفة لتلك التى كان يعدها ولسون . وأهم النقاط التى احتوتها العريضة ما يلى :

أولاً : إبعاد الأوربيين عن الإشراف على مالية البلاد[1] .

ثانياً : تشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام مجلس شورى النواب .

ثالثاً : دعوة إسماعيل إلى استعمال سلطته فى إقالة الوزيرين الأوربيين وإعادة المراقبة الثنائية (إذ كان من المعتقد أن عودة المراقبة الثنائية مما يقصر التدخل الأجنبي على المسائل المالية ويضع حداً للمزايا السياسية التى تمتعت بها كل من إنجلترا وفرنسا منذ تعيين الوزيرين — بالإضافة إلى تجنب احتمال نشوب الصراع مع الدولتين نتيجة لإقالة الوزيرين) .

وفى ٥ أبريل ١٨٧٩ قدمت العريضة إلى[2] الخديو . ولكن الوزيرين الأوربيين عبرا عن شكواهما من أن الخديو يثير ضدهما الشعور الدينى ويدبر المؤامرات لإسقاط الوزارة ، دون أدنى اعتراف من جانبهما بوجود شعور وطنى حقيقى فى البلاد — الأمر الذى لاحظه قنصل فرنسا العام[3] . ثم قدما إليه احتجاجاً مكتوباً بينا فيه التناقض بين أعماله والوعود المتكررة التى قطعها بأن يحكم بالاشتراك مع مجلس وزرائه . ولجأ إلى تشجيعه لبعض الأشخاص الذين كانوا يطالبون بتعديل

---

(١) أشارت صحيفة « التجارة » الصادرة فى ٣ أبريل ١٨٧٩ إلى اجتماع شهده عدد من الشخصيات البارزة نوقش فى أثنائه مشروع إنشاء بنك وطنى مهمته تصفية ديون مصر فى مدى ٢٨ سنة .

(٢) توجد نسخ عربية من العريضة فى دارى الوثائق الإنجليزية والفرنسية (ق . و — ٧٨/٣٠٠٢) ؛ (مصر ، جـ ٦٢) .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ٦٣ — ، رقم ٦٦ — جيدو إلى وادينجتون بتاريخ ٣ أبريل ١٨٧٩ .

النظام القائم ويتبنون خطة مالية وضعت من وراء ظهر وزرائه. ونددا بكل ذلك باعتباره منافياً تماماً لتأكيداته المتكررة بأن يقدم لمجلس وزرائه تعضيده المخلص الكامل[1] . ولكن إسماعيل لم يكترث بهذا الاحتجاج ، بل استدعى القناصل وخاطبهم بحضور أعضاء مجلس شورى النواب الذين دعوا بهذه المناسبة ، وصرح بأن السخط فى البلاد قد ازداد بصورة ترغمه على اتخاذ إجراءات جذرية ، وأنه سيقدم لهم خطة مالية تمثل رغبات الشعب لكي يبلغوها إلى حكوماتهم . وبعد أن لخص العريضة الوطنية ، أعلن أن الأمير توفيق قدم استقالته تمشياً مع رغبة « الأمة »[2] ، وأن شريف باشا سيخلفه فى رياسة مجلس الوزراء . ووعد إسماعيل بأنه سيظل يحكم طبقاً لمرسوم ٢٨ أغسطس الذى نص على مبدأ المسئولية الوزارية ، وأنه سيشكل مجلساً تحدد طريقة انتخابه وحقوقه بشكل يواجه حاجيات الموقف الداخلى ويحقق الأمانى القومية . ثم كتب إلى ولسون ودى بلنيير يخبرهما بأنه قد كلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة جميع أعضائها من المصريين .

وكان لهذا الإجراء صدى عميق فى مصر : إذ اعتبره المصريون بداية عهد جديد، بعد أن أكد الخديو علناً وعده الخاص بمنح البلاد دستوراً برلمانياً حقيقياً . ولكن البعض ساورهم الشك فى إمكان تنفيذ هذا الوعد ، لأن الخديو كان معروفاً بعدم الوفاء بوعوده ، ولأنه كان يخشى أن إنجلترا وفرنسا لن تسكتا على هذا العمل بل ستعملان إلى الثأر منه . أما أغلبية المصريين فكانوا متفائلين ، وتوقعوا أن تحترم الدول إرادة الشعب[3] . واستعاد الدائنون الأمل بعد أن أفزعهم اتجاه ولسون إلى إعلان إفلاس مصر . وكانت الجالية الفرنسية بوجه خاص راضية كل الرضى عما حدث : إذ بدا لها سقوط الوزارة عملاً سياسياً موجهاً فى المحل الأول ضد إنجلترا ، خاصة وقد حدث بعد يوم من سقوط وزارة توفيق أن استدعى الفرنسيون — لا الإنجليز — لتولى الوظائف الهامة — ومن ثم ازداد أمل الفرنسيين فى استعادة نفوذهم القديم فى مصر[4] .

---

(١) الوثائق الإنجليزية — ١٩٠/٢٤٩ — رقم ١٨٥ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ إبريل ١٨٧٩ .

(٢) شرح توفيق لمجلس الوزراء أسباب استقالته ، مبيناً أن الوزراء لم يستشيروه فى المسائل الهامة منذ أن تولى رياسة الوزارة ، وأنه لم يعد يحتمل شغل مثل هذا الوضع الثانوى .

(٣) Sabry, Genèse, p. 161.

(٤) Giffard, Les Français en Egypte, p. 169.

موقف إنجلترا وفرنسا :

احتجت إنجلترا وفرنسا على إقالة الوزارة الأوربية ، وجاء فى احتجاجهما ما يلى : « إن خرق الخديو لتعهداته ، وإقالته المتسرعة التى لا مبرر لها ، للوزيرين اللذين طلب من حكومتى إنجلترا وفرنسا أن تسمحا له بخدماتهما — أمر لا يتنافى فقط مع روح الإصلاح الذى نص عليه مرسوم ٢٨ أغسطس ، بل إنه يتضمن كذلك تجافياً خطيراً ومقصوداً لروح المجاملة للدولتين الصديقتين » . وقد أمهلت الدولتان الخديو لكى يقدم تفسيراً للخطوة التى أقدم عليها ويعيد الوزيرين وإلا احتفظتا لنفسيهما بكامل الحرية فى الدفاع عن مصالحهما فى مصر ، واتخاذ خير الإجراءات اللازمة لضمان حكم البلاد على أحسن وجه والعمل على رفاهيتها[1] . ورد إسماعيل على هذا الاحتجاج بأنه ليس بإمكانه — حتى ولو شاء — أن يعيد الوزيرين ، لأن الرأى العام لا يريد ذلك ، وأنه سيحول هذه المسألة على مجلس الوزراء الذى عليه أن يصدر قراراً بشأنها[2] .

وكان من المعتقد أن إسماعيل قد لقى تشجيعاً من جانب دى مارتينو — قنصل إيطاليا العام — حين عزل الوزيرين[3] . ولكن ديبريتس (Depretis) — رئيس وزراء إيطاليا — نفى هذا الاحتمال ، وقال إنه أرسل تعليمات واضحة لدى مارتينو يحثه فيها على توخى التحفظ والحكمة فى سلوكه ، وأن يتجنب كل ما يمكن أن يعرقل انتظام أعمال النظام الجديد[4] . كما أشيع أن الصدر الأعظم ووزير خارجية تركيا قد هنئا الخديو على العمل الذى قام به وأنهما نصحاه بعدم الموافقة على إعادة الوزيرين الأوربيين . وحين سئل الباب العالى عن ذلك ، نفى المسئولون الأتراك أنهم هنئوا الخديو ، ولكنهم اعترفوا بأنهم نصحوه بالمحافظة على حقوق الإمبراطورية[5] ، وصرحوا بأن ولسون ودى بلنيير اللذين سمح لهما بالاشتراك فى الحكومة المصرية

---

(١) ف . و — ١٢٣/١٤١ — لاسلز إلى وزارة الخارجية فى ٢٤ إبريل ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) — جـ ٦٣ ، رقم ٩٠ من جوجو إلى وزارة الخارجية فى ٥ مايو ١٨٧٩ .

(٣) نفى جوجو هذا الاحتمال ، وقال إن الخديو لم يقل الوزيرين إلا استجابة للرأى العام (رسالة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ إبريل ١٨٧٩) .

(٤) ف . و — ٢٦٩/١٧٠ — رقم ١٧٧ من باجت إلى وزارة الخارجية فى ٢٥ إبريل سنة ١٨٧٩ .

(٥) ف . و — ١٢٣/١٤١ — لاسلز إلى وزارة الخارجية فى ١٥ مايو ١٨٧٩ .

بصفتهما الشخصية ، حتى يمكن الاستعانة بخبرتهما ، قد أقيلا بعد أن ترتبت على نشاطهما نتائج خطيرة أرغمت الخديو على الاستغناء عن خدماتهما[١] .

أما ولسون فقد احتج لدى الخديو بقوله إن مشروعه المالى لم يكن نهائياً ، وأنه أطلعه عليه بصفة ودية[٢] . وكان لا يزال هو ودى بلنيير يأملان أن تفرض بهما حكومتاهما على الخديو أو تخلعاه[٣] . ولكن جودو كان يعارض رجوعهما بعد أن جرحا كبرياء الخديو ومشاعر الشعب كله[٤] . كما وجه مجلس الوزراء المصرى مذكرة رسمية إلى قنصلى إنجلترا وفرنسا جاء فيها أن مصر لن ترفض خدمات الأوربيين بشرط مراعاتهم لعادات البلاد وتقاليدها ومشاعرها الدينية[٥] . ولكى يتجنب شريف إصرار الدولتين على رجوع الوزيرين ، اقترح أن يتولى إنجليزى وفرنسى وكالة مجلس الدولة[٦] الذى أنشئ حديثاً ووضع تحت رئاسته ، على أن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء بصفة استشارية حين النظر فى مشروعات القوانين التى يقترحها مجلس الوزراء[٧] . كما طلب من الحكومتين أن تعيدا المراقبين إلى منصبيهما ، ودعا المندوبين الإنجليزى والفرنسى فى صندوق الدين إلى الاضطلاع بمسئولياتهما ريثما يتم تعيينهما . ورفضت الدولتان هذا العرض — وفى ١٠ أبريل قدم أعضاء لجنة التحقيق[٨] استقالة جماعية ، محتجين على تشكيل وزارة شريف ، مبينين فى احتجاجهم أن الإصلاحات المالية لن يتم تنفيذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوربى[٩] .

---

(١) ف . و — ٢١٢٣/١٤٦ — رقم ١ : الملحق رقم ١٠ من كاراتيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

(٢) رسالة جودو رقم ٧٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ إبريل ١٨٧٩ .

(٣) رسالة جودو رقم ٨٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ مايو ١٨٧٩ .

(٤) نفس الرسالة .

(٥) نفس الرسالة .

(٦) ومهمته الإدلاء بالنصح حول كل مشروعات القوانين التى يجب أن يقدمها الوزراء إلى مجلس النواب ، وأن يعد لوائح الإدارة العامة وأن يصدر حكمه فيما يتعلق بأعمال الموظفين التى تقدم إليه لكى يفحصها .

(٧) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٣ جودو لوزارة الخارجية فى ١١ ، ١٢ مايو ١٨٧٩ .

(٨) فصل رياض من وزارة الداخلية ووكالة لجنة التحقيق وبارح مصر إلى أوربا حيث انضم إلى نوبار فى العمل على خلع إسماعيل .

(٩) عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، ص ٢٦٦ .

تدخل بزمارك :

نشر تقرير لجنة التحقيق فى ٨ أبريل – أى بعد يوم واحد من إقالة الوزارة الأوربية . وفى ٢٢ أبريل أصدر إسماعيل مرسومه المالى الذى خفض الفائدة على الدين الموحد من ٧ إلى ٦ ٪ ، وبذلك مس الاحتياطى المخصص لاستهلاك الدين العام وضرب عرض الحائط بقانون المحاكم المختلطة الذى نص على عدم سن قانون مالى يمس حقوق الدائنين الأجانب دون موافقة حكوماتهم. فاحتج أعضاء صندوق الدين ضد المرسوم ورفعوا دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وفى ١١ مايو قابل سفير ألمانيا فى لندن اللورد سولسبرى وأخبره بأن حكومته ملزمة بالدفاع عن سلطة محاكم الإصلاح التى تواجه تهديداً خطيراً ، وعن حقوق ومصالح الإمبراطورية ، وأن تتخذ موقفاً صلباً إزاء أعمال الخديو التحكمية[1]. وكلف قنصل ألمانيا العام فى القاهرة بأن يحتج على مرسوم ٢٢ أبريل الذى اعتبرته الحكومة الألمانية مناقضاً للإصلاح القضائى الذى لألمانيا فيه حق دولى ، على اعتبار أن موافقتها عليه كانت فى مقابل التنازل عن المحاكم القنصلية[2]. وفى ١٨ مارس بلغ هذا الاحتجاج إلى الخديو، وفى اليوم التالى تقدم قنصل النمسا العام باحتجاج مماثل.

وكان تدخل بزمارك المفاجئ فى شئون مصر مثاراً للدهشة . وصرح رادوفتز – وزير الخارجية الألمانية – بأن ألمانيا لا تنوى التدخل فى شئون مصر السياسية التى تقدر مصلحة إنجلترا وفرنسا فيها ، ولكنها ترى إلى نفى ما ذهبت إليه الصحافة المصرية والإيطالية من أن معنى سكوت ألمانيا أنها توافق على مسلك الخديو وتناصره فى تحديه لإنجلترا وفرنسا[3] . أما بزمارك ذاته فقد نحا باللائمة على ضعف

---

(١) ف . و – ٢٢٥/٢٤٤ – ترجمة المذكرة التى قدمتها السفارة الألمانية إلى وزارة الخارجية البريطانية .

(٢) نفس الملف : رقم ٢٦٤ من وزارة الخارجية إلى رسل بتاريخ ١٣ مايو ١٨٧٩ . وكانت المحاكم المختلطة قد احتجت أكثر من مرة على عدم تنفيذ أحكامها الصادرة لمصلحة الدائنين أصحاب الديون السائرة – وكانت قد صدرت الأحكام بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه لصالح الدائنين الألمان . وقد أرسل القناصل العموميون إلى حكوماتهم احتجاجات مشتركة .

(٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) جـ ٢٨ ، رقم ١٢٠ من سان ڤاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ مايو ١٨٧٩ . وكان الاحتجاج الألمانى صدمة لإسماعيل الذى كان يعتبر العلاقات التى تربطه ببرلين وثيقة بوجه خاص منذ أن توجه ابنه حسن إلى هناك لتلقى تعليمه العسكرى . كما أن حسن قام لبعض الوقت بتمثيل والده فى العاصمة الألمانية ، ومن هنا توقع الخديو أن تعضده ألمانيا فى مقاومة السيطرة الإنجليزية – الفرنسية. (نفس الملف – رقم ١٢٩ من سان ڤاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٧٩) .

إنجلترا وفرنسا إزاء الخديو ، الأمر الذى كان فى رأيه يهدد مصالح أوروبا بأسرها فى مصر[1] . وربما كان تدخل ألمانيا راجعاً إلى وجود نوبار فى برلين فى هذه الآونة ورغبته فى أخذ ثأره من إسماعيل بالعمل على خلعه[2] . وربما يكون بزمارك قد اقتنع بخطورة مرسوم ٢٢ أبريل الذى قد يؤدى إلى تعقيد الموقف فى مصر وتهديد السلام الأوربى . على أن بلنت يذكر أن ولسون أخبره بأنه اتصل بآل روتشلد بعد رحيله عن مصر وحذرهم من خطورة الأوضاع فيها ، مما أقنعهم بأن يطلبوا من بزمارك التدخل لمنع إسماعيل من إعلان إفلاسه[3] . ومهما كان الأمر فإن بزمارك أخبر السفير الإنجليزى فى برلين، لورد أودو رسل (Odo Russell) ،بأنه حصل على موافقتى الحكومتين الفرنسية والنمسوية على الاحتجاج على ما اقترفه الخديو وأنه طلب من السلطان أن يضغط عليه وأنه يأمل فى الحصول على تعضيد إنجلترا لإقناعه بتصحيح الخطأ الذى ارتكبه[4] .

ولكن الفرنسيين ترددوا فى الأخذ بوجهة نظر بزمارك . وكان من رأى وادنجتون أنه طالما أن إنجلترا وفرنسا قد اتخذتا إجراءات مشددة لإظهار رفضهما للإجراءات الأخيرة التى صدرت عن الخديو ، فليس ثمة ما يبرر اشتراكهما فى الاحتجاج الألمانى — بالإضافة إلى أن اتباع هذه الوسيلة من شأنه أن يؤثر على الإجراءات الخاصة باستيفاء قرض روتشلد ، على اعتبار أن احتجاج ألمانيا لابد أن يعرقل تقييم العقارات التى عقد القرض بضمانتها بحيث أن احتجاج الألمان يضر بمصالحهم ذاتها : إذ القصد من قرض روتشلد دفع أقساط الدين السائر الذى يشتركون مع غيرهم فى حمل سنداته : فلو اشتركت فرنسا وإنجلترا فى الاحتجاج لألزمتا نفسيهما بشكل تلقائى بعدم الاعتراف بأى تخفيض السندات المصرية — وفرنسا لم تكن على استعداد للموافقة على هذا[5] . كما رفضت إيطاليا الاشتراك فى الاحتجاج الألمانى على

---

(١) نفس الملف — جنتو — بيرون إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٧٩ .

(٢) أكد سان ڤاليه — سفير فرنسا فى برلين — هذا الاحتمال فى تلغراف أرسله إلى وادنجتون فى ١٢ يولية ١٨٧٩ (ألمانيا ، جـ ٢٩) .

(٣) Secret History, pp. 65-8

(٤) ف . و — ٣٢١/٢٤٤ — مسودة الرسالة رقم ٢٠٩ — رسل إلى وزارة الخارجية فى ٢٥ مايو ١٨٧٩ .

(٥) ف . و — ٢١٢٣/١٤٦ — رقم ١ ، الملحقان ١٢ ، ١٣ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ و ٢٦ مايو ١٨٧٩ .

اعتبار أن من غير العملي أن تحتج على إجراء دون أن تقدم بديلاً عنه ، واقترحت الحكومة الإيطالية أن تطبق على مصر مبادئ شبيهة بتلك التي كانت تطبقها اللجنة الاقتصادية الأوربية العامة التي ووفق عليها في البروتوكول (٧٨) الملحق بمعاهدة برلين والمتعلق باقتصاديات تركيا . وذهب الكونت تورنيللى (Tornielli) — وكيل وزارة الخارجية الإيطالية — إلى أن إلغاء مرسوم ٢٢ أبريل لابد أن يواجه الدول بحالة فراغ : فبرغم صدور تقرير لجنة التحقيق ، إلا أنه لم يوافق عليه رسمياً ، برغم أن أعضاء اللجنة قد قدموه إلى الخديو قبل استقالتهم ، ثم صدر مرسوم ٢٢ أبريل ليحل محله . ولما كان التقريران قد أوصيا بالتخفيض ، فقد اقترحت إيطاليا أن يفحصا معاً على أيدى أشخاص غير متحيزين بإمكانهم أن يختاروا خير ما فى التقريرين ويضعوا خطة تجد قبولاً لدى الدول جميعاً[1] . وعزا رادوفتز رفض إيطاليا الاشتراك فى الاحتجاج إلى وجود اتفاق سرى بينها وبين إسماعيل يقتضى سندها له فى الإجراءات التى اتخذها . وكان من الشائع أن الخديو فى أيام رخائه قد أقرض الملك فكتور عمانوئيل مبالغ ضخمة بضمانة الضياع الملكية فى كازرتا (Caserta)[2] .

أما روسيا فكانت تتجنب الالتزام بأى مسئوليات بصدد مصر . على أن وزير خارجيتها الأمير جورتشاكوف (Gortschakoff) كان قد وعد ألمانيا بسند مساعيها فى مصر فيما لا يعدو سلطة المحاكم المختلطة ، بشرط ألا تترتب على ذلك أى نتائج أخرى[3] . وكان جورتشاكوف يشك فى الدوافع التى دعت ألمانيا إلى الاحتجاج ، ولم يوافق على التعاون معها إلا بشرط عدم اعتراض وادنجتون على مساعيها[4] .

وفى إنجلترا تعرضت سياسة سولسبرى المتعلقة بالوفاق الوثيق مع فرنسا لنقد شديد فى الصحف وفى البرلمان : فقد اعتبرت هذه السياسة مسئولة عن الاضمحلال النسبى للنفوذ الإنجليزى فى مصر . وهذا هو الدافع إلى احتجاج إنجلترا برغم تشدد

---

(١) ف . و — ١٧٠ / ٢٧٢ — مسودة الرسالة رقم ٢٧٠ من باجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ يونية ١٨٧٩ .

(٢) رسالة سان فاليبه رقم ١٢٩ بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٧٩ .

(٣) Dicey, Khedivate, p. 181.

(٤) رسالة بلنكت رقم ٩٢ إلى وزارة الخارجية الإنجليزية بتاريخ ١٣ يونية ١٨٧٩ .

(٥) رسالة شانزى إلى وادنجتون بتاريخ ٦ يونية ١٨٧٩ ، وتلغراف منه بتاريخ ٣ يونية ، ورقم ١٧ منه بتاريخ ٩ يونية ، ورسالة من وادنجتون إلى شانزى بتاريخ ٧ يولية ١٨٧٩ .

فرنسا التي أصبحت بذلك في وضع حرج : فاستمرارها في الامتناع كان يثير حولها الشكوك على اعتبار أن لها أطماعاً خفية في مصر — : وبالفعل أخذت الصحافة الألمانية والنمسوية توجه ضد فرنسا حملة شديدة وتتهمها بالرغبة في احتلال مصر [١] . لهذا صدرت التعليمات في ١١ يونية إلى القنصل الفرنسي بأن يقدم احتجاجه — وكان ذلك بعد أربعة أيام من تقديم احتجاج إنجلترا . وفي ١٢ يونية قدمت روسيا احتجاجها ، وفي ١٥ يونية عدلت إيطاليا عن موقفها السابق وقدمت احتجاجها .

أما الحكومة المصرية فقد أبدت احترامها لاعتراضات الدول وللتعهدات التي التزمت بها حين وافقت على الإصلاح القضائي ، ووعدت بأن تدفع كل استحقاقات حملة الدين السائر ، وبخاصة أولئك الذين ربحوا القضايا التي أقاموها ضد الحكومة المصرية . وكان رد وزارة شريف أن ثمة سوابق لمرسوم ٢٢ أبريل ، وأن الحكومة المصرية تحترم إرادة الدول وتقترح أن تعرض عليها فحوى المرسوم لكي توافق عليه ، ثم يصبح ملزماً لمصر التي أبدت سلطاتها استعداداً لإصدار مرسوم جديد[٢] . وأخبر إسماعيل ساورما (Saurma) — قنصل ألمانيا العام—بأنه ينوي أن ينفذ بأمانة الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة وأن يحترم حقوق الدائنين الأوربيين وأن مرسوم ٢٢ أبريل لا يزيد عن كونه مجرد اقتراح مقدم إلى الدول توطئة لتوقيع تسوية مع الحكومات الأخرى التي يهمها الأمر [٣] .

وهكذا كلل تدخل ألمانيا بنجاح كامل ، واغتبطت دوائر برلين بنجاحها حيث فشلت إنجلترا وفرنسا . وأشارت الصحف شبه الرسمية في العواصم الألمانية إلى النتائج التي تمخضت عن موقف برلين الحازم وقارنته بعدم استقرار سياسة إنجلترا وفرنسا وترددهما وتراجعهما[٤] . ولكن حين أذيع في ١٦ يونية في مجلس العموم نبأ استدعاء ڤيڤيان ، خشي الساسة الألمان أن يكون معنى ذلك سوء العلاقات الفرنسية — الإنجليزية — إذ كان بزمارك يرى في الحلف الإنجليزي — الفرنسي أساساً للسلام والنظام في أوربا[٥] . وعلى عكس ما هو شائع عنه في هذا المضمار لم يكن يرمي إلى

---

(١) رسالة سان ڤاليه رقم ١٣٢ بتاريخ ٧ يونية ١٨٧٩ .

(٢) ف . و — ١٤١/١٢٦ ، مسودة رسالة ڤيڤيان رقم ٧٤ إلى وزارة الخارجية في يونية ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) جـ ٢٩—تلغراف سان ڤاليه إلى وادنجتون بتاريخ ١٤ يونية ١٨٧٩ .

(٤) نفس الملف — رسالة سان ڤاليه رقم ١٤٢ بتاريخ ١٧ يونية ١٨٧٩ .

(٥) رسالة رسل رقم ٤١٢ إلى وزارة الخارجية الإنجليزية بتاريخ ٢٩ إبريل ١٨٨٠ .

ضرب الدولتين الغربيتين إحداهما بالأخرى — برغم ما يراه الكثيرون من أنه كان يسعى إلى تسوىء العلاقات بين الدولتين حتى يحول الصراع الاستعماري الذى من الممكن أن ينشب بينهما أنظار فرنسا عن الرغبة فى الانتقام لهزائم حرب السبعين .

والحق أن العلاقات الإنجليزية — الفرنسية كانت قد ساءت بالفعل . ففى فرنسا كان يوجد فريق من الساسة يؤمن بضرورة اتباع سياسة أكثر حزماً فى مصر ، ويرغب فى تعيين ممثل نشط يمكن الاعتماد عليه فى الضغط على الخديو : ومن هؤلاء جمبتا الذى انتهز الفرصة للعمل على إحراج وادنجتون بالإيحاء ببعض المقالات عن إنجلترا فى الصحف — وقد جاء فى هذه المقالات أن فرنسا قد خدعت ، وأن ڤيڤيان — تنفيذاً لتعليمات سرية من حكومته — كان يعمل على فشل الإدارة الإنجليزية—الفرنسية فى مصر وإقرار نفوذ إنجلترا وحدها فى البلاد[1]. وكان ڤيڤيان قد زار إنجلترا فى منتصف مارس ، ورأت دوائر باريس والقاهرة فى رجوعه فى نهاية أبريل دليلاً على حدوث تغيير فى سياسة إنجلترا ، واعتقد السفير الفرنسى فى لندن أن معنى ذلك تحول إنجلترا عن فكرة الضغط العنيف على الخديو وتفضيلها — على الأقل فى ذلك الوقت — أن تحافظ على مصالحها بالوسائل الدبلوماسية النشطة بدلاً من التدخل المباشر فى شئون الخديو وهو ما فعلته من قبل حين عملت على تعيين ولسون وزيراً للمالية[2] . كما نشرت جريدة « كوكب الشرق » المصرية أن ڤيڤيان كان يحاول أن يقنع الخديو بضرورة إعادة الوزيرين وأن الخديو رفض هذا العرض بحجة أنه لا يستطيع أن يتحدى الرأى العام [3] . على أن ڤيڤيان كان يرى أن عنف الفرنسيين من شأنه أن يعرقل الأهداف التى كانوا يسعون إلى تحقيقها ، وأن الخديو وحكومته — لكى يضمنا تعضيد إنجلترا — على استعداد لتقديم أى تنازلات تطلبها الحكومة الإنجليزية ، باستثناء إعادة الوزيرين[4] . ولكن صداقة فرنسا فى ذلك الوقت كانت بالنسبة إلى إنجلترا أهم من محاولة الاستحواذ على مزايا خاصة

---

(١) Newton, op. cit., II, pp. 180 ff.

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، جـ ٧٨٠ ، رقم ٤١ من الأميرال بوثيار إلى وادنجتون بتاريخ ٢٥ إبريل ١٨٧٩ .

(٣) Genèse, pp. 156-7.

(٤) ف . و — ١٤٦ / ٢١٢٤ — صورة من رسالة ڤيڤيان رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٧٩ ، والملحق رقم ١٩ بتاريخ ٢٩ مايو .

فى مصر ، لا سيما وأن تدخل بزمارك قد أثبت ضعف الوفاق الإنجليزى — الفرنسى . لهذا اتفقت الدولتان على ضرورة القيام بإجراء يعيد هيبتهما المشتركة — فلا أقل من خلع إسماعيل الذى اعتبره الفرنسيون السبب الحقيقى لكل ما حدث . وتنفيذاً لهذه السياسة فى أواخر مايو نقل جودو الذى أشاد إسماعيل باعتداله وعدم تحيزه ، واستبدل به تريكو (Tricou) الذى كان قد مثل فرنسا فى مصر بعض الوقت ولكنه استدعى فى عام ١٨٧١ بناء على رغبة إسماعيل الذى ضاق باتجاهه العدوانى . ورغم أن تريكو لم يقدم أوراق اعتماده حتى تم خلع إسماعيل الذى كان لا شك سيرفض اعتماده ، فإن تعيينه فى هذه الآونة بما له دلالته — فقد كان يعنى سوء نية الحكومة الفرنسية إزاء الخديو . كما نقل اللورد ڤيڤيان الذى أبدى شيئاً من العطف على إسماعيل، وحل محله سير فرانك لاسلز (Frank Lascelles) الذى تعاون بإخلاص مع تريكو حتى تم خلع إسماعيل .

خلع إسماعيل :

وقد أبدى الباب العالى اهتماماً عميقاً بشئون مصر فى هذه الآونة ، وحاول كاراتيودورى باشا (Caratheodory) — وزير خارجية تركيا — أن يحول دون إرسال إنجلترا سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لإرهاب إسماعيل[1] . فبدا ميله هو والصدر الأعظم خير الدين باشا إلى سند إسماعيل واعتبار الاحتجاج الألمانى مقصوراً على المسائل المالية[2] . وكانا يريان ضرورة مناقشة المسألة المصرية مع الباب العالى لا مع الخديو ، وأن على إنجلترا وفرنسا أن تتصلا بالآستانة لا بالقاهرة بهذا الخصوص[3] . والحق أن الحكومة العثمانية كانت تحاول أن تستغل الموقف لكى تلغى المزايا التى حصل عليها الولاة منذ عام ١٨٤١ ، كما أن السلطان عبد الحميد كان يود أن ينتهز الفرصة لكى يحرز نصراً يؤثر فى العالم الإسلامى ويخدم خططه

---

(١) ف . و — ٢١٢٢/١٤٦ — رقم ١ — الملحق رقم ٨ : من كاراتيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ج ٢٩ — رقم ١٣٢ من سان ڤاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٧ يونية وتلغراف بتاريخ ٦ يونية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ٢١٢٣/١٤٦ — رقم ١ الملحق رقم ١٤ — ليونز إلى سولسبرى بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

الخاصة بحركة الجامعة الإسلامية. أما خير الدين فكان يأمل أن يعود إلى بلده الأصلي تونس إما بصفته بايا أو كبيراً للوزراء — ولكن لما بدت صعوبة تحقيق هذين الهدفين بسبب معارضة كل من فرنسا والباى الحاكم ، فإنه رأى أن يبدأ بالحصول على حكومة طرابلس ، ومنها يستطيع أن يدخل تونس فيما لو سمحت الظروف . على أن السلطان فضل الاحتفاظ به تحقيقاً لهدفين : أحدهما إرضاء أوربا — إذ كان خير الدين شديد الحماسة للإصلاح — والآخر هو الحيلولة دون رجوع مدحت إلى الحكم . وكان خير الدين أميل إلى تولية الأمير حليم على أمل أن يساعده ذلك على تحقيق أطماعه فى المستقبل . وكان كل من خير الدين وحليم أميل إلى العروبة منهما إلى الاستراك (فأم حليم كانت من أصل عربى) ، كما كانا يعملان على تحقيق أهدافهما السياسية بالتعاون مع إنجلترا وفرنسا[1] .

وفى أوائل أبريل ١٨٧٩ أخبر خير الدين القائم الفرنسى بالأعمال فى الآستانة أن السلطان على استعداد لخلع إسماعيل بسبب جشعه وسوء إدارته ، وتحقيقاً لرفاهية المصريين ، وأنه سيطبق فرمانات ١٨٤١ ويولى الأمير حليم الذى يتطلب تنصيبه التعضيد المعنوى من جانب فرنسا وإنجلترا له ، خاصة إذا ما توجه إلى مصر فى حراسة قوة بحرية وزود بفرقتين أو أكثر إذا ما اقتضى الأمر[2] . وقدم عرض مشابه إلى سير هنرى لايارد (Henry Layard) فى ٢١ مايو ، أومأ إلى رغبة السلطان فى التخلص قاطبة من أسرة محمد على التى لم تفكر إلا فى إثراء نفسها ، وعاش أفرادها حياة تتصف بالسرف ، موسعين على آلهم وأتباعهم ، ومحتفظين بأملاك واسعة ، ومبذرين الأموال التى ابتزوها من السكان منكودى الطالع أو حصلوا عليها بعقد القروض فى أوربا لمصلحتهم الخاصة ، دون أن يقوموا بأى خطوة تستهدف سعادة السكان أو إصلاح البلاد[3] . وكان الغرض من هذه المقترحات — التى قدمت باسم

---

(١) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، ج ٤٢٦ — تلغراف من موفولين إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ إبريل ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٤٢٧ — رقم ١٠٩ — من فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ يونية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ٢١٢٤/١٤٦ — رقم ٧٥٨ — ملحق من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٤ يونية — ومن لايارد إلى سولسبرى بتاريخ ٢٨ مايو ، ٢١٢٣/١٤٦ — رقم ١ الملحق ١٤ من ليونز إلى سولسبرى بتاريخ ٢٧ مايو ، نفس الملف — رقم ٧٢٧ — من لايارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ مايو ١٨٧٩ .

الصدر الأعظم بصفة غير رسمية — هو جس نبض إنجلترا وفرنسا — وكان من المعروف أنهما لو وافقتا ، خلع إسماعيل فى الحال وألغى فرمان ١٨٧٣ . ولكن وادنجتون وسولسبرى كانا يريان أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ مثل هذه الإجراءات المتشددة ، وأن لابد من اصطناع وسائل أخرى للمحافظة على مصالح الدولتين فى مصر . وكان رد وادنجتون على الباب العالى أن مناقشة هذه الخطة سابقة لأوانها ، وأن الدولتين لا تميلان إلى تنفيذها . وحين أبدى الباب العالى رغبته فى أن تطلب منه فرنسا حسم المسألة المصرية ، كان رده أنه لا يقبل إثارة العراقيل فى وجه مفاوضاته مع الحكومة المصرية حول المسائل المترتبة على المراقبة المالية التى اعترف الباب العالى بأنها من اختصاص الخديو — إذ كان وادنجتون شديد المعارضة لكل إجراء من شأنه أن يشجع الحكومة العثمانية على التدخل فى إدارة المالية المصرية[1] .

أما سولسبرى فإنه كان يرى أن تولية توفيق أو حليم ، ثم إجراء تصفية قهرية للديون ، مما يساعد على رخاء مصر ، وأن من الحكمة استعمال سلطة السلطان حين يحين وقت التدخل (على اعتبار أن مساعدته تقلل الصعاب المادية التى تعترض هذه الخطوة) . ولكنه كان يشارك وادنجتون وجهة نظره : فقد بدا له أن تدخل الحكومة العثمانية فى شئون مصر من شأنه أن يعقد الموقف بدلاً من أن يساعد على حله[2] . أما الأمير حليم فقد اعتبرته لندن وباريس خاضعاً إلى حد كبير لنفوذ السلطان . كما كان يخشى فى مصر أن لا تعود توليته على البلاد بأى فائدة : فقد عاش فترة طويلة فى المنفى ونضبت موارده — بحيث كان من المتوقع أن يعمل على تعويض ما فاته والإثراء بأسرع ما يمكن باللجوء إلى نفس الوسائل التى انزلقت بالبلاد إلى الوضع الحرج الذى تعرضت له[3] . وحث قنصلا الدولتين فى القاهرة حكومتيهما على خلع إسماعيل وتعيين لجنة للتصفية ، كما حاولا أن يبددا أوهام الخديو وحكومته حول وجود خلاف بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية . ولكن لما كان الباب العالى

---

(١) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، جـ ٤٢٧ — تلغراف من وادنجتون إلى مونتولون بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

(٢) ف . و — ٢١٢٣/١٤٦ رقم ٧٤٦ من سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١١ يونية ، رقم ٧٤٩ الملحق بها تلغراف من فيفيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يونية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ١٢٦/١٤١ — مسودة الرسالة رقم ٣٨٦ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٧٩ .

لا يزال مصراً على مقترحاته السابقة ، فقد اتفقت الحكومتان على أن تنصحا إسماعيل بالتنازل عن العرش لابنه توفيق ، على أن يخصص له راتب سنوى إذا ما وافق على اقتراحهما ، ولا يتعرض نظام وراثة العرش لأى خطر ، على أن يكون مفهوماً أنه فى حالة رفضه ستضطر الدولتان إلى الاتصال بالسلطان مباشرة للعمل على خلعه ، وفى هذه الحالة لن يحصل على الراتب السنوى أو يكون فى استطاعته ضمان المحافظة على النظام القائم لوراثة العرش لمصلحة ابنه توفيق .

وكان من المتوقع أن يرفض الخديو التنازل عن العرش حتى فى حالة مخاطبة السلطان له فى ذلك بناء على مساعى إنجلترا وفرنسا . وكان من رأى سولسبرى أن احتلال الدولتين معاً لأى جزء من أراضى مصر عرضة لكثير من الاعتراضات ، على حين أن التدخل المسلح المنفرد من جانب أى منهما يتعارض مع تفاهمهما معاً على العمل المشترك[1] . لهذا قرر تكليف لاسلز بأن يخطر الخديو بصفة غير رسمية بأن الباب العالى سيخلعه ، وأن من المحتمل جداً أن تطلب الدولتان من الباب العالى أن يقوم بهذا العمل ، وأن خير ما يستطيع عمله هو التنازل عن العرش محافظة على امتيازات مصر وحقوق أسرته[2] . وسعت الدولتان فى نفس الوقت إلى تجنب أى اعتراضات دولية نتيجة لتجاهلهما السلطان وخلعهما لإسماعيل بالقوة . لهذا أخبرتا ألمانيا والنمسا بفحوى التعليمات المشتركة التى صدرت إلى لاسلز وتريكو وطلبتا منهما دعم سياسة إنجلترا وفرنسا فى مصر . ورأى سولسبرى أن من الحكمة تأجيل الاتصال بإيطاليا حتى يتبين رد ألمانيا والنمسا[3] .

وكان السفير الفرنسى فى برلين يشك فى سند ألمانيا لإنجلترا وفرنسا ، خاصة وأنها نجحت فى حث الخديو على التراجع : فهى قد نجحت فى الوقت الذى أبرقت فيه وكالة رويتر خبراً فحواه أن تريكو يقوم منفرداً بالضغط على الخديو لإرغامه على التنازل عن العرش . ورأت صحف برلين فى ذلك عملاً موجهاً ضد ألمانيا وإنجلترا

(١) ف . و — ٢١٢٣/١٤٦ — الرسالة رقم ٧٤٦ السابقة .

(٢) ف . و — ١٢٣/١٤١ — الرسالة رقم ٢١ بتاريخ ١٣ يونية ١٨٧٩ — من وزارة الخارجية إلى لاسلز .

(٣) ف . و — ٢١٢٤/١٤٦ — الرسالتان رقم ٧٧٣ و ٧٧٤ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٩ يونية ١٨٧٩ .

أكثر منه ضد مصر . ومع هذا فإن بزمارك كان أميل إلى مساندة إنجلترا وفرنسا فأجل موافقته الرسمية حتى يتبين رد النمسا[1] التي كانت أميل إلى مصالحة السلطان حتى تستطيع أن توطد أقدامها في البوسنة والهرسك اللتين حصلت على حق إدارتهما طبقاً لشروط صلح برلين ، وأن تمد خطوطها الحديدية حتى بحر إيجة[2] — ومن هنا ميلها إلى سند سيادة السلطان على مصر . وأبدت الحكومة النمسوية غضبها لعدم استشارتها بشأن القرارات المتخذة بشأن مصر : فعلى حين كانت تعترف بتفوق مصالح الدولتين في مصر ، رأت أن وضع مصر يهم أوربا جميعاً ، وأنه محدد باتفاقيات دولية من الواجب استشارة النمسا لدى إجراء أي تعديل فيها[3] . ولكن بزمارك استطاع أن يؤثر على دوائر ڤينا الرسمية ، وفي ٢٣ يونية دعا قنصلا ألمانيا والنمسا إسماعيل إلى التنازل عن العرش . ورد إسماعيل بأن قرأ تلغرافاً وصله من الآستانة يحذره من التنازل عن العرش دون استشارة الباب العالي[4] .

وما أن وافقت ألمانيا والنمسا حتى اتصل سولسبرى ووادنجتون بإيطاليا وروسيا[5] ، وبعثا إليهما منشوراً دورياً جاء فيه أن تدخل الباب العالي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة تمس وضع مصر القانوني . وعلى حين أبدت روسيا كثيراً من التحفظ إزاء تنازل إسماعيل عن العرش ، فإنها رأت أن كل الإجراءات المالية والسياسية الواجب اتخاذها إزاء مصر لابد أن تكون موضع تفاهم بين الدول والسلطان الذي كان قد شكا إلى الاتحاد الأوربي من قيام إنجلترا وفرنسا بمفاوضة الخديو رأساً[6] . وهكذا كانت روسيا تعترض على انفراد الدولتين بالعمل في مصر ، فحاولت في الآستانة أن تحول دون خلع السلطان لإسماعيل . وكان هدفها من ذلك أن تفرض

(١) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ، جـ٢٩ — من سان ڤالييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٧٩ .

(٢) Biovès, Français et Anglais en Egypte, pp. 5 - 6.

(٣) ف . و — ٢٤١١/١٤٦ — رقم ١٢٨٤ ، الملحق رقم ٤ — من إليوت إلى جرانفل بتاريخ ١١ يناير ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ١٢٦/١٤١ — التلغراف رقم ٨٠ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يونية ١٨٧٩ .

(٥) الوثائق الفرنسية (روسيا) ، جـ ٢٥٨ — مذكرة دورية من وادنجتون إلى سفيرى فرنسا في بطرسبورج وروما بتاريخ ٢١ يونية ١٨٧٩ .

(٦) ف . و — ٣١٢٥/١٤٦ — تلغراف رقم ٤٢ من ولسهام بتاريخ ٢٨ يونية ١٨٧٩ ، الرسالة رقم ١٠٠ من بلنكت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يولية ١٨٧٩ .

نفسها كوسيط بين تركيا من جهة وبين إنجلترا وفرنسا من جهة أخرى ، بحيث يمكنها استرجاع الوضع الممتاز الذى تمتعت به فى عام ١٨٣٣ بعد توقيع معاهدة هنكار إسكله سى [١] — هذا بالإضافة إلى أنها كانت أميل إلى مصالحة السلطان حتى تثبت الوضع الجديد فى البلقان وتقوى قبضتها على الأراضى التى حصلت عليها وشيكاً فى آسيا الصغرى طبقاً لمعاهدة برلين [٢] . وقد أخبر الصدر الأعظم سير هنرى لايارد بأن الحزب الروسى فى القصر يحاول إرهاب السلطان وتحذيره من أنه لو وافق على مسعى الدولتين الغربيتين فى مصر وأرغم الخديو على التنازل عن العرش، لربما تعرض لنفس المصير [٣] . وكان يشاع من ناحية أخرى أنه يوجد اتفاق بين الخديو والإمبراطور إسكندر الثانى منذ عام ١٨٦٧ ، ينص فى حالة نشوب الحرب على أن يقدم إسماعيل أموالاً للقيصر وألا يرسل إلى السلطان القوات التى نصت عليها الفرمانات ، فى مقابل أن تسند روسيا استقلال مصر وامتداد نفوذها إلى سوريا [٤] . ولم تكن هذه المرة الأولى التى تنتشر فيها إشاعة هذا الحلف : إذ أنها كانت تقترن بتأزم العلاقات بين إسماعيل والباب العالى : فقد انتشرت فى عام ١٨٦٧ حين قرر إسماعيل سحب القوات المصرية من كريت، كما انتشرت أثناء نزاعه مع الباب العالى فى الفترة ما بين ١٨٦٩ و ١٨٧١ [٥] . وعزا إسماعيل هذه الإشاعات إلى مؤامرات أعدائه فى الآستانة وفى أوربا — وخص بالذكر نوبار ، وذكر فيفيان فى ٢٣ مارس ١٨٧٨ أن روسيا تسعى إلى توليته (أى نوبار) حاكماً عامًّا على الروملى الشرقى [٦] .

ولم يكن اتجاه إيطاليا مخالفاً لاتجاه روسيا — فقد صدرت التعليمات إلى السفير الإيطالى فى برلين بأن يدعو الحكومة الألمانية إلى الاتحاد مع إيطاليا فى الاعتراض

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (تركيا) جـ ٤٢٧ — رسالة من فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ١٠ يونية ١٨٧٩ — ورسالة أخرى منه بتاريخ ٢٩ يونية ١٨٧٩ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (روسيا) ، جـ ٢٥٨ — رقم ٢١ من شانزى إلى وادنجتون بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ١٢٣/١٤١ — لايارد إلى سولسبرى فى ٢٣ يونية ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) جـ ٤٢٧ — رقم ٨٧ من مونتولون إلى وادنجتون بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٩ .

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالى ، الفصول الرابع والخامس والسادس

(٦) ف . و — ٢٨٥٣/٧٨ — الرسالة رقم ٨٦ من فيفيان إلى وزارة الخارجية .

على مساعي إنجلترا وفرنسا في مصر — وهي المساعي التي رأت الحكومة الإيطالية أنها تتصف بالظلم والقسوة ، طالما أن الخديو على استعداده لإرضاء الدولتين ، وعزتها إلى غيرة إنجلترا وفرنسا من الدول الأخرى — وبخاصة ألمانيا التي كللت مساعيها بالنجاح ، وإيطاليا التي تتجاهلت الدولتان مصالحها في مصر . ومضت المذكرة الإيطالية تقول : « إن أوربا لا تعترف بهذا الادعاء الإنجليزي — الفرنسي الخاص باعتبار مصر في قبضة النفوذ الإنجليزي الفرنسي القائم على حساب الدول الأخرى »[1]. وذكر رادولتز إيطاليا بأنها قبل يوم واحد من تقديم مذكرتها الخاصة بمصر كانت قد اعترفت برومانيا دون اكتراث برغبة ألمانيا في المحافظة على اتفاق الدول واتخاذها موقفاً صلباً حتى تنفذ الحكومة الرومانية شروط اتفاقية برلين (الخاصة بالتسامح الديني مع اليهود)[2] .

لهذا رفضت إيطاليا وروسيا الضغط على إسماعيل لكي يتنازل عن العرش — وحين تقدمت إليه الدول الأربع الأخرى بمساعيها بهذا الخصوص ، طلب إمهاله بعض الوقت ليتدبر الموقف . وكان يميل إلى كسب الوقت أملاً في الإفادة من أي خلاف ينشب بين الدول والحصول على تعضيد الآستانة : فقد بعث أحد رجاله — المدعو طلعت باشا — إلى الآستانة وزوده بالرشى والهدايا إلى الوزراء والديوان ؛ ورغم أن السلطان لم يعده بشيء ، فإن إسماعيل كان لا يزال متفائلاً نتيجة للأنباء التي زوده بها أبراهام باشا[3] مندوبه في الآستانة . بل إنه أقنع نفسه بأن إنجلترا لا ترغب سواء في أن يتنازل عن العرش أو أن يخلعه السلطان ، وأنها لم تنصحه بالتنازل عن العرش إلا لأن السلطان يرغب في خلعه[4] .

والحق أن السلطان كان في موقف حرج : فلو تم خلع إسماعيل وألغيت

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (ألمانيا) ، ج ٢٩ ، الرسالة رقم ١٤٧ من سان فاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٢ يونية ١٨٧٩ .

(٢) نفس الوثيقة السابقة ، ورسالة أخرى رقم ١٣٧ من سان فاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٥ يولية ١٨٧٩ .

(٣) كان أبراهام صهراً لنوبار ، كما كان أرمنياً . وقد تم تعيينه في منصب (قبوكتخدا) الخديو في الآستانة في عام ١٨٧٠ ، وعن طريقه تم تسليم ملايين الجنيهات التي أنفقها إسماعيل في العاصمة التركية . ومن ملفاته في محفوظات عابدين يبدو أن أمانته لم تكن فوق مستوى الشبهات — ويؤكد تريكو أن ابراهام في أثناء هذه الأزمة قد انحاز إلى الأمير حليم (مصر — ج ٦٣ — رسالة بتاريخ ٢٢ يونية ١٨٧٩) .

(٤) وثائق عابدين — ملف أبراهام ٨/٧٦ — إسماعيل لأبراهام بتاريخ ٢٥ يونية ١٨٧٩ .

الامتيازات التى حصلت عليها مصر منذ عام ١٨٤١ — أفلا يعد الرأى العام الإسلامى هذا خضوعاً لإرادة أوربا ، الأمر الذى ينال من هيبة الخليفة بإظهاره بمظهر المنقاد للرأى العام المسيحى ؟ أو لا يطبق نفس المبدأ على ولايات أخرى إذا ما حاولت أوربا أن تخلع ولاتها ؟ من هذه الزاوية كان لابد من سند الخديو فى تحديه لإنجلترا وفرنسا . ومن ناحية أخرى أجابت الدولتان على شكوى الحكومة العثمانية من عدم استشارتها قبل مطالبة الخديو بالتنازل عن العرش ، بأن النصيحة التى بذلت للخديو تتمشى مع الفرمانات السابقة التى أعطتهما الحق فى إقامة علاقات مباشرة مع مصر فيما يتعلق بمصالحهما ونفوذهما فى هذه البلاد.وكلفت الدولتان سفيريهما فى الآستانة بأن يحولا دون انقياد الباب العالى للخديو وتشجيعه إياه على المقاومة[1]. وهكذا بدا أن إنجلترا وفرنسا مصممتان على التخلص من إسماعيل ، وإن أدى الأمر إلى عدم إخطار الباب العالى — وفى مثل هذه الحالة كانت هيبة السلطان معرضة لخطر بالغ ، وبدا أن الوضع بحاجة إلى حل سريع .

وفى ٢٥ يونية جمع السلطان وزراءه وظلوا يتشاورون حتى بعد منتصف الليل — ثم فوّض كاراثيودورى فى أن يخطر مصر تلغرافياً بقراره. وفى اليوم التالى أرسل تلغرافين إلى سفيرى إنجلترا وفرنسا يخبرانهما بأن السلطان قد خلع إسماعيل لسوء حكمه وإسرافه . كما أرسل تلغرافاً بهذا المعنى إلى « الخديو السابق » إسماعيل وإلى توفيق[2] . ولم تأسف الحكومة الإنجليزية على خلع إسماعيل برغم صدور قرار الخلع بصورة فجائية دون أخذ رأيها — إذ أن هذا القرار قد حل الإشكال برمته[3] .

وكان إسماعيل قد استعد للمقاومة — فالجيش الذى خفضته وزارة نوبار إلى مستوى ٦,٠٠٠ جندى زيدت أعداده حتى بلغت ٣٠,٠٠٠ جندى ، والمدارس الحربية التى أغلقتها وزارة نوبار أعيد فتحها من جديد [4] . ولكن الشعور العام فى الجيش كان معادياً لإسماعيل — ورغم أن الضباط أقسموا على طاعته والدفاع

---

(١) أبراهام إلى إسماعيل بتاريخ ٢٥ يونية ، الوثائق الفرنسية (تركيا) جـ ٤٢٧ وادنجتون إلى فورنييه بتاريخ ٢٢ يونية ١٨٧٩ . ومن الواضح أن تشجيع السلطان لإسماعيل على المقاومة كان يستهدف إرغام الدولتين — اللتين صممتا على خلعه — على طلب إلغاء فرمان ١٨٧٣ .

(٢) Pears, Thirty years at Constantinople, p. 80.

(٣) ف . و — ٢٤٤/٢٣١ — وزارة الخارجية إلى ولسهام بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٣ — رقم ٨٩— جوجو إلى وادنجتون بتاريخ ٢٥ إبريل ١٨٧٩.

عنه ، فقد كان من المعروف أنهم إنما يقصدون إلى الدفاع عنه ضد فرنسا وإنجلترا لا ضد السلطان[1] . وأرغم شاهين باشا — وزير الحربية — أعيان الوجه البحرى على الاعتراض على تنازل الخديو عن العرش[2] . ورغم ذلك فإن الشعور العام فى البلاد كان ضد إسماعيل . ويذكر محمد عبده فى مذكراته[3] أنه لم يمض وقت طويل على سقوط الوزيرين الأوربيين حتى انتشرت الإشاعات بأن الخديو قد أرسل أوامره إلى المديرين لكى يحولوا إلى الدائرة الخاصة قسطاً من الأموال التى جمعت باسم وزارة المالية وأن كثيراً من الصحف نشرت الخبر الذى أكده شهود يعتد بهم . وكان تعليق محمد عبده أن هذه الحادثة أكدت ما ذهب إليه العقلاء من أن إسماعيل لا يحترم وعوده ، ولهذا فكرت البلاد فى التخلص منه : فتعهد الأحرار لمجلس شورى النواب بسند الأمير محمد توفيق ، وبعد محادثات جرت بين جمال الدين ، مصحوباً بعدد كبير من الأعيان ، وبين الأمير توفيق ، أصر جمال الدين على ضرورة موافقة شريف على طلب إنجلترا وفرنسا — فقد كان من رأيه أن فكرة المقاومة لا معنى لها ، لأن خوض غمار الحرب دفاعاً عن إسماعيل لن يجد تأييداً من كل الطبقات بما فيها الجيش . ثم توجه جمال الدين إلى قنصل فرنسا وأخبره بأنه يوجد فى مصر حزب وطنى إصلاحى ، وأن بإمكان الأمير توفيق أن ينفذ الإصلاحات التى تحتاجها مصر .

وغمر البلاد شعور بالارتياح حين تم خلع إسماعيل على يد السلطان . فقد سنده الأعيان والعلماء حين أقال الوزارة الأوربية إظهاراً لاعتراضهم على التدخل الأوربى . كما أن الصحافة لم تقف فى صفه — بل إن بعض الصحف — ومنها « مرآة الشرق » — شنت الحملة على كل أمراء أسرة محمد على وعلى الحكام الذين عينهم إسماعيل . فقد اعتبرته الصحافة السبب الحقيقى فى بؤس مصر ، ووجهت إليه الهجوم الشديد بعد أن تم خلعه[4] . لهذا كله سلم إسماعيل دون أدنى مقاومة ،

---

(١) ف . و — ١٢٦/١٤١ — مسودة الرسالة رقم ٣٨٦ — من لاسلز إلى وزارة الخارجية فى ٢٦ يونية ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٣ ، رقم ٢ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٢٢ يونية ١٨٧٩ .

(٣) مذكوراً فى Gendse, p. 161. .

(٤) إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، ص ٩٨ — ٩٠ .

ولما أصرت الدولتان على ضرورة مبارحته لمصر دون إبطاء فإنه ترك البلاد فى ٢٨ يونية ، وفكر فى التوجه إلى الآستانة ، ولكن السلطان رفض السماح له بالإقامة فيها ، فقصد إلى نابولى حيث بقى حتى عام ١٨٨٧ حين انتقل إلى الآستانة حيث أمضى ما تبقى من عمره تحت رقابة مستمرة من جانب جواسيس السلطان . وطيلة هذه الأعوام لم يفقد إسماعيل الأمل — بل حاول أن يعود إلى مصر عن طريق التآمر فى الآستانة ، ولكن توفيق لم يبد عطفاً على والده ، وطلب من إنجلترا وفرنسا أن تسنداه فى الحيلولة دون رجوعه إلى مصر — وتم له ما أراد : وبذلك أصبح خلع إسماعيل بمثابة نهاية لحياته السياسية[1] .

* * *

وهكذا استطاعت إنجلترا وفرنسا ، عن طريق العمل الدبلوماسى المشترك ، أن تحرزا نفوذاً بارزاً فى مصر[2] : فقد اشتركتا فى خلع حاكم البلاد الذى وقف فى وجهيهما ، دون أن يقوم السلطان بدور رئيسى أثناء الأزمة ، على حين قامت الدول الكبرى الأخرى بدور المتفرج الذى يبذل تعضيده للدولتين كلما احتاج الأمر. لهذا أصبح من المسلم به أن يخضع الحاكم الجديد للدولتين اللتين عينتاه — فطالما أن إنجلترا وفرنسا كانتا مسئولتين عن تعيينه ، كان من المفروغ منه أن تتمتعا بحق مقرر فى التدخل فى شئون مصر ، وأن تسندا الحاكم الجديد فى أى نزاع قد ينشب بينه وبين رعاياه . وكان معنى كل هذا إعادة تشكيل القوى السياسية فى البلاد : فإسماعيل ، برغم كل أخطائه ، قد تجاوب فى نهاية الأمر مع الشعور الوطنى وتصدى للتدخل الأجنبى . لهذا يمكن اعتبار ٢٦ يونية ١٨٧٩ بداية فترة جديدة محفوفة بالأخطار ليس فقط بالنسبة إلى مصر ، بل أيضاً بالنسبة إلى العلاقات الإنجليزية والفرنسية .

---

(١) ف . و — ١٤١/١٢٤ ، الرسالة رقم ٢٠٨ بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٧٩ من وزارة الخارجية إلى لاسلز ، رقم ٧١٩ : الملحق رقم ٢ — من صفوت باشا إلى لايارد بتاريخ ١٢ من أغسطس ١٨٧٩ .

(٢) فى أول يولية ١٨٧٩ كتب قنصل أمريكا العام ما يلى : « تتراءى لى مساعينا أثناء الارتياح الشديد فى فرنسا للانتصار الدبلوماسى الذى أحرزه الفرنسيون حين أخذوا ثأرهم بهذا الشكل البراق » عابدين : الوثائق الأمريكية ، جـ ١٦ ، رقم ٣٠٨ ، فارمان إلى وليم إيفارتس .

الفصل الخامس

أوائل عهد توفيق

« لقد أدركت طبيعة الأمير – ومهما قال ، فإنني واثق من استسلامه راضياً لأى نظام إدارى نجد من مصلحتنا أن نفرضه عليه » . الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٦٤ ، تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٩.

الحاكم الجديد :

استبشر المصريون ، استبشار كل من إنجلترا وفرنسا ، خيراً بتولية توفيق الذى بدا أحسن بكثير من والده : فقد سبق له أن انضم إلى المعارضة ، ولما كان من تلامذة جمال الدين الأفغانى ، فقد آمن بالمبادئ الحرة . وكان فى طليعة أفراد الأسرة الخديوية الذين تنازلوا عن ضياعهم تمشياً مع توصيات لجنة التحقيق ، على أمل أن يقدم شيئاً لبلاده . كما كان فى حياته الخاصة يختلف عن أسلافه : إذ قنع بزوجة واحدة ، واستغنى عن الحريم التقليدى. كما كان أكثر منهم اتباعاً لتعاليم الإسلام ، دون تعصب أو اعتقاد فى الخرافات .

ولكن سرعان ما أفصح توفيق عن شخصيته الحقيقية . وربما كان مرجع ذلك إلى نشأته الأولى : فوالدته كانت إحدى جوارى إسماعيل ، بحيث لم يحظ توفيق باحترام البلاط ، أو بعطف والده الذى كان يفضل عليه ابنيه الآخرين : حسن وحسين كامل ، ولم يبد حماسة لجعله ولياً للعهد حين كان نوبار فى عام ١٨٦٦ يحاول فى العاصمة التركية أن يعدل نظام وراثة العرش . ولم يوافق إسماعيل على انتقال وراثة العرش إلى توفيق – أكبر أبنائه – إلا بعد أن أصر السلطان عبد العزيز على ذلك ، حتى تتوفر له سابقة تساعده على تعديل وراثة العرش فى تركيا لصالح ابنه يوسف عز الدين[1] . وكان إسماعيل يضيق على توفيق ويحد من اتصاله بممثلى

(١) انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالى – الفصل الثالث .

الدول الأجنبية – وربما كان ذلك من وراء انضمام توفيق إلى المعارضة فى أواخر عهد والده واتصاله بجمال الدين وإيمانه بالمبادئ الحرة . ورغم ارتياح المصريين لتوليته ، فإنهم لم ينسوا أنه ابن إسماعيل – ولهذا أحاطوه ببعض الشك[1] .

وما أن تولى توفيق العرش حتى بذلت المحاولات لإقناعه بدعوة برلمان جديد يقوم على أسس أكثر ديمقراطية . فنى ١٧ مايو ١٨٧٩ قدم شريف إلى المجلس مشروع لائحة دستورية ، وانتخبت لجنة فرعية لمناقشتها . ولكن خلع إسماعيل عرقل نشاط اللجنة – وحين اجتمع المجلس فى ٦ يولية – أى بعد مرور أقل من أسبوعين على تولية توفيق – طولب الأعضاء بالانصراف[2] . فتوفيق كان يعتبر الحركة الدستورية مجرد « زينة مسرحية » ، وأقنع نفسه بأن البلاد غير مهيأة للنظام الدستورى[3] – ولهذا رفض اعتماد مشروع اللائحة التى قدمها له شريف بحجة أن الدولتين لن توافقا عليها[4] . واستقال شريف ، ونصّب توفيق نفسه رئيساً للوزراء وحاول أن يؤكد شعوره بالمسئولية إزاء أوربا[5]. ولكن حين ثبت فشل تجربة اضطلاع الخديو شخصياً برئاسة الوزارة ، تم العدول عن هذه التجربة بعد محاولة استمرت شهراً ، واستدعى رياض من منفاه فى أوربا – بناء على نصيحة الدولتين[6] – وعين رئيساً للوزراء .

والتدخل الأجنبى هو المسئول عن اتجاه توفيق إلى الحكم المطلق : فقد اتصف بضعف الشخصية ، وكان فى أوائل حكمه يخشى عودة والده إلى مصر ، ولا يجرؤ على التصدى لنظام الإدارة الدولية حتى ولو أتيحت له الفرصة . ذلك أن خلع والده لقنه درساً أثر فيه طيلة حياته ، فاقتنع بأن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على إنجلترا وفرنسا والانصياع لإرادتهما . يضاف إلى أن هذا النظام الدستورى لم يكن يتفق مع الحكم الثنائى الذى فرضته الدولتان : فن شأن البرلمان المصرى أن يشرف

---

(١) ف . و – ١٢٦/١٤١ – مسودة الرسالة رقم ٢٨٦ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٧٩ .

(٢) الرافعى : عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٦ – رقم ٨٨ من دى رنج إلى فريسينيه بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٨٠ .

(٤) الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٠ .

(٥) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ – تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٧٩ .

(٦) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٩ – الرسالة رقم ٨ من سنكفكز إلى سانت هيلير بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨١ .

على مالية البلاد التى اعتبرها الدائنون الأوربيون أمراً خاصاً بأوربا لا بمصر . كما أن ممثلى الدولتين كانوا يفضلون الاتصال المباشر بحاكم مطلق مطواع . فمثلاً نجد أن تريكو — الذى اتصف بالخشونة والعنف مع إسماعيل — قد نجح فى التأثير على توفيق بتخويفه من النفوذ الإنجليزى وبالتلويح له بمساعدته على الحيلولة دون عودة نوبار الذى كان كبير الأمل فى استرجاع سلطته ، بحيث أعلن من منفاه فى أوربا ، قبيل خلع إسماعيل ، أنه سيصبح رئيساً للوزراء ، بل أذاع برنامجاً انتقامياً . ومنذ خلع إسماعيل أصبحت عودة نوبار إلى الحكم أمراً متوقعاً ، مما أفزع المصريين والأوربيين — لهذا طلب توفيق من تريكو أن تساعده فرنسا على إبقاء نوبار خارج مصر . ولما كان تريكو يشك فى نوبار ويرى فيه عدواً لفرنسا وأداة تستخدمها إنجلترا وألمانيا لوضع مصر تحت الحماية الإنجليزية ، فإنه سند توفيق فى مساعيه — وتعهد وادنجتون بإبقاء نوبار فى باريس حتى ديسمبر ١٨٧٩ على الأقل[1] . وذكر تريكو لتوفيق أن من المستحسن أن يناقشا كل الأمور معاً على انفراد ، دون أن يشترك فى ذلك وزراؤه أو مجلس شورى النواب[2] . وكان هدفه من ذلك إضعاف النفوذ الإنجليزى والتمهيد لتفوق النفوذ الفرنسى . ولكنه اتبع الوسائل المعروفة فى ذلك الوقت : فحاول أن يسند الوزراء الضعاف غير الأكفاء الذين بإمكانه إما أن يرهبهم أو يخدعهم بحيث يسهل عليه أن يحصل لمواطنيه على الامتيازات والوظائف على حساب رعايا الدول الأخرى — وبخاصة الإنجليز . كما حاول أن يظهر بمظهر أهم القناصل وأكثرهم نفوذاً[3] .

---

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٦٤ — رقم ٢ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ١١ يولية ١٨٧٩ — أيضاً تلغراف وادنجتون إلى تريكو بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٦٣ . رقم ٣ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٢٩ يونية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ١٤١/١٢٤ — الرسالة رقم ٨٤٩ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية فى أغسطس ١٨٧٩ .

وكان هدف الفرنسيين هو موازنة النفوذ الإنجليزى القوى فى الإدارة المصرية . ومنذ استدعاء جوجو لم ينفك القناصل الفرنسيون العموميون يشكون إلى حكومتهم من ضعف النفوذ الفرنسى فى مصر — ومن ثم جهودهم المستمرة للحصول على وظائف جديدة لمواطنيهم . وكانت النتيجة أن الفرنسيين ، على حين أنهم لم يخسروا شيئاً فى الفترة الممتدة حتى عام ١٨٨١ ، حصلوا على ما يلى : (أ) المساواة التامة فى المراقبة الثنائية ، (ب) المساواة فى هيئة السكك الحديدية وإدارة التلغرافات وميناء الإسكندرية ، (جـ) رئاسة تحرير جريدة « المونيتور اجيسيان » الرسمية ، (د) الإشراف على وزارة الأشغال العمومية — هذا بالإضافة إلى استحواذهم على مناصب أخرى أقل أهمية .

(مصر) — جـ ٦٨ — موتيج إلى بارتلمى سانت هيلير فى مارس ١٨٨١ . انظر ما سبق ، ص ٤٤

وفى ٢ يولية ١٨٧٩ – أى بعد أسبوع من تولية توفيق – أفهمه تريكو ولاسلز أن من الأمور الحيوية بالنسبة إلى مصر أن تحصل على ثقة الدول ، وأن أوربا ستراقب أعماله باهتمام ، وبخاصة فى أوائل عهده ، وأنه لا يمكن إعادة ثقة أوربا بمصر إذا ظل محاطاً بنفس الأشخاص الذين شجعوا والده على تجاهل نصائح الدول . ونصحه تريكو بأن يعود إلى نظام الإدارة الأوربية إذا تعذر عليه أن يجد الوزراء الصالحين فى مصر[1] – هذا على الرغم من عدم حماسته لإعادة الوزارة الأوربية ، لما قد يترتب على ذلك من تعكير العلاقات بين الدولتين بسبب النفوذ الشخصى الذى كان يتمتع به ولسون . لهذا نصح تريكو حكومته بالعمل على إعادة المراقبة الثنائية حتى يمكن تفادى هذا الخطر والمحافظة على مصالح فرنسا[2] .

فرمان ١٨٧٩ :

على أنه قبل أن تعمل إنجلترا وفرنسا على الانفراد بشئون مصر وتدعيم نفوذهما فيها ، كان الباب العالى قد ألغى فرمان ١٨٧٣ . وفى الواقع أن دوائر الباب العالى لم تعتبر هذا الفرمان نهائياً – فقد حاول وزراء السلطان مراد – أثناء حكمه القصير – أن يلغوه[3] ، كما كان مدحت يميل إلى ذلك فى أوائل عهد السلطان عبد الحميد ، ولكنه لم ينجح فى ذلك بسبب معارضة سفير إنجلترا فى الآستانة[4] . على أن الباب العالى حين أصدر « الإرادة » التى أعلنت خلع إسماعيل ، أردفها بأخرى تقضى بإلغاء فرمان ١٨٧٣ ، الذى قيل إن السلطان قد منحه بصفته الشخصية ، وأن إخطار الدول به لا يتضمن تعهداً من جانب تركيا إزاءها ، وأن منح الفرمان وإلغاءه من مسائل الإدارة الداخلية التى لا تمس حقوق الدول الكبرى[5] . وذهب الصدر الأعظم إلى أن فرمان ١٨٧٣ لم يصبح اتفاقاً أوربياً ، بل لا يعدو أن يكون قراراً

---

(١) ف . و – ١٤١/١٢٦ – مسودة الرسالة رقم ٤٠٢ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ يولية ١٨٧٩ .

(٢) (مصر) ، جـ ٦٤ – رقم ٧٥٢ – من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ١١و١٤ يولية ١٨٧٩.

(٣) وثائق عابدين الأمريكية – جـ ١٢ ، رقم ١١ بتاريخ ٧ يولية ١٨٧٦ .

(٤) Pears, Life of Abdul Hamid, p. 5.

(٥) ف . و – ١٤٦/٢١٢٦ – رقم ٨٤١ – ملحق من تيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٧٩ .

سلطانياً من الممكن تعديله أو إلغاؤه بحسب ما يراه السلطان دون أن يتضمن هذا خرقاً للالتزامات التى تعهد بها بالنسبة إلى مصر ، وأنه لا يجب على أوربا أن تعترض على هذا الإلغاء الذى من شأنه أن يعيد وضع مصر إلى ما كان عليه طبقاً لفرمان ١٨٤١ ، وأن الغرض من خلع إسماعيل هو إرضاء أوربا والشعب المصرى وتمكين الباب العالى من ممارسة السلطة التى تخوله إياها سيادته على البلاد[1] . أما المسائل التفصيلية فمن الممكن تحديدها فى فرمان جديد يوجه إلى توفيق ، على أن يعير الباب العالى التفاتاً إلى ما قد يثار من المسائل التى تمس طرفاً ثالثاً ، بشرط اعتبار إلغاء فرمان ١٨٧٣ أمراً واقعاً لا يمكن نقضه[2] . واعتبرت صحف الآستانة إلغاء فرمان ١٨٧٣ إعلاناً لسياسة السلطان الخاصة بالجامعة الإسلامية ، وعدته مقارباً لاحتلال السلطان لمصر ، وبداية عهد جديد[3] . وتكلمت جريدة « وقت » شبه الرسمية عن إرسال لجنة تحقيق إلى مصر مهمتها فحص الاتفاقيات المالية التى وقعتها مصر مع الأوربيين ودراسة شروط الديون المختلفة ، ووضع تنظيم لديون مصر لا يتعارض مع تطورها فى المستقبل ، وعقد اتفاقية مع الدائنين ثم تثمين العقارات والدخول التى جعلت ضمانة للديون المصرية . وكان تعليق « وقت » النهائى أن كل ذلك سيؤدى إلى إخضاع مصر تماماً لسلطة السلطان[4] .

واستنتج رادوفتز أن المقصود من الإجراء الذى اتخذته الآستانة إرغام الدول على أن تناقش شئون مصر مع الباب العالى — كما كان من رأيه أن السلطان ، رغم استعداده التسليم فيما يتعلق بمصر ، سيقاوم فى البداية لكى يكسب بعض المزايا حين تشرع الدول فى تخطيط الحدود بين تركيا واليونان[5] . وكانت روسيا وإيطاليا تشجعان الباب العالى على الاسترسال فى الموقف الذى اتخذه حين ألغى فرمان ١٨٧٣ — فقد أرسل دى جيرز (De Giers) — وزير خارجية روسيا — مذكرة دورية

---

(١) ف . و — ١٤٦/٢١٢٥ — رقم ٨٣٢ — ملحق من لايارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ يونية ١٨٧٩ والملحق رقم ٨٣٥ .

(٢) ملحق فى رقم ٨٤١ السابقة .

(٣) الوثائق الفرنسية (تركيا) — جـ ٤٢٨ — من فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ أول يولية ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) — جـ ٤٢٧ — تلغراف من فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٩ يونية ١٨٧٩ .

(٥) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) جـ ٢٩ — رقم ١٥٠ بتاريخ يونية ١٨٧٩ — وتلغرافان بتاريخ ٢٩ ، ٣٠ يولية — من سان فاليه إلى وادنجتون .

للدول التي أعلن فيها عدم اعتراف روسيا بدولية فرمانات مصر — وذلك باستثناء فرمان ١٨٤١ . وكان هدف روسيا من تحدى الحكم الثنائى ، وضرب إنجلترا بفرنسا إضعافاً للنفوذ الإنجليزى فى المشرق ، هو أن تشترك مع الدول الأخرى فى إدارة شئون مصر بعقد مؤتمر دولى فى الآستانة ، تنحاز هى فيه إلى جانب الباب العالى[1] .

أما موقف إيطاليا فن الممكن تفسيره على ضوء ضعف مركزها فى مصر — الأمر الذى استرعى اهتمام الرأى العام الإيطالى ، بحيث وجهت الصحافة الإيطالية الهجوم إلى دى مارتينو لأنه لم يحصل لبلده على قسط أوفر من النفوذ . لهذا أرسلت التعليمات إلى الكونت كورتى (Corti) — سفير إيطاليا فى الآستانة — لكى يبلغ دوائر الباب العالى بأنه حيث إن فرمانى ١٨٦٦ و ١٨٧٣ قد بلغا رسمياً إلى الدول التى أحيطت بهما علماً ، فإن معنى ذلك خلق وضع جديد تحت ضمانة أوربا ، لا يمكن تعديله إلا بعد موافقة الدول التى أخطرت بفحوى الفرمانين[2] .

أما إنجلترا وفرنسا فكانتا تعترضان على أى خطة من شأنها تدويل المسألة المصرية — لأن معنى هذا عرقلة ما أزمعتاه من تصفية الديون المصرية ، والمساس بهيبة الحاكم الجديد الذى وقع اختيارهما عليه . ورغم تسليم إنجلترا بالإجراء الذى اتخذه الباب العالى وتحفظها بصدد الأهداف الأخرى التى علقتها الآستانة على « الإرادة » السلطانية[3] ، فإن وادنجتون شن هجوماً عنيفاً على القرار الذى اتخذه الباب العالى دون استشارة الدولتين الغربيتين . وكان من أيه أن تقاوم الدولتان أى محاولة من جانب الباب العالى للاحتفاظ لنفسه بأى حق فى التدخل فى شئون مصر المالية : إذ من الواجب أن تحتفظا بحق عقد الاتفاقيات المالية مع الحكومة المصرية دون تداخل من جانب الباب العالى ، وأن تحتاطا ضد محاولة الباب العالى الرقابة على

---

(١) ف . و — ٢٧٢/١٧٠ — رقم ٣١٨ — و (تركيا) جـ ٤٢٧ فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٩ يونية ١٨٧٩ و (روسيا) ، جـ ٢٥٩ — الرسائل رقم ٢٥ و ٣٠ و ٣٤ و ٥٩ و ٦٦ المتبادلة بين وادنجتون وشانزى .

(٢) ف . و — ١٧٢/١٧٠ — الرسالتان رقم ٣١٤ و ٣١٧ من باجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ و ٨ يولية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ٣٣١/٢٤٤ — وزارة الخارجية إلى ولسهام بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٧٩ . كان السفير الفرنسى فى الآستانة — فورنييه — يعتقد أن لايارد قد حمل الباب العالى على إلغاء فرمان ١٨٧٣ وتعيين حليم واليا على مصر . (تركيا) جـ ٤٢٧ — فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٧٩ .

شئون مصر المالية ، لأن هذا لا يعنى سوى تقديم «البقشيش» للباشوات العثمانيين وإضعاف قدرة إنجلترا وفرنسا على منع مصر من عقد قروض جديدة . وكان وادنجتون ، فى مقاومته لتدخل الباب العالى فى شئون مصر وإلغائه فرمان ١٨٧٣ ، يستند إلى إبلاغ الدول فحوى الفرمان مما جعلها طرفاً فيه بحيث أصبح الفرمان ملزماً لجميع الأطراف المعنية[1] . ورغم ذلك فإن إنجلترا وفرنسا كانتا تواجهان أمراً واقعاً — إذ أن فرمان ١٨٧٣ قد ألغى بالفعل . لهذا رأى وادنجتون ضرورة إصدار فرمان يشبه فرمان ١٨٧٣ فى كل نقاطه الهامة ، وبخاصة بنوده التى تخوّل الخديو حق إقامة علاقات منتظمة مع الدول الأجنبية — ووافق سولسبرى على ذلك[2] ، ووعد بزمارك بأن يقدم للدولتين مساعيه الودية بهذا الخصوص . فعلى حين أن المستشار الألمانى كان لا يزال يقر وضع الدولتين الخاص فى مصر ، كان يعتبر المسألة المصرية أمراً يهم أوربا بأسرها ، ولهذا أصر على إرسال الفرمان الجديد إلى ألمانيا والنمسا بعد موافقة إنجلترا وفرنسا عليه وقبل إرساله إلى الخديو ونفاذ مفعوله[3] .

وجرت فى الآستانة مفاوضات بين الباب العالى من جهة وبين سفيرى الدولتين من جهة أخرى . وأبدى السفيران ضرورة إبلاغهما بفحوى الفرمان الجديد قبل نشره فى الصحف ، كما أصرا على أن يشبه فرمان ١٨٧٣ فى كل نقاطه الأساسية — ودون ذلك لم تكن الدولتان على استعداد للموافقة عليه . وفى ١٩ يولية بلّغ السفيران بمشروع الفرمان الذى عدل نظام الوراثة حسب ما كان معمولاً به فى تركيا ، ونص على حق الخديو فى عقد الاتفاقيات التى لا تتعارض مع المعاهدات السياسية التى عقدتها الحكومة العثمانية على أن تبلغ هذه الاتفاقيات إلى الباب العالى قبل إبرامها . وطالب السفيران بإلغاء هذين التحفظين[4] — فألغاهما كاراتيودورى

---

(١) نفس الملف — فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٧٩ و (إنجلترا) ، ج ٧٨٠ ، رقم ٩١ و ٩٢ من وادنجتون إلى مونتبلو بتاريخ ٢٨ و ٣٠ يونية ١٨٧٩ . ف . و — ١٢٣/١٤١ ، رقم ٧٤١ — ملحق من ليونز إلى سولسبرى بتاريخ ١٠ يونية ١٨٧٩ .

(٢) ف . و — ٢١٨٥/١٤٦ — وادنجتون إلى ليونز بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) — ج ٢٩ — رسالة بتاريخ ٢٠ يولية ورقم ١٦٥ و ١٧٨ بتاريخ ١٢ و ١٩ يولية ١٨٧٩ — وكلها من سان ڤاليه إلى وادنجتون . ف . و — ١٢٤/١٤١ — رقم ٦٤٧ من لايارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) — ج ٤٢٨ — فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ يولية ١٨٧٩ .

مما أدى إلى إقالته . ثم استؤنفت المفاوضات — ولم يوافق السفيران على فحوى الفرمان الجديد إلا بعد أن تأكدا من خلوه من أى كلمة تحتمل أكثر من معنى . وفى ٧ أغسطس أرسل الفرمان إلى مصر ، كما بلغ إلى ممثلى ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا[١] .

وقد أكد الفرمان الجديد[٢] سيادة السلطان ، ونص على أن تجبى باسمه كل الضرائب وجعل الخراج ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تركى تسلك فى مصر ، كما نص على أن لا يزيد تعداد الجيش المصرى فى أوقات السلم على ١٨,٠٠٠ مقاتل على أن تكون شعاراتهم ورتبهم متمشية مع نظم الجيش العثمانى ، وحرّم على الخديو أن يبنى سفناً مدرعة أو يعقد قروضاً جديدة إلا بقصد تحسين أحوال البلاد المالية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين . ومنح حق عقد وتجديد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية فيما يختص بالمسائل الجمركية والتجارية وما يمس شئون البلاد الداخلية[٣] ، بشرط أن ترسل نصوص هذه الاتفاقيات إلى الباب العالى قبل إبرامها . ولم يكن معنى هذا الشرط الأخير بأى حال من الأحوال التزام الخديو بالحصول على موافقة السلطان قبل إبرام الاتفاقيات التى يعقدها إلا فى الحالات التى ينص عليها الفرمان ، أو إذا ما تضمنت خرقاً للالتزامات السياسية وحق السلطان فى السيادة على مصر[٤] . واقتنع وادنجتون بهذه النتيجة — وكان من رأيه أن الإشكالات التى أثارتها الآستانة قد جاءت فى مصلحة مصر وأكدت استقلالها الذاتى : فقد ضمنت إنجلترا وفرنسا والدول الأخرى التى دعيت للاشتراك فى هذه المسألة ، الامتيازات التى كانت تتمتع بها مصر .

وفى ٤ أغسطس قرئ الفرمان فى القلعة وفقاً لما جرى به العرف والتقاليد المقررة التى كانت تقضى بأن يتوجه الخديو بنفسه إلى الآستانة حيث يعترف به السلطان شخصياً ويمنحه خلعة الولاية . ولكن اعترضت الدولتان على زيارة الخديو للعاصمة

---

(١) ف . و — ١٤١/١٢٤ — رقم ٦٩٣ من لايارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٧٩ .
(٢) الوقائع المصرية — عدد ١٦ أغسطس ١٨٧٩ .
(٣) بذل وادنجتون كل ما فى وسعه لكى يحافظ ضد كل ما يؤدى إلى تدخل الباب العالى فى شئون مصر بصدد هذه الاتفاقيات ، ولم يقتنع إلا حين وجه الباب العالى مذكرة إلى السفيرين الإنجليزى والفرنسى تتضمن هذه الاقتراحات .
(٤) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — جـ ٧٨١ — آدمز إلى وادنجتون فى ١٤ أغسطس ووادنجتون إلى آدمز فى ٢٠ أغسطس ١٨٧٩ .

العثمانية ، على اعتبار أنها ستكلف مصر قدراً كبيراً من المال على شكل هدايا للسلطان وحاشيته ، هذا بالإضافة إلى ضرورة بقاء توفيق بمصر فى ذلك الوقت بسبب وجود كثير من المسائل العاجلة التى تتطلب حلولاً . ورغم أن الصدر الأعظم أكد أن توفيق لن يدفع « بارة » واحدة على شكل هدية ، فقد بلغت الدولتان الباب العالى أن زيارة الخديو سابقة لأوانها ، مما أدى إلى تأجيلها إلى أجل غير مسمى . وكان توفيق من جانبه يرغب فى زيارة الآستانة ، وعبر عن خشيته أن يؤدى تأخيرها إلى ترك أثر سيئ هناك — ولم يقتنع إلا بعد أن أفهمت دوائر الآستانة أن مرجع تأجيل زيارته هو تدخل الدولتين . ورغم أنه فكر فيما بعد أكثر من مرة فى زيارة العاصمة التركية ، إلا أن ظروفه لم تسمح له بذلك على الإطلاق ، فكان « الوالى » الوحيد من أفراد أسرة محمد على الذى لم يقدم بنفسه الولاء لسيده السلطان . وقد أدى هذا ، إلى جانب حادثة الفرمان[1] ، إلى إظهاره بمظهر الخاضع لإرادة إنجلترا وفرنسا خضوعاً تاماً .

إعادة المراقبة الثنائية :

نص مرسوما ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ و ٢٩ أغسطس ١٨٧٨ على إيقاف الرقابة الأوربية على مالية مصر طالما يباشر الوزيران سلطاتهما ، على أن يكون مفهوماً أنها تسترجع فاعليتها فى حالة إقالة أحد الوزيرين دون سابق اتفاق مع حكومة بلاده[2] . وقد فكر توفيق بعد توليته فى إعادة المراقبة ، لا محافظة منه على نفوذ الأجانب وحقوقهم فى مصر ، بل ليجعل وزارته مصرية صرفة — إذ كان من الواضح أن عليه أن يختار ما بين الوزيرين والمراقبة . على أنه فى الواقع كان ضد تعيين أى مراقبين على الإطلاق — وقال إن المراقبة قد فرضت على والده ، وأنه لم يعد لها ما يبررها فى فى عهده خاصة وأنه لم يكن لديه ما يود إخفاءه : فلا حريم ضخم ، ولا كماليات أخرى باهظة على حساب الخزانة العامة ؛ وذهب إلى أن الدول التى عملت على تعيينه حاكماً على مصر لابد أنها كانت تثق به بحيث لابد أن يكون معنى هذه الثقة

---

(١) ف . و — ١٢٤/١٤١ — رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٧٩ ، ١٢٦/١٤١ — رقم ٤٥٤ و ٤٦٠ و ٤٨٢ ، ف . و — ١٣٢/١٤١ — رقم ٣٢٧ .

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — جـ ٧٧٨ ليونز إلى وادنجتون بتاريخ ١٥ و ١٩ نوفمبر ١٨٧٨ ورقم ١٥٥ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨ ، جـ ٧٧٩ وادنجتون إلى ليونز بتاريخ ٢٨ يناير ١٨٧٩ .

آن تعطيه مطلق الحرية فى أن يتصرف وفق إمكاناته الخاصة[1] . أما وقد اختار المراقبة باعتبارها أهون الضررين فقد أخطر القنصلين برغبته ، واشترط أن يستشار فى تعيين المراقبين ، وعبر عن مخاوفه من اختيار الر..رين السابقين حتى لا تعميهما الإحن القديمة [2]. ووجه شريف خطاباً بهذا الخصوص لى القنصلين عبر فيه عن رغبته — فى حالة تعيين المراقبين طبقاً لمرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ى تحديد مهامهما بحيث تقتصر على التفتيش والمراجعة وبشرط أن لا تخلع ليهما سلطات إدارية أو تنفيذية . وفى الوقت نفسه أبدى توفيق اعتراضه على ديين ، مراقبين قبل تحديد سلطاتهما ومهامهما مسبقاً ، كما أبدى رغبته فى أن لا تتضـ ن إعادة المراقبة أى تدخل فى شئون الإدارة المصرية [3].

ولما كان وادنجتون يريد أن ينتهز فرصة خلع إسماعيل ليدعم نفوذ فرنسا فى مصر ، فقد عمل على إعادة المراقبة الثنائية بحيث يكون وضع فرنسا فيها مخالفاً لما كانت عليه الأحوال من قبل : فلا يصبح المراقب الفرنسى مجرد موزع للدخول ، على حين يتمتع المراقب الإنجليزى بالإشراف على إدارة مصر وسياستها المالية . لهذا أبدى رغبته منذ البداية فى أن يتمتع المراقبان بنفس اللقب والاختصاصات ، وأن يلغى التمييز بين مراقب الدخل الإنجليزى ومراقب المنصرف الفرنسى ، مهما كان هذا التمييز اسمياً [4]. ورغم أن الخديو كان يعارض فى عودة المراقبين السابقين بحيث يمكنه أن يثبت للمصريين أنه لا يتصف بالضعف مع الأجانب[5] ، فإن الحكومة الفرنسية أرسلت دى بلنيير إلى لندن ليتباحث مع الحكومة الإنجليزية . واعترض بلنيير على ڤيڤيان وزكى استدعاءه نهائياً بحجة أنه لن يتعاون بإخلاص مع ولسون ، موقناً من أن تطرف ڤيڤيان فى إبداء روحه الإنجليزية لابد أن يؤدى إلى

---

(١) وثائق عابدين الأمريكية ، جـ ١٦ — رقم ٣٣٢ من كوبانوس إلى وليم ليوارتس بتاريخ أول سبتمبر ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٤ — رقم ٦ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ١٢٦/١٤١ — رقم ٤٩١ لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ أغسطس ١٨٧٩ .

(٤) ف . و — ١٢٤/١٤١ — رقم ٨١٩ (سرى) من ليونز إلى سولسبرى بتاريخ أول أغسطس ١٨٧٩ .

(٥) ف . و — ١٢٦/١٤١ — رقم ٤٩١ من لاسلز إلى وزارة الخارجية ، (مصر) ، جـ ٦٤ رسالة من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٨ أغسطس ورقم ١٢ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٧٩ .

ازدياد النفوذ الإنجليزى فى الإدارة المصرية . ثم رشح الميجر بيرنج [1] ، متجاهلاً ميزات هذا الأخير الذى أثبت فيما بعد أنه من أكفأ الحكام الاستعماريين الإنجليز فى القرن التاسع عشر .

وانتهزت النمسا وإيطاليا فرصة إعادة المراقبة لتوجيه ضربة قاضية إلى النفوذ الإنجليزى ــ الفرنسى فى مصر . واستطاع ڤون كريمر ، العضو النمسوى فى صندوق الدين ــ وكان يمضى إجازته فى ڤينا ــ أن يقنع حكومته بأن تقترح تعيين مراقب ثالث كبديل لتخويل اللجنة ــ المقترح تعيينها ــ تصفية ديون مصر . وعلقت الحكومة النمسوية قبولها لأى خطة للتصفية على الأخذ بأحد هذين الاقتراحين [2] . وفى الوقت نفسه كان من رأى رئيس الوزراء الإيطالى الكونت كايرولى Cairoli ــ وكان كذلك وزيراً للخارجية ــ أن لجنة التصفية المتوخى أن تمثل فيها كل الدول لا تختص إلا بالماضى ، وأنه ما لم تشترك حكومته فى المراقبة فلن تحصل على ضمانات لصالح رعاياها فى المستقبل ــ وذهب إلى أن السلطات الممنوحة للمندوبين الإنجليزى والفرنسى من الشمول بحيث تعطيهما الرأى الحاسم فى كل المسائل المتصلة بالإدارة المصرية ، وقد يكون ذلك على حساب كل رعايا الدول الأخرى . لهذا بدا له أن المسألة لا تتعلق بالكرامة وحدها ، بل على أنها أيضاً مسألة ذوق ولياقة [3]. ونقل الجنرال منابريا (Menabrea) ــ سفير إيطاليا فى لندن ــ وجهة النظر هذه إلى سولسبرى ، وأبلغه اقتراح الحكومة الإيطالية الخاص باشتراكها مع ألمانيا والنمسا فى المراقبة [4]، كما أخطرت بذلك الحكومة الفرنسية . ولكن وادنجتون أبلغ السفير النمسوى دون مواربة أن فرنسا لن توافق على أن تكون للجنة التصفية أية سلطة على

---

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، ج ٧٨١ ــ رقم ٦٢ من مونتبلو إلى وادنجتون بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ .

(٢) (مصر) ج ٦٤ ، نسخة من رسالة سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٨٧٩ ، (النمسا)، ج ٦٢٥ مذكرة من القائم النمسوى بالأعمال إلى وادنجتون بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٧٩ .

(٣) ف . و ــ ٢٨٠/١٧٠ ــ رقم ٥٩٤ من وزارة الخارجية إلى باجت بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٤) ف . و ــ ١٢٤/١٤١ ــ نسخة من رقم ٥٣٤ من وزارة الخارجية إلى باجت بتاريخ ٨ نوفمبر ١٨٧٩ ، ف . و ــ ٢٧٢/١٧٠ ، رقم ٤٦٧ من باجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٧٩ .

المراقبين ، وفى المشروع الذى اقترحه (1) خوّل المراقبان سلطات واسعة فيا يتعلق بالإشراف على كل الأعمال العامة . وكان سولسبرى لا يزال يرى أن الاعتبارات السياسية تقتضى أن تباشر إنجلترا وفرنسا وحدهما حقهما فى تعيين مراقبين فى مصر . وكان من رأيه أن تقنع الدولتان ... من حيث المبدأ ... مرسوم ١٨٧٦ حتى يمكن تجنب اعتراضات الدول الأخرى : فلو أن المرسوم المقترح ... ذلك الوقت لم يزد على منح المراقبين لقباً إضافياً وبعض سلطات التفتيش الإضافية ... فإن يمس أحد حقوق إنجلترا وفرنسا — على حين أنهما لو طالبتا بمزايا جديدة لم ... عليها الدول الأخرى من قبل ، لأصبح من المتوقع أن تعترض هذه الدول عليها . لهذا اقترح وادنجتون ألا يلغى شىء من المراقبة القديمة ، على أن تضيف إليها الدولتان ما تشاءان ، وإن يكن قد صرح بأنه قد يكون من الحكمة الاستغناء عن بعض المهام التى وكلت إلى المراقبين السابقين بشرط أن يتضمن المرسوم الخديوى كل ذلك . ولهذا اقترح إعادة المراقبة كما كانت عليه وفقاً لمرسومى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، ٢٩ أغسطس ١٨٧٨ ، على أن « ترجو » إنجلترا وفرنسا الخديو أن يعين المراقبين « مفتشين عموميين » يمنحهما سلطات تفتيش إضافية ، على أن تخطره الدولتان « بصفة غير رسمية » بأنهما ستكلفان المراقبين بأن يمتنعا عن أى تدخل إدارى « فى الوقت الحاضر » (2).

وافقت الحكومة الفرنسية على هذه المقترحات — وأخطرت الدولتان الخديو بأنهما قد وقع اختيارهما على دى بلنيير و بيرنج بصفتهما مراقبين عموميين ، وأنهما — أى المراقبين — سيمتنعان عن التدخل فى الإدارة المصرية « حتى ترسل إليهما تعليمات جديدة » (3). واصطنعت الحكومة الإنجليزية اللباقة بعدم إصرارها على تعيين ولسون — وكان هدفها من ذلك هو إرضاء كل من الخديو والفرنسيين (4) . وأخبر الخديو القائم الفرنسى بالأعمال أنه علم بمزيد من الدهشة والأسف أن الحكومة

---

(1) ف . و — ١٤١/١٢٤ — نسخة من رقم ١١٧٤ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٩ .

(2) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٤ — ملحق برسالة من ليونز إلى وادنجتون بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٧٩ .

(3) نفس الملف — رسائل من مونبج إلى وادنجتون بتاريخ ٨ و ٢٨ و ٣١ أغسطس ١٨٧٩ .

(4) أشاد القائم الفرنسى بالأعمال فى لندن — مسيو مونتبللو — باعتدال وزارة الخارجية الإنجليزية ، وقارنه بمقاومة إنجلترا أثناء تشكيل وزارة نوبار — (إنجلترا) ٤ رقم ٦٢ بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ .

الفرنسية لم تكترث باعتراضه على دى بلنيير[1] الذى اعترضت عليه كذلك الجالية الفرنسية المقيمة بالقاهرة والإسكندرية : فأخذت تجمع التوقيعات على عريضة تستنكر رجوعه ، كان من المتوخى أن ترسل إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ، ولكن ممثل فرنسا فى مصر حال دون ذلك[2] . وهكذا أصبح واضحاً أن وادنجتون قد ارتكب خطأ جسيماً لم يلبث أن أصاب المصالح الفرنسية بأضرار بالغة وإن يكن من جانبه يرى أن دى بلنيير « ممثل مخلص لمصالح فرنسا القومية ومدافع يقظ عنها » ، وأنه « يتميز بالذكاء والشعور القومى الكافيين للتغلب على الاعتقاد السائد فى فرنسا بأن مصالحها فى مصر لا تلقى من يدافع عنها الدفاع الكافى فى مجالس الخديو بالشكل الذى يمكن فرنسا من مواجهة تفوق النفوذ الإنجليزى »[3] .

وقبل الخديو على مضض أن يعين المراقبين اللذين اختارتهما الدولتان ، وأصدر بذلك مرسوماً فى ٤ سبتمبر . كما أصدر وزير الخارجية المصرية — مصطفى فهمى باشا — مذكرة أعلن فيها أن الخديو حين قبل تعيين دى بلنيير رأى نفسه مضطراً إلى تأكيد اعتراضاته ، وأن الشروط المفروضة عليه لقبول المراقب الفرنسى تتضمن خرقاً لمرسوم ١٨٧٦ الذى أعطى الخديو مطلق الحق فى اختيار وتعيين المراقبين[4] . وعلى أى حال فقد اتفق بيرنج ودى بلنيير على أن نظام الحكم الأوربى المباشر لا يتناسب مع أحوال مصر كما كانت عليه فى ذلك الوقت ، وأن من الأفضل أن لا تخلع عليهما سوى سلطات عامة خاصة بالإشراف والتفتيش ، على أن يكون نفوذهما الشخصى كافياً[5] . ولكن لما كانت النمسا تتزعم تحدى الحكم الثنائى الذى كان يختلف عن صندوق الدين العام والمحاكم المختلطة بحكم أن الدول الكبرى الأخرى التى وافقت على وضع مصر الدولى لم توافق عليه ، أصبح من الضرورى الحصول على موافقة النمسا على وجهات نظر إنجلترا وفرنسا اللتين كان عليهما أن تنسقا معها

---

(١) ف . و — ١٤١/١٢٦ — رقم ٤٩١ من لاسلز إلى وزارة الخارجية فى ٤ أغسطس ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ — موتيج إلى وادنجتون بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المنشورة (D. D. F.) — المجموعة الأولى — الجزء الثالث — رقم ١٣٤ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ — موتيج إلى وادنجتون بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٧٩ .

(٥) Cromer, op. cit., I, p. 160

العمل . لهذا زار المراقبان ڤينا وهما فى طريقهما إلى مصر ، ووجدا أن الحكومة النمسوية لا تزال تصر على مقترحاتها الأصلية . وهكذا كوّنت النمسا وإيطاليا وألمانيا جبهة متحدة تسند مقترحات ڤون كريمر التى كانت تهدف إلى فرض الإشراف الدولى على شئون مصر بربط المراقبة بالتصفية المقترحة.[1] وفشل بيرنج ودى بلنيير فى إقناع الحكومة النمسوية بالتخلى عن معارضتها ، وإن نجحا فى إقناعها بالتخلى عن اقتراحها الخاص بتعيين مراقب ثالث ؛ كما أرضيا دوائر ڤينا بوعدهما بمراعاة وجهة النظر النمسوية حين يحين وقت مناقشة التصفية العامة[2] .

وفى تلك الأثناء استمرت المفاوضات بين الحكومة المصرية وبين إنجلترا وفرنسا حول تحديد مهام المراقبين . وأصرت الدولتان على منح المراقبين سلطات تفتيش واسعة دون أن تخلع عليهما مهام إدارية ، كما أصرتا على منحهما كرسيين فى مجلس الوزراء بصفة استشارية : بمعنى أن يكون باستطاعتهما الإدلاء بآرائهما دون أن يكون لهما حق التصويت[3]. ونص المشروع النهائى للمرسوم الذى قدم للخديو على عدم إقالة المراقبين دون موافقة حكومتيهما ؛ ومعنى ذلك خضوع مصر التام للمراقبة التى اتسعت اختصاصاتها بشكل فعال . وطالب رياض ومصطفى فهمى ببعض التعديلات التى كان القصد منها المحافظة على الشكل وتجنب المعارضة ، دون أن يتضمن هذا المساس بسلطات المراقبين . وزكى لاسلز الأخذ بهذه المقترحات تجنباً لإغضاب الوزيرين وتمهيداً لإقامة علاقات الود بينهما وبين المراقبين — فما لم يتم ذلك كان من المستحيل توقع أى نتائج مرضية[4] . ولم تحدد اختصاصات المراقبين ، تجنباً للمعارضة وأخذ بالتعديلات التى طلبتها الحكومة المصرية ، ثم أذيع المرسوم[5] فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ . ومنذ ذلك الوقت بدأت فترة أصبح فيها المراقبان هما الحاكمان الحقيقيان لمصر — فلما كانا يمثلان إنجلترا وفرنسا ،

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (ألمانيا) جـ ٣٠ — رقم ١٩٧ ؛ (النمسا) ، جـ ٥٢٦ ، رقم ٩٦ ورسائل بتاريخ ٢٣ و ٢٦ أكتوبر و ٩ نوفمبر ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (النمسا) جـ ٥٢٦ — الرسائل رقم ٢٨ و ٢٩ و ١١٢ .

(٣) ف . و — ١٤١/١٢٦ — الرسالة رقم ٥٧٢ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٨٧٩ .

(٤) نفس الملف — رقم ٥٧٣ — من لاسلز إلى وزارة الخارجية بنفس التاريخ .

(٥) الكتب الزرقاء — مصر — رقم ٢ — ١٨٧٩ — الرسالة رقم ٢٣ .

فقد فرضا كل رغباتهما على الخديو الذى أرغم على إعطائهما ثقته ، فى الوقت الذى أرغمت فيه الحكومة المصرية على التسليم ، بحيث أصبح من الصعب عليها - فيما يتعلق بالتقارير التى كان من حقها أن تنشرها - أن تنكر مسئوليتها عن الإجراءات التى يفرضها عليها المراقبان .

واشتدت الصحافة المصرية فى الهجوم على مرسوم إعادة المراقبة ، وأرغم رياض على مصادرة صحف « مصر الفتاة » و « مصر » و « التجارة »[1] . وقد اعترف هو ذاته بأن المصريين لم يقبلوا المراقبة واعتبروها دليلاً على الخضوع لإنجلترا وفرنسا وانعدام الثقة بالخديو وحكومته[2] . وكان هدفه من الاضطلاع بمسئولية الحكم تحت إشراف المراقبين - وفق ما قاله ليلنت[3] - هو إنقاذ مصر من ويلاتها وتسديد الديون - وبذلك يمكنه التخلص من التدخل الأجنبى فى أسرع وقت ممكن . وكان يتوقع أن تساعده المراقبة على مقاومة الدول الأوربية الكبرى - باستثناء إنجلترا وفرنسا اللتين كان يتوخى الاتصال الوثيق المستمر بهما فى كل خطوة عن طريق المراقبين والقنصلين العموميين[4] . وكان من رأيه أن الحكومة المصرية ستفقد قدراً كبيراً من ميزات المراقبة ما لم يتعاون المراقبان مع القنصلين . لهذا طلب من دى بلنيير أن تصدر الحكومتان تصريحاً يحدد مسئوليات كل الأطراف المعنية . ولكن اللورد ليونز اعترض على مثل هذا التصريح ، على اعتبار أن الأحوال قد لا تستمر بالشكل الذى كانت عليه ، وأنه قد تجد ظروف أخرى من شأنها أن تضعف نفوذ إنجلترا فى مصر . لهذا نصح وزارة الخارجية الإنجليزية بعدم الالتزام بتعهدات جديدة قد ترغم إنجلترا على المحافظة على النظام القائم أو تخلع عليه طابع الاستمرار[5] . ومن هنا لم يطرأ تعديل على مرسوم نوفمبر ١٨٧٩ التى استمرت فاعليته حتى ألغى بعد الاحتلال الإنجليزى .

---

(١) إبراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ، ص ١٠٧ - ٨ .

(٢) ف . و - ١٤١/١٣٤ - رقم ٣٠٤ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٨٠ .

(٣) Secret History, p. 128.

(٤) ف . و - ١٤١/١٣٤ - الرسالة رقم ٣٠٤ السابقة .

(٥) ف . و - ١٤١/١٤١ - رقم ٢٧٤ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٨١ .

التصفية :

حين عملت إنجلترا وفرنسا على خلع إسماعيل ، كان هدفهما إجراء تصفية عامة لديون مصر . ولما كان معظم الدائنين من الإنجليز والفرنسيين ، فقد اقترح وادنجتون انفراد الدولتين بالتصفية[1] . ولكن سولسبرى رفض هذا الاقتراح، في الوقت الذى رفض فيه مقترحات فون كريمر التى كانت تهدف إلى تدويل شئون مصر بوجه عام . وربما كان مرجع ذلك هو النقد الذى وجهته المعارضة البرلمانية إلى سياسته منددة بإسرافه في الارتباط بفرنسا ، مما اضطره إلى تجاهل مصالح إنجلترا الحقيقية في المجال السياسى[2] . لهذا اتفقت الدولتان على تدويل التصفية دون أن ينسحب هذا التدويل على نشاط المراقبين اللذين رؤى أن يحتفظا باستقلالهما وأن يقيما في الوقت نفسه علاقات ودية مع مندوبى التصفية . كما تم الاتفاق على رفض اقتراح إيطاليا والنمسا الخاص بخلع صفة الاستمرار على لجنة التصفية كبديل لتعيين مراقب ثالث : فقد كان من رأى سولسبرى أن مهمة لجنة التصفية مقصورة على التصفية ، على أن ينفرط عقد اللجنة بعد انتهاء عملها — إذ أن قيامها بعمل آخر غير التصفية يجعلها لجنة جديدة ذات مهام من نوع آخر . كما رأى أن لجنة تمثل الدول المسيحية لن تستطيع بحكم تكوينها أن تحكم مصر : إذ تنقصها المعرفة الوثيقة بالبلاد في الوقت الذى لا تحظى فيه بعطف السكان[3] .

وكان الخديو وحكومته شديدى الحماسة للتصفية حتى يتسنى تنظيم الديون ووضع خطة مالية عامة تنقص الفائدة على الديون بحيث تتمشى مع دخل البلاد ولا تعرضها للإفلاس — بالإضافة إلى أن مثل هذه التصفية من شأنها أن تساعد على تثبيت الدين العام بتحديدها المبالغ المخصصة له ، وأن تساعد الحكومة على تحديد علاقاتها بالدائنين . لهذا اعترفت الحكومة المصرية باستمرار التحقيقات التى بدأتها

---

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ج ٧٨١ — رقم ١٠٩ بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٧٩ .

(٢) نفس الملف — رقم ٨ من بوثيار إلى وادنجتون بتاريخ ١٤ أغسطس ، ورقم ٢٩ بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٧٩ من بوثيار . وكان من رأى الأميرال بوثيا وأن هذا النقد معناه نجاح السياسة الفرنسية — لهذا حث وادنجتون على أن يتابعها بقوة .

(٣) ف . و — ١٢٤/١٤١ — رقم ١١٧٤ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٩ ورقم ١٤٣٤ من سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٨٧٩ ، (مصر) ، ج ٦٤ ، نسخة من رسالة سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٨٧٩ .

بلجنة التحقيق ، وعملت على تحقيق الأهداف التى تألفت اللجنة من أجلها ، وهى الأهداف التى أجلها صدور مرسوم ٢٢ أبريل فى أواخر حكم إسماعيل . وكانت الحكومة المصرية ترى القيام بالتصفية دون حاجة إلى بلجنة دولية — إذ توقعت صعوبة تحديد سلطات المندوبين ، الذين كان بإمكانهم أن يشلوا الإدارة المصرية حتى فيما لو حددت سلطاتهم بدقة وعناية . وبرغم أن المراقبين وافقا على وجهة نظر الحكومة المصرية[1] ، فقد رأى سولسبرى أن من الضرورى أن تحدد اللجنة أقصى قسط من الضرائب التى تتمتع الحكومة المصرية بحرية تخصيصها لخدمات البلاد العامة لفترة زمنية غير محدودة ، وكان يخشى الوصول إلى قرار خاطئ قد يلحق الظلم بالشعب المصرى ، الأمر الذى لا يمكن تفاديه إلا بالسماح للمراقبين بإبداء آرائهما فى اجتماعات اللجنة أو بإعطائهما حق الفيتو بحكم إلمامهما بشئون الحكومة المصرية . كما اقترح أن ينص مشروع المرسوم الذى يصدره الخديو على انفضاض اللجنة بعد انتهاء المهلة التى ينص عليها المرسوم[2] .

وبعد أن اتفقت إنجلترا وفرنسا على مشروع المرسوم ، قدم إلى الخديو والدول الكبرى الأخرى . ولكن النمسا وإيطاليا تلكأتا فى الموافقة عليه ، فأبدى رياض شكواه مما ترتب على ذلك من عرقلة تحسين أحوال مصر المالية — وهدد المراقبان بالاستقالة لنفس السبب[3] . وفى تلك الأثناء أبدت روسيا رغبتها فى الاشتراك فى التصفية . ولما لم تكن لروسيا مصالح مالية فى مصر ، فقد كان هدفها من ذلك سياسيًّا ، وقد بين رئيس وزرائها دى جيرز أن أعمال اللجنة لابد أن تمس نشاط المحاكم المحلية ، وأنها بالتالى تمس روسيا عن كثب . فروسيا — فى رأيه — لن ترضى عن وضعها الثانوى بالنسبة إلى المسألة المصرية ، خاصة وأنها اشتركت فى تحديد وضع مصر الدولى[4] . ولكن الدولتين اعترضتا على مساعى روسيا التى كانت قد أعلنت

(١) الوثائق الفرنسية المنشورة (D. D. F.) ، المجموعة الأولى ، ج ٣ ، رقم ٨ .

(٢) (إنجلترا) ، ج ٧٨٣ — مذكرة من ليونز إلى فريسينية بتاريخ ٧ فبراير ١٨٨٠ .

(٣) (مصر) ، ج ٦٥ — دى رنج إلى فريسينية بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٠ .

(٤) (إنجلترا) ، ج ٧٨١ ، رقم ٦٢ من مونتبلو إلى وادنجتون بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ ، (روسيا) ، ج ٢٦٠ . نسخة من رسالة جيرز إلى كابنست بتاريخ ٦ مارس ١٨٨٠ .

من قبل أنها ليست لها مصالح خاصة فى مصر[1] . ولما كان قانون المحاكم المختلطة قد نص على ضرورة موافقة الدول الموقعة عليه على كل قانون مالى ، فقد كان معروفاً منذ البداية أن روسيا لن توافق مسبقاً على قرارات اللجنة وأنها ستحتفظ برأيها حتى تبلغ بهذه القرارات[2] .

وفى أواخر مارس ١٨٨٠ أبدت إيطاليا والنمسا موافقتها ، وفى ٣١ مارس صدر مرسوم خديوى نص على تشكيل لجنة التصفية ، على أن تتألف من مندوبين عن كل من إنجلترا وفرنسا ومندوب عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ومصر[3] . كما نص المرسوم على أن تختص اللجنة بالتحقيق فى أحوال مصر المالية مع مراعاة ملاحظات كل الأطراف المعنية ، وإصدار قانون يحدد العلاقات بين الحكومة المصرية والدائرة الخديوية من جهة وبين الدائنين من جهة أخرى ، مع النص على طريقة تصفية الديون السائرة . كما حدد المرسوم الدخول المخصصة فى الميزانية للديون الثابتة والسائرة ، والمبالغ اللازمة للوفاء بمطالب الحكومة المصرية . وخولت اللجنة ، بالاتفاق مع المراقبين ، حق الإشراف على تنفيذ أى قرارات تتخذها ، على أن تنهى أعمالها خلال فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر من صدور قانون التصفية . ووافق الخديو من جانبه مسبقاً على إصدار القانون — ومعنى ذلك موافقة الحكومة المصرية على تنفيذ التشريعات التى تفرضها الدول دون أن يكون باستطاعتها — عن طريق التمثيل المناسب فى اللجنة — أن تدافع عن مصالحها . ورغم أنها أعلنت « استعدادها للموافقة على كل ما تتفق عليه الدول » ، فقد وافقت إنجلترا وفرنسا فى مشروع المرسوم

---

(١) ف . و — ١٤١/١٢٢ — رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٨٠ ، ف . و — ١٤١/١٣٢ رسالة بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٨٠ .

(٢) ف . و — ١٤١/١٣٢ — رقم ١٦٠ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٠ ، (مصر) ج ٦٦ ، من فريسينية إلى دى رنج بتاريخ ١١ أبريل ١٨٨٠ ، (إنجلترا) ، ج ٧٨٤ — رقم ١٠٤ من فريسينية إلى بوثيار بتاريخ ١٠ أبريل ١٨٨٠ .

(٣) عدد الوقائع المصرية بتاريخ ٤ إبريل ١٨٨٠ — وكان أعضاء اللجنة كالآتى : عن إنجلترا ولسون (رئيساً) وبيرنج — عن فرنسا ليرون ديرول Lairon d'Airolles وبيج دى بوغاس Baillague de Boghas — عن ألمانيا دى ترسكوف Treskow — عن النمسا فون كريمر — عن إيطاليا باراڤلل — ومن مصر بطرس غالى — وفى يونية حل السير أوكلاند كولفن Auckland Colvin محل بيرنج — الذى نقل إلى الهند — بصفته مراقباً عاماً وعضواً فى لجنة التصفية . كذلك حل البارون دى ڤيتسيرا De Vetsera محل فون كريمر الذى نقل إلى وزارة الخارجية النمسوية .

على التعديل الذى اقترحه رياض فيما يختص بتحديد المبلغ المخصص للنفقات العامة بالاتفاق بين مجلس الوزراء المصرى والمراقبين [1] .

وكانت اللجنة الجديدة هي نفس لجنة التحقيق القديمة ، مع توسيع نطاقها ومنحها سلطات أوسع وإضافة ممثل عن ألمانيا . وكان مشروع مرسوم تأليفها من بنات أفكار بيرنج ودى بلنيير اللذين كانا قد قاما باستشارة سولسبرى وواددنجتون وولسون وفيڤيان — أى نفس الأشخاص الذين أشرفوا على إنشاء وتوجيه التحقيق والمراقبة . بل إن أعضاء اللجنة كانوا هم تقريباً نفس الأشخاص الذين اشتركوا فى التحقيق والمراقبة ووجهوا بالنقد الشديد من جانب المصريين فى أواخر عهد إسماعيل . وعبثاً اعترض توفيق على تعيين ولسون الذى كرهه المصريون، رغبة منه فى تهدئة الرأى العام المصري بدلاً من إثارته [2] . بل إن ولسون ذاته تصرف باستعلاء مبالغ فيه — حين وصل إلى محطة القاهرة — فحيا الموظفين الذين استقبلوه ببرود ملحوظ ، ثم اخترق شوارع القاهرة ، يصحبه نوبار الذى كان قد عاد إلى البلاد منذ وقت قريب ، وأدرك الناس ما يتضمنه هذا العمل من التشفى والرغبة فى الثأر .

وفى ٣١ مارس وقع قناصل الدول الممثلة فى اللجنة تصريحاً مشتركاً أعلنوا فيه أن حكوماتهم ستوافق على القانون الذى تعده اللجنة ، وأنها ستبلغه إلى الدول الأخرى التى اشتركت فى الإصلاح القضائى للموافقة عليه . وفى ٢٨ أبريل وجهت وزارة الخارجية الفرنسية [3] مذكرة دورية إلى ممثلى فرنسا فى هذه الدول أوضحت فيها الدوافع التى دعتها إلى اتخاذ هذا الإجراء بالاشتراك مع إنجلترا ، على اعتبار أن الحكومتين لهما مصالح هامة فى مصر وتقع معظم الديون المصرية فى أيدى رعاياهما، الأمر الذى يعطيهما الأفضلية فى تشكيل لجنة التصفية . وأعربت المذكرة عن أمل الحكومة الفرنسية فى أن تحذو الدول التى وجهت إليها المذكرة حذو الدول الخمس

---

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، جـ ٧٨٣ — فريسينيه إلى ليونز وليونز إلى فريسينيه بتاريخ ٥ و ١٥ مارس ١٨٨٠ ، وتلغرافات لاسلز إلى وزارة الخارجية رقم ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٩ و ١٦٠ بتاريخ ٢١ و ٢٢ و ٢٣ أكتوبر و ١٠ نوفمبر ١٨٧٩ .

(٢) ف . و — ٣٠٠٦/٧٨ — التلغراف رقم ١٠١ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٧٩ ، ف . و — ٣٠٠٣/٧٨ ، الرسالة رقم ٤٤٣ .

(٣) فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٩ حل فريسينيه محل واددنجتون فى وزارة الخارجية الفرنسية بالإضافة إلى شغله منصب رئيس الوزراء .

الكبرى وتعطى موافقتها . ووافقت إسبانيا فى ١٥ مايو ، كما وافقت بلجيكا فى ٢٤ مايو — وما لبثت الدانمارك وهولندة والبرتغال والسويد والنرويج أن أعطت موافقتها هى الأخرى . على أن اليونان ، التى كانت لها جالية وافرة العدد فى مصر ، أبدت بعض الاعتراضات ، وعبرت عن رغبتها فى أن يكون لها كرسى فى اللجنة . ولكن فريسينيه حذر الحكومة اليونانية من أن اعتراضها قد يضر بمصالح رعاياها فى مصر — وأمام ضغط إنجلترا وفرنسا أعطت اليونان موافقتها على التصريح فى ٢٧ يونية ، مع احتفاظها بحق الاشتراك فى كل المناقشات التى من شأنها أن تؤدى إلى تعديل التزامات مصر الدولية .

وبدأت اللجنة عملها فى الوقت الذى اشتدت فيه معارضة المصريين . فقد كان من المتوقع من ممثلى الدائنين أن يبذلوا كل ما فى وسعهم ليضمنوا لهم أكبر قسط ممكن من دخل مصر . وانتشرت الإشاعات بأن اللجنة تزمع إلغاء دين المقابلة ، وانتهز خصوم رياض السياسيون — ومنهم نوبار وشريف ، وهذا الأخير كان حينئذ يتزعم من عرفوا « بالأتراك القدامى » — انتهزوا فرصة القلق العام لتحقيق أغراضهم الخاصة . وأضرب طلبة الأزهر وأحاطوا بمكان اجتماع اللجنة ، ولكن فرقهم البوليس . وأرسلت العرائض إلى ولسون للمطالبة بعدم إلغاء المقابلة ، وقبض رياض على موقعيها ونفى زعماءهم إلى النيل الأبيض[1] — وكان نوبار قد جمع التوقيعات على العريضة مستغلاً الأهمية التى خلعتها عليه صلته بولسون ، وكان هدفه توسيع هوة الخلاف بين لجنة التصفية والمراقبة[2] . وحين فرضت ضريبة إضافية قدرها ١٥٠,٠٠٠ جنيه على الأراضى العشورية ، احتجت صحيفتان صودرتا فى الحال . وفى الوقت نفسه هوجمت المرتبات الضخمة التى كان يتقاضاها الموظفون الأوربيون ، على حين أن الإيطاليين واليونانيين والسوريين الذين كانوا شديدى القلق على ديونهم التى تم عقدها بالربا بشروط باهظة ، تعاونوا معاً على تعقيد الموقف . كما اشتد قلق الجالية الفرنسية بسبب مصادرة صحيفة « لاريفورم (La Réforme) » التى نقدت أوتوقراطية رياض ، بالإضافة إلى السخط العام على دى بلنيير الذى وجهت إليه تهمة الميل إلى

(١) جريدة التايمز فى ٨ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٦٦ — رقم ٨٢ من دى رنج إلى فريسينيه بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٨٠ .

إنجلترا والتضحية فى الماضى بمصالح الجالية الفرنسية باستسلامه لولسون[1] .

وفى إبان كل هذا القلق العام قدم مشروع قانون التصفية إلى الخديو الذى وافق عليه دون أدنى تعديل — وفى ١٩ يولية نشر القانون[2] فى جريدة الوقائع ، ومنذ ذلك الوقت أصبح قانون مصر المالى أو ميثاق ميزانيتها[3] . وأهم ما يميزه أنه جاء برمته نتيجة للضغط الأجنبي — وبذلك استسلمت مصر للمرة الثانية فى أربعين عاماً لإرادة أوربا التى فرضت وضعها الدولى فى عام ١٨٤١ثم فرضت وضعها المالى فى عام ١٨٨٠ . وقد وحد قانون التصفية كل الديون وأنقص فوائدها التى أصبحت نسبتها تتراوح ما بين ٤,٥٪ ونص من الناحية العملية على ميزانيتين : إحداهما للحكومة والأخرى لصندوق الدين . ومما له دلالته أن المبالغ المخصصة للإدارة (مع استبعاد الخراج الذى كان على مصر أن تدفعه لتركيا) لم تزد على ٤٢ ٪ من دخل البلاد. ومعنى ذلك استغناء مصر عن أكثر من ٥٧ ٪ من دخلها لمدة ٦١ سنة لكى تدفع الخراج وفوائد الديون واستهلاكها — وهى جميعاً نفقات غير مجزية . وعلى حين أن مجموع ديون مصر بلغ ٩٥,٠٠٥,٠٦٣ جنيه منها ٧٨,٥٦٥,٢١٠ جنيه مستحقة للأوربيين والباقى للمصريين ، نص قانون التصفية على ضمان رأسمال الدائنين الأوربيين ، على حين منح الدائنون المصريون فائدة قدرها ٩٪ لمدة ٥٠ عاماً فى مقابل فقدهم لرءوس أموالهم. وبهذا ألغى القرضان اللذان دفعهما المصريون وهما الروزنامة[4] (وقدره ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) والمقابلة (وقدره حوالى ١٥ مليون جنيه) — وعوض ملاك الأراضى بحصولهم على وعد بتخفيض مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً من الضرائب المستحقة عليهم لمدة ٥٠ سنة .

وبالإضافة إلى كل هذا لم يطبق على الميزانيتين نفس المبدأ — ففى حالة حدوث عجز فى ميزانية صندوق الدين كانت الحكومة ملزمة بسداده ، دون أن يكون لها

---

(١) نفس الملف — نفس الوثيقة رقم ٨٦ بتاريخ ٣١ مايو ١٨٨٠ .

(٢) Abulleef, op. cit., pp. 143 ff.

(٣) Ibid, p. 138 & p. 142.

(٤) قرض دين الروزنامة حل الأقاليم فى عام ١٨٧٤ — وكانت قيمته ٥ ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها ٩٪ — ولم يصل من هذا القرض إلى الخزانة العامة سوى ١,٨٠٠,٠٠٠ ج ، ولم تعط للدائنين أى سندات ، وحتى تشكيل لجنة التصفية لم يقبض الدائنون سوى قسط واحد من الفوائد تسلمه بعض الأشخاص المحظوظين .

أى حق فى أى فائض من ميزانية صندوق الدين مهما كانت قيمة هذا الفائض . ومن ناحية أخرى لم يكن صندوق الدين ملزماً بسداد أى عجز فى ميزانية الحكومة ، فى الوقت الذى كان من حق صندوق الدين أن يطالب بنصيبه فى أى زيادة تطرأ على دخل الحكومة : أى أنه كان بإمكان صندوق الدين أن يطلب عون الحكومة ، حتى وإن لم يكن لديها أى فائض تقدمه له[1] .

ويتضح من كل هذا أن التوصيات المالية التى تقدمت بها اللجنة كانت تحمل طابع التحيز الصارخ . فلم تكن هذه التسوية سوى صدى للهيمنة الأجنبية على الإدارة المصرية ، بحيث إن الحكومة المصرية لم تعد حرة التصرف فى مصادر دخلها ، وأصبح من المستحيل عليها أن تواجه مطالب البلاد أو أن تدخل أى تحسين على نظمها الحيوية دون أن تضطر إلى الحصول مسبقاً على موافقة الدول التى أقرت قانون التصفية وخولت المحاكم المختلطة أن تعتبره ملزماً لرعاياها . لهذا كله كانت هذه التسوية — وهى من جميع نواحيها نتيجة للتدخل الأجنبى — ماسة برخاء مصر ، إذ فرضت قيوداً جديدة ساحقة على سلطة الحكومة المصرية فى المجال المالى . ولم تغب دلالة هذا التدخل الأجنبى عن إدراك المصريين الواعين ، فلم يكن الهدف منه نشر الحضارة الأوربية فى مصر ، بل كان هدفه الوحيد هو الحصول على فوائد سهلة أياً كانت النتائج بالنسبة إلى المصريين ، واستغلال بلد ضعيف عاجز وحده عن مقاومة ضغط الدول الكبرى . وحين بدا أن الخديو وحكومته قد استسلموا للأجانب ، اتهمهم المصريون بالتفريط فى مصالح البلاد الحقيقية ، وبذلك تمهد السبيل لنضال حاد ذى ثلاث شعب : بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية المتهاوية ، والأجانب بنفوذهم القوى فى البلاد .

---

(١) ملحق برسالة مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٨٠ .

الفصل السادس

الثورة

« لقد خلقنا الله أحراراً ، ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً . فوالله الذى لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » . عرابى لتوفيق فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ — (مذكرات عرابى ، جـ ١ ، ص ٧٩) .

رياض باشا :

اتصف مصطفى رياض باشا بالنزاهة والجد والاستقامة ، كما كان إدارياً ممتازاً[1] . ولكنه كان شديد العناد متعصباً لوجهات نظره ، حاد المزاج . واتصفت أفكاره السياسية بالمحافظة : إذ هى محدودة الكم أقرب إلى أفكار العصور الوسطى ، وإن لم يخل رياض ذاته من بعض الشعور بالعطف على الشعب العادى ، هو من قبيل عطف الإقطاعى الطيب على أقنانه[2] . وقد استفاض كثير من المؤرخين والكتاب فى انتساب رياض إلى أسرة يهودية ، وإن يكن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى[3] ينفى ذلك دون أن يشير إلى أسانيده . وأياً كان الأمر فقد كان رياض يشبه الساسة الأتراك فى زمانه : فهو شديد الاعتداد بخصاله وهيبته ، ممعن فى الثقة بنفسه ، مغرور وميال إلى الاستبداد . وفى الفترة التى رأس فيها مجلس الوزراء قرابة سنتين (من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ٩ سبتمبر ١٨٨١) تعاون مع المراقبين اللذين كانا يحكمان من وراء ستار ، والتزم بنصائحهما ، ثم خدع نفسه والآخرين بأن ادعى لنفسه أمجاد كل ما أنجز من أعمال ، وإن يكن ذلك قد سلط عليه سهام المعارضة الوطنية . وقد حقق بعض الإصلاحات : فألغى السخرة والكرباج وحوالى ٣٠ ضريبة بغيضة فرضت فى عهد إسماعيل . ونسقت الميزانية طبقاً لقانون التصفية ، وبدا أن أحوال البلاد المالية تسير فى طريق التحسن .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) Milner, op. cit., pp. 126 — 7.

(٣) الرافعى : الثورة العرابية — نفس الصفحتين السابقتين .

على أن شدة حكام الأقاليم حجبت إصلاحات رياض الذى خلع عليهم سلطات واسعة أساءوا استخدامها ، فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى أقاصى السودان دون محاكمة[1] ، مما أثار الشعب ضده خاصة وأنه قد تعرض للسخط العام أيام الوزارة الأوروبية — وهو ما كان توفيق يدركه جيداً[2] . كما أن رياض ذاته كان على يقين من تحدى الطبقات العليا له بسبب موقفه العدائى السابق من مجلس شورى النواب[3] ، وخضوعه للغرب وإلغائه لدين المقابلة . وانضم بعض كبار ملاك الأراضى ، الذين مسهم الضر بسبب الديون التى عقدوها لكى يدفعوا دين المقابلة[4] مما دفع بعضهم إلى التخلى عن أراضيهم ، انضموا إلى الباشوات الساخطين الذين تزعمهم كل من نوبار وشريف وإن اختلفت أهداف الرجلين . فقد جمعتهما الرغبة فى إسقاط رياض أو الحلول محله ، فحاول الأتراك والشراكسة الذين كانوا يسندون شريف أن يضموا نوبار إلى صفهم[5] . وعلى حين أن شريف كان على اتصال مستمر بإسماعيل فى منفاه[6] ، كما كان على اتصال وثيق « بالأتراك القدامى » ، لم يكن نوبار يستند إلى أحد ، ولكى يمهد لرجوعه إلى الحكم حاول أن يكتسب الرأى العام بسند مطالب الذين دفعوا المقابلة ، كما حافظ على صلاته الوثيقة بولسون أثناء رياسة هذا الأخير للجنة التصفية ، مما كاد يحدث أزمة وزارية : إذ أن ولسون لم ينحن لرياض الذى ضايقه ذلك ، خاصة وأن ولسون لم يتنبه لما قد يترتب على علاقته بنوبار من إضعاف للسياسة الإنجليزية ، فحذرته وزارة الخارجية الإنجليزية من ذلك ونصحته بالابتعاد عن نوبار[7] .

وقبل شهر من اضطلاع رياض بمسئولية الحكم طرد جمال الدين من مصر بعد استقراره فى البلاد منذ عام ١٨٧١ . وقد خصصت له الحكومة المصرية راتباً منتظماً وشجعته فى بعض الأحيان ، فعقد صلات الود مع توفيق ورياض — وكان هذا

---

(١) Abulleef, p. 168.

(٢) ف . و — ٢٠٠٦/٧٨ — تلغراف ڤيڤيان رقم ٢٠ إلى سولسبرى بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٧٩ .

(٣) تلغراف مالت إلى سولسبرى بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٤) Abullef, op. cit., p. 161.

(٥) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ — بلنير إلى وادنجتون بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٦) Bemmelen, L'Egypte et l'Europe, II, p. 237.

(٧) أوراق جرانفل الخاصة — (خاص ، ١٠٩) — جرانفل إلى مالت بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٠ ورسالة أخرى موقعة (ت) — يبدو من لورد تنتردن إلى مالت بتاريخ ٢ يونية ١٨٨٠ .

الأخير من المتحمسين لحركة الجامعة الإسلامية . وكان توفيق فى أوائل عهده يعد جمال الدين وتلميذه محمد عبده من أخلص أنصاره ، ولكنهما من ناحيتهما كانا يتوقعان منه الشيء الكثير ، وذكراه بوعوده السابقة الخاصة بمنح مجلس شورى النواب سلطات تمثيلية حقيقية[1] . ولكن الظروف أرغمت توفيق على السير فى طريق الحكم المطلق ، فتمشى مع نصيحة لاساز[2] ، وقُبض على جمال الدين بعد منتصف ليل ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ وطرد من البلاد ، كما فصل محمد عبده من خدمة الحكومة وأعيد إلى قريته وحذر من القيام بأى نشاط عام .

ثم كانت حملة الكبت التى وجهها رياض ضد الصحافة[3] — فالصحافة الوطنية استمرت فى الهجوم على الحكم الثنائى ، ورغم أنها أبدت شيئاً من العطف على توفيق فى أوائل عهده ، ما لبثت أن هاجمته هو ورياض لخضوعهما للسيطرة الأجنبية . وشن أديب إسحاق حملة ضد المراقبين فى صحيفتيه « مصر » و « التجارة » فصودرتا ، كما صودرت صحيفتا « مصر الفتاة » و « لاريفورم » الفرنسية التى أبدت العطف على القضية الوطنية . وصودرت الصحف التى كانت تنشر فى الخارج مثل « النحلة » و « أبو نضارة » و « أبو صفارة » و « القاهرة » و « الشرق » . وأدى كل هذا إلى اتخاذ الحركة الحرة شكلاً سريًّا مخافة الإرهاب . وفى أواخر عام ١٨٧٩ أعلن الحزب الوطنى عن وجوده حين أصدر فى ٤ نوفمبر ٢٠ ألف نسخة من « بيانه » الذى احتوى على برنامج محدد لإنقاذ مصر من ويلاتها[4] . ولا توجد معلومات قاطعة عن أصل هذا الحزب وعلاقته بالضباط « الفلاحين » والقصر والأمير حليم[5] . ومن المؤكد أنه تكوّن فى أواخر عهد إسماعيل حين اشترك فى نشاطه باشوات من أمثال شريف وراغب وشاهين — وكل هؤلاء كانوا على صلة وثيقة بإسماعيل ، مما يحملنا على

---

(١) Abulleef, op. cit., p. 165.

(٢) (مصر) ج ٦٩ — رقم ١٩ من سنكفكز إلى سانت هيلير بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٨١ — رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ١٧٨ — إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، ص ١٠٦ .

(٣) انظر : الثورة العرابية وتطور الصحافة المصرية .

(٤) Ninet, Arabi Pacha, p.37; — أيضاً مقاله بعنوان The Origins of the National Party in Egypt. — مجلة القرن التاسع عشر ، ج ١٣ ، ١٨٨٣ ص ١٣١ .

(٥) يقدم لانداو (كتابه السابق ، ص ٨٤ وما بعدها) آراء معقولة ، ولكنها غير نهائية — انظر ما سبق ، ص ١٠ — ٨٦ .

الاعتقاد بأن الحزب كان يخضع لتوجيه القصر بشكل ما . وفى عهد توفيق ضم الحزب — إلى جانب الضباط الوطنيين الساخطين وحليفهم الطموح محمود سامى البارودى — بعض ملاك الأراضى الذين أصابهم الضر : من أمثال سليمان أباظة ومحمد سلطان وبعض الباشوات المعروفين بإخلاصهم لإسماعيل من أمثال عمر لطفى وشريف وشاهين .

وسعى وراء الأهداف نفسها بعض المثقفين الذين أطلقوا على جماعتهم اسم « مصر الفتاة » ، وأصدروا فى الإسكندرية الصحيفة التى تحمل نفس الاسم والتى سبقت الإشارة إليها . وقد تألف حزب « مصر الفتاة » فى أواخر عهد إسماعيل كذلك ، واسترعى اهتمام الصحافة الأوروبية — وبخاصة جريدة التايمز اللندنية — التى وقفت منه موقف العداء[1] . ولم يمض وقت طويل على تولية توفيق حتى أصدرت جماعة « مصر الفتاة » مشروعاً إصلاحياً موجهاً إلى الخديو[2] ، وفى ١٨ ديسمبر أكدت مطالبها بالإصلاح التفصيلى ، ونشرت كتيباً خاصاً بمشاكل حرية الصحافة [3] . وعبثاً حاول رياض أن يتتبع مصدر البيان و « المشروع » — فشدد الرقابة على الزعماء الذين اشتبه فيهم من أمثال شريف وسلطان وسليمان أباظة ، وجرد المشير شاهين باشا من رتبته ، فاضطره إلى الفرار إلى إيطاليا والتجنس بالجنسية الإيطالية ، واعتقل ونفى الكثيرين . وبدا أن الساخطين إن آجلاً أو عاجلاً لابد أن يضطروا إلى القيام بعمل مباشر ضد سلطة رياض .

على أننا قبل أن نتناول نمو المعارضة ضد رياض لابد أن نعرض لشخصية قيض لها أن تلعب دوراً حاسماً فى تاريخ مصر فى هذه الفترة — هى شخصية إدوارد مالت (سير إدوارد مالت فيما بعد) الذى لا يزال الدور الذى لعبه مثاراً للنقاش بالرغم من أنه ألف كتاباً بعنوان « مصر من ١٨٧٩ — ١٨٨٣ (Egypt; 1879 - 1883) » حاول فيه الدفاع عن نفسه .

---

(١) إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، ص ١٠٧ — رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، جـ ١ ، ص ٧٥ وجريدة الوطن : العدد الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٨٧٩ .

(٢) عزا المشروع ما تقاسيه مصر إلى الأسباب الآتية : (ا) الحكم المطلق . (ب) عدم سيادة القانون وعدم تساوى الناس أمامه . (جـ) حاجة البلاد إلى التعليم العام . (د) عدم وجود برلمان منتخب انتخاباً سليماً يتمتع بسلطات كاملة . (هـ) عدم شعور طوائف الموظفين بالمسئولية عن المصالح العام . (و) الربا . (ز) عدم اصطناع العدالة فى توزيع مياه الرى . (ح) عدم كفاية رواتب الموظفين . انظر : Jerrold, The Belgium of the East, p. 161

(٣) Landau, op. cit., pp. 102 — 103

سير إدوارد مالت :

فى أكتوبر ١٨٧٩ عين مالت قنصلاً عاماً لإنجلترا ووزيراً مفوضاً فى القاهرة، حيث بقى حتى تم الاحتلال الإنجليزى الذى يتحمل قدراً من مسئوليته برغم كل ما يذهب إليه من أنه لم يكن سوى منفذ لسياسة بلده . فوزارة الخارجية الإنجليزية تعطى ممثليها فى الخارج قسطاً من حرية العمل، ومن ثم كانت توصيات مالت فى كثير الأحيان حاسمة . وعلى حين أحرز مالت قدراً كبيراً من السيطرة على توفيق ، انقاد لكولفن الذى كان نموذجاً لموظفى المستعمرات الذين تلقوا تدريبهم فى الهند . وقد أفلح الرجلان فى المبالغة فى تصوير الحقائق بصورة منتظمة ليخلقا الظروف التى من شأنها أن تقنع الحكومة والرأى العام فى إنجلترا بأن لا مفر من التدخل المسلح فى مصر ، مما أدى بجلادستون ذاته إلى الاعتقاد بأن الحركة الوطنية فى مصر عسكرية صرفة ، وأنها لا تستحق العطف . ويلزم هنا أن نشير إلى التعليمات الأولى التى تلقاها مالت من سولسبرى بعد تعيينه مباشرة — وفحواها كالآتى[1] :

« إن الغرض الرئيسى من سياستنا إزاء مصر هو المحافظة على حيدة هذه البلاد ، بمعنى المحافظة على الأوضاع التى لا تمكن دولة عظمى أخرى من الاستحواذ على نفوذ يفوق ما تتمتع به إنجلترا . ومن الممكن بطبيعة الحال ضمان هذا الحل بسيطرة إنجلترا ذاتها ، أو بفرض سلطة صاحبة الجلالة الملكة على هذه البلاد . حقيقة قد يكون هذا الحل فى ظروف معينة هو الحل الوحيد ، ولكنه لن يكون أحسن الحلول . فهو فى الظروف الراهنة لن يؤدى إلا إلى خلق فرص لتوظيف الإنجليز وإدخال رأس المال الإنجليزى ، وهذه المزايا يمكن أن توازى المسئوليات الحربية والمالية المترتبة عليها . ومما يبرر هذه السياسة أنها توفر الوسيلة الممكنة لتأكيد حيدة مصر إزاءنا . لهذا لا يجب أن نبدى غيرة من الحكم الوطنى بشرط أن لا ينحدر إلى مستوى الفوضى أو يستديم الظلم الذى عرفته البلاد فى السنوات الأخيرة » . وكان من رأى سولسبرى أن الفوضى ، من زاوية أهمية مصر الدولية ، لابد أن تقنع أوربا بضرورة التدخل . ومعنى هذا احتلال البلاد ، إن لم يكن على يد إنجلترا ، فعلى يد دولة أخرى ، لهذا

(١) ف . و — ١٤١/١٢٤ — رقم ٢٧٥ (سرى) — من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٧٩ .

« تبدو أهمية علاقات مصر الراهنة بالباب العالى ـ مهما يكن من شذوذها ـ فهى فى حالة استحكام فساد الحكم ، تمكننا من تغيير الحاكم دون مساس بالتقاليد الدبلوماسية ، فيمكننا بهذه الوسيلة أن نباشر المراقبة العامة دون أن نصطلع بمسئولية الحكم » .

ولم تغب الخطوط العريضة لهذه التعليمات عن خاطر مالت الذى نفذها روحاً ونصاً . فهو قد تلقى تدريباً طويلاً فى العمل الدبلوماسى انعكس فى كفاءته الفائقة وقدرته على تزويد حكومته بدقائق المواقف ، حتى وإن أدى به هذا أحياناً إلى الإمعان فى التفاصيل ، مما طبع بعض مراسلاته بطابع الاستطراد . كما أنه كان متزناً متحفظاً منكراً لذاته ، مجاملاً لتوفيق وكل المحيطين به ، ولما كان يتميز بالصمت ، فسرعان ما عرف عنه أنه سياسى داهية . وهكذا أمكنه ، بعد وقت قصير من تعيينه فى القاهرة ، أن يستحوذ على ثقة الخديو ورجاله بحيث أصبح له نفوذ كبير فى العاصمة المصرية ؛ فكان بالنسبة إلى توفيق ناصحاً ومستشاراً وصديقاً ، ومن ثم وقوفه فى وجه أى محاولة لإضعاف السلطة الخديوية ، وبالتالى النفوذ الإنجليزى[1] . لهذا كله ساند مالت الرجعية المصرية باسم المحافظة على النظام ، فما لبث أن أصبح من ألد أعداء الحركة الوطنية .

حركة الجيش :

منذ مظاهرة قصر النيل فى عام ١٨٧٩ تفشى السخط والقلق فى صفوف الجيش المصرى . وعبثاً حاول بيرنج أن يلفت نظر رياض إلى خطورة الموقف[2] . وبعد خلع إسماعيل أضرت لجنة التصفية (التى كان يرأسها رفرز ولسون ـ ضحية قصر النيل) على صدور مرسوم خديوى يخفض عدد الجيش ، وترتب على ذلك تسريح حوالى ١٣٠٠ ضابط بحيث لم يبق فى الخدمة سوى عدد يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ ضابط . أما المسرحون فقد أصبحوا يتقاضون ما بين ربع مرتباتهم ونصفها . وفى كل ثلاثة شهور كان يحل محل الضباط العاملين عدد من الضباط المسرحين ـ

---

(١) فى ٢٧ سبتمبر ١٨٨١ كتب ستكفكز إلى باريس : « ولما كان . . (توفيق) قد اعتاد الانحناء أمام مطالب الإنجليز ، فإنهم سندوه دائماً وربما يستمرون فى سنده فى المستقبل » . (مصر) ، جـ ٧٠ ، رقم ٣٦ .

(٢) Modern Egypt, I, p. 174.

وكانت عملية التبديل هذه تتم بصورة غير عادلة لمصلحة الطبقة المعروفة بالتركية التي لم يسرح أحد من أفرادها[1] . وكانت هذه الطبقة في ذلك الوقت تضم أثرياء الأتراك وأقرباء الأسرة الحاكمة وأصحاب الحظوة في البلاط ، وعدداً قليلاً من أبناء ملاك الأراضي المصريين[2] — وكل هؤلاء كانوا يعينون في أحسن الوظائف العسكرية ويحصلون على أسرع الترقيات . يضاف إلى هذا أن وزير الحربية الشركسي عثمان رفقي أقر قانوناً عسكرياً يقفل باب الترقية في وجه الضباط الوطنيين ، مما أدى إلى تفشي السخط في الجيش . ثم تقدم أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي (وقد سمى كل منهم نفسه بالمصري) بعريضة إلى رياض تطالب بفصل عثمان رفقي[3] . ولكن مجلس الوزراء — وكان يرأسه توفيق — بدلاً من بحث شكوى الجيش ، صمم على معاقبة مقدمي العريضة . وفي أوائل فبراير ١٨٨١ عقد مجلس عرفي في ثكنات قصر النيل (حيث كانت توجد وزارة الحربية) ، واستدعى الضباط الثلاثة بحجة الإعداد لزفاف إحدى الأميرات . ولكن أنباء المؤامرة تسربت إليهم عن طريق زوجة رياض[4] — وكانت مصرية — فاستعد الجيش للموقف : وحين بدأت محاكمة الضباط الثلاثة ، تصدت كتائب الجيش لإطلاق سراحهم ، ثم توجهت إلى ميدان عابدين حيث كررت المناداة بمطالب الضباط . وكان موقف الحكومة ميئوساً منه ، بعد أن انضم الجيش بأسره — باستثناء حفنة الأتراك والشراكسة — إلى الضباط الثلاثة . وحين اعترف الخديو لقنصلي الدولتين بأنه لا نصير له في الجيش ، نصحاه بإقالة رفقي تفادياً لحدوث كارثة . وتم تعيين محمود سامي البارودي — وكان قد قام بدور الوساطة أثناء هذه الحادثة ، وحصل على ثقة الضباط الوطنيين برغم أصله الشركسي — وزيراً للحربية بالإضافة إلى منصبه السابق كوزير للأوقاف .

---

(١) مصر ، جـ ٦٨ ، رقم ١٩ من دى رنج إلى سنت هيلير بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨١ .

(٢) Landau, op. cit., p. 85.

(٣) في كتاب كشف الستار (ص ١٥٤) نجد عرابي يخلط بين المطالب التي قدمت في أوائل عام ١٨٨١ وبين تلك التي قدمت في سبتمبر من نفس السنة . وليس ثمة دليل على أن الضباط قد طالبوا في يناير وفبراير ١٨٨١ بما هو أكثر من عزل عثمان رفقي — انظر الثورة العرابية ، ص ٧٨ — Blunt, op. cit., p. 102 & p. 355.

(٤) رسالة دى رنج رقم ١٩ السابق ذكرها .

البارون دى رنج :

وفى أثناء هذه التطورات انتهز قنصل فرنسا العام البارون دى رنج (De Ring) كل الفرص الممكنة لفرض آرائه على المراقبين وعلى المسئولين المصريين ، وقصده من ذلك تدعيم النفوذ الفرنسى الذى اعتقد أن سياسة وادنجتون قد زعزعته[1] . ومنذ أن عين دى رنج بالقاهرة فى أواخر ديسمبر ١٨٧٩ ، حاول أن يشرح لوزارة الخارجية الفرنسية حقيقة الموقف فى مصر . ولما كان لا يميل إلى الوفاق الإنجليزى — الفرنسى — الذى أدى فى رأيه إلى دعم نفوذ إنجلترا بسبب استمرار تنحية المصريين وتعيين الإنجليز بدلاً منهم[2] ، فإنه اصطدم بمالت الذى أخذ منذ أواخر عام ١٨٨٠ يشكو من عدم تعاونه — كما اصطدم بدى بلنيير والخديو ورياض بعد أن أصبحوا جميعاً فى نظره أدوات إنجليزية . وقد أكد جابرييل شارم Gabriel Charmes مراسل الصحيفة الفرنسية « لى جورنال دى دبا Le Journal des Débats — وكان فى القاهرة أثناء حركة الجيش — أن عرابى وزميليه قد شجعتهم المشادة التى نشبت منذ وقت قصير بين دى رنج من ناحية وبين رياض ومالت من ناحية أخرى ، مما أدى إلى انتشار الإشاعات عن سوء العلاقات بين إنجلترا وفرنسا[3] : إذ من الطبيعى أن يلحظ القاهريون أى خلاف بين مندوبى إنجلترا وفرنسا .

وقبل أول فبراير حاول زعماء الضباط الوطنيين أن يتصلوا بقنصلى الدولتين ، وعلى حين رفض مالت مقابلتهم[4] ، فإن دى رنج — الذى أدرك منذ وصوله إلى مصر وجود حزب وطنى حقيقى[5] — حاول أن يهدئ الضباط بالاستماع إلى شكاواهم ، فقابل مندوبيهم قبل حادثة أول فبراير وبعدها . على أنه يبدو من مراسلاته أنه لم يسع إليهم أو يحاول مقابلتهم ، وأنه نصحهم بأن يتوفروا على أعمالهم ، وأن يقنعوا بالنصر

---

(١) (مصر) ، جـ ٦٥ — دى رنج إلى سانت هلير بتاريخ ٢٩ فبراير ١٨٨٠ .

(٢) (مصر) ، جـ ٦٤ — رقم ١ . عين كثير من الإنجليز فى مصلحة المساحة والهيئة المختلطة للسكك الحديدية — وهذه الأخيرة نصب عليها رئيس إنجليزى وفصل منها عضو مصرى . وكان هذا التعديل وكذلك بعض التعيينات الأخرى ، من اقتراح مالت . انظر تلغرافات لاسلز رقم ١٣٣ و ١٤٢ و ١٦٧ ورسالتيه رقم ٤٤٢ و ٤٤٤ وتلغرافى مالت رقم ١٩٣ و ١٩٤ ورسائله رقم ٦١٩ و ٦٨٧ و ٧١٤ .

(٣) Vélay, Les Rivalités Franco — Anglaises en Egypte, pp. 4—2.

(٤) ف . و — ٣٣٢١/٧٨ — رقم ٤٨ بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .

(٥) مصر ، جـ ٦٥ ، رقم ٢٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٠ .

الذى أحرزوه حتى لا يعتبروا متآمرين سياسيين ، وأنه لم يشجع عرابى والجيش على طلب إسقاط رياض .

ولا شك أن آراء دى رنج حول الموقف[1] تستحق الالتفات ، ومما يجدر ملاحظته أنه كان يعتبر نفسه أدرى بما يجب عمله من وزير الخارجية فى باريس[2] : فقد رأى فى حركة الجيش مظهراً من مظاهر الشعور الوطنى المصرى ، وأنها لم يدبرها أو يوجهها الباشوات الذين تولوا الحكم من قبل ، وأنها لا تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية أو سلطة المراقبين أو الأوربيين بوجه عام — بل تقصد إلى ضعضعة طبقة « المماليك »[3] . لهذا كان يرى عدم مناصبتها العداء ، بل اقتنع بضرورة نصح الخديو بالاعتماد على جماهير رعاياه وحسم الإشكال برمته بتعيين الضباط المسرحين فى مناصب إما فى الإدارة المصرية أو فى السودان ، ووضع حد للتفرقة المهينة بين المصريين من جهة وبين الأتراك والشراكسة من جهة أخرى . وكان من رأيه أن من العبث سند رياض ، مما أدى إلى اصطدامه بمالت والمراقبين . وحاول أن يحتاط ضد احتمال سقوط الوزارة بالعمل على تشكيل وزارة جديدة توفر لإنجلترا وفرنسا قسطاً أوفر من المزايا ، وخاطب فى ذلك الأمير عثمان بن مصطفى فاضل ، وعرض عليه رياسة الوزارة . ولكن عثمان رفض العرض ، قائلاً إن دوائر الآستانة لا ترتاح إليه وأنه يفضل عدم التدخل فى السياسة .

وكانت اقتراحات دى رنج كفيلة بمواجهة الموقف ، ولكن المراقبين ساندا رياض لكبح جماح الضباط الذين كان من شأن الاعتقاد بمساندة ممثل فرنسا لهم أن يشد أزرهم ، مما يترتب عليه اشتداد ساعد الحزب الوطنى . وعمل أنصار الخديو السابق والأمير حليم على تعقيد الموقف للاصطياد فى الماء العكر[4] . فالمراقبان كانا منذ البداية على استعداد لاستعمال القوة للقضاء على كل ما قد يؤدى إلى إضعاف السلطة المشتركة التى كانت تباشرها الدولتان ، خاصة وأنهما اعتبرا نفسيهما — لا القنصلين

(١) مصر ٤ جـ ٦٨ ، رقم ١٩ و ٢٢ و ٢٣ بتاريخ ٤ و ١٤ فبراير ١٨٨١ .
(٢) ف . و — ١٤١/١٤١ ، رقم ١٨٧ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٨١ .
(٣) رسالة دى رنج رقم ١٩ السابق ذكرها .
(٤) ف . و — ١٤٣/١٤١ — رقم ٥٤ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٨١ .

العموميين – ممثلين لإنجلترا وفرنسا . وذهبا إلى أن يقين المصريين من مساندة إنجلترا وفرنسا لرياض ، من شأنه أن يرهب العسكريين ويقضى على الحركة[1] . ولكنهما لم يدركا أنهما بمقامرتهما على بقاء رياض فى الحكم كانا يتعرضان لمعاداة أى وزارة جديدة وبالتالى لفقدهما هيبتهما إزاء الشعب .

وفى مواجهة هذه المعارضة التى كان من الطبيعى أن تجد تعضيداً من جانب الخديو ومالت ، فشل دى رنج فى تحقيق هدفه : فصدر بلاغ فى جريدة المونتير إجيبسيان الرسمية ينفى كل الإشاعات التى سرت عن احتمال حدوث تعديل وزارى[2] ، وأكد مالت لرياض أن الحكومة الإنجليزية تدرك تماماً مزايا حكومته ، وأنها شديدة الرغبة فى مساندته بكل ما لديها من وسائل[3] . كما استطاع مالت أن يضم إلى صفه كل ممثلى الدول الأخرى[4] ، محاولاً عزل دى رنج باكتساب ثقة القناصل الآخرين ، وحث رياض على أن يبذل كل ما فى وسعه لتحطيم وحدة الضباط باتباع سياسة فرق تسد[5] . ثم شكا من مسلك دى رنج وكرر اقتراحه السابق الخاص بسحبهما معاً (وهو على يقين من أن الحكومة الإنجليزية لن توافق على ذلك)[6] ، ونصح توفيق بأن يشكو لرئيس الجمهورية الفرنسية من مسلك دى رنج[7] . وترتب على كل هذا استدعاء دى رنج فى ٢٢ فبراير ، فبارح مصر إلى فرنسا مؤكداً للجميع أنه سيعود من جديد . وقد أدى استدعاء دى رنج إلى إثارة الجالية الفرنسية التى كانت تميل إليه وتكره دى بلنيير الذى رأته ميالا إلى إنجلترا : فأرسلت عريضة تحمل مئات التوقيعات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مطالبة بعودة دى رنج

(١) رسالة دى رنج رقم ٢٢ السابق ذكرها .
(٢) ف . و – ٣٢٢١/٧٨ – رقم ٤٨ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .
(٣) ف . و – ١٣٤/١٤١ – ٧٤ بتاريخ ١١ فبراير ١٨٨١ .
(٤) ١٤٣/١٤١ – رقم ٤٨ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .
(٥) رسالة مالت رقم ٥ بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .
(٦) سبق لوزارة الخارجية الإنجليزية رفض هذا الاقتراح حتى لا يترتب على قبوله اعتقاد المعلقين الخارجيين بأن ثمة اختلافاً فى الرأى بين إنجلترا وفرنسا (ف . و – ١٤١/١٤١ – رقم ٩) . كما أن اللورد ليونز كان يعتقد أن هذه السابقة لن تساعد على استدامة الانسجام بين إنجلترا وفرنسا فى المستقبل . فى رأيه أن إنجلترا لن تحصل على أية ميزة إذا ما خشيت استحواذ ممثلها على مركز يفوق مركز زميله الفرنسى فى مصر (ف . و – ١٤١/١٤١ – رقم ١٨٧ (سرى) .
(٧) الوثائق الفرنسية المنشورة (D. D. F.) المجموعة الأولى ، ج ٤ ، رقم ٣٧٤ – حيث يوجد نص شكوى توفيق إلى رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو جول جريفى .
(٨) يوجد نص هذه العريضة فى (مصر) ٤ ج ٦٨ بتاريخ مارس ١٨٨١ .

الذى جاء فى العريضة أنه من أنصار المصالح الفرنسية فى مواجهة الإنجليز الذين ما برحوا يزحزحون الفرنسيين عن مراكزهم طيلة عامين ويحلون محلهم . وكان من المتوخى أن تناقش هذه الشكوى أمام مجلس النواب الفرنسى ، وأن تنال تأييد خصوم بارتلى سانت هيلير (وزير الخارجية) واتهامهم له بإهمال مصالح فرنسا[1]. ولكن كل هذا لم يتمخض عن شىء ، ونقل دى رنج فيما بعد إلى بوخارست .

الموقف بعد حركة الجيش :

تأثرت هيبة الخديو بحادثة أول فبراير التى أثبت أثناءها أنه تعوزه المبادرة والحنكة السياسية . ومما له مغزاه أن إسماعيل أفاد من ظروف مشابهة واستغلها فى مقاومة التدخل الأجنبى ، على حين استسلم ابنه لنصائح الأجانب فيما يتعلق بمسألة داخلية محضة . وبعد انتهاء الحادثة صمم توفيق على الثأر من الثوار ، وإن اتجه إلى مصالحتهم كسباً للوقت ، فأكد لهم فى ١٢ فبراير أنه قد نسى كل ما حدث وأنه عفا عنهم[2] . وعملت الحكومة على زيادة مرتبات الضباط والجنود ، وحسنت طعامهم وصممت على فحص القانون العسكرى والتنظيمات العسكرية القائمة والعمل على إصلاحها[3] . ولكن انتشرت الإشاعات فى حريم القصر بأن ثمة تدبيراً لدس السم للضباط الثلاثة ، ونقلت زوجة رياض[4] هذه الأخبار إليهم ، مما أدى إلى ازدياد شكوكهم ومخاوفهم ، بحيث أحاطوا أنفسهم ودورهم بحراس موثوق بهم ، وأخذوا يجتمعون سراً بالضباط الوطنيين الآخرين فى منزل عرابى .

وظهر عرابى على أثر حادثة أول فبراير بمظهر الزعيم الوطنى — وكانت قوته كامنة فى إخلاصه وجرأته وفصاحته وتعبيره عن آمال الشعب وآلامه ، وفى عدالة القضية التى تصدى للدفاع عنها — وبرغم أنه لم يتلق القسط الكافى من التعليم الذى يؤهله لمعالجة مسائل السياسة العليا ، إلا أن شخصيته القوية مكنته من السيطرة على الجيش الذى كان فى ذلك الوقت هو الفئة الحكومية الوحيدة التى تتكون غالبيتها من

---

(١) جريدة التايمز — عدد ٣٠ مارس ١٨٨١ .

(٢) صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر ، ص ٢٥ .

(٣) جريدة الوقائع بتاريخ ٢١ إبريل ١٨٨١ .

(٤) (مصر) ، ج ٦٩ ، رقم ١٩ من دى رنج إلى بارتلمى سانت هيلير ، بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨١ .

المصريين : فجنوده قد خرجوا من الحقول ، من وراء المحراث والساقية ومن مصانع السكر ومزارع القطن ، فإذا كان السخط العام قد عبر عن نفسه فى صفوف الجيش ، فلأن الجيش كان وطنى الطابع ، ولأنه القوة الوحيدة التى كان بإمكانها أن تتجاوب مع جماهير الشعب المصرى . وفى خلال شهر مايو أخذ عرابى يجمع التوقيعات على عريضة تطالب بزيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ جندى وفق ما نصت عليه الفرمانات ، وبقيام مجلس تمثيلى تصبح الحكومة مسئولة أمامه ويكون من حقه مناقشة الميزانية . ولاحظ المسيو مونج Monge – القائم الفرنسى بالأعمال – سرعة انتشار هذه الأفكار فى أوساط المدنيين ، وأن جهود الوزارة الخاصة بضرب الضباط الوطنيين بعضهم ببعض[1] ، وكأنهم وحدهم مثار الخطر ، لم تلق أى نجاح ، لأن سخط الجيش كان يتجاوب مع السخط العام الذى عم البلاد وكان ناتجاً عن النظام الإدارى الجديد الذى مس انتظامه النسبى كثيراً من الامتيازات الخاصة[2] .

والحق أن الأعيان لم ينسوا إلغاء دين المقابلة وفرض الضرائب على الأراضى العشورية . وفى فبراير توجه عدد كبير منهم إلى القاهرة للشكوى من وزارة رياض ، ولكنهم أمروا بالعودة إلى الأقاليم وأرسلت الأوامر المشددة إلى المديرين لمنع مثل هذه الحركات فى المستقبل[3] . وكان كبار الموظفين ، سواء من أصل عربى أو تركى أو شركسى ، وكل من أفادوا من الأوضاع القديمة – بما فى ذلك بعض المغامرين الأوربيين – لا يزالون يسعون وراء ضعضعة الإدارة الأوربية . فالموظفون الأوربيون ، الذين تضاعف عددهم فى خمس سنوات[4] ، وكانوا يتقاضون مرتبات تزيد كثيراً على ما يتقاضاه الموظفون المصريون[5] ، كانوا لا يزالون مثاراً للكراهية والحقد من جانب الوطنيين ، وبخاصة فئة الموظفين . فوفقاً لما ذكره القائم الفرنسى بالأعمال

(١) نفس الملف – رسالة بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٨١ .
(٢) (مصر) ، جـ ٦٨ – رسالة بتاريخ ١٨ مارس ١٨٨١ .
(٣) نفس الملف ، رقم ٢٤ من دى رنج إلى سانت هيلير بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٨١ .
(٤) قفز هذا العدد من ٥٠٤ قبل عام ١٨٧٧ إلى ١,٠٦٧ فى عام ١٨٨٢ – أبو الهيف ، ص ١٥٧ .
(٥) على حين أن الوزير المصرى كان يتقاضى ٣,٠٠٠ جنيه سنوياً ، كان كل من المراقبين الإنجليزى والفرنسى يتقاضى ٥,٤٠٠ جنيه ، وعلى حين أن متوسط مرتب الموظفين المصريين بلغ ٣٢ جنيهاً سنوياً فى عام ١٨٨٢ ، بلغ متوسط مرتب الموظفين الأوربيين ٣٠٣ جنيهات – أى حوالى عشرة أضعاف ما يتقاضاه الموظف المصرى – أبو الهيف ، ص ١٥٨ .

المسيو مونج[1] كانو يعيشون فى محيط أوربى خالص دون أن يقوموا بأى اتصال بالوطنيين ، بحيث لم يتسن لهم إدراك مصالح السكان ووجهات نظرهم ، وأصبحوا يحكمون على كل شيء وفقاً لوجهات النظر الأوربية وسياسات أوربا . وعلى حين أنهم بوجه عام كانوا يحتقرون كل ما لا يتمشى مع الطرائق الإدارية التى اعتادوا عليها ، انقسموا على أنفسهم ، وانشغلوا إلى حد كبير بالنزاعات التى كانت تنشب بين الجاليات المختلفة ، وبالخلافات الشخصية وبأوجه نشاطهم المتعلقة بالمصالح القومية التى كانوا يمثلونها :

ومما زاد فى كره المصريين للأجانب قاطبة — وكان هذا الكره فى أساسه راجعاً إلى التدخل الأجنبى [2] — ما حدث فى ذلك الوقت من استفحال العدوان الأوربى . ففى مؤتمر برلين ، طرح تقسيم الإمبراطورية العثمانية على بساط البحث ، وأعقب ذلك احتلال إنجلترا لقبرص واحتلال النمسا للبوسنة ، وتطبيق شروط معاهدة برلين فى البلقان لمصلحة اليونانيين والصربيين والبلغاريين على حساب المسلمين . وساهمت حكومة جلادستون فى كل هذه الإجراءات فى الوقت الذى شهد نشوب الحرب فى أفغانستان ، مما ملأ العالم الإسلامى بالجزع من سياسة إنجلترا الصديق التقليدى لتركيا . وفى أبريل ١٨٨١ بدأ الاحتلال الفرنسى لتونس ، وفسره وزير الخارجية الفرنسى بارتلمى سانت هيلير بأنه « واجب مقدس على الحضارات المتفوقة أن تفى به للأمم الأقل تقدماً »[3] ! كل ذلك ، وبخاصة مصير تونس ، مما أعطى المصريين مثلاً صارخاً لعدالة أوربا وأساليبها ، وأيقظهم بحيث آمنوا بضرورة وجود جيش قوى يمكن الاعتماد عليه ، وقوى الشعور بالقومية والوطنية . وعلى حين هاجمت الصحافة العربية فى مصر الفرنسيين هجوماً عنيفاً ، انتشرت الإشاعات بأن إنجلترا ستعوض نفسها فى مصر بالاتفاق مع فرنسا ، واتهم رياض بالعمل على بيع مصر لإنجلترا[4] ، مما أدى إلى نمو المساندة الوطنية لعرابى وأنصاره .

وأخذ مركز رياض يزداد سوءاً بانتظام بعد حادثة فبراير . ولكن أعماه عن ذلك غروره ، خاصة بعد اصطدامه بالخديو والمراقبة . فكان من رأى توفيق أن رياض

(١) مصر ، جـ ٦٩ ، ق ٢٩ بتاريخ ١١ إبريل ١٨٨١ .

(٢) لاحظ القناصل الإنجليز هذه الكراهية منذ عام ١٨٧٣ . وفى بداية الأمر كانت ترجع إلى أسباب اقتصادية ودينية . Landau, pp. 73—4.

(٣) Benmelen, II, p. 234.

(٤) مصر جـ ٧٠ ، ق ٢٦ من سنككر إلى سانت هيلير بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨١ .

قد استنفد دوره ، وأن الوقت قد حان لكي يتولى بنفسه رياسة مجلس الوزراء[1] . وكان بالفعل قد رأس بنفسه اجتماعات مجلس الوزراء حيث تصدى له رياض بالمعارضة ، خاصة وأنه كان يعتبر نفسه كافور ، أو بزمارك مصر[2]. وفي أغسطس ١٨٨١ ، أثناء غياب كولفن عن مصر ، انتهز رياض الفرصة وحاول القيام ببعض الأعمال التي من شأنها أن تحبب فيه الرأى العام ، دون أن يستشير في ذلك أحداً من الأوربيين : فلم يدع دى بلنيير إلى جلسات مجلس الوزراء ، وحين كتب إليه دى بلنيير يبلغه ببعض الارتباكات الناشبة في وزارة الأشغال العمومية ، حاول أن يفهم الرأى العام أن المراقب الفرنسي يطالب باستقالة على باشا مبارك وزير الأشغال ، وأعلن في جريدة « الوقائع المصرية » أن على مبارك يتمتع بثقة الخديو . وصودرت صحيفة « الكوريية إجيبسيان Le Courier Egyptien » الفرنسية التي ساندت بلنيير ضد على مبارك . وفكر دى بلنيير في أن يشكو رياض للخديو ، ولكن قنصل فرنسا العام الجديد سنكفكز Sienkiewicz كان يعتقد أن أى خلاف بين الوزارة والمراقبة أمر غير مرغوب فيه في ذلك الوقت — هذا برغم أن سنكفكز لم يكن يميل إلى رياض ويشك في استناده إلى الإنجليز بالشكل الذى قد يدفعه إلى طلب سفن حربية بريطانية من مالطة في حالة نشوب اضطرابات جديدة . ولكنه لم يكن يميل إلى مهاجمته ، لئلا يترتب على ذلك نشوب النزاع بينه وبين ممثل إنجلترا في مصر[3] .

مظاهرة ٩ سبتمبر :

أقال الخديو البارودى في أغسطس من وزارة الحربية وعين بدلاً منه صهره داود يكن . وبرغم أن الإصلاحات العسكرية التي سبق أن وعد بها الخديو الجيش لم تنفذ ، فقد اتخذ داود يكن إجراءات صارمة لإعادة النظام في الجيش والحد من

---

(١) كان من رأى ممثل الدولتين وجوب تحمل الخديو قسطاً أوفر من المسئولية . وحين عاد كولفن إلى الإسكندرية في ٨ سبتمبر أشار على سنكفكز بضرورة تركيز كل السلطات في يد الخديو بأسرع ما يمكن (مصر ، ج ٦٩ — رسالة بتاريخ ١٣ أغسطس و ج ٧٠ رقم ٢٩) .

(٢) مصر ، ج ٦٩ — رقم ١٠ ، ١٨ من سنكفكز بتاريخ ١٧ و ٣١ أغسطس ١٨٨١ .

(٣) مصر ، ج ٦٩ — رقم ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٩ من سنكفكز بتاريخ ١٤ و ١٧ و ٢٣ و ٣١ أغسطس ١٨٨١ .

نشاط عرابي وأنصاره الذين اشتدت عليهم الرقابة ولاحقهم الجواسيس أينما ذهبوا . كما كانت الحكومة على وشك نقل الفرق التي اشتركت في حادثة فبراير من القاهرة إلى الأقاليم ، في الوقت الذي انتشرت فيه الإشاعات بأن الخديو قد حصل على فتوى من شيخ الإسلام تدين زعماء الضباط بالخيانة العظمى . حينئذ كان عرابي قد اكتسب إلى صفه معظم العلماء والأعيان ومشايخ العرب الذين فوضوه في التعبير عن أماني البلاد[1] . وعلى حين كان الخديو والهيئة القنصلية والمراقبان في الإسكندرية ومالت في زيارة للآستانة ، اتخذت الاستعدادات السرية لمظاهرة عامة يقوم بها الجيش لكي يقدم للخديو المطالب الآتية :

أولاً : عزل رياض باشا .

ثانياً : زيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ جندى .

ثالثاً : دعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد .

كما تم الاتصال بالسلطان لإبلاغه بما قد يحدث ، وأدرك الضباط أنه لن يعترض ما أزمعوا القيام به[2] . ودعى الأعيان إلى القاهرة ، فاحتشدوا يوم ٩ سبتمبر في ميدان عابدين حيث خاطب عرابي الخديو باسم الشعب . ويؤكد مالت وكرومر[3] أن الدافع وراء المظاهرة لم يكن سوى خوف الضباط الثلاثة على حياتهم ، وأنها كانت عسكرية صرفة . كما يذكر محمد رفعت[4] أن المطلب الثالث لم يظهر في البرنامج الأصلي الذي أعده عرابي ، وأنه أضيف تمشياً مع رغبة بعض الأعيان والباشوات المستنيرين ، ومن كانوا يعطفون على الشعب من الإنجليز والفرنسيين من أمثال بلنت ودى رنيج : على أننا قد أوضحنا بما فيه الكفاية أن عرابي ورجاله كانوا يلقون تأييداً شعبياً واسع النطاق ، وأن المطلب الدستوري قد جاء في برنامج عرابي ، وأن الميثاق الدستوري الذي حصلت عليه مصر في أواخر عهد إسماعيل قد أورث الشعب شعوراً بوجوده القومي هو المسئول عن التقدم بهذه المطالب .

وفي ٩ سبتمبر حاصر ٤,٠٠٠ ضابط وجندى القصر الخديوي — وكانوا مزودين

---

(١) كشف الستار ، ص ٢٢٩ — الثورة العرابية ص ١٢٠ — مصر للمصريين ، ج ٤ ص ٩٠ .

(٢) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، ج ٤٤٨ — تلغرافات من تيسو إلى سانت هيلير بتاريخ ١٣ و ١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(٣) Malet, op. cit., p. 147. — Modern Egypt, I, 191

(٤) [illegible]

بمدفعية الميدان والذخيرة . وفشل الخديو فى أن يضم إلى صفه أى كتيبة من كتائب الجيش ، بل إن حرسه الخاص انضم إلى المتظاهرين . وقد شجعه كولفن على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحي إليه بما يقوله وما يفعله . وبعد أن بدأ توفيق الكلام مع عرابي ، الذى كان محاطاً بحرس شاكى السلاح ، نصحه كولفن بعدم استمرار المحادثة بينه وبين مجرد ضابط عادى وبالانسحاب إلى القصر — وتمشى توفيق مع هذه النصيحة . وكانت نتيجة المظاهرة إقالة رياض[1] وتعيين شريف — الذى زكاه زعماء المظاهرة — رئيساً للوزراء مع تخويله تأليف وزارة جديدة . وبناء على نصيحة القائم الإنجليزى بالأعمال — مستر كوكسون[2] (Cookson) — أجل المطلبان الأخيران بحجة بحثهما . وفى المساء اجتمع كوكسون وسنكفكز بالخديو الذى أخبرهما أنه طلب من الباب العالى إرسال قوات عسكرية إلى مصر ، وأبدى ميله إلى إطالة الأزمة حتى يصبح التدخل التركى أمراً لا مفر منه . فاقترح كوكسون أن يطلب الخديو من السلطان إرسال مندوب سام إلى مصر مهمته إعادة النظام إلى الجيش . ولكن سنكفكز كان ضد فكرة التدخل ، سواء على يد تركيا أو على يدى فرنسا وإنجلترا ، على اعتبار أن ذلك لن يؤدى إلا إلى تعقيد الموقف . وكان من رأيه وجوب حل الأزمة المصرية فى داخل مصر ، لهذا اجتهد هو وأعضاء السلك القنصلى فى محاولة إقناع شريف بقبول تولى رياسة الوزراء .

وزارة شريف :

تردد شريف فى بداية الأمر فى قبول رياسة الوزارة فى مثل هذه الظروف الحرجة ، خاصة وقد أصر عرابى على ضرورة تعيين البارودى ومصطفى فهمى[3] اللذين كان شريف لا يرغب فى انضمامهما إلى وزارته . وفى محادثة تمت بين شريف وزعماء الضباط رفضوا شرطه الخاص بنقل الفرق التى اشتركت فى المظاهرة بعيداً عن القاهرة : فشريف كان لا يميل إلى أن يلى الحكم بناء على رغبة جيش ثائر يميل زعماؤه إلى التدخل فى السياسة . كما كان يخشى التدخل العثمانى ، الذى كان يبدو أمراً محتملاً

(١) استقال رياض فى ٩ سبتمبر وغادر مصر إلى أوروبا فى ١٤ سبتمبر .

(٢) Malet, op. cit., pp. 141 — 2

(٣) كان البارودى ومصطفى فهمى قد وعدا شريف فى أوائل عهد توفيق بعدم قبول الاشتراك فى الحكم إذا ما سقطت وزارته لسبب متعلق بالمسألة الدستورية . كشف الستار ، ص ٢٣٨ .

بسبب وجود مالت فى الآستانة واستنجاد توفيق بالسلطان . على أن الزعماء وعدوا فى النهاية بتلبية أوامر الحكومة ، وضمنت وفادة من الأعيان طاعة الضباط وعدم تدخلهم فى السياسة فى المستقبل[1] . كما أكد ممثلا الدولتين الغربيتين لشريف أنه فى حالة استعداد الجيش للخضوع والطاعة ، ستبذل إنجلترا وفرنسا مساعيهما الودية لدى الباب العالى للحيلولة دون احتلال جيش عثمانى لمصر[2] — ثم بعثا إلى لندن وباريس يطلبان من الدولتين مقاومة تدخل تركيا .

وفى ١٤ سبتمبر قبل شريف رئاسة الوزارة وتولى وزارة الداخلية ، على حين تم تعيين البارودى وزيراً للحربية ومصطفى فهمى وزيرا للخارجية . وأوضح شريف فى خطابه إلى توفيق أنه قبل الحكم استجابة لرغبة الأعيان وتمشياً مع أمر الخديو . كما وعد بإصدار لائحة أساسية وبالمحافظة على المراقبة الأوروبية التى اعتبرها أمراً لازماً لإدارة مالية البلاد على أحسن وجه[3] .

واعتبر سنكفكز ما حدث « نوعاً من الحركة الوطنية » ووصفه بأنه « ثورة سلمية » . وأكد أن مصالح أوربا لا تواجه تهديداً من أى نوع ، لأن زعماء الثورة أبدوا احترامهم لكل التزامات مصر ، وأن كل ما كان يطالب به المصريون هو حكومة مصرية خالصة مسئولة عن أعمالها[4] . وبادر شريف بإطلاق سراح ٩١٢ منفياً كانت وزارة رياض قد أرسلتهم إلى النيل الأبيض[5] . واغتبط المصريون جميعاً بتشكيل وزارة شريف وعدوها بداية عهد جديد — فقد عرف شريف بنزاهته ووطنيته المعتدلة ، برغم أصله التركى ؛ فاستقالته من منصبه فى عام ١٨٧٨ التى آثرها على المثول أمام لجنة التحقيق ، وتلقيه تعليمه فى كلية سان سير العسكرية فى فرنسا ، وعلاقاته بالحركة الوطنية ، واستقالته دفاعاً عن الحركة الدستورية — كل ذلك مما زاد فى احترام المصريين له ؛ فاعتبروه رجلاً يعمل على خير البلاد وقارنوه برياض الذى اعتبروه « رجل إنجلترا » .

---

(١) الوقائع المصرية — عدد ١٧ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) B. B. ، ١٨٨٢ — ١٨٨٣ — رقم ١٠ و ١٢ من كوكسون إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(٣) الوقائع المصرية — عدد ١٧ سبتمبر ١٨٨١ .

(٤) مصر ، ج ٧٠ — رقم ٢٦ بتاريخ ١٣ سبتمبر وتلغراف بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٨٨١ من سنكفكز .

(٥) الثورة العرابية ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .

على أن النجاح السياسى يحتاج إلى ما هو أكثر من النزاهة والاستقامة : فحكم الشعب على الساسة المسئولين أحياناً ما يرتبط بأحداث تؤثر فى الرأى العام الذى كثيراً ما ترسخ فى مخيلته أفكار ثابتة تصعب زحزحتها . كما أن الظروف قد تلعب دورها الحاسم فى أن تخلع على سياسى — مثل شريف — أهمية لا يستحقها بالفعل . فلم يعدُ شريف أن يكون من « قدامى الأتراك » الذين لم يعطفوا على الشعب . وبإمكاننا أن نقيّم نزعاته الدستورية على ضوء خضوعه التام لإسماعيل الذى كان لا يزال على صلة به بعد خلعه ، وتخليه عن هذه النزعات فى المستقبل حين انشق على الحركة الوطنية وانضم إلى معسكر الخديو وظهر بمظهره الحقيقى : بما فيه من إيثار للعافية والمسئوليات الوزارية السهلة ، إلى جانب اتصافه بضعف العزيمة[1]. والأحكام التى أصدرها معاصرو شريف عنه تؤيد وجهة نظرنا : فويرلى بل يذكر أنه لم يكن خلواً من الأفكار برغم افتقاره إلى المبادئ[2]، على حين يصفه نينيه بأنه سياسى هاو تعوزه المبادرة نتيجة لتعوده الطاعة ، بحيث لم يشهد له بالتغلب على أى موقف صعب[3] ، وكتب دى ميشيل عنه أنه طبل أجوف[4] ، كما كتب عنه رفرز ولسون أنه لم يكن يتميز بالشخصية المستقلة أو الذكاء الوقاد[5] ، وأوضح إدوارد مالت أنه كان يتأذى من الاضطلاع بالمسئوليات الجسام[6] . ومن كل هذه الآراء التى عبر عنها أشخاص يختلفون فى وجهات النظر والاتجاهات ، يتضح لنا أن شريف — الذى كان بطبيعته أميل إلى الدعة ومجاراة الظروف دون الاتصاف بالمبادرة — كان يمثل فى السياسة المصرية جانب مجاراة التيار دون محاولة السيطرة عليه . على أن قبوله للحكم ساعد على حسم مشكلة عويصة ؛ فقد كان من الصعب فى ذلك الوقت العثور على حل أنسب للأزمة . وتنفس سنكفكز الصعداء حين تولى شريف الحكم بعد طول تمنع ، وإن يكن على يقين من أن الوزارة الجديدة لن تتميز بالاستقرار — فقد كان توّاقاً إلى أن يقبل شريف الاضطلاع بالمسئولية الوزارية[7].

---

(١) Royle, The Egyptian Campaigns, I, p. 8

(٢) Khedives and Pashas, pp. 180 — 1

(٣) Arabi Pacha, p. 27. (٤) Souvenirs, p. 122.

(٥) Rivers Wilson, op. cit., p. 217. — وأوراق جلادستون الخاصة — رقم ٤٤٤٧٥ — من ولسون إلى جلادستون بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٦) أوراق جرانفل الخاصة ، (خاص) — ١٥٩ — من مالت إلى جرانفل بتاريخ ٧ نوفمبر ١٨٨١ .

(٧) مصر ، ج ٧٠ ، تلغراف بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨١ .

ووجد شريف التعضيد من كل صوب وحدب : فقد رحب به المصريون و « الأتراك القدامى »، كما رحبت به القنصليتان الإنجليزية والفرنسية ، بالإضافة إلى زعماء الجيش . وكان هدفه الأول هو إقرار النظام بتشتيت العسكريين ، ومن ثم إصداره الأوامر بنقل عبد العال وفرقته إلى دمياط وعرابي إلى رأس الوادي . وقبل الرجلان أوامر شريف دون تردد — وما حل ٦ أكتوبر حتى كانا قد رحلا عن القاهرة خاصة وأن الزعماء العسكريين وعدوا بطاعة أوامر الحكومة، ولأن بعثة عثمانية وصلت إلى مصر .

مسألة التدخل الأجنبي وبعثة نظامي :

أكد عرابي وشريف لممثلي الدول أن مصالح رعايا كل الأمم الصديقة ستحظى بالرعاية ، وبرغم هذا التصريح والاستقرار النسبي الذي تلا قبول شريف الحكم ، وبرغم أن ضرورة التدخل العسكري من أي نوع لم تكن قد لاحت في الأفق ، فإن أحداث مصر أزعجت الرأى العام الأوربي والحكومات الأوربية ، خاصة وأن الباب العالي أبدى استعداده للتدخل ، ولأن كلا من توفيق وعرابي قد طلب مساعدة السلطان وتوجيهه . ومن ثم بدأت فترة جديدة في تاريخ المسألة المصرية : فالباب العالي كان قد أبدى اهتماماً بشئون مصر منذ عام ١٨٧٥ ، كما أن الأحداث الأخيرة قد أثارت قلقاً شديداً في العاصمة التركية ، خاصة وأن الباب العالي أصدر أوامره إلى الصحافة المحلية بعدم التعرض لشئون مصر[1] . وأثارت الأزمة المصرية خليطاً من الجزع والرضى في القصر الذى كان يخشى أن تسرى عدوى أحداث مصر إلى الولايات الأخرى ، هذا إلى ارتياح الدوائر العثمانية لما حدث ورغبتها في انتهاز الفرصة لتأكيد سلطتها في مصر[2] . وفي الفترة الممتدة من سبتمبر ١٨٨١ إلى الاحتلال البريطاني اتبعت الحكومة العثمانية إزاء مصر سياسة تنقصها المبادرة بحيث أدت إلى توجيه ضربة قاضية إلى هيبة السلطان . وكان عبد الحميد يشك في وجود خطة تهدف إلى إقامة مملكة عربية في مصر وسوريا — الأمر الذى كان يتناقض مع خططه الخاصة بالجامعة الإسلامية — إذ لو تحققت شكوكه لن تلبث

---

(١) التايمز بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨١ .
(٢) نفس العدد .

الحكومة العثمانية أن تنطبع بالطابع التركى بحيث تتزعزع سلطة السلطان باعتباره خليفة[1]. لهذا كان عبد الحميد لا ينظر إلى المسألة المصرية إلا من زاوية هذه الخطط، على أمل أن يفيد من النزاع بين الخديو والعسكريين. وعلى حين أنه كان ضد الثورة من حيث المبدأ، لأنه كان لا يستطيع أن يمنح إحدى ولاياته دستوراً، ويحرمه على الولايات الأخرى[2]، ولما كان ملزماً بتعضيد الخديو — الذى يدين له بتعيينه — بين آونة وأخرى، فإنه بالرغم من ذلك أقام علاقات سرية مع العرابيين خلال مبعوث سرى، ولم يكن ضد خلع توفيق وتعيين حليم الذى كان على استعداد لأن يحكم مصر باعتباره والياً بسيطاً طبقاً لفرمان ١٨٤١، بل لم يكن يستنكف أن يحكم مصر لمدة خمس سنوات[3]. ولما كان السلطان على علاقات مع شتى أطراف النزاع، فإن سياسته كانت عرضة لتقلبات مفاجئة أمعنت فى تعقيد الموقف الداخلى فى مصر. وبرغم ذلك فإن عبد الحميد لم يكن يفكر جدياً فى إرسال قوات إلى مصر بسبب مصاعبه المالية مما مكن الإنجليز فى نهاية الأمر من احتلال البلاد بحجة إعادة الأمن والنظام وتثبيت مركز الخديو.

ويذكر بلنت[4] أن عرابى لم يكن يحب الأتراك الذين أساءوا حكم مصر لعدة قرون، وأنه لم يكن يرحب بتدخل الآستانة فى شئون مصر الداخلية. ولكنه كان يفرق بين الحكومة العثمانية وسلطة السلطان الدينية — إذا كان عليه أن يطيع «أمير المؤمنين» طالما يحكم بما يتمشى مع العدالة. وكان «العلماء» والضباط يعترفون بسلطة السلطان باعتباره خليفة حتى يمكنهم أن يستغلوا مساعدته بهذه الصفة فى أى نزاع قد ينشب بين مصر وأوربا. وكانوا يسلمون بسيادته وخلافته طالما أنه لا يميل إلى فرض سلطته على مصر. وهناك سبب آخر حدا بعرابى إلى الاتصال بعبد الحميد، وهو رغبته فى أن لا يزيد عدد خصومه. وكان بالفعل قد اتصل بالسلطان فى

---

(1) Modern Egypt I, pp. 194 ff.

(2) ف. و — ٧٨/٣٢٨٥ — رقم ٨١٥ من دفرن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١.

(3) تركيا، جـ ٤٤٨ — رقم ١٣٤ من قسو إلى سانت هيلير بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٨٨١.
أكد حليم لتسو أن باستطاعته أن يستعيد الامتيازات التى منحت لمصر وذلك بالاعتماد على المصريين. وفى إعلان قدمه للسفارة الإنجليزية أبدى احترامه للمراقبة، والمحاكم المختلطة والمركز الممتاز الذى حصلت عليه فرنسا وإنجلترا. كما أنكر أنه يعترف بأى ولاء آخر إلى جانب ولائه لمصر — بمعنى أنه ليس تركياً أو إنجليزياً أو فرنسياً (ملحق بالوثيقة السابقة).

(4) Secret History, 172 — 3

مناسبات سابقة وأخبره بأن مصر معرضة للوقوع في أيدى الأجانب ولفرض الطابع المسيحى عليها ، وأنه ما لم يتدخل السلطان ستتعرض البلاد فى وقت قريب لنفس مصير تونس[1] . أما فيما يتعلق بالعريضة الأخيرة التى وقعها الضباط والعلماء والأعيان ، فقد صرح حليم للسفير الفرنسى فى الآستانة « مسيو تسو (Tissot) » بأنها كانت تطالب بتوليته بدلاً من توفيق[2] ، ولكن يبدو أن هذا الاحتمال كان بعيداً ، خاصة وأن بلنت يؤكد أن عرابى لم يكن يوماً ما من أنصار حليم[3] . كما شكا توفيق للسلطان من حليم ، واتهمه بتشجيع الضباط على العصيان بتكليفه يهوديًّا بأن يوزع منشورات ثورية على الضباط ، وأن نسخاً من هذه المنشورات قد أرسلت إلى الآستانة[4] : وبرغم أن السلطان لم يكن يميل إلى حليم الذى كان ماسونيًّا يحترم النظم الدستورية ولأنه كان صديقاً للسلطان السابق مراد[5] — إلا أنه كان يميل إلى اتخاذه أداة لتآمره فى مصر .

وفى تلك الأثناء زار مالت العاصمة التركية فى طريق عودته من إنجلترا[6] حيث كان فى إجازة ، أقنع خلالها وزارة الخارجية بأنه لو قابل عبد الحميد لأمكنه أن يقضى على الإشاعة التى سرت حول احتمال احتلال إنجلترا لمصر ، وأن يخيف الحزب العسكرى فى مصر بإعلان تعاونه مع السلطان وأن يجس نبض السلطان فيما يتعلق بمنح مصر دستوراً[7] . وبرغم أن مالت لم يتلق تعليمات نهائية من لندن ، إلا أن عبد الحميد فهم منه أنه يتكلم بالنيابة عن حكومته ، ومن ثم تعليق اللورد جرانفل وزير الخارجية الإنجليزية بأن مالت قد تمادى فى الآراء التى أبداها للسلطان[8] .

---

(١) Modern Egypt, I, p. 194.

(٢) تركيا ، ج ٤٤٨ — تلغراف بتاريخ ١٤ سبتمبر ، رقم ١٣٤ السابقة وتلغراف بتاريخ ١٤ سبتمبر — وكلها من تسو.

(٣) Secret History, p. 262.

(٤) Sayed Kamel, La conférence de Constantinople, p. 90.

(٥) ف . و — ١٥٢/١٤١ — رقم ١٣٧ من دفرن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٨٢ .

(٦) فى ٢٨ يولية ١٨٨١ ، على حين كان مالت فى لندن ، اجتمعت فى وزارة الخارجية لأول مرة لجنة خاصة ببحث أحوال مصر كان يرأسها تشارلز دلك — واستدعى ريفرز ولسون أحياناً لحضور اجتماعات اللجنة . وجدير بالذكر أن أوراق جلادستون الخاصة تظهر ولسون بمظهر مستشار وزارة الخارجية فيما يختص بشئون مصر ، انظر : Life of Dilke, p. 451.

(٧) Malet, op. cit., pp. 156 ff.

(٨) أوراق جلادستون الخاصة ، ملف ٤٤١٧٢ — جرانفل إلى جلادستون بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

كما أوضح عبد الحميد للسفير الإنجليزي في الآستانة اللورد دفرن (Dufferin) — أن حل الموقف في يده باعتباره صاحب السيادة على الخديو. وأدى كل هذا إلى تصميم السلطان على إرسال بعثة خاصة إلى مصر رأسها الجنرال على نظامى باشا وتتكون من فؤاد بك (السكرتير الخاص للسلطان) وثلاثة آخرين من موظفي الباب العالي. واقتنع تسو بأن غرض السلطان من إيفاد هذه البعثة هو إرسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحل الجيش المصري وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الإمبراطورية، وخلع توفيق واستبداله بتركي عادي يحكم مصر لمدة خمس سنوات[1]. واعتبر سنكفكز البعثة العثمانية جزءاً من مؤامرة إنجليزية يلعب السلطان في أثنائها الدور الذي يناسب أهداف إنجلترا، وأخذ يبالغ في تفسير كل ما يقال أو يتم عمله سواء من جانب الخديو أو من جانب ممثلي إنجلترا. وكان من المتوقع أن يقوم السلطان بنفس الدور الذي قام به في سوريا حيث أرسل المشير فوزى باشا لكي يجرى تحقيقاً عن إدارة مدحت، ثم أمره تلغرافياً بأن يتولى حكومة البلاد[2]. وسرت الإشاعات في مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لإقرار النظام في البلاد، وأرسل سنكفكز إلى باريس أن الجاليات الأوربية قد انزعجت لهذا الاحتمال[3].

وقد عزى إرسال البعثة إلى مساعي النمسا وروسيا وألمانيا، على أمل أن تؤدى هذه البعثة إلى تدويل المسألة المصرية وضعضعة الحكم الثنائي الإنجليزي — الفرنسي. وكان جلادستون ذاته يشك في تآمر بزمارك[4] — ولكن يبدو أن ليس ثمة ما يبرر وجود هذا الاحتمال[5]. فلم تكن توجد دولة أوربية — باستثناء إيطاليا — تحبذ تدخل تركيا في شئون مصر في هذه الآونة: فإيطاليا كانت تتوقع أن يؤدى إرسال

---

(١) ف. و — ٢٢٨٥/٧٨ — رقم ٨١٦ دفرن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١. (تركيا)، جـ ٤٤٨، رسالة من تسو إلى حانت هيلير بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨١.

(٢) سبق لسنكفكز أن شغل منصب قنصل فرنسا في بيروت.

(٣) مصر، جـ ٧٠، رقم ٢٨ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١ ورسائل أخرى متبادلة بين سنكفكز ووزارة الخارجية.

(٤) أوراق جرانفل الخاصة، (١٢٤) جلادستون إلى جرانفل بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٨١.

(٥) انظر رسالتي جرانفل رقم ٤٣٩ و ٣٤٠ المبعوثين إلى امبثل وثورنتون بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨١ و (إنجلترا) جـ ٧٨٢ — منشور دوري من سانت هيلير إلى سفراء فرنسا في العواصم الأوربية الكبرى، مشيراً إلى حسن نية النمسا.

البعثة إلى توفير الظروف التى تمكنها من أن تفرض نفسها على الإدارة المصرية بأن تطلب إعادة النظر فى الحكم الثنائى . ولكن اللورد جرانفل لم يشجع إيطاليا فى مساعيها ، مشيراً إلى موقف فرنسا ومعارضة زملائه [1] — كما أن روسيا والنمسا وألمانيا كانت ضد مثل هذا التدخل الإيطالى[2] .

وهكذا كان إيفاد بعثة نظامى راجعاً إلى طلب عرابى ، ففى أثناء محاكمات العرابيين بعد القضاء على الثورة ، صرح البارودى بأنه نمى إلى علمه أن عرابى والضباط الآخرين قد طلبوا من الباب العالى إرسال بعثة إلى مصر مهمتها شرح حقيقة الموقف للسلطان عن طريق تقديم العرائض إلى المندوبين العثمانيين موقعة من الشخصيات البارزة فى البلاد. وأضاف البارودى أنه أخبر شريف والخديو بما بيته الضباط ، وأنه طلب منهم العدول عن قرارهم ، وأن القصد من نقل فرقتى عرابى وعبد العال هو تجنب حدوث أى احتكاك بين البعثة وبين المتطرفين من الضباط[3] . ومن الواضح أن عرابى الذى كان يود تقوية مركزه فى مواجهة الأتراك والشراكسة ، والأوربيين ، بالالتجاء إلى السلطان ، لم يكن يتوقع على الإطلاق أن يأخذ عبد الحميد المسألة مأخذاً جدياً . كما يبدو أيضاً أن السلطان ما كان ليتخذ هذا القرار الذى كان يتضمن التعرض للوضع الممتاز الذى حصلت عليه مصر ما لم يجد تشجيعاً من دفرن ومالت[4] .

وأعلن السلطان أن الهدف من البعثة هو إبلاغ الخديو بموافقته على الطريقة التى نجح بها فى تسوية مشاكل مصر ، وأنه لما كانت لا تزال ثمة مؤامرات ضد الخديو ، فإنه كان يرى أن وجود موظفين من رجال بلاطه فى مصر سيؤخذ على أنه دليل على رغبته فى المحافظة على الأوضاع الراهنة وتقوية مركز الخديو معنوياً [5]. وذكر السلطان هذه الحجج للسفير الفرنسى فى الآستانة ، وأضاف إليها أن له مطلق الحق

---

(١) ف . و — ٢٤٢١/١٤٦ — نسخة من رسالة ماكليفل رقم ٣٢ بتاريخ ١٦ سبتمبر ، ورقم ٤٢ من جرانفل إلى ليونز بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٨٨١ ، (إنجلترا) ، ج ٧٩٢ من سانت هيلير إلى دوللى بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) Biovès, op. cit., p. 31.

(٣) Modern Egypt, I, p. 197. — Newman, G. Britain in Egypt, p. 65 — Genèse, p. 258.

(٤) انظر جريدة التايمز بتاريخ ١٤ سبتمبر التى تعزو رغبة السلطان فى إرسال الحملة إلى إصرار دفرن على ضرورة قيام السلطان بإجراء ما .

(٥) ف . و — ٢٢٨٥/٧٨ ، رقم ٨٦٥ من دفرن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٨١ .

فى أن يرسل إلى مصر مبعوثاً خاصًّا يبلغ الخديو تهانئه ونصائحه ، وذلك بسبب مصالح تركيا الواسعة فى مصر والحجاز [1].

أما سياسة إنجلترا فكانت ترتبط بالمحافظة على هدوء الأحوال فى مصر وتمتعها بالحكم الصالح ، وذلك لكونها الطريق الرئيسى إلى الهند . ولم تكن الحكومة الإنجليزية — من حيث المبدأ — ضد التدخل التركى ، ولكنها لم تكن تحبذه إلا إذا اتضحت ضرورته . وقد وصفت جريدة « التايمز »[2] هذا التدخل بأنه « ضرورة غير مرغوب فيها » وقد لا يكون منها مفر ، ووافقت عليه بشرط أن يقتصر على المناسبة التى أثارته . وحدد اللورد جرانفل سياسته بهذا الشأن بقوله : « إننا نرغب فى التعاون بإخلاص مع فرنسا دون أن نسمح لها بوضع بارز . ونحن نرغب فى أن يقتنع السلطان — بقدر الإمكان — بأننا نحبذ المحافظة على وضعه الراهن بالنسبة إلى مصر ، وإن كنا لن نوافق على تدخله بشكل يفوق ما جرت به العادة بالنسبة إلى شئون مصر الداخلية »[3] . ولم يكن هو وجلادستون — تمشياً مع نصائح ولسون — يمانعان فى أن يبعث السلطان إلى مصر مندوباً مزوداً بأوامر تقتضى حل الجيش ومساندة سلطة الخديو ، ولكن بشرط أن يتم ذلك بالاتفاق مع إنجلترا وفرنسا [4] .

وكان من رأى بارتلمى سانت هيلير أن الحركة المصرية أكثر قومية مما كان يتصوره الرأى العام الأوربى ، وأن للمصريين أمانى ورغبات مكبوتة وإن تكن مضطربة وغامضة . وبرغم أنه لم يكن ينكر حق المصريين فى التعبير عن أنفسهم ، فإن صعوبة الموقف — فى رأيه — كانت تتلخص فى الطريقة التى يمكن بها معرفة نوع أمانيهم وحاجتهم ومدى إمكان تحقيقها عمليًّا . وحتى يحين وقت التأكد من ذلك كان بارتلمى سانت هيلير يعتقد أن واجب إنجلترا وفرنسا هو أن تساعدا مصر على السير فى طريق الصواب ومقاومة أى تدخل عثمانى [5] . ففرنسا كانت ترى ضرورة التصدى

(١) نفس الملف ، رقم ٨٢٤ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) جريدة التايمز بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨١ .

(٣) Fitzmaurice, Life of Granville, I, p. 253

(٤) ف . و — ١٤٦/٢٤١٧ — رقم ٧ ، ف . و — ١٤١/١٤٧ — آحمز إلى كوكسون بتاريخ ١٥ سبتمبر — ٧٨/٣٢٧٢ — رقم ٦٨٦ وزارة الخارجية إلى دفرن بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٨١ .

(٥) Hist. Nat. Eg. VI, pp. 471—2.

لتدخل الباب العالى فى شئون مصر[1] — وذلك لعدة أسباب : فهذا التدخل — فى رأيه — من شأنه أن يعرقل « المهمة الحضارية والتقدمية التى تضطلع بها فرنسا وإنجلترا » مما يترتب عليه الإضرار بمصالحهما ماديًّا ومعنويًّا . كما أنه سيؤدى إلى تقوية ما سماه « بالتعصب الإسلامى » الذى لابد أن يهدد وضع فرنسا فى شمال إفريقيا فى الوقت الذى كانت تضطلع فيه بالحرب التونسية الثانية ، خاصة وأن فرنسا كانت تخشى إما أن تنضم القوات العثمانية إلى المصريين لأسباب دينية ، أو إلى الأتراك والعثمانيين ضد المصريين . . وبذلك تمعن فى تعقيد الموقف الداخلى فى مصر . كما كانت فرنسا تخشى أن تبقى القوات العثمانية فى مصر إلى أجل غير مسمى ، وأن تتحول المسألة المصرية إلى مسألة أوربية عامة : إذ أن الدول العظمى التى ضمنت وضع مصر باشتراكها فى معاهدة لندن (١٨٤٠) وفى معاهدة برلين (١٨٧٨) لم تكن لتتردد فى المطالبة بحقها فى الاشتراك فى حسم الموقف على حساب الحكم الثنائى الإنجليزى — الفرنسى . ولكى يتسنى حل الأزمة مؤقتاً اقترح بارتلمى سانت هيلير أن تقوم الدولتان بإجراء ذى صفة أدبية القصد منه تهدئة الأحوال ، بشرط مصارحة كل منهما الأخرى فى كل مناسبة والتزامهما بالعمل المشترك كلما دعت الضرورة[2] . ورفض اقتراح جرانفل الخاص بإرسال جنرال تركى ، واقترح إرسال قوات تركية تحت إشراف لجنة عسكرية إنجليزية — فرنسية ، ثم إنشاء مراقبة عسكرية يقوم بها جنرال إنجليزى وآخر فرنسى بإمكانهما — باعتبارهما موظفين مصريين كالمراقبين الماليين — إقرار الأمن والنظام فى الجيش المصرى دون الاضطلاع بمسئولية من أى نوع عن الموقف العام فى البلاد[3] . ولكن جرانفل بدوره رفض هذا الاقتراح على اعتبار أن شريف لن يوافق على تعيين مراقبين عسكريين يمثلان الدولتين ، لأن معنى ذلك إما التمهيد للتدخل المسلح أو إلحاق الإهانة بهما[4] وبلغ جلادستون بمخاوفه هذه[5] . وكان سنككفر كذلك ضد هذا المبدأ على اعتبار أن تعيين المراقبين العسكريين من شأنه أن يثير الجيش المصرى ويوجد حالة

---

(١) مصر ، جـ ٧٠ ، رقم ٦٦ و ٢٦ ، (إنجلترا) ، جـ ٧٩٢ ، تلغرافات بتاريخ ١١ و ١٥ سبتمبر ورقم ٢٦٩ ، ف . و — ١٤٢/١٤١ ، رقم ٩٥٢ .

(٢) ٢٤١٧/١٤٦ ، رقم ٦ ، (إنجلترا) ، جـ ٧٩٢ ، رقم ٨٨ .

(٣) ١٤٧/١٤١ — تلغراف رقم ٤٥ ، ١٤٢/١٤١ — رقم ٨٠٩ .

(٤) ف . و — ١٤٧/١٤١ تلغراف رقم ٧٤ ، (إنجلترا) جـ ٧٩٣ رقم ٩٥ .

(٥) أوراق جرانفل الخاصة ، (١٢٤) جرانفل إلى جلادستون بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٨١ .

من الفزع بين السكان ويضعف سلطة السلطان فى البلاد . وكان يأمل أن يتحسن الموقف من تلقاء نفسه دون لجوء إلى هذه الوسيلة[1] . ولكل هذه الأسباب لم يؤخذ باقتراح بارتلمى سانت هيلير .

وأبلغ شريف ممثلي الدولتين أنه يخشى أن تؤدى بعثة نظامى (التى وصلت إلى الإسكندرية فى ٦ أكتوبر) إلى التدخل العسكرى العثمانى ، وأبدى رغبته فى أن تبقى فى مصر أقصر مدة ممكنة . وفى تلك الأثناء أغرى سانت هيلير وزارة الخارجية الإنجليزية باتخاذ إجراءات مشتركة سواء فى الآستانة أو فى القاهرة هدفها استدعاء هذه البعثة . ولما كانت سياسة جرانفل وجلادستون تهدف إلى إقامة التعاون المنتظم بين الدولتين فى مصر[2] ، فإن تسو ودفرن أخطرا الباب العالى بأسف حكومتيهما ودهشتهما لاتخاذ هذه الخطوة التى لامبرر لها دون اتصال بشأنها مع سفيرى إنجلترا وفرنسا[3] ، وطلبا أن تمكث البعثة فى مصر لأقصر فترة ممكنة . وكلفت الدولتان القنصلين العامين بأن ينصحا الحكومة المصرية بمعاملة المبعوثين العثمانيين بكل احترام ، بشرط أن تقاوم بشدة أى محاولة من جانبهم للتدخل فى شئون البلاد الداخلية . كما كلفا بأن يخطرا الخديو وشريف بأنهما قد تلقيا تعليمات خاصة بمساعدتهما على المحافظة على استقلال مصر الذاتى[4] وفق ما أقرته الفرمانات ، وأنهما مفوضان ببذل مساعيهما الودية — إذا ما دعت الحاجة — لمقاومة أى محاولة من جانب المبعوثين العثمانيين للتدخل فى نشاط الوزارة الخاص بمحاولة إعادة الثقة إلى البلاد والنظام إلى صفوف الجيش[5] .

على أن سنككز كان لايزال على اعتقاده بأن هذا التدخل التركى جزء من خطة إنجليزية تهدف إلى التدخل العسكرى ، وكان شديد الشك فى مالت الذى كان قد عاد إلى مصر فى ١٨ سبتمبر وفى رغبة الخديو الشديدة فى الانتقام .

---

(١) (مصر) ، جـ ٧٠ ، رقم ٥٠ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٨٨١ .

(٢) Newton, op. cit., II, p. 358, Knaplund, op. cit., p. 168.

(٣) ٣٢٧٢/٧٨ — رقم ٦٩٠ و ٦٨٥ و ٦٨٦ .

(٤) استقلال مصر فى البيان الذى قدم فى ١٠ أكتوبر لكل من شريف وتوفيق (ف . و — ١٤١/١٤٤ ، رقم ٢٨١) .

وبرغم أن سنكفكز من حيث المبدأ كان ضد أى نوع من أنواع التدخل الأوربى وذلك حتى لايثار ما سماه « بالتعصب » الشرقى الذى كان يخشاه بشدة ، فإنه نصح حكومته بإرسال سفن حربية إلى ميناء بيريه اليونانى حتى يمكنها بذلك أن تحد من أى تحركات إنجليزية[1] . كما أن بارتلمى سانت هيلير كان مقتنعاً بأن دول « وفاق الأباطرة الثلاثة » كانت من وراء القرار الذى اتخذه السلطان ، ولهذا نصح الحكومة الإنجليزية بأن ترسل سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لردع البعثة العثمانية وإعلان الاتفاق التام بين إنجلترا وفرنسا حول المسألة المصرية [2] . وحين صممت الدولتان على ذلك ، اشتد غضب السلطان : إذ أن هذا القرار لم يكن يستند إلى أى شرط من شروط المعاهدات ، كما كان من شأنه أن يعرض الإسكندرية وساحل البحر المتوسط للخطر ، وأن يثير السكان العرب جميعا بشكل يجعل من المحتمل نشوب ثورة عامة . وأضاف السلطان أن الأمن والنظام مستتبان تماماً فى مصر ، وأنه سيضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة[3] إزاء مصر فيما لو صممت فرنسا وإنجلترا على القيام بمظاهرتهما . كما كان شريف ضد إرسال السفينتين ، حتى لاتتعرض البلاد من جديد للقلاقل بشكل يضعف من سلطته . وكان يخشى أن يعد وصول السفينتين مظاهرة سياسية ، بحيث يؤخر رحيل المندوبين العثمانيين . وحاول القنصلان تهدئته ، فأفهمه مالت أن هدف الحكومة الإنجليزية هو الحيلولة دون تفشى الرعب بين السكان — كما بلغه سنكفكز بأن هدف الحكومة الفرنسية هو مساندته ضد البعثة العثمانية[4] .

لهذا اتفق سفيرا الدولتين فى الآستانة على أن ينصحا السلطان بسحب البعثة حتى يمكن تجنب نشوب القلاقل[5]. وفى ١٣ أكتوبر أبلغتهما الحكومة العثمانية

(١) (مصر) — ٦٩ ، رقم ١٠ ، جـ ٧٠ ، تلغراف بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) ١٤١/١٤٧ ، رقم ٥٥ ، (إنجلترا) ، جـ ٧٩٢ ، رقم ٢٨٢ ، (مصر) جـ ٧ تلغراف إلى سنكفكز ، بتاريخ ١١ أكتوبر ١٨٨١ .

(٣) وصفت هذه الإجراءات فى معرض محادثة بين تسو وسكرتير السلطان بأنها « غير عادية » (ف . و — ١٤١/١٤٧ — تلغراف رقم ٧٠ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٨١) .

(٤) لم يقتنع سنكفكز بهذا الإيضاح — إذ كان يعتقد أن إرسال السفن سيؤدى إلى إضعاف وزارة شريف وتعقيد الموقف وتقوية مركز المبعوثين العثمانيين (مصر) — جـ ٧٠ ، تلغراف بتاريخ ١١ أكتوبر ، الرسالة رقم ٤٤ .

(٥) ف . و — ١٤١/١٤٧ — رقم ٧١ من جرانفل إلى مالت بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٨١ .

بأن مبعوثى السلطان ، وقد حققوا المهمة التى كلفوا بها فى مصر ، سيبارحون البلاد فى غضون ثلاثة أو أربعة أيام ، وعبرت عن رغبتها فى أن تسحب الدولتان سفينتيهما : وفى الوقت نفسه أبلغ موزوروس جرانفل أنه يستحيل على السلطان أن يسحب بعثته وهو مواجه بالتهديد الذى يتضمنه وجود سفينتى الدولتين فى المياه المصرية[1] . وتم الاتفاق فى نهاية الأمر على أن تبارح السفينتان والبعثة مصر فى نفس اليوم — (أى ١٩ أكتوبر) . على أن السفينة الإنجليزية «الإنفنسبل» وصلت بعد يومين من وصول الباخرة الفرنسية « آلما » — وكان المبعوثون العثمانيون قد بارحوا البلاد . وذكر المستر ساندرسون — ترجمان السفارة الإنجليزية — للسلطان أن فرنسا هى التى كانت من وراء كل هذه المسألة [2] .

وأثناء إقامة البعثة فى مصر لم تقم بشىء يستحق الذكر [3]. فقد زار المبعوثون القيادة العامة للجيش حيث ألقى نظامى خطبة حماسية ، ذكر فيها العسكريين بأن الخديو هو ممثل السلطان ، وأن عصيان أحدهما يعد عصيانا للآخر . وأبدى زعماء الجيش طاعتهم بالانتقال إلى مراكزهم الجديدة ، وبدا أن النظام يسود الجيش . على أن الرأى المصرى العام فى مجموعة كان يشك فى نوايا البعثة التى أدت إقامتها فى البلاد إلى إثارة القلق الشديد بسبب خشية الناس أن تتدخل تركيا فى شئون البلاد أو تعمد إلى احتلالها .[4] كما أن الجاليات الأوربية المقيمة فى مصر كانت تحس بأن البعثة إن لم تكن تشكل خطراً على مصر ، فعلى الأقل تهدد مصالحها ومستقبلها [5] . على أن العسكريين استغلوا وجود البعثة لتقوية قضيتهم : فالصحف المتطرفة «كالحجاز» و « البرهان » و « الإسكندرية » التى ظهرت حديثاً وكان يوجهها أشخاص من أمثال عبد الله النديم ، تناولت البعثة باعتدال وقالت عنها إنها تهدف إلى حماية مصر من أعدائها [6] . أما قناصل الدول ، فبالرغم من أن أحداً منهم لم يتصل بالبعثة — باستثناء قنصل

(١) (مصر) ، جـ ٧٠ ، من سانت هيلير إلى سنكفكز بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٨١ .
(٢) بارحت السفينتان المياه المصرية فى ١٢ أكتوبر ١٨٨١ . انظر تعليق تسو فى (تركيا) جـ ٤٤٩ رقم ١٤١ و ١٤٢ — وتعليق سنكفكز فى (مصر) جـ ٧٠ رسالة بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٨٨١ .
(٣) انظر : الثورة العرابية ، ص ١٦٧ — ١٧٩ .
(٤) ١٤٤/١٤١ ، رقم ٢٩١ .
(٥) (مصر) ، جـ ٧٠ رقم ٤٣ من سنكفكز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٨١ .
(٦) ف . و — ٣٢٢٥/٧٨ ملحق برقم ٢٧٠ .

روسيا العام دى لكس [١]ـ إلا أن سنكفكز لاحظ أن مالت كان مسروراً لوجود المبعوثين العثمانيين فى مصر [٢] .

وإلى جانب ما أذيع عن أهداف البعثة ونشاطها، هناك ما يدل [٣] على أنها أقامت اتصالات سرية بكل من توفيق والأعيان . ويبدو أنها نصحت الخديو برفض الدستور الذى طالب به زعماء الثورة المصرية بحجة أنه لايمكن منح مصر دستوراً يخالف النظم السارية فى باقى الإمبراطورية ، كما نصحته بأن يطلب إرسال قوة عسكرية عثمانية فى حالة تجدد القلاقل فى البلاد ــ وهنا سلم توفيق باستحالة تنفيذ ذلك . وطلبت من الأعيان أن يعلنوا حماسهم لتقسيم مصر إلى ثلاث ولايات ــ أو مقاطعات ــ متميزة ، وهو المشروع الذى كان السلطان متحمساً له ، ويفكر فى تنفيذه على مسئوليته الخاصة حتى يؤدى هذا إلى إضعاف الولايات الثلاث جميعا . ويبدو أن الأعيان الذين احتكوا بالمندوبين العثمانيين قابلوا هذا المشروع ببرود . ولكن ١٥ أو ١٦ شخصا ــ بعضهم من الضباط وبعضهم الآخر من العلماء ومشايخ البلد ــ ممن قابلوا المندوبين العثمانيين ــ أعلنوا أنهم يميلون إلى تولية حليم بدلا من توفيق ، وأنهم ينتظرون تعليمات الباب العالى لكى يقدموا عريضة شاملة أو يقوموا بثورة عامة [٤] . وكان رد السلطان على ذلك أن خلع على توفيق نيشان الامتياز ، الأمر الذى كان يتضمن ضرورة قيام الخديو بزيارة إلى العاصمة التركية .

وبرغم أن رجال القصر السلطانى كانوا يرون أن البعثة أثبتت أنها قد أضرت بهيبة السلطان فى مصر ، فقد أكد نظامى فى تقريره عما حققته من أعمال أن السكان العرب متعلقون بشخص السلطان وأن المبعوثين قد تلقوا رسائل ومندوبين

(١) (مصر) ، ج ٧٠ رقم ٥١ من سنكفكز بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٨٨١ .
(٢) نفس الملف رقم ٤٢ بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٨١ .
(٣) الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٤٤٩ ، رقم ١٥٠ و ١٥١ من تسو إلى سانت هيلير بتاريخ ٢٦ و ٣١ أكتوبر ١٨٨١ .
(٤) كتب مراسل الهيرالد جازيت فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨١ : « لم ينضم إلى البعثة من الأشخاص ذوى الحيثية إلا حزب البلاط أو الحزب التركى ــ المعروف هنا باسم الشراكسة ــ وحوالى ٢٥ من مشايخ الأزهر ممن كانوا هم وشيخ الإسلام محمد العباسى أحياناً أداة السلطة الحاكمة . وقد أرسل السلطان إلى هؤلاء المشايخ الهدايا والنياشين ــ ولكن معظم العلماء اكتشفوا نواياه ، وغضبوا على العباسى ثم خلعوه من منصبه فى ديسمبر وعينوا بدلا منه مثل المشايخ الأكثر تحرراً الشيخ محمد الإنبابى الذى كان يعضد الحزب الوطنى ولا يبدى ميلا نحو حركة الجامعة الإسلامية » .

من أقصى الأماكن – بل من فاس والحبشة[1] . أما فيما يتعلق بفكرة الإمبراطورية العربية المستقلة التي كانت تقلق بال ساسة الآستانة ، فقد حجب المبعوثون أهمية الحركة العربية عن السلطان . ولكن توفيق تلقى رسالة طويلة عنها من الباب العالي ، وصدرت تعليمات إلى أحد رجال البعثة المدعو أحمد راتب ، وكان قد بارح السويس في ٢١ أكتوبر قاصداً إلى جدة بعد أن قابل عرابي في طريقه ، بأن يقوم بتحريات القصد منها التأكد من وجود تحالف من أي نوع بين عرب آسيا وإفريقيا ، أو قيام اتصال بين الطرفين أثناء موسم الحج . ومن المحتمل أن راتب قد كلف بمراقبة نشاط مدحت باشا الذي كان حينئذ في منفاه في الحجاز وبمتابعة نشاطه في الأوساط العربية [2] .

رسالة ٤ نوفمبر ١٨٨١ :

بعد رحيل بعثة نظامي عبر توفيق عن رغبته في زيارة الآستانة لكي يتسلم نيشان الامتياز بنفسه من السلطان طبقاً للبروتوكول . واعتقد سنكفكز أن قصد الخديو من ذلك هو الإعداد للتدخل التركي المسلح وأن توفيق سيعود على رأس حملة تركية – لهذا نصح حكومته بإيقاف هذه الزيارة أو على الأقل تأجيلها حتى لاتفسر على أنها نتيجة لبعثة نظامي – فأشارت الدولتان على توفيق بالعدول عن هذه الزيارة[3] .

وكان موقف الخديو من شريف لايزال عدائياً ، إذ كان يعتبره أحد رجال والده المطيعين ويشك في أنه يتآمر [4] لإرجاع إسماعيل إلى مصر . ولما كان توفيق شديد الاستسلام لمالت ، فإن جريدة الفار دالكسندرى (Le Phare d'Alexandrie) والصحف العربية التي تميزت لهجتها بالعنف اتهمت مالت صراحة بالعمل على إسقاط شريف . كما أن السفينة الإنجليزية « إنفنسبل » وصلت متأخرة إلى

---

(١) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، جـ ٤٤٩ ، رقم ١٥١ السابق ذكرها .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) – ٧٠ جـ رقم ٥٤ من سنكفكز إلى سانت هيلير بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٨٨١ .

(٣) نفس الملف – تلغراف بتاريخ ٢٢ أكتوبر ، رقم ٥٥ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ، وكلاهما من سنكفكز ، (إنجلترا) ، جـ ٧٩٣ من سانت هيلير إلى شاللل لاكور بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(٤) Bemmelen, op. cit., II, p. 237 ، (مصر) ، جـ ٧٠ ، رقم ٥٠ من سنكفكز إلى سانت هيلير بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٨٨١ .

الإسكندرية — مما أشرنا إليه فيما سبق — وبقيت بها بعض الوقت ، ولكي تبرر القنصلية الإنجليزية وجودها أعلنت أن الجاليات الأجنبية في خطر ، مما أدى إلى تعكير حالة الهدوء التي أعقبت رحيل البعثة العثمانية وما بدا من خضوع عرابي وزملائه . كما أن الصحيفة الفرنسية « ليجبت (L'Egypte) » زادت من حالة القلق حين نشرت مقالا عن نبي الإسلام وصفته فيه بأنه « مدعى نبوة » ، مما أدى إلى مصادرة الصحيفة ورحيل رئيس تحريرها لافون (Laffon) عن البلاد[1] . وبرغم أن الصحافة المصرية التي عانت الكثير في عهد رياض انتهزت فرصة تشكيل وزارة شريف وهاجمت الأجانب الذين اعتبرتهم السبب الحقيقي الكامن وراء التضييق عليها ، إلا أن طابعها العام كان وطنياً معتدلا[2] . وكان ثمة ما يبرر شنها الهجوم على المزايا التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر على حساب خزانة البلاد ، وردها على هجوم الصحافة الأوربية سواء في داخل مصر أم في خارجها . ولكن جريدة « الحجاز » لم تتصف بالاعتدال الذى أبدته الصحافة الوطنية بوجه عام ، بل اصطنعت العنف في مهاجمة الأوربيين ، لدرجة أنها دعت إلى الجهاد . [3] لهذا صودرت تمشيا مع طلب سنكفكز[4] .

وهكذا تعقد الموقف الداخلي في مصر لأسباب لاتتعلق بعرابي ورفاقه . حقيقة إنه كان لايزال باستطاعة شريف أن يسيطر على الموقف بسبب الهيبة التي أحاطت به ومساندة القنصل الفرنسي له لئلا يؤدى سقوطه إلى نشوب الفوضى في البلاد . إلا أن سنكفكز كتب إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٨ نوفمبر معلقاً على الموقف بالصورة الآتية :

« بذلت كل المحاولات في الأيام الأخيرة لضعضعة سلطة شريف ، فأخذت تنتشر الإشاعات الغريبة ، وهدف البعض إلى إرهاب الدوائر التجارية والمالية ، وأرسلت التلغرافات المثيرة إلى الخارج ، وأعلنت استقالة شريف ، وأبديت الآمال في تخليه عن سلطة . ومثل هذه الأعمال التخريبية لابد أن تتمخض عن إضعاف

---

(١) Modern Egypt, I, pp. 21? — 2.

(٢) تحوى الوثائق الإنجليزية والفرنسية على معلومات لما أهميتها عن الصحف التي ظهرت في تلك الفترة ثم احتجبت بعد الاحتلال البريطاني .

(٣) (مصر) ج ٧١ ، رقم ٦٤ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٨١ . من شريف قانوناً حد من حرية الصحافة وظل معمولا به لفترة طويلة بعد ذلك . انظر : تطور الصحافة المصرية ، ص ١١١ — ١١٢ .

(٤) نفس المرجع .

أحسن حكومة ممكنة [١] . » وعزا القنصل الفرنسي العام كل المحاولات التي بذلت لإضعاف الوزارة إلى رغبة توفيق في استعادة سلطته والثأر من خصومه سواء بالاتصال بالآستانة أو بأي وسيلة أخرى . وأكد أن مالت يناصب شريف العداء وأن غرض الإنجليز هو إسقاط الوزارة حتى يتولى نوبار الحكم — وكان حينئذ في أوربا في مهمة « مريبة »[٢] .

ولما كان مالت يشعر بتزايد الشك في نوايا إنجلترا ، فإنه رأى أن من واجب الحكومة الإنجليزية أن تتخذ خطوة القصد منها تهدئة الرأي العام والإفصاح عن حقيقة نواياها [٣]. ووافق جرانفل على اقتراحه — وفي ٤ نوفمبر أرسل إليه الرسالة المشهورة التي نشرتها الصحف المصرية في ١٥ سبتمبر ، فبدت موجهة إلى الرأي العام المصري . وأهم النقاط التي احتوتها هذه الرسالة ما يلي :

(أولا) وجوب المحافظة على الأحوال الراهنة وعلى العلاقات التي تربط مصر بتركيا .

(ثانيا) مساندة الإصلاحات التقدمية التي تقوم بها الحكومة المصرية ، بشرط تمشيها مع تقاليد البلاد القومية .

(ثالثا) أن الحكومة الإنجليزية لم تقدم أي مساندة خاصة لوزارة رياض[٤]

(رابعا) أنه لا يوجد تفكير في التدخل إلا إذا تعرضت البلاد للفوضى .

وبرغم ما يؤكده مالت من أن الرأي العام المصري قد استقبل الرسالة استقبالاً حسنا ، إلا أن المصريين فسروا سكوت الحكومة الفرنسية على أنه دليل على وجود خلاف بين باريس ولندن ، وخشي المصريون أن تنتهز إنجلترا الفرصة للقيام بتدخل منفرد في مصر [٥] . وصدم المعلقون الأذكياء من فقرة « حالة الفوضى » التي

---

(١) (مصر) ، ج ٧٠ — رقم ٥٥ السابق ذكرها .

(٢) عرض نوبار خدماته على العسكريين وعلم بأنه سيوجه الحركة الوطنية فيما لو عملوا على تعيينه رئيساً للوزراء . ولكن عرابي وأصدقاءه رفضوا هذا العرض بسبب سوابق نوبار المريبة . انظر مذكرات عرابي ، ج ١ ، ص ٩٧ — ٨٠ .

(٣) عن نص الرسالة والمراسلات التي جرت بشأنها انظر : Malet, op. cit., pp. 175 — 194
كما يوجد نص الرسالة في : ف . و — ١٤١/١٤٢ — رقم ٢١٦ .

(٤) قارن هذا بمساندة مالت لرياض خلال حوادث أوائل فبراير انظر ما سبق ، ص ١٣٩ .

(٥) (مصر) ، ج ٧٠ رقم ٧٤ من سنكفكز بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ .

تحت أثر الرسالة ككل فى نظرهم — فحين تعلق دولة سياستها على مثل هذه الحالة لابد أنها بذلك تخفى أهدافها الحقيقية . فاصطلاح « حالة الفوضى » غامض المعنى من الممكن استعماله وفقاً للظروف : ومن أدلة ذلك أن مالت ذكر لستكفكز أن وجود عرابى فى القاهرة أثناء افتتاح مجلس الشورى النواب (وكان من المتوخى أن ينعقد المجلس فى ١٥ ديسمبر) يوفر حالة فوضى واضحة ، لأن معناه عدم وجود أية حكومة فى مصر[1] .

على أن مالت من ناحيته أكد أنه كان يضاعف جهوده للسير بهدوء فى طريق الإصلاح حتى يمكن علاج مساوئ الماضى وتعليق الآمال على مجلس شورى النواب[2] . وهكذا أصبح افتتاح المجلس نقطة تحول فى أحوال مصر الداخلية وعلاقاتها الخارجية ، ليس فقط بالنسبة إلى الوطنيين ، بل أيضا فى نظر مالت ذاته الذى كرر فى كتابه ، برغم كل ماقيل عن نواياه الحقيقية ، أنه كان شديد العطف على الحركة الدستورية فى مصر .

---

(١) (مصر) ، ج ٧٠ ، رقم ٧٠ من ستكفكز بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ .

(٢) Malet, op. cit., p. 186.

الفصل السابع

مجلس شورى النواب والمذكرة المشتركة

« نحن لا نصنع الديمقراطية للتصدير » جمبتا

مذكوراً فى : Reinach, Le Ministère Gambetta, p. 383

استئناف الحياة النيابية :

فى محاولة إسماعيل التصدى للتدخل الأجنبى ، منح مصر أول دستور فى تاريخها . ولكن الحياة النيابية لم تكن تتمشى مع النفوذ الذى حصلت عليه إنجلترا وفرنسا اللتان عمدتا إلى خلع إسماعيل وسند أوتوقراطية توفيق ورجعية رياض . إلا أن من الصعب إيقاف عجلة التطور ، وإن سهل أحياناً على قوى الطغيان والرجعية أن تنجح فى تحقيق أهدافها . وحين تصدت مصر لأوربا ، عمدت إلى محاربة الغرب باصطناع الأساليب الأوربية – ومن ثم تجاوب المصريون مع المطلب الدستورى الذى تقدم به العسكريون : فقد رحب به المثقفون وأعضاء مجلس شورى النواب القدامى الذين تمرسوا بالأساليب البرلمانية وانتزعوا للمجلس سلطات جديدة وساندوا عرابى فى مظاهرة ١٣ سبتمبر .

فبعد مرور أربعة أيام على تأليف الوزارة الجديدة، زار الأعيان « شريف » وقدموا له طلباً بعقد مجلس شورى النواب على أن يتمتع بنفس المزايا التى تتمتع بها المجالس المماثلة فى البلدان الأوربية المتحضرة[1] . وقدم شريف هذا الطلب إلى الخديو ، واقترح إجراء انتخابات عامة ، كما طلب من الخديو أن يقدم مشروع اللائحة الدستورية الجديدة إلى المجلس لا إلى الخديو – وربما كان ذلك راجعاً إلى خبراته السابقة فى أوائل عهد توفيق واتصالاته بالأعيان . ووافق الخديو على كل هذه المقترحات ، فحصلت الهيئة الممثلة للأعيان على وضع شبيه بوضع

(١) مذكرات عرابى ، جـ ١ ، ص ٨٣ – ٨٥ .

المجالس الوطنية[1] . ومع ذلك فقد اتضح منذ البداية أن الطبقتين اللتين اتحدتا في سبتمبر كانتا تمثلان مصالح متعارضة : فالأعيان الذين كانوا يمثلون الإقطاع والبورجوازية لم يكونوا على استعداد لمسايرة الجيش الذى كان يقوم على الفلاحين ، وكان قادته – وكلهم من أصل متواضع – أكثر تطرفاً مما كان يتوقعه الأعيان .

أما شريف فكان من أثرياء الأتراك ، ولم يكن فى قرارة نفسه يبدى عطفاً حقيقيّاً على الفلاحين : فقد روى عنه بلنت أنه قال[2] : « إن المصريين أطفال ، ويجب أن يعاملوا على هذا الاعتبار. لقد عرضت عليهم دستوراً يناسبهم ، فإذا لم يقنعوا به وجب عليهم أن يعيشوا بدون دستور. إننى أنا الذى خلقت الحزب الوطنى ، ولن يستطيع هؤلاء الفلاحون أن يستمروا فى السير فى طريقهم بدونى ، لأنهم بحاجة إلى من يرشدهم . » وكان هدفه من دعوة مجلس شورى النواب أن يبعد الجيش عن التدخل فى السياسة ، كما أنه أصر على تطبيق لائحة ١٨٦٦ المتشددة ، فى الوقت الذى أصر فيه عرابى وكثير من الأعيان على تطبيق لائحة ١٨٧٩ [3] . ولكن حين هدد شريف بالاستقالة ، انحنى عرابى والأحرار ، ولكن بعد أن أيقنوا أن المجلس سيناقش قانونه الأساسى . وبدأت الانتخابات فى ١٠ نوفمبر ، وبرغم أنها تمت دون تدخل من جانب السلطات ، فلم تشترك فيها سوى أقلية ضئيلة من السكان تمثل الطبقة الحاكمة مما ترتب عليه أن جميع أعضاء مجلس شورى نواب ١٨٨١ و ١٨٨٢ كانوا من الأعيان [4] . وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ افتتح الخديو ووزراؤه المجلس ، وامتلأت القاهرة بوفود الأقاليم – من مصريين وأجانب – الذين أتوا للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية . وأقيمت الاحتفالات والزينات فى القاهرة والإسكندرية ، ودعا الخطباء للمجلس فى المساجد فى جميع أنحاء القطر [5] .

وبعد أن ألقى كل من الخديو وسلطان باشا رئيس المجلس خطبته ، عين

---

(١) Abdlleef, op. cit., p. 174

(٢) أكد ولسون فحوى هذه المحادثة فى رسالة بعث بها إلى جلادستون . أوراق جلادستون الخاصة : من ولسون إلى جلادستون فى ٨ سبتمبر ١٨٨٢ (المخطوط رقم ٤٤٤٧٥) .

(٣) Landau, p. cit., pp. 26 — 7

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٩ .

(٥) كشف الستار ، ص ٢٩٦ .

توفيق مختلف الموظفين . وكان سلطان قد ساند عرابى فى سبتمبر ، وإن يكن قد أقام علاقات سرية بالخديو — بحيث وجد تعيينه رئيساً للمجلس قبولا لدى عرابى وتوفيق[1] . وقد بدأ حياته فلاحاً بسيطاً فى نفس القرية الواقعة فى مديرية المنيا التى كان له فيها حينئذ منزل عامر ، فأصبح محبوباً من قبل سكان مديرية المنيا التى جمع فيها كميات شاسعة من الأراضى باستغلال منصبه حين كان مفتشاً عامًّا للوجهين البحرى والقبلى فى عصر إسماعيل — وبرغم شدة طموحه وميله إلى التآمر ، فإنه لم يكن سياسيًّا بمعنى الكلمة . ولما كان قد انتخب عضواً بمجلس شورى النواب عدة مرات فى الماضى ، فإنه عقد صلات الود بكل من شريف ونوبار ورياض على حد سواء ، بحيث إنه لم يكن ينتمى إلى حزب معين . وكانت آراؤه تتميز بالاعتدال والمحافظة[2] .

ولاحظ سير إدوارد مالت أن المصريين بوجه عام قد استبشروا بانعقاد المجلس ، وأن الخديو ووزراءه قد عمهم التفاؤل وأيقن أن مصر تمر بمرحلة دستورية حقيقية [3] . وفى ٢ يناير ١٨٨٢ كتب إلى جرانفل يقول : « يبدو البشر على الخديو الذى ينظر إلى الموقف بتفاؤل ، وقد تكلم بلهجة تنم عن الارتياح الشديد لما بدا على أعضاء المجلس من اعتدال ، وعبر عن اعتقاده بأن البلاد قد دخلت مرحلة التطور . وكان هذا الموقف الجديد مثيراً للانتباه : إذ أن سموه حتى افتتاح المجلس كان يبدى كثيراً من الشكوك ، وخشيت أن يكون مرجع ذلك الشعور ليس فقط الشك فى نوايا النواب ، بل أيضاً معارضة النظام الدستورى . على أنه يبدو أن من حسن الطالع أن سموه قد قبل الوضع الجديد ، إذ على حين أن شخصيته قد تؤهله لأن يلعب دور الأمير الدستورى ، فإنه تعوزه الصفات اللازمة لحاكم مستبد » [4] . أما سير أوكلاند كولفن فكان شديد التشاؤم بسبب مشكلة الميزانية وزيادة عدد الجيش التى طرحت على بساط البحث منذ نوفمبر ١٨٨١ . وبين المراقبان عدم توفر الاعتمادات اللازمة لهذه الزيادة . وساندت الحكومة

---

(١) Landau, op. cit., p. 35.

(٢) الثورة العرابية ، ص ٤٨ — ٥١ . أيضاً : The Belgium of the East, pp. 21 ff.

(٣) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) من مالت إلى جرانفل فى ٢ يناير ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ٣٤٣٤/٧٨ ، رقم ٣ — ولم تصل هاتان الرسالتان إلى وزارة الخارجية الإنجليزية إلا بعد تقديم المذكرة المشتركة .

الإنجليزية المراقبين ، كما ساندهما شريف ومالت وكان من رأى هذا الأخير أن المراقبة ستفقد كل احترام فيما لو تراجعت أكثر مما حدث بالفعل . على أنه أمكن أخيراً الوصول إلى حل وسط ، وفى ٢١ ديسمبر خفضت ميزانية الجيش المقترحة من ٢٦٨,٠٠٠ إلى ١٥٤,٠٠٠ جنيه [١] . وحين افتتح المجلس فى ٢٦ ديسمبر اقترح كولفن على الدولتين أن تصرحا ، والحركة فى مهدها ، بأنهما على حين تتركان الحرية للمصريين ليتخذوا الإجراءات التى يرون ضرورتها بالنسبة إلى حكومة البلاد الداخلية ، طالما أن هذه الإجراءات لا تتعارض مع الوضع الذى تتمتع به الدول ، فإنهما لا تتخليان عن مصالحهما المادية وعن الضمانات التى فى أيديهما ، وأنهما تهدفان إلى المحافظة على هذه الضمانات وهذه المصالح . وكان يرى أنه مالم يصدر تصريح واضح منذ البداية سيترتب على ذلك كثير من سوء الفهم الذى قد يؤدى إلى تعكير العلاقات بين مصر والدول [٢] — إذ المراقبان كانا شديدى الحرص على المحافظة على وضعها وسلطتهما . على أن المصريين من جانبهم أبدوا الاحترام الكافى للمراقبة : فحين افتتح المجلس وجه سلطان أنظار النواب إلى سلطة المراقبين وأعلن أحد كبار العلماء أنه لا توجد رغبة فى التخلص من المراقبة ، بل إن المصريين جميعاً يودون المحافظة عليها باعتبارها ضماناً [٣] . بل إن عرابى ذاته صرح فيما بعد ، على أثر تقديم المذكرة المشتركة ، بأنه ليس من حق النواب بأى حال من الأحوال أن يناقشوا الميزانية [٤] .

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية :

فى أوائل عام ١٨٨٢ عين عرابى وكيلا لوزارة الحربية — وكان هدف الوزارة من هذا التعيين أن تستغل نفوذه خاصة وأنها كانت تشك فى نشاطه الدعائى فى

---

(١) Cromer, op. cit., I, p. 224. Malet, op. cit., pp. 203 ff.

(٢) ١٤١/١٤١ — مسودة الرسالة رقم ٣٨٩ من مالت إلى وزارة الخارجية فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . قارن هذه الرسالة بمذكرة كولفن التى أرسلت بنفس التاريخ ، وفيها أعرب عن عطفه على الثورة . وهذه المذكرة ملحقة برسالة مالت رقم ٣٨٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ (توجد نسخة منها فى ف ، و — ٢٤١١/١٤٦) .

(٣) Malet, op. cit., p. 208.

(٤) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — مالت إلى جرانفل بتاريخ ١١ يناير ١٨٨٢ .

مديرية الشرقية حيث كان يقيم مع فرقته [١] . وقد اعتقد المراقبان ومالت أنه من المستحسن أن يدخل عرابي الحكومة بدلا من بقائه خارجها [٢] — وبرغم أن البعض ، ممن كانوا يعدونه الزعيم الحقيقي لكل من الجيش والحزب الوطني ، كانوا يأملون أن يؤدي تعيينه إلى إشراكه في مسئولية الحكم ، فإن آخرين اعتبروا تعيينه دليلا على ضعف الحكومة . أما سنكفكز فكان يشك في أن يؤثر هذا التعيين على الموقف بشكل أو آخر [٣] .

بلنت [٤] وجريجوري :

وكانت الحركة الوطنية قد اكتسبت إلى صفها الغالبية العظمى من المصريين ، وقد كتب مراسل البول مول جازيت مايلي [*] : « إن من الخطأ البين قبول ما يؤكده البعض من أن الحركة مقصورة على مدينتي القاهرة والإسكندرية . فقد سنحت الفرصة خلال الشهور الثمانية عشر الأخيرة لزيارة عدد كبير من القرى ، ويمكنني القول بكل تأكيد بأن كل الرجال البارزين : من مشايخ البلد والمديرين (من غير الأتراك) ومختلف المفتشين — وكل الناس الذين يؤثرون على الجماهير ، شديدو الحماسة لمساندة الحزب الوطني . ومن المؤكد أن الفلاح لا يعرف كثيراً عن الأمور السياسية ، ولكن خبرته بتداخل الأتراك والأوربيين بشئونه الخاصة ، مما يجعله ينظر إلى هذا التداخل بعين الشك . فالأتراك يلجئون إلى الكرباج ليبتزوا منه كل ما يمكنهم ابتزازه من قروشه ، والمرابون اليونانيون والإيطاليون يقومون بنفس الشيء بالالتجاء إلى المحاكم المختلطة . فليس من العجيب إذن أن يسند الفلاح شيخ قريته ، و — عن طريقه — الحزب الوطني » .

---

(١) كشف الستار ، ص ٢٦٩ .

(٢) ف . و — ١٤٦/٢٤١٠ — نسخة من رسالة مالت إلى جرانفل بتاريخ ٥ يناير ١٨٨٢ .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٧٢ ، رقم ١١٣ من سنكفكز إلى جمبتا بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٨٢ .

(٤) Cf. Wilfrid Scawen Blunt, by the Earl of Lytton

(*) The Belgium of the East, pp. 191 — 2. قدم بلنت نفس الملحوظات التي كتبها مراسل البول مول جازيت — في رسالة بعث بها إلى جلادستون إجابة عن أسئلة وجهها إليه هذا الأخير . (أوراق جلادستون الخاصة رقم ٤٤١١٠ بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٨٢) . وهذه الرسالة تثبت خطأ مزاعم كرومر (مصر الحديثة ، جـ ١ ، ص ٢٧٩) التي تذهب إلى أن بلنت لم يكن يراسل أحداً من المسئولين الإنجليز .

وقد اقتنع مالت بأن مصر تشهد أول محاولة لإقامة الحكم النيابى فى بلد إسلامى[1] لهذا آثر التسليم بالأمر الواقع ، وعدل أسلوبه ، ثم وجد فى ولفرد بلنت وسير وليم جريجورى وسيلة للتأثير على الوطنيين واكتسابهم إلى صف إنجلترا . وكان بلنت مستشرقاً بارزاً وموظفاً سابقاً فى السلك الدبلوماسى الإنجليزى وعضواً بمجلس العموم . وكان شديد الإعجاب بلورد بايرون جد زوجته ، وحاول أن يقرن اسمه بإنعاش الإسلام فى العالم العربى الممتد من المحيط الأطلنطى إلى نهر الفرات . أما جريجورى فكان عضوا بارزاً فى حزب الأحرار ، وحاكما عامًّا لجزيرة سيلان . وقد حاول استغلال اتصاله بالحركة الوطنية المصرية لكى يلمع نجمه فى إنجلترا[2] . ونحن نستشف من تاريخ حياته الذى كتبه بنفسه أنه كان يرى أن أحسن وسيلة لدعم المصالح الإنجليزية هى إنهاء المراقبة والوفاق الإنجليزى — الفرنسى ، ومصادقة عرابى ومساندته[3] . وقد أوضحت الأحداث أن بلنت كان يحارب فى سبيل مصر وحدها ، على حين أن جريجورى كان يحارب فى سبيل إنجلترا أولا ومصر ثانيا .

وبعد أحداث سبتمبر فرض بلنت وجريجورى نفسيهما على الحزب الوطنى وحاولا أن يقدما له النصح ، واتفقا مع محمد عبده على القيام بحملة دعائية فى جريدة « التايمز » اللندنية . وفى أول يناير ظهر مقال فى التايمز يشرح برنامج الحزب الوطنى[4] — وبهذا المقال وغيره عرضت على الرأى العام الإنجليزى صورة حقيقية عن الموقف ، وبدا عرابى فى صورته الحقيقية باعتباره مصلحاً يسعى جاهداً إلى تخفيف آلام مواطنيه ، ونصيراً للقومية المصرية ، ووطنيًّا يرغب فى تدعيم استقلال البلاد وتحريرها من الحكم الأجنبى . وكان عرابى يتجه إلى إنجلترا — لا إلى فرنسا — لكى تسانده فى نضاله فى سبيل الحرية ، وكان يتوقع الكثير من جلادستون الذى ناصر الحرية فى كل مكان فى الماضى . لهذا أسلم قياده فى كثير من الأحيان لبلنت وجريجورى اللذين نجحت حملتهما الصحفية فى البداية فى اكتساب قسط

(١) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — مالت لجرانفل بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٨٢ .

(٢) Khedivate, p. 260.

(٣) Gregory, An Autobiography, pp. 380 — 2

(٤) Blunt, op. cit., pp. 173 — 6 — يوجد النص العربى فى كتابى من الثورة العرابية — المكتبة الثقافية — العدد ٣٠ (١٩٦١) ، ص ٧٠ — ٧٤ .

من الرأى العام الإنجليزى إلى جانب الحركة الوطنية المصرية — بل إن جلادستون ذاته كتب فى ٤ يناير ١٨٨٢ : « إن مبدأ مصر للمصريين هو الشعور الذى أود أن أسلم به ، ولو تسنى له الاستمرار لأصبح أحسن حل ، بل الحل الوحيد ، للمسألة المصرية » أ— وكان من رأيه أنه لو ثبت حقيقة أن حركة عرابى قومية ، فليس ثمة مجال أمام إنجلترا وفرنسا لمقاومتها — إذ من شأن ذلك أن يثير ا'تاعب[1] : ولكن تقريرات مالت وكولفن كانت متناقضة ، مما أدى بجلادستون إلى اصطناع التريث . وما لبث الموقف فى مصر أن تعقد بعد تقديم مذكرة ٦ يناير ١٨٨٢ ، بحيث اقتنع جلادستون بأن مصر لا تواجه إلا حركة عسكرية لها من المساوئ ما كان يكرهه فى غيرها من النظم العسكرية .

على أن بلنت وجريجورى خدعا عرابى حين أقنعاه بأن جلادستون لن يوافق على تدخل إنجلترا وحدها — وبالغا فى تجسيم الخلافات الناشبة بين الدول ، بحيث اقتنع عرابى بأن فرنسا لن تشترك فى التدخل . وكل هذا مما أدى إلى تطرف الوطنيين وبالتالى إلى سلسلة الأزمات التى انتهت بالاحتلال البريطانى . ومن هنا ما يذهب إليه كثير من الكتاب الفرنسيين[2] من أن بلنت وجريجورى كانا مبعوثى وزارة الخارجية الإنجليزية لإثارة الوطنيين وتوفير الفرص الممهدة للتدخل العسكرى الإنجليزى . وبرغم ما توضحه المراسلات الخاصة بهذه الفترة من أن بلنت وجريجورى لم يكلفا بأى مهمة خاصة فى مصر ، فقد كتب سير تشارلز دلك فى ديسمبر سنة ١٨٨١ أن مالت كان يوجه زعماء الضباط عن طريق بلنت[3] — وتؤكد هذه الحقيقة فقرة وردت فى رسالة مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ، جاء فيها : « ومن مصلحتنا أيضاً ، لدرجة ما ، أن تتطور الحركة . بتعضيد من جانبنا — ولا شك عندى فى الوقت الحاضر فى أن الحزب الوطنى يتجه إلى إنجلترا وحدها طلباً للمساعدة . . ولما كانت الحركة ، كما تؤكد الإشاعات ، قد اشتد ساعدها بحيث لا يمكن إيقافها ، فمن المفيد أن يوجهها بشكل أو آخر

---

(١) Knaplund, op. cit., p. 15 & p. 171.

(٢) من بين هؤلاء :

Rééner, L'Egypte et l'Occupation Anglaise, p. 27. Cocheris, op. cit., pp. 145 — 6

(٣) Lif of Dilke, p. 259.

شخص مثقف على علم تام بنظم الحكم في العالم»[1] . يضاف إلى هذا أن بلنت ذاته[2] يصور لنا مساندته للوطنيين المصريين على أنها منبعثة عن شعوره الخاص ، وأنه حاول أن يعطى الأوربيين فى القاهرة صورة حقيقية عن الموقف برمته ، وهكذا — على حد قوله — « وصل الأمر بكولفن ، الذى كان منذ ثلاثة أشهر مضت قد قدم للخديو النصيحة البطولية بأن يطلق الرصاص على عرابى ، إلى أن يعلن تحوله ويبدى بعض الاستعداد للاتفاق مع الثورة »[3] .

ومن كل هذا يتضح أن هدف بلنت وجريجورى من الاتصال بالوطنيين هو إقناعهم بالاعتدال وتحسين علاقتهم — بقدر الإمكان — بالحكومة الإنجليزية ، سواء بالاتفاق مع كولفن ، أو من ناحيتهما الخاصة إذا مابدت صعوبة تحقيق ذلك . ولكن مالت وكولفن قد سبق لهما تحدى الحركة الوطنية كما أحاطت الشكوك بالدور الذى كان يلعبه مالت . لهذا لم يكن من المتوقع أن ينسجم الرجال الأربعة على طول الخط ، فما لبثت العلاقات بين مالت وبلنت أن تطورت بحيث إن كلا منهما تصور أنه يوجه الآخر لخدمة غرضه[4] . ذلك أنهما اختلفا فى تقديرهما للموقف ، مما دفع مالت إلى أن يشكو بلنت أكثر من مرة إلى الحكومة البريطانية بسبب نوع العلاقة التى أقامها مع الوطنيين .

جمبتا والمذكرة المشتركة :

حين افتتح مجلس شورى النواب استقرت أحوال البلاد وبدا أن كل شىء يسير فى مجراه الطبيعى . ولكن الموقف مالبث أن تعقد على أثر تدخل إنجلترا وفرنسا دون مبرر — وكل ذلك نتيجة لاتجاه رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها ليون جمبتا (Léon Gambetta) الذى ألف «وزارته العظيمة» (Le Grand Ministère) فى ١٤ نوفمبر ١٨٨١ .

---

(١) Malet, op. cit, p. 208 & footnote in pp. 211 — 12.

(٢) Op. cit, p. 167.

(٣) فى المذكرة التى تقدم بها كولفن فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ صرح بأن من أبعد ما يكون عن السياسة إثارة العراقيل فى وجه الحركة المصرية ، التى اعترف بطابعها القوى اعترافاً كاملاً . انظر نص المذكرة فى : Modern Egypt, I, pp. 218 ff

(٤) Life of Dilke, p. 259.

وكان هدف جمبتا [1] — رجل الانتقام كما كان يسمى فى فرنسا — هو تقوية مركز فرنسا فى الخارج بتدعيم سياستها الاستعمارية فى شمالى إفريقيا وتوثيق صلاتها بإنجلترا فيما يتعلق بالقارة الأوربية وتسخيرها لخدمة اتجاهه الاستعمارى. وكان يعتقد أن بإمكان فرنسا، ذات المصالح الحيوية فى حوض البحر المتوسط، أن تتعاون مع إنجلترا شديدة الاهتمام بحماية إمبراطوريتها الهندية، دون أن يؤدى هذا إلى تهديد مصالح كل منهما. وعلى حين أنه كان يعتبر التعاون مع إنجلترا فى مصر شرًّا لابد منه، ويبالغ فى تجسيم مركز البلدين فيها على حساب الدول الكبرى الأخرى، فإنه كان شديد الاهتمام بالحيلولة دون تفوق النفوذ الإنجليزى وبتدعيم نفوذ فرنسا بكل الوسائل الممكنة. ولم يكن جمبتا يبدى كثيراً من الاكتراث بالحركة الوطنية المصرية التى دمغها «بالتعصب الإسلامى» و «بالاتجاهات العسكرية» و «بالأحلام الثورية» — ومن هنا تفسيره لمبدأ «مصر للمصريين» بأنه لايعنى إلا تسليم مصر لإنجلترا. ولكى يقوى جمبتا التحالف الإنجليزى — الفرنسى الذى كان حجر الزاوية فى سياسته الخارجية، والذى كان لابد أن يتعرض لخطر شديد فيما لو انفردت إنجلترا باحتلال مصر، فإنه زكى التدخل العاجل فى مصر للقضاء على الحركة الوطنية، وإعادة الهدوء إلى البلاد قبل أن تستفحل هذه الحركة بحيث يصبح من الصعب القضاء عليها، وتدعيم المراقبة الثنائية واستعراض الوفاق الإنجليزى — الفرنسى أمام العالم أجمع. لهذا كان يهدف إلى اشتراك الدولتين فى احتلال مصر على أن تقوم إنجلترا بحشد أساطيلها فى ميناء الإسكندرية فى الوقت الذى تنزل فيه فرنسا قواتها [2]. ولكنه صمم فى قرارة نفسه على التصدى لأى محاولة من جانب إنجلترا للانفراد باحتلال مصر: وذلك لاعتقاده بأن تقوية التحالف بين البلدين تقتضى تدعيم الحكم الثنائى. واستغل فرصة افتتاح مجلس شورى النواب لتطبيق سياسته العامة — وفى ١٥ ديسمبر ١٨٨١ أخبر اللورد ليونز بأنه

---

(١) عن سياسة جمبتا أنظر : Carroll, French public opinion . . . etc, pp. 91 — 2.
Hippeau, La Troisième République, p. 408, Hist. de la France Contemporaine, IV, p. 744,
Le ministère Gambetta 456 — 7, 383, 411 — 13 ، Gaigneroet, op. cit, p. 381.
— أيضاً : الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٧٢ : جمبتا إلى سنكلكز بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٢.

(٢) بعد سقوط جمبتا صرح لفريسينيه بأن قوة احتلال تشمل ٦٠٠٠ بحار كانت قد تجمعت فى منطقة بروفانس وعلى استعداد لأن تقلع إلى مصر فى خلال أيام قليلة إذا ما صدرت إليها الأوامر.

يعتبر مساندة سلطة توفيق أمراً كبير الأهمية ، وأن من الضرورى بذل شتى المحاولات الممكنة لبث الثقة فى نفس الخديو عن طريق مساندة فرنسا وإنجلترا له ، بحيث تتسم تصرفاته بالصلابة والفاعلية[1] .

وكان جمبتا أكثر من ند لوزير الخارجية الإنجليزية لورد جرانفل الذى كانت تعوزه المهارة وحسن التصرف بحيث قنع بمعالجة كل موقف على حدة والتغلب على كل صعوبة مباشرة فى وقتها وتجنب قطع الوعود والاضطلاع بالمسئوليات . وقد أرغم جرانفل على التعاون مع فرنسا ، وهو يعلم جيداً أن معنى ذلك هو تجنب إقحام الباب العالى فى الأزمة ، وإن يكن أبعد مايكون عن التفكير فى الاشتراك مع فرنسا فى التدخل العسكرى فى مصر . ولما كان يدرك مرامى السياسة الفرنسية ، فإنه فهم هدف جمبتا ، فكتب إلى جلادستون فى ١٥ ديسمبر : « من المؤكد أننا لايجب أن نكون البادئين بقطع علاقاتنا بفرنسا . فالفرنسيون سيقترحون أن نشترك معهم فى احتلال مصر — وهذا إجراء سخيف . ولست متأكداً ما إذا كان من المستحسن أن نلح فى طلب الاحتلال التركى وفقاً لشروط صارمة ، وإن يكن مثل هذا الإجراء أمراً كريهاً [2] . » وبرغم هذا فلم يكن باستطاعته تجاهل اقتراح جمبتا ، بسبب الوفاق القائم بين البلدين — الأمر الذى اضطره إلى الموافقة على خطته وترك زمام المبادرة له ، وفى ١٩ ديسمبر رد عليه كالآتى : « كما ترى حكومة صاحبة الجلالة أن من المرغوب فيه إبداء بعض الأدلة على التفاهم الودى القائم بين البلدين ، ومعنى هذا توخى العناية فى تحديد الخطوات الواجب اتخاذها فى حالة تجدد الاضطرابات » . وكان معنى قبول جرانفل للاقتراح الفرنسى تأكيد الوفاق القائم بين إنجلترا وفرنسا وتعهد إنجلترا بعدم القيام بعمل منفرد فى مصر دون اتفاق سابق مع فرنسا . على أنه لايوجد ما يدل على ما يذهب إليه بلنت[3] من أن وزارة

---

(١) عن المفاوضات المتصلة بصدور المذكرة انظر : مصر الحديثة ، جـ ١ ص ٢١٥ وما بعدها . أيضاً — Malet, op. cit., pp. 208ff.

(٢) كتب هربرت بزمارك إلى والده من لندن : « إن الميزة الرئيسية لهذا الحل أنه لا يعكر صفو الاتحاد الأوربى ، على حين أن أى عمل آخر قد يؤدى إلى إساءة العلاقات بين الدول الكبرى » — هربرت بزمارك إلى بزمارك بتاريخ ٧ يناير ١٨٨٢ — مذكوراً فى Dugdale

(٣) Secret History, p. 160. — قارن هذا بما يذكره كرومر (مصر الحديثة) جـ ١ ، ص ٢٣٥ — هامش .

الخارجية الإنجليزية ، حين وافقت على المذكرة المشتركة ، كانت تضع فى عين الاعتبار المفاوضات التى كانت تجرى بينها وبين وزارة الخارجية الفرنسية حول مد أجل معاهدة تجارية قائمة بين الدولتين . يضاف إلى هذا أن جرانفل لم يستسلم لجمبتا على طول الخط ، فقد كان يتوقع ألا تبقى « الوزارة العظمى » طويلا فى الحكم [1] — ولهذا وافق على اقتراح جمبتا ، وأسر فى نفسه تأجيل ما قد يترتب على المذكرة من إجراءات لأطول مدة ممكنة .

وحين علم جرانفل بموافقة مالت على شروط المذكرة[2] ، وحصل على موافقة مجلس الوزراء عليها[3] ، كلف ليونز بأن يبلغ جمبتا بموافقة الحكومة الإنجليزية على أن لا يكون معنى ذلك التزامها بطريقة معينة من طرق التدخل ، إذا ما أصبح أمراً ضرورياً [4] . وقد أبطل هذا التحفظ كل مفعول للمذكرة ، بالإضافة إلى أن إيضاحات جرانفل لم تتفق مع تفسير ليونز للمذكرة — ومن هنا فهم جمبتا أنه على حين أن جرانفل يرغب فى تجنب كل تفكير خاص باحتمال العمل المشترك فى وقت متأخر ، فإنه لا يمانع فى الالتزام باتخاذ طريقة محددة لمثل هذا العمل . لهذا أخبر جرانفل السفير الفرنسى فى لندن — شالمل لاكور Challemel-Lacour بأن المذكرة : « لا تزيد عن كونها مجرد تشجيع أفلاطونى للخديو لا يتضمن وعداً بأى ضمانات [4] » .

أثر المذكرة فى مصر :

وكانت التعليمات التى أرسلت إلى مالت فى ٦ يناير ١٨٨٢ ، وهى شبيهة بتلك التى أرسلت إلى سنكفكز كالآتى :

---

(١) لمح جرانفل إلى هذا الاحتمال فى محادثة جرت بينه وبين سفير فرنسا ، مسيو تسو ، فى ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢ .

(٢) لم يرسل مالت مذكرة كولفن السابق ذكرها إلى لندن إلا فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ .

(٣) عارض جوزيف تشمبرلين فى إصدار المذكرة ولكن لم تكلل مساعيه بالنجاح — انظر مذكراته ، ص ٧٠ — ٧١ .

(٤) ف . و — ١٤١/١٥٨ — تلغراف رقم ٢ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٦ يناير ١٨٨٢ .

(د) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، جـ ٧٩٤ — رقم ٥ من جمبتا إلى شالمل لاكور ، الرسالتان رقم ١ ، ٢ من شالمل لاكور إلى جمبتا بتاريخ ٩ و ١٧ يناير ١٨٨٢ . اعتبر شالمل لاكور التحفظ الإنجليزى مجرد تحفظ رسمى ، وأنه لا هدف له ، وأنه صدر فى غير أوانه ، لأن جمبتا لم يقترح التدخل بأى شكل من الأشكال .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وإن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسمياً الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب نظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهى الأمور التى تنظر إليها فرنسا وإنجلترا بعين الاهتمام . والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر . ولا يخامرها شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

ومن الطبيعى أن يواجه المصريون المذكرة بالسخط [1] — فقد أنكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الآمال فى تنظيم حكومتهم الداخلية ، فى نطاق الحدود التى كانت تتطلبها الدول . وحتى صدور المذكرة لم تكن الثورة المصرية قد وصلت إلى مرحلة تستلزم التدخل الأجنبى ، ولم يطلب الخديو من الدولتين أن تساعداه ، أو أن تعدا بمساعدته . وكان المقصود بالمشاكل الداخلية هو الحركة الوطنية والجيش ومجلس شورى النواب ، كما كان المقصود بالمشاكل الخارجية السلطان وحركة الجامعة الإسلامية . وبهذا وجهت الإنذارات إلى شتى الأطراف المعنية . ولم يتبين أحد فى مصر الأسباب التى دعت إلى تقديم المذكرة ، وشعر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة ما كانت لتتخذ دون تدبير مقصود وأنها مقدمة لتطورات هامة ، ورأوا أنها ترمى إلى الضغط على السلطان ، وجعل الخديو ألعوبة فى يدى فرنسا وإنجلترا ، وأن مصر ستتعرض ،

(١) انظر نقد كرومر للمذكرة فى : Modern Egypt, I, pp. 290—5

ونقد جون موريل فى : The Fortnightly Review of July 1882.

ونقد ماللت فى ١٤١/١٠٩ — الرسالة رقم ٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ يناير ١٨٨٢ . وأوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) الرسالة المؤرخة ١١ يناير ١٨٨٢ إلى جرانفل ، Malet, op. cit., p. 227.

إن آجلا أو عاجلا ، لنفس مصير تونس . واعتبر مالت داهية فى التآمر : فهو قد أقنع الوطنيين بأن إنجلترا تحبذ الإصلاح ، لا لشىء إلا لإيجاد تعلة للتدخل ، وأنه كان يود أن يلعب فى مصر نفس الدور الذى لعبه القنصل الفرنسى روستان Roustan فى تونس قبيل إعلان الحماية الفرنسية عليها .

واعتبر قادة الجيش المذكرة موجهة إلى حركتهم قبل أى شىء آخر — لهذا اجتمعوا فى وزارة الحربية لبحث الموقف ، وهناك انضم إليهم البارودى الذى بدد مخاوفهم وغضبهم ، ثم توجه إلى مجلس الوزراء وأخبر زملاءه بأثر المذكرة على الضباط . فتوجه الوزراء — برئاسة شريف — إلى الخديو ، واتفق الجميع على إرسال المذكرة إلى الباب العالى معربين عن رفضهم لها[1] . ولام أعضاء مجلس شورى النواب الخديو الذى اعتقدوا أنه طلب من مالت أن يحصل من الحكومة الإنجليزية على مثل هذا التصريح ؛ فاضطر مالت إلى إنكار ذلك فى صحيفة « الإجيبشان جازيت The Egyptian Gazette » الصادرة فى ١٤ يناير[2] . وكان الأثر العام الذى ترتب على المذكرة أنها جعلت المصريين جميعا مدركين ضرورة توحيد صفوفهم ، ولما كانت قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكرى غير بعيد الاحتمال ، فمن الطبيعى أن يصبح اسم عرابى والعسكريين على كل لسان .

واستاء ممثلو ألمانيا والنمسا وإيطاليا من المذكرة واعتبروها موجهة ضدهم — فقابلوا شريف وعبروا له عن سخطهم من انفراد إنجلترا وفرنسا بالعمل فى مصر[3] . ثم زار شريف بدوره القنصلين وأخبرهما بأن الأثر الذى أحدثته المذكرة كان سيئاً للغاية : فقد فسرت على أنها تهدف إلى تشجيع الخديو على معارضة الإصلاح ، كما أن نصها نم عن روح عدائية إزاء مجلس شورى النواب حين ربط أحداث سبتمبر بافتتاحه . هذا بالإضافة إلى أن المذكرة نمت عن رغبة الدولتين فى إضعاف علاقة مصر بالباب العالى . وأخيراً فإنها تضمنت تهديداً بالتدخل لا يبرره شىء فى أحوال البلاد . وعبر شريف عن رغبته فى أن تصدر

---

(١) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١١٠ .
(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٢ ، رسالة سنكفكز إلى جمبتا بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٢ .
(٣) نفس الوثيقة السابقة ، وتلغراف بتاريخ ٨ يناير ١٨٨٢ من سنكفكز .

الدولتان فى أسرع وقت تصريحاً جديداً يقضى على هذا الأثر الذى قال إنه متأكد من أن الدولتين لم تقصدا إلى إثارته [1] . على أن سنكفكز ظهر بمظهر التشدد ، بل كرر التهديد بالتدخل العسكرى . وحين أخبره شريف بأن فى نية الخديو أن يرد على المذكرة ، اعترض على ذلك بشدة ؛ لأنه قد يجيء فى الرد ، بل على اعتبار أنه يوفر سابقة . وكان من رأيه أنه ليس لمصر إلا أن تنصت إلى نصيحة الدولتين وتلتزم الصمت [2] . أما مالت فقد نقد المذكرة ، واعترف لجرانفل بأنه شديد الاهتمام بتجنب التدخل بكل الوسائل ، حتى وإن أدى الأمر إلى ترك المصريين يديرون بلادهم بدون مراقبة . وكان على ثقة من وجود مخرج من الأزمة خاصة وأنه كان ضد شن الحروب لمصلحة أصحاب الديون ، وحذر جرانفل من أن شن الحرب على مصر لن يؤدى إلا إلى القضاء على أول محاولة للحكم النيابى فى بلد إسلامى . وحاول أن يسخر بلنت [3] فى تخفيف حدة غضب العرابيين ، وذلك لكى يبدى لشريف معارضته للمذكرة . واقترح على جرانفل إيضاح فحواها بإصدار مذكرة أخرى ، فأصدر جرانفل بدوره التعليمات إلى ليونز بأن يقترح ذلك على جمبتا موضحا له النقاط الآتية :

أولا : أنه قد أسيء تفسير المذكرة خاصة بسبب تعليقات الصحافة الأوربية عليها .

ثانياً : أن الحكومة الإنجليزية لم تتخل بأى شكل من الأشكال عن السياسة التى أعلنتها فى رسالة ٤ نوفمبر .

ثالثاً : أن الدولتين أكثر معارضة من أى وقت مضى لتدخلهما أو لتدخل أى دول أخرى .

رابعاً : أنهما تعطفان على تجربة مجلس شورى النواب .

خامساً : أنهما ترغبان فى المحافظة على الصلة بين الباب العالى ومصر بما يتمشى مع الحريات الممنوحة لمصر .

---

(١) نفس الملف — رقم ١٢ ، رقم ٧ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يناير ١٨٨٢ .

(٢) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) من مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٨٢ .

(٣) كان تعليق سنكفكز أن مالت اتجه فى هذه الآونة إلى تنفيذ سياسة بلده بتسخير الحزب الوطنى لمصلحته . (رسالة بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٢) .

سادساً : وأن هدف المذكرة هو تقوية حكومة مصر والمحافظة على الأوضاع القائمة فيها[1] .

على أن جمبتا كان ضد هذه الخطة التي وصفها بأنها غير مناسبة ولا تتصف بالحكمة . وكان من رأيه أن تتمسك إنجلترا وفرنسا بموقفهما بشدة ، على اعتبار أن ظهورهما بمظهر التراجع من شأنه أن يشجع ادعاءات النواب الخاصة بوضع أيديهم على الميزانية بالشكل الذي لا بد أن يؤدي إلى إلغاء الاتفاقيات التي وضعتها لجنة التصفية وانهيار المراقبة الثنائية واقتصاديات مصر . وكان مقتنعاً بأن أي توضيح للمذكرة سيزيد من غلواء خصوم فرنسا وإنجلترا ويشجعهم على التمادي في مشروعاتهم الخاصة بالميزانية[2] . على أن الوطنيين مالبثوا أن استشفوا اختلاف تفسير كل من مالت وسنكفكز للمذكرة [3] ، مما شجعهم على تحدي الدولتين خاصة وقد تصدى الباب العالي والدول الأربع الأخرى بالمعارضة لموقف إنجلترا وفرنسا .

موقف تركيا ودول القارة الأربع :

غضب السلطان وازداد جزعه حين علم بتقديم المذكرة المشتركة ، فشكا إنجلترا وفرنسا إلى إيطاليا وروسيا والنمسا وألمانيا ، وأرسل مبعوثاً خاصاً إلى بزمارك الذي كان في تلك الآونة يحاول تقوية نفوذ ألمانيا في الآستانة .. لهذا لم يتردد جرانفل في أن يؤكد لسفرائه في العواصم الكبرى وفي الباب العالي أن إنجلترا لم تتزحزح عن موقفها الذي أعلنته في رسالة ٤ نوفمبر فيما يتعلق بموقف السلطان إزاء مصر ، وأنه لاصحة لما جاء في الصحف من أن فرنسا اقترحت على انجلترا ،

---

(١) ف . و — ١٤١/١٥٨ ، رقم ٦ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٢ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٧٢ جمبتا إلى سنكفكز بتاريخ ١٠ يناير ، ١٤١/١٥٨ ، رقم ٩ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٢ يناير ١٨٨٢ .

(٣) كان تعقيب جمبتا كالآتي :

« إن المذكرة المشتركة تفقد في الواقع كثيراً من مفعولها إذا ما تجنب جمبتا مسبقاً وبشكل مطلق وأيا كانت الظروف كل فكرة لاشتراك الدول في العمل . . والمذكرة المشتركة لن يكون لها أي جدوى إذا ما كانت تصريحات مالت في القاهرة مشابهة لتصريحات جرانفل ، ولا زلت مصراً على الاعتقاد بأن المذكرة في حد ذاتها كانت قراراً فعالا ، طالما تمسكنا بصدد الخطوات الواجب اتباعها في المستقبل » .

(إنجلترا) — جـ ٧٩٤ ، رقم ١٠ بتاريخ ١٩ يناير ١٨٨٢ إلى شالل لاكور .

أو أن إنجلترا قد وافقت على ، تقديم المساعدة المادية للخديو . كما أوضح جرانفل أن ثمة سوابق لصدور المذكرة كما هو الحال بالنسبة إلى المراسلات التى جرت فى مناسبات خاصة ، والتى لم يفسرها أحد بأنها تتجاهل سيادة السلطان أو تتضمن التشكيك فيها[1] . ولكن السلطان ووزراءه لم يقتنعوا بهذا الإيضاح أو بتفسير جمبتا للمذكرة المشتركة بأن القصد منها تأكيد الفرامانات التى كان توفيق يحكم طبقاً لها وسند الأوضاع القائمة فى مصر[2] . وأرسل احتجاج شديد اللهجة إلى السفراء العثمانيين فى العواصم الأوربية الكبرى : وفى هذا الاحتجاج أشار الباب العالى إلى صلاته بمصر ثم ذهب إلى أن أحوال البلاد الداخلية لاتبرر الخطوة التى اتخذتها إنجلترا وفرنسا ، وأن مثل هذا الإجراء كان يجب أن يتم عن طريق الباب العالى إذا ماكان إرسال المذكرة أمراً ضرورياً . أما المذكرة بالطريقة التى بلغت بها ، فإنها تتضمن مساساً بحقوق السلطان فى السيادة على مصر .

وهكذا زج جمبتا بنفسه فى موقف حرج حين استبعد أوربا وافتات على حقوق تركيا فى السيادة على مصر . ولم يوجه إليه الهجوم فى العواصم الأوربية الكبرى وحدها ، بل أيضاً فى فرنسا : إذ خشى الفرنسيون أن يزج بهم فى مغامرة خارجية فى الوقت الذى كانت سياسة سابقيه الخاصة بتونس لاتزال تواجه الهجوم الشديد . وبرغم استعداد أوربا لقبول الأمر الواقع ، إلا أنها أبدت استنكارها لصدور المذكرة المشتركة . لهذا اشتدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا فى الدفاع عن سلطة السلطان ، ونمت لهجة كبار الساسة فى هذه الدول عن تفضيلهم التدخل التركى إذا ماكان هذا التدخل أمراً ضرورياً[3] . وفى ٢ فبراير أرسلت الدول الأربع رداً مشتركاً على احتجاج الباب العالى جاء فيه أنها ترغب فى المحافظة على الأوضاع القائمة فى مصر طبقاً للمعاهدات الأوربية القائمة والفرمانات

---

(١) ف . و — ٣٣٧٧/٧٨ ، مسودة الرسالة رقم ١٣ من جرانفل إلى دفرين بتاريخ ٩ يناير ١٨٨٢ ، ف . و — ١٥٢/١٤١ — رقم ٧٨ بتاريخ ١٩ يناير ١٨٨٢ من وزارة الخارجية إلى مالت .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) جـ ٧٢ — جمبتا إلى شاللل لاكور وسنكفكز وتسو بتاريخ ١٨ يناير ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ٣٣٧٧/٧٨ — رقم ٤٢ من جرانفل إلى دفرين بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٨٢ .

السلطانية ، وأنها ترى أن تعديل وضع مصر بأى شكل من الأشكال لايمكن أن يتم إلا بالاتفاق بين الدول الكبرى والدولة صاحبة السيادة على مصر[1] .

مجلس شورى النواب ومسألة الميزانية :

ويرغم ما سبق أن رأيناه من أن عرابى كان يرى أن مناقشة الميزانية ليست من اختصاص مجلس شورى النواب ، فإن المذكرة المشتركة شجعت المصريين على تحدى المراقبة : فإنجلترا وفرنسا قد وجهتا تهديدهما إلى المصريين دون أن تبديا أى استعداد لدعمه بالقوة المسلحة إذا ما اقتضى الأمر ، وحين أدرك المصريون فيما بعد أن الدولتين غير مستعدتين للتدخل حل الازدراء محل الغضب الذى أثارته المذكرة . كما أن الثوار كانوا يأملون أن تقف الدول الأوربية الأخرى إلى جانبهم حتى لو اتحدت فرنسا وإنجلترا ، وتأكد هذا لديهم حين احتج الباب العالى[2] والدول الأربع على تقديم المذكرة . يضاف إلى هذا أن الوطنيين لقوا تشجيعاً من بعض « العملاء الأجانب» الذين كانوا يودون إضفاء الصفة الدولية الكاملة على المسألة المصرية بتعقيد الموقف . ومنذ ذلك الوقت بدأ بعض الوطنيين الأذكياء يعملون على تحويل مصر إلى بلجيكا شرقية تحميها الدول جميعاً — وتحت تأثير هذه الفكرة أقنعوا أنفسهم بأن التدخل الأجنبي الوحيد الممكن هو تدخل الدول جميعاً وهذا من شأنه أن يكون فى مصلحة مصر فى نهاية الأمر[3] .

وفى ٢ يناير ١٨٨٢ كان شريف قد قدم إلى المجلس مشروع اللائحة الدستورية التى نصت على أن يشرف المجلس على الإدارة ويراقب أعمال الوزراء وينفرد بفرض الضرائب وسن القوانين . ومن المحتمل أن هذا المشروع لم يكن من

---

(١) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ، جـ ٤٧ — رقم ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ف . و — ٢٤١١/١٤٩ — صور من رسالة جرانفل إلى أمبثل رقم ١٣ ومن رسالة إليوت إلى جرانفل رقم ٢٤ ومن رسالة باجت إلى جرانفل رقم ١٦ ، (إيطاليا) ، جـ ٦٦ ، رقم ٦ ورقم ٢٠ ، ف . و — ١٥٢/١٤١ صورة من تلغراف ثورنتون إلى جرانفل بتاريخ ١٦ فبراير ومن رسالته رقم ٦٤ .

(٢) اقتنع ستكفكز بأن السلطان قد انقلب على توفيق منذ تقديم المذكرة المشتركة ، لأنه انحاز إلى إنجلترا وفرنسا (أى توفيق) بدلا من أن ينضم إلى حركة الجامعة الإسلامية ، بل إنه علم أن السلطان كتب إلى عرابى يحرضه على خلع توفيق — ومن هنا جرأة الضباط . (تلغراف ستكفكز إلى جمبتا بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٨٢) .

(٣) رسالة ستكفكز رقم ١٢٠ بتاريخ ١٧ يناير وتلغرافه المؤرخ ٢١ يناير ١٨٨٢ .

تدبير شريف ، بل كان نتيجة لضغط الوطنيين[١] . فشريف قد وجه نظر النواب إلى تعهدات مصر الدولية ، وذكرهم بوجوب احترامها حتى يأتى اليوم الذى يستطيعون فيه أن يعيدوا بناء حكومتهم ويحصلوا على ثقة الدول . لهذا اعترض على حق المجلس فى إقرار الميزانية وسن القوانين الخاصة بمالية البلاد أو مناقشة الخراج الذى كان على مصر أن تدفعه للباب العالى[٢] . وبعد تقديم المذكرة أصر المجلس (فى ١٠ يناير) – أثناء مناقشته للميزانية – على الحصول على حقوق جديدة تمنح أعضاءه حرية أوسع فى إبداء آرائهم ، وقدراً أوفر من الإشراف على الإدارة بالإضافة إلى حق التصويت على نصف الميزانية الذى لايتصل بالديون أو الجزية . ولم تكن هذه المطالب غير معقولة ، إذ كان من رأى «ريسينيه – الذى قيض له أن يخلف جمبتا فى رياسة الوزارة – أن من الضرورى توجيه الحركة الوطنية المصرية والوصول إلى تسوية تمنح البلاد بعض الشعور بالحكم الذاتى ، دون مساس بمصالح الدائنين[٣] . وكان رأى جلادستون مشابهاً – إذ اعتبر مطالب مجلس شورى النواب معقولة[٤] ، كما كتب جرانفل إلى مالت فى ١١ يناير مايلى : «[٥] إن حكومتنا لاترغب فى الالتزام بحرمان المجلس تماماً – وباستمرار – من إقرار الميزانية ، ولكنها ترى أن الأمر يتطلب الحذر بسبب المصالح المالية التى التزمت الحكومة الإنجليزية بالدفاع عنها » . ويبدو أن الحكومة الإنجليزية ومالت وكولفن[٦] كانوا جميعاً يرغبون فى الوصول إلى حل وسط . ولكنهم ، من ناحية أخرى ، وافقوا على بعض اعتراضات جمبتا الذى كان يبدو أنه يرغب فى تعقيد الموقف وخلق أزمة خدمة لسياسته العامة الخاصة بمصر . وبرغم مايبدو من موافقته للحكومة الإنجليزية على التسليم بقيام بعض المصالح الإدارية المحلية التى يمكن فيها الاستفادة من خدمات النواب ، فإنه كان

---

(١) Landau, op. cit., p. 35.

(٢) الوقائع المصرية – عدد ٤ يناير ١٨٨٢ .

(٣) La Question d'Egypte, p. 183.

(٤) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) – جلادستون إلى جرانفل بتاريخ ١٢ يناير ١٨٨٢ .

(٥) ف . و – ١٥٢/١٤١ – التلغراف رقم ٨ .

(٦) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٧٢ ، رقم ١٢٣ من سنكفكز إلى جمبتا بتاريخ ٢١ يناير ١٨٨٢ .

يعترض على منحهم أى سلطة من سلطات الإشراف على الإدارة العليا للبوليس وموارد الأوقاف وميزانية الجيش . وكان من رأى الحكومة الإنجليزية أن من غير المناسب المساس بالإدارة المحلية والبوليس والأوقاف ولكنها — من ناحية أخرى — كانت ترفض تقوية سلطة النواب فيما يتعلق بميزانية الجيش ، إذ أن ذلك يمكنهم من زيادة عدد الجيش كما يشاءون دون حاجة إلى موافقة " الإدارة والمراقبين[1] .

والحق أن المراقبين قد امتدت هيمنتهما إلى الإدارة المصرية بشكل لم تنص عليه القوانين : فلم يقتصر نفوذهما على المسائل المالية بل تعداها إلى التعليم والمرافق العامة والجيش[2] — لهذا كان من الطبيعى أن يعترضا على مطالب المجلس ، دفاعاً عن سلطتهما التى قال عنها مالت إنها من الناحية القانونية لاتتعدى حق التفتيش والإدلاء بالنصيحة — وهذا يكفى حين يقوم المراقبان بمهامهما حين تكون الوزارة مسئولة أمام الخديو ، ولكنه لايلبث أن يصبح وهماً إذا ما أصبحت الوزارة مسئولة أمام المجلس — إذ فى هذه الحالة لاتوجد سلطة بإمكان المراقبين أن يلجآ إليها إذا ما ضرب بنصيحتهما عرض الحائط[3] . فلم يكن من السهل بالنسبة إلى كل من كولفن ودى بلنيير أن يتخلى عن الوضع الممتاز الذى حصل عليه . وكان كولفن « بارداً ومتحفظاً ، خشناً منفراً ، ذا مظهر لايبعث على الاطمئنان[4] » . — وكان من المعروف أنه هو الذى يضع سياسة المراقبة والخديو والوزراء . ولما كان قد سيطر على كل من مالت والخديو وشريف ، فإنه أصبح الحاكم الفعلى لمصر ، وفى الفترة الممتدة من سبتمبر ١٨٨١ إلى ضرب الإسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ كان هو الموجه الحقيقى لسياسة إنجلترا فى مصر وللخديو توفيق . بدأ بمصالحة عرابى : فدعاه إلى العشاء وعينه وكيلا لوزارة الحربية واعتقد أن بإمكانه أن ينفذ سياسته بروح الود — ولكنه لم يلبث بعد تقديم المذكرة المشتركة أن اقتنع باستحالة ذلك ، فرأى أن لامفر من الحرب .

أما دى بلنيير فقد ووجه بالكراهية الشديدة فى مصر بسبب طبيعته المتعجرفة

---

(١) ف. و — ١٤٦/٢٤١٢ ، رقم ١٢١ من وزارة الخارجية إلى ليوتز بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨١ .

(٢) مذكرة كولفن بتاريخ أول يولية ١٨٨٢ .

(٣) الرسالة رقم ٦٩ إلى جرانفل بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٨٢ .

(٤) Khedives and Pashas, p. 233.

وتحديه للنظام النيابى الذى كان من المحتم أن يضع حداً لدكتاتوريته . وقد أقنعت شكاواه الحكومة الفرنسية بأن المطلب الذى تقدم به النواب المصريون ليس إلا ذريعة ، وأن هدفهم الحقيقى هو إضعاف المراقبة الإنجليزية — الفرنسية[1] . لهذا أقنع جمبتا وزارة الخارجية الإنجليزية بإرسال تعليمات متشابهة إلى القنصلين العامين فى مصر ، تقتضى الإصرار على رفض شريف لمطالب المجلس بحجة أنها لا تتمشى مع وضع مصر الدولى ، وهو الوضع القائم على الاتفاقيات التى عقدتها مصر مع إنجلترا وفرنسا . وقد حذرت الدولتان القنصلين بوجه خاص من قبول حل وسط اقترح فى تلك الآونة وكان يقضى بمنح المجلس حق إقرار الميزانية ، وأن يدرج هذا الحق فى القانون الأساسى للمجلس ، بشرط أن يمتنع الأعضاء عن استعماله لمدة ثلاث سنوات[2] .

سقوط شريف :

وأبلغ شريف القنصلين — بصفة غير رسمية — أنه يرغب فى أن يقدما احتجاجا على مطالب النواب[3] — وفى ٢٧ يناير قدما إليه مذكرة[4] ، جاء فيها أنه ليس باستطاعة المجلس أن يقر الميزانية دون خرق للمراسيم التى قامت عليها المراقبة وأن لابد من موافقة الدولتين على مثل هذا التعديل . ولكن زعماء المجلس رفضوا المذكرة ولم يبدوا أى استعداد للوصول إلى حل وسط . إذن فالأزمة التى نشبت فى هذه الفترة ترجع إلى سببين : (أولا) تدخل الدولتين الذى كان معناه أن مصر ليس لها الحق فى أن يكون لها نظام دستورى ، خاصة وأن النواب قد أبدوا احترامهم لالتزامات مصر الدولية ، (ثانياً) إصرار النواب على المحافظة على كل حقوق المجلس . ولم يكن هذا الإصرار حينئذ يتسم بالحكمة : إذ أن ميزانية عام ١٨٨٢ قد أقرها المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨١ ، وكان لابد من مرور بعض الوقت قبل أن يحل وقت مناقشة ميزانية عام ١٨٨٣ . وكان بلنت قد نصح الوطنيين بالاعتدال وبأن لا يصرحوا

---

(١) ف. و — ٢٤١١/١٤٦ ؛ رقم ٨٨ من جرانفل إلى ليونز بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٨٢ .
(٢) Malet, op. cit., p. 259.
(٣) مصر ، جـ ٧٢ ؛ تلغراف من سنكفكز إلى جمبتا بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٨٢ .
(٤) Malet, op. cit., pp. 252—3.

بأى شيء يتعلق بالميزانية قبل الاتصال بإنجلترا وفرنسا . كما كان هذا أيضاً هو رأى محمد عبده الذى قال إن المصريين قد صبروا مئات السنين انتظاراً للحصول على حريتهم ، وأن من باب أولى أن يمتد صبرهم عدة شهور[1] . وكان من الممكن تجنب الأزمة أو تأجيلها ، لولا شك الوطنيين فى شريف ولولا طموح البارودى وتطلعه إلى تولى رياسة الوزارة . ومن ثم إلحاحه فى ضرورة اتخاذ قرار بشأن الميزانية دون أدنى تأخير[2] .

وبلغت الأزمة ذروتها فى أول فبراير . كان شريف قد بعث برسالة إلى المجلس ، هدفها توضيح الموقف ، وطلب من الأعضاء الوصول إلى أساس للتباحث مع الدول . ولكن المجلس أصر على إصدار مرسوم يقر اللائحة الأساسية بما فيها حق المجلس فى إقرار الميزانية . وفى أول فبراير كان شريف ينتظر وفادة من المجلس ، يقدم إليها إما موافقته أو استقالته . وكان بإمكانه أن يحل المجلس ويضع حداً للأزمة — خاصة وأنه كان قد أبلغ مالت أنه لاينوى الاستقالة[3] . فالمجلس كان لايزال يطبق اللائحة القديمة التى لم تقر مبدأ المسئولية الوزارية ، وكانت تعطى رئيس مجلس الوزراء حق حل المجلس فى حالة نشوب النزاع بينه وبين الحكومة . ولكن سبق أن أوضحنا أن شريف لم يكن يتميز بالحزم أو بالقدرة على مواجهة المواقف الصعبة ، فأفلت الموقف من يديه . فقد توجه عرابى إلى سلطان باشا وأخبره بإصراره على تلبية مطالب المجلس ، وأن لابد من تغيير الوزارة فى حالة رفض شريف . ويذكر مالت أن عرابى هدد الخديو والوزارة والمجلس ، على حين يؤكد سنكفكز أنه هدد سلطان بالموت لكى يرغمه على عقد المجلس وإقرار اللائحة الأساسية[4] . على أنه لايوجد ما يؤكد رأى القنصلين[5] ، الذى قد يعزى إلى شريف

---

(1) Blunt, op. cit., pp. 192 — ff.

(2) الرافعى : الثورة العرابية ، ص ١٩٨ — ٩ .

(3) رسالة مالت رقم ٢١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٢ .

(4) الوثائق الفرنسية (مصر) ، جـ ٧٢ — تلغراف سنكفكز إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول فبراير ١٨٨٢ .

(5) نفى سلطان باشا ذلك فى جريدة الوقائع (٢٠ فبراير ١٨٨٢) ، كما نفاه بلنت فى رسالة بعث بها إلى جلادستون فى ٦ فبراير (أوراق جلادستون الخاصة — رقم ٤٤١٠٠٠) .

الذى ربما كان يهدف إلى تقوية مركزه بمساندة الدولتين له بأى وسيلة : ومن ذلك أنه ذكر للقنصلين أن الحل الوحيد للموقف هو أن يرسل الباب العالى إلى مصر — دون إبطاء — بعثة تتلوها قوة تركية[1] .

وحين قابل وفد المجلس شريف ، طلب إمهاله بعض الوقت لكى يبحث التعديلات التى أدخلوها على مشروع اللائحة الأساسية . وفى اليوم التالى زار أعضاء الوفد الخديو وطالبوه بتعديل الوزارة ، كما قدموا إليه نسخة من مشروع اللائحة الأساسية ومعها المواد الخاصة بالميزانية التى أقرها المجلس ، وطلبوا منه أن يوقعها ، مصرين على عدم إمكان مناقشة حق إقرار الميزانية مع الدول الأجنبية . ولكن توفيق صرفهم وقال لهم إنه سيبحث طلبهم ، ثم استشار القنصلين اللذين أشارا عليه بالاستسلام لأنه لا يمتلك القوة التى تسنده لو رفض مطالب المجلس[2] . وشكل محمود سامى البارودى — الذى رشحه وفد المجلس لرياسة الوزارة — حكومة جديدة تولى فيها عرابى وزارة الحربية .

ضعف سلطة الخديو واضمحلال المراقبة :

وفى ٦ فبراير بلغ سنكفكز حكومته بأن الانقلاب الذى قام به مجلس شورى النواب يمكن اعتباره رداً على مذكرة ٧ يناير : فقد أعلنت الدولتان رغبتهما فى المحافظة على الأوضاع القائمة أياً كانت الاحتمالات ، ولكن هذه الأوضاع مالبثت أن تعرضت لتعديل جوهرى . لهذا رأى سنكفكز إما أن تعدل الدولتان سياستهما أو تلجآ إلى القوة المسلحة . ولو بقى جمبتا فى الحكم ، لتعدلت سياسة فرنسا إزاء هذه الأزمة — ولكن سقوطه فى ٣٠ يناير نتيجة للمذكرة المشتركة[3] شجع الثوار الذين لم يكونوا يخشون خلفه فريسينيه الذى كلف سنكفكز بأن يتحفظ رسمياً إزاء الوزارة الجديدة مع الإبقاء على علاقات الود معها . كما أن الحكومة

---

(١) ف . و — ١٤١/١٠٩ — رقم ٣٢ (سرى) من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول فبراير ، تلغراف سنكفكز إلى وزارة الخارجية الفرنسية بنفس التاريخ .

(٢) Malet, op. cit., p. 256.

(٣) أنظر تلغرافه فى (مصر) جـ ٢ ٧ .

(٤) Freycinet, Souvenirs, II, p. 215.

الإنجليزية لم تخط خطوة جديدة ربما لأن جرانفل كان لايرى أن الموقف يتضمن « حالة فوضى » تستلزم التدخل[1] . وكان فرنسينيه قد صرح بعد تولية الحكم مباشرة بأنه يعترض على أى تدخل من جانب تركيا[2] ، على حين لم يحبذ التدخل الإنجليزى – الفرنسى فى مجلس الوزراء الإنجليزى سوى لورد هارتنجتون[3] .

ووجد السلطان فى الموقف الجديد فرصة للاصطياد فى الماء العكر ؛ فنى البداية نصح الخديو بعدم قبول استقالة شريف، أو إعادته إلى الحكم فيما لو كان قد قبلها ، كما نصحه بحل مجلس شورى النواب . ولكن حين أجاب توفيق بأنه عاجز عن التمشى مع نصيحة السلطان أصر الباب العالى على وجوب قيام وفاق قوى بين المجلس والوزارة وأن من الواجب ترك مناقشة الميزانية للمجلس . وكان الباب العالى لايزال على صلة بعرابى ، وحين تم حسم الموقف أرسل إليه الصدر الأعظم رسالة يبلغه فيها بأنه يوافق تماماً على مسلكه[4] .

على أن تأليف الوزارة الجديدة سجل الانهيار النهائى للسلطة الخديوية وانتصار الثورة . فقد كان توفيق لايميل إلى قبول استقالة شريف ، ولم يستشر فى اختيار الوزراء الجدد، فسقطت هيبته تماماً . كما ضعف مركز المراقبة التى اعتبرها الوطنيون مجرد أحد الضمانات القوية لمصالح الدائنين[5] . وحين نوقشت اللائحة الأساسية فى مجلس الوزراء الجديد لم يدع المراقبان ، ولم يطلب أحد منهما أن يدليا « بنصائحهما » مما ترتب عليه جهلها بمشروعات الحكومة الجديدة . وفى مذكرة قدماها إلى القنصلين فى ٦ فبراير احتجا بشدة على مشروعات مجلس شورى النواب ، فى لغة تحمل طابع التهديد ، مما أدى إلى امتعاض

---

(١) Biovès, op. cit., p. 66

(٢) مصر – ، جـ ٧٢ تلغراف من سنكلكز إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢ .

(٣) Life of Dilke, p. 456 , Life of Chamberlain, p. 445

(٤) ف . و – ١٥٩/١٤١ ، رقم ٤٣ (سرى) – مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٢ ، (مصر) ، جـ ٧٢ ، رقم ١٢٩ بتاريخ ٥ فبراير ، جـ ٧٣ تلغراف بتاريخ ٤ مارس ٥ رقم ١٥١ بتاريخ ٥ مارس (من سنكلكز) .

(٥) Malet, op. cit., p. 256.

الرأى العام المصرى[1] . فقد أبديا اعتراضهما على برنامج الوزارة المقدم إلى الخديو وطالبا بأن يكون لهما حق إبداء آرائهما فيما يتعلق بكل مسائل الإدارة الداخلية التى تمس مصالح البلاد الاقتصادية[2] .

على أن مجلس الوزراء الجديد أقر اللائحة الأساسية[3] فى جلسته المنعقدة فى ٧ فبراير . وكان الوزراء على استعداد للوصول إلى حل وسط ، فلم يمانعوا فى اشتراك المراقبين فى جلسات مجلس الوزراء ومجلس شورى النواب — بصفة استشارية — حين النظر فى الميزانية[4] . ولكن كولفن كان فى ذلك الوقت قد عدل رأيه بصفة نهائية ، فقد وجد الوطنيين « غير عمليين » وأكد لبلنت أنه سيبذل كل ما فى وسعه لتدميرهم ، حتى ولو أدى به الأمر إلى تحبيذ التدخل المسلح[5] . وفى مذكرة أرسلها المراقبان إلى رئيس الوزراء فى ١٢ فبراير ، احتجا من جديد على اللائحة الأساسية وذكرا فى احتجاجهما أن السبب الحقيقى لقيام المراقبة هو تجنب تكرر حدوث الأزمات الاقتصادية التى لا بد أن تهدد مصالح الدائنين برغم تخصيص مبالغ معينة لديونهم — وذلك بالإشراف على الإدارة . ورد البارودى على هذه المذكرة بتفنيد ماذهب إليه المراقبان قائلا : إن من المؤكد أن ثمة لبساً[6] حول تفسير ماتضمنه مرسوم ١٩ نوفمبر ١٨٧٩ . وأكد أن من حق المراقبين ، فيما يتعلق بالشئون المالية ، أن يتمتعا بسلطات تفتيش واسعة على كل الخدمات العامة ، وأن الوزراء قد التزموا رسمياً بمراعاة

---

(١) ويجد نص هذه المذكرة فى (مصر) ج ٧٢ .

(٢) مذكرة مقدمة إلى محمود باشا سامى بتاريخ ٨ فبراير (مدرجة فى مصر ، ج ٧٢) .

(٣) انظر النص فى كتاب بلنت ، الملحق رقم ٦ .

(٤) تلغراف منكفكز بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٢ .

(٥) Secret History, p. 199.

(٦) كان هذا اللبس ناتجاً عن الفرق بين كلمة "Control" الإفرنجية وكلمة « مراقبة » العربية التى لا يفهم منها معنى الإشراف والتوجيه ، ومن ثم قصورها عن أداء معنى ما يقابلها فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية . فمثلا نجد أن المادة ١٩ من اللائحة الأساسية قد ترجمت بالشكل الآتى : « يطالب النواب بحق الإشراف على أعمال كل الموظفين العموميين » ، على حين أنه لم يقصد منها سوى أن يكون للنواب الحق فى التفتيش على سلوك الموظفين . كذلك صيغت المادة ٢٤ فى الترجمة الفرنسية بشكل يفهم منه حصول النواب على حق القيام بوضع التشريعات ، وليرها البرق بهذه الصفة ، مع أن المقصود بها فى الواقع إعطاء النواب المصريين حق طلب سن القوانين الجديدة ، على أن يضع الوزير طلبهم فى عين الاعتبار أو يقدم لهم أسباب رفضه .

التطبيق الحازم المخلص للاتفاقيات القانونية التي تنظم ديون البلاد بما فى ذلك المرسوم ذاته .

ولما كانت الوزارة الجديدة على صلة وثيقة بالحركة الوطنية ، فإنها اتجهت إلى التخلص من الموظفين الأجانب بقدر الاستطاعة أيًّا كانت جنسيتهم . وكان بلنت لايزال على تفاؤله ، وصرح بأن كل شيء سيسير فى طريق الصواب لو تركت مصر وشأنها . وكان قد اقتنع بأن المصريين قادرون على إدارة شئون بلادهم ، مخالفاً فى ذلك رأى مالت الذى ذهب إلى أن اضطلاع المصريين بحكم بلادهم معناه انتهاء المراقبة من الناحية العملية[1] . وكان هذا أيضاً هو رأى دى بلنيير الذى طلب من حكومته (٦ فبراير) أن تقبل استقالته بعد أن عجز عن تعديل مسلك الوزارة ورأى أن استمرار وجوده فى مصر يتضمن — بشكل خاطئ — أنه لايزال يحتل الوضع الذى يؤهله للدفاع عن المصالح التى جرى تعيينه فى الماضى لكى يدافع عنها[2] .

ومن الطبيعى أن يحاول ممثلو الدول الأخرى أن يستغلوا الوضع الجديد لتحدى المركز الممتاز الذى تمتعت به إنجلترا وفرنسا — فقد صرح قنصل روسيا العام — دى لكس — بأنه ليس بوسع الدولتين إلا أن تقرا اللائحة الأساسية الجديدة وتقبلا الأمر الواقع[3] . كما صرح قنصل ألمانيا العام — ساورما — بأن ألمانيا ستبحث الموقف من جديد فيما لو تضعضعت سلطة الدولتين . واتفق مع قنصل النمسا العام — البارون كوسجك Kosjek — فى القول بأنه إزاء ضرورة مناقشة المسألة المصرية من جديد ، فلابد أن يتم ذلك على يد مؤتمر تمثل فيه الدول العظمى ، وأن تلغى المراقبة وتتحول اختصاصاتها إلى صندوق الدين ذى الطابع الدولى[4] . وحاول زعماء الحركة الوطنية والوزراء أن يوثقوا علاقاتهم بممثلى إيطاليا والنمسا وروسيا وألمانيا ، فى الوقت الذى اتجهوا فيه إلى تحديد علاقاتهم بمالت وسنكفكز مما أدى إلى اغتباط ممثلى الدول الأربع بخروجهم عن نطاق الوضع الثانوى

---

(١) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٠ فبراير ١٨٨٢ .

(٢) Vélay, op. cit., p. 53.

(٣) Biovès, op. cit., p. 69

(٤) Ibid, p. 70.

الذى شغلوه فى الماضى . وحاول سنكفكز — بقدر استطاعته — أن يحتفظ بعلاقات طيبة بالوزارة وأن لايبدى معارضته للنظم الجديدة ، فقد فضل عدم إثارة العقبات فى وجه الوزارة والحركة الوطنية وأن يفسح لهما المجال لإثبات كفاءتهما . وكان ذلك أيضا هو اتجاه كوسجك ، على حين أن دى مارتينو لم يقتصر على التعبير عن ثقته التامة بزعماء الحركة الوطنية ، بل أبدى اقتناعه بأن احتمال معارضة النظام الجديد لن يصدر إلا عن الخديو[1] .

مقدمات المؤتمر الدولى :

وإزاء اشتداد ساعد الثورة المصرية أبدى سنكفكز شكوكه فى وجود مايمكن أن يحول دون تدخل الدول الأخرى فى شئون مصر ، وبخاصة فيما يتعلق بأثر الوضع الجديد على قانون التصفية . وكان مالت قد أخبره بأن لابد من طرح المسألة المصرية على مؤتمر أوربى ، فخشى أن يكون هدف الحكومة الإنجليزية هو الحصول على اعتراف الدول بمصالحها الخاصة فى مصر . لهذا زكى سنكفكز لحكومته أن تعمل بكل وسيلة على حفز التدخل الأوربى[2] . أما فريسينيه فكان يختلف عن جمبتا كل الاختلاف . فعلى حين اتصف جمبتا بالاندفاع وعدم التأنى ، مما دعاه إلى تجاهل وجهات نظر الحكومات الأوربية الأخرى ، كان فريسينيه على استعداد لبذل كل الجهود التى تكفل إبداء الاحترام لنصائح هذه الدول والحصول على موافقتها ، إن لم يتسن ضمان تعضيدها . وقد أخطأ جمبتا فى تقديم المذكرة المشتركة دون إخطار سابق للدول الأخرى التى أدت معارضتها إلى تبرير عدم ارتياح الرأى العام الفرنسى ومعارضته . فالدول الكبرى اعتبرت الإجراءات التى اتخذها جمبتا محاولة منه لتنحيتها عن مسألة ذات أهمية بالنسبة إليها ، برغم كونها من الناحية القانونية من اختصاص الدولة العثمانية . لهذا كان من الطبيعى أن تستاء الدول من سياسة جمبتا التى عقدت الموقف . ولو بقى

(١) تلغراف سنكفكز بتاريخ ٤ فبراير ، رقم ١٣٠ بتاريخ ١٤ فبراير ، رقم ١٥٢ بتاريخ ٦ مارس — وكلها من سنكفكز إلى دى فريسينيه .

(٢) رسالة سنكفكز إلى جمبتا بتاريخ ٢١ يناير ، رقم ١٢٦ بتاريخ ٢٩ يناير ١٨٨٦ من سنكفكز إلى جمبتا .

جميتا فى الحكم ، ليبذل كل مافى وسعه — بعد فشل المذكرة المشتركة — لمقاومة أى محاولة لعرض المسألة المصرية على الاتحاد الأوربى ، وليحافظ على الوفاق الإنجليزى — الفرنسى ، مع احترام وجهات نظر الدول الأخرى . ولكن فريسينيه كان يحبذ تدويل المسألة المصرية ، باعتباره الوسيلة الوحيدة التى تقنع الرأى العام الفرنسى بقبول فكرة التدخل العسكرى ،إذا ما أرغمته الظروف على القيام به[1] .

وقد استقبلت الدوائر الرسمية الإنجليزية الوزارة الفرنسية الجديدة بالارتياح ، وأقنع جرانفل نفسه بأن بزمارك سيوافق على أى إجراء تتخذه إنجلترا فى مصر ، فيما لو حاول الباب العالى التدخل — ذلك أن اختفاء جمبتا شجعه على اطراح تردده السابق فى طرح المسألة المصرية على الاتحاد الأوربى . وكان يهدف بذلك إلى التغلب على كل من عناد فرنسا فى مقاومة أى شكل من أشكال التدخل التركى ومعارضة مجلس الوزراء الإنجليزى للتدخل الفرنسى — الإنجليزى . كما كان على علم بتفضيل الدول الأخرى للتدخل التركى على التدخل الإنجليزى — الفرنسى ، بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف الاتحاد الأوربى ، خاصة وأن بزمارك كان يخشى أن تؤدى المسألة المصرية إلى خلق شلزفيج — هولشتين أخرى على ضفاف النيل ، بالشكل الذى قد يهدد السلام الأوربى .

وفى ٦ فبراير رد جرانفل على مذكرة الدول الأربع ، وحبذ اتصالها بإنجلترا وفرنسا بقصد تبادل الآراء حول أحسن الطرق الكفيلة بحل المسألة المصرية وفق الأسس التالية : (أولا) ضرورة المحافظة على حقوق كل من السلطان والخديو ، (ثانياً) ضرورة ضمان حريات الشعب المصرى وفقاً لفرمانات السلطان ، (ثالثاً) ضرورة المراعاة الدقيقة لالتزامات مصر الدولية . ولم يستبعد جرانفل فكرة التدخل — وعلى حين سلم بأن الوقت لم يحن بعد لبحث مزاياه ، فإنه عبر عن تفضيل الحكومة الإنجليزية أن يكون مثل هذا التدخل — فيما لو أصبح أمراً ضرورياً — ممثلا لاتحاد أوربا وسلطتها ، وفى مثل هذه الحالة يستحسن اشتراك السلطان فى الإجراءات التى قد تتخذ أو فى المناقشات التى قد تجرى بهذا الصدد[2]

---

(١) Freycinet, Souvenirs, II, p. [illegible]

(٢) ف . و — ١٤٦/٢١٤٢ ، رقم ١٣١ من وزارة الخارجية إلى لويز بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٢ .

ووافق فريسينيه على هذا الاقتراح ، مع إبداء التحفظ حول اشتراك فرنسا فى أى تدخل عسكرى فى مصر ، على أن يتم بحث هذه المسألة حين تبدو ضرورة التدخل[1] . وفى ١٢ فبراير أرسلت التعليمات المشتركة بهذا المعنى إلى ممثلى الدولتين فى العواصم الأربع الكبرى حيث قوبلت بالاستحسان[2] . وبالإضافة إلى ذلك ، ولكى يتسنى ضمان حسن نية الدول الأربع ، بالظهور بمظهر الدفاع عن مصالحها فى مصر ، أقنع جرانفل فريسينيه بإرسال تعليمات مشتركة إلى العواصم الأربع وإلى الآستانة تقضى بالاحتجاج على اللائحة الأساسية والدفاع عن قانون التصفية والتزامات مصر الدولية . وجاء فى هذا الاحتجاج مايلى [3] : « فى حالة اضطراب وسائل الحصول على اعتمادات الميزانية ، لن يكفى تخصيص بعضها لمواجهة الالتزامات الخاصة بالدين العام . فالهدف من قانون التصفية إجراء تنظيم كامل ، وقد جعلت نصوصه متمشية مع هذا التنظيم . ومن المؤكد أنه لو أمكن التنبؤ بأن توازن السلطات سيختل بالصورة التى نشهدها الآن ، لأصر مندوبو لجنة التصفية على وضع ضمانات أكثر تشدداً بهدف المحافظة على مصادر الدخل التى جعلوها ضمانة للديون وجبايتها . فالمادة ٣٤ من مواد اللائحة الأساسية (وهذه المادة متعلقة بالميزانية) لاتكفى لحماية مصالح الدائنين . فمن الضرورى ليس فقط الاعتراف بالتزامات قانون التصفية ، بل أيضاً بالنصوص اللازم تأكيدها للوفاء بهذه الالتزامات » . ومضت المذكرة تقول إنه طالما أن مصر لاتتمتع بالاستقلال التام فإن حق الشعب المصرى الأساسى فى الإشراف على ميزانيته لايمكن المطالبة به بسبب الأعباء والالتزامات التى ورثها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الحقوق الأساسية الخاصة بحسم كل أنواع النزاع مع الأجانب فى المحاكم الوطنية ، وإلى حق الخديو — طبقاً للفرمانات — فى القيام على إدارة مصر الداخلية ، وهو الحق

---

(١) (إنجلترا) ، جـ ٧٩٤ — مذكرة من فريسينيه إلى دكريه (مدير الشئون الخارجية) بتاريخ ٧ فبراير ١٨٨٢ .

(٢) (ألمانيا) ، جـ ٤٧ — رقم ٢١ ، (روسيا) ، جـ ٢٦٦ ، رقم ١٢ ، (النمسا) ، جـ ٥٢٧ رسالة ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ فبراير ١٨٨٢ .

(٣) وضع هذا الاحتجاج فى أساسه الرد على مذكرة رئيس الوزارة المصرى المؤرخة ٨ فبراير والخاصة باللائحة الجديدة . (انظر : ف . ء — ١٠٢/١٤١ — إضافة إلى: رقم ٧٤ ، رقم ٥٨ ، ف . و — ٢٤١٢/١٤٦ — رقم ١٩٤) .

الذى لايمكن المساس به . لهذا ذهبت الدولتان إلى وجوب اقتصار مهام المجلس — بقدر الإمكان — على بعض المسائل المحددة ، بما فى ذلك الشئون المالية ، التى بإمكانه أن يقدم لها أجل الخدمات وبذلك يطور المصريون مقدرتهم على الحكم الذاتى ، دون المخاطرة بالتعدى على الالتزامات الدولية الناتجة عن قانون التصفية والاتفاقيات الأخرى » . ولم تعترض الدول الأربع على تحديد اختصاصات البرلمان المصرى. ورأت دوائر برلين أن من الضرورى، إزاء تأزم الأحوال فى مصر ، احترام الوفاق القائم بين الدولتين وعدم وضع العراقيل فى وجه مساعيهما باعتبارهما صاحبتى المصلحة المباشرة ، بشرط أن تبدى الدول الأخرى تعاونها بهذا الصدد[1] .

وهكذا أصبح من الواضح أن المسألة المصرية لن تحسم وفقاً لإرادة الشعب المصرى بل وفق تقلبات السياسة الأوربية . فإنجلترا قد دعت الاتحاد الأوربى للمرة الثانية خلال نصف قرن لحسم المسألة المصرية . وفى المرة الأولى أمكن القضاء على إمبراطورية محمد على — أما فى المرة الثانية فقد تحدت أوربا القومية المصرية ، وفى النهاية احتلت القوات الإنجليزية مصر .

(١) (النمسا) ، جـ ٣٥ — رسالة ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٨٢ ، (روسيا) ، جـ ٢٦٦ ، دى جيرز إلى كابنست بتاريخ ٣٠ مارس ؛ نسخة من تلغراف مؤرخ ٢٩ إبريل / ١١ مايو من جيرز إلى الأمير أورلوف ، (ألمانيا) ، جـ ٤٧ ، رقم ٤٣ من كورصل إلى فريسينية بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٨٢ .

الفصل الثامن

الوزارة الوطنية

« منذ بدء حركتنا ، كنا نهدف إلى تحويل مصر إلى جمهورية صغيرة شبيهة بسويسرا » .

محمد عبده لبلنت ، مذكوراً فى :

Secret History, p. 344

تغييرات جذرية :

استندت وزارة البارودى إلى القوى الفعالة فى البلاد [1] . فقد كانت أشبه بمؤتمر وطنى آزره مجلس شورى النواب الذى انضم إلى الوزارة أحد أعضائه البارزين (حسن الشريعى) . وكان هدف هذا « المؤتمر » الوطنى هو انفراد المصريين بحكم بلادهم مع المحافظة على المراقبة ، على أن لاتتعدى الشئون المالية (وهو مانص عليه مرسوم إنشائها) وإفساح مجال العمل أمامها كوسيلة لتجنب تدخل إنجلترا وفرنسا . كما أن الوزارة ومجلس شورى النواب اتجها إلى القيام ببعض الإصلاحات الهامة ، وكان من الممكن أن يحققا الكثير فيما لو أتيحت لهما الفرصة الكافية . ودلت المناقشات التى جرت فى المجلس خلال الفترة القصيرة التى انعقد فيها (من ٦ فبراير إلى ٢٦ مارس) على نوع الإصلاحات التى شغلت أذهان النواب : فقد اقترحوا تحسين أحوال الزراعة والرى ، وتنظيم التجارة ، وإصلاح القضاء وجعل التعليم إلزامياً ، وتنظيم الإعانات وإقرار قانون انتخابى جديد أكثر ديمقراطية . ومن العجيب أن تصدر مثل هذه المقترحات عن مجلس يقوم على الأعيان وأثرياء التجار — على أن مرجع ذلك هو الصلة الوثيقة التى قامت بين الوزارة ومجلس شورى النواب والحزب الوطنى المصرى .

---

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٣ — رقم ١٢٥ من سنكفكز إلى فريسينيه بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٨٢ .

وكان رئيس الوزراء ، محمود سامى البارودى ، من أوائل الدستوريين فى عهد إسماعيل . ولما كان قد زار كثيراً من البلدان واشترك أكثر من مرة فى الحكم ، فقد كان أكثر خبرة من زملائه الذين لم يتعلموا أية لغة أوربية ، ومن ثم كانت معلوماتهم محدودة عن الشئون الدولية[1] ، وكذلك خبراتهم بشئون الحكم . ولكنهم — من ناحية أخرى — كانوا الوحيدين الذين بالإمكان الاعتماد عليهم . وبرغم أصل البارودى الشركسى[2] فإنه كان أعظم الشعراء المصريين فى القرن التاسع عشر ، ولا يزال اسمه مقترناً بالنهضة الحديثة فى الأدب العربى .

وبرغم أن بعض الدوائر الأوربية وصفت عرابى بأنه الناطق بلسان العسكريين المتمردين ، إلا أنه كان ذا أفكار محددة وواضحة ، وهدفه إقامة حكم القانون والقضاء على الطغيان . وفى المسائل الدينية كان أبعد مايكون عن التعصب ، بل كان متحرراً ينظر إلى الأوربيين باعتبارهم أصدقاءللمصريين وحماتهم ضد الأتراك الذين كان يبغضهم بشدة . ويذكر سير وليم جريجورى أن عرابى كان نزيهاً ووطنياً مخلصاً ، مجداً وذكياً ، ولكنه لم يتلق قسطاً وافراً من التعليم ، ولم تكن لديه خبرة بالشئون العامة[3] . وكان شديد الإعجاب بالثورة الفرنسية التى قرأ تاريخها مع محمد سعيد باشا — والى مصر — حين اصطحبه معه إلى الحجاز . ولا يعرف الكثير عن نشاط عرابى الوطنى أثناء حكم إسماعيل ، ولكن يبدو من مذكراته أنه كان شديد الإحساس فى هذه الفترة باستعباد الأتراك والشراكسة لبنى جنسه من الفلاحين ، خاصة وأنه لم يظفر بترقية واحدة خلال حكم إسماعيل . وبرغم مايذكره فى مذكراته ، فإن اسمه لم يصبح معروفاً إلا فى فبراير ١٨٨١ . وفى وزارة البارودى كان هو الزعيم الحقيق — فى محادثاته مع ممثلى الدول وفى خطبه التى كان يلقيها على المصريين ، كان يتناول كل المسائل المتصلة بمالية مصر وإدارتها ، كما كان يتلقى العرائض ويرد عليها ، بل يتولى حسم المنازعات التى أحياناً ماكانت تنشب بين الزعماء الدينيين . ولما كان عرابى ينحدر من صلب الفلاحين ، فإنه لمس بنفسه المظالم التى رزحت تحتها هذه الفئة دهراً طويلا . ولكن الظروف لم تسمح له بما هو أكثر من الإلحاح فى المطالبة بعلاج مساوئ

---

(١) كان يصطفى فهمى يتقن اللغة الفرنسية ، ولهذا عين وزيراً للخارجية برغم ما كان معروفاً عن انتهازيته .

(٢) يقال إنه من نسل السلطان برسباى . مذكرات عرابى ، جـ ١ ، ص ١٠٠ .

(٣) An Autobiography, p. 372.

الماضي ، مما أثار الوعي الطبقي للمرة الأولى لدى الجماهير العادية ، وبخاصة في المدن . فعرابي وغيره من الخطباء ، وعلى رأسهم عبد الله النديم [1] ، كانوا يخاطبون الجماهير باستمرار ، ويحاولون ضمهم إلى صفوف الثورة ، بل إن أحد الضباط خاطب الفلاحين في نواحي الزقازيق وقال لهم : « إن الأراضي التي يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم » [2] . لهذا شعرت جموع الجنود والشرطة والعمال البسطاء في المدن بأهميتها وأخذت تتطلع إلى تحسين أحوالها . ولكن ليس معنى هذا ما قيل من أن الحزب الوطني لم يلق كثيراً من التأييد من جانب المثقفين وأن معظم أنصاره كانوا من أحقر الفئات وأكثرها جهلا [3] . إذ أن طلائع المثقفين الجدد — على قلتهم حينئذ — انحازوا إلى الثورة ؛ بل إن بعض الأشخاص ، من أمثال محمد عبده ، الذين اختلفوا مع العرابيين حول وسيلة استمرار الثورة ونجاحها وجدوا أن من واجبهم أن ينضموا إليهم حرصاً على مصلحة البلاد [4] . فلم تكن المسألة متعلقة بشخص عرابي ، إذ لقيت الثورة التأييد العام — وكما هو الحال في الثورة الفرنسية — لم يقتصر أمر الثورة المصرية على أنصارها المتحمسين : من « جيروند » و « يعاقبة » ، بل إنها أيضاً ضمت إلى صفوفها عدداً من الانهزاميين والانتهازيين ممن آثروا الانتظار قبل أن ينضموا إما إلى الثورة أو إلى الخديو والأتراك والشراكسة الذين التفوا حوله . ومن سوء الحظ أن النواب الذين تميز معظمهم بالجهل ، لم تكن لديهم الخبرة أو الشعور بالمسئولية أو النزاهة أو الشعور بالصالح العام ، بحيث يمكن الاعتماد عليهم في تحقيق استقلال مصر [5] . بل أبدى بعضهم منذ البداية خوفاً من تطرف الثوار وأعلنوا أنهم قد خدعوا [6] . وكذلك الحال بالنسبة إلى البدو : فحين اقترحت الحكومة وضع حد للامتيازات التي تمتعوا بها ، وجعلت منهم دولة داخل الدولة ، وذلك بإلغاء إعفاء رجال

---

(1) انظر : علي الحديدي : عبد الله النديم (سلسلة أعلام العرب) .

(2) Modern Egypt, I, p. 258

(3) (مصر) ، ج ٧٤ ، رقم ٢١١ من سنكفكز إلى فرسينيه بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٨٢ .

(4) عثمان أمين : محمد عبده ، ص ١١ — ١٢ ، رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ، ص ١٤٧ و ١٧٥ و ٢١٧ .

(5) رسالة سنكفكز رقم ٢٠٦ بتاريخ ٥ يونية ١٨٨٢ .

(6) رسالة سنكفكز رقم ١٨٨ بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٨٢ .

القبائل من السخرة والتجنيد والإحصاء ، اجتمع شيوخ القبائل فى ٨ أبريل وأعلنوا أنهم لايعترفون لا بالوزارة ولا بمجلس شورى النواب ، وأنهم سيدافعون عن مزاياهم القديمة ؛ وقد أبدى عربان الوادى بوجه خاص عداءهم لعرابى [1] .

لهذا كله وجهت الوزارة كل اهتمامها إلى الجيش الذى تفشت المحسوبية فى صفوفه فى الماضى : ففصلت حوالى ٣٠٠ من الضباط الأتراك والشراكسة الذين تعدت أعمارهم السن القانونية للتقاعد ، وحسنت مرتبات الضباط والجنود ، كما رفعت أعداد الجيش وأنشئت فرقتان جديدتان ، واشتريت المؤن والذخائر وجرى التفتيش على المعاقل والحصون التى دعمت استحكاماتها وزودت بالرجال . ومثل هذه الإجراءات كانت أمراً طبيعياً بالنسبة إلى « وزارة الدفاع القومى » التى كانت تدرك احتمال تعرض البلاد للتدخل العسكرى الذى تكلمت عنه الصحافة الأوروبية فى مصر والخارج [2] . على أن الوزراء كانوا يدركون خطورة الموقف بحيث تجنبوا كل ما يمكن أن يؤدى إلى الاصطدام بالخديو ، نقطة الضعف فى الموقف كله . فعلى حين أن رياض وشريف نادراً ماكانا يستشيران توفيق ، اتجهت الوزارة الجديدة إلى أخذ رأيه فى كل مناسبة ، واتخذت كل القرارات الهامة تحت رياسته . كما حاول الوزراء أن يضمنوا تعضيد فرنسا المعنوى ضد احتمال التدخل العثمانى بوجه خاص . فبرغم أن العلاقات كانت لاتزال طيبة بين البارودى وعرابى ، قُدم اقتراح إلى قنصل فرنسا العام ، يقضى بأن يتولى عرابى رياسة الوزارة ، على أن يتم اختيار باقى الوزراء من بين موظفى الدولة وأعضاء مجلس شورى النواب ، وأن ينشأ مجلس للدولة يتمثل فيه العنصر الأوربى تمثيلا جيداً . وطلب من سنكفكز أن يحدد الشروط التى يضعها لقبول هذا العرض ، ولكنه رفض أن يقدم أى نصيحة ، بسبب شكه فى بعض الأشخاص الذين « يتسترون فى الظلام » ، خاصة وأنه كان يرى أن عرابى يعوزه التفكير العملى وانسجام الأفكار وأنه لايتعدى كونه قديساً يستمد قوته من بلاغته وإلمامه بالقرآن — لا أكثر ولا أقل [3] .

---

(١) رسالة سنكفكز رقم ١٨٦ .

(٢) رسالتا سنكفكز رقم ١٨٤ و ١٩٢ ورسالة منه إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ مارس ١٨٨٢ .

(٣) رسالة سنكفكز رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٥ مارس وتلغراف منه إلى فريسينيه بتاريخ ١٠ مارس ورسالته رقم ١٥٥ بتاريخ ١٢ مارس ١٨٨٢ .

استقالة دى بلنيير :

فى مارس ١٨٨٢ قبل فريسينيه استقالة دى بلنيير الذى كان قد أصبح فى وضع حرج بسبب الآراء التى أدلى بها ، وشخصيته المتعسفة ، وإعلان مذكرة ٦ فبراير التى كانت تتضمن آراءه ، مما حتم ضرورة اختفائه . وكان هو يدرك ذلك ، فأبدى لسنكفكز – بعد سقوط وزارة شريف – رغبته الشديدة فى الرجوع إلى فرنسا ، خاصة وأن تصريحه بأن الموقف يتطلب تدخلا مباشراً مما جعل حضوره جلسات مجلس الوزراء تهديداً مستمراً ، بحيث لم يستشره الوزراء[1] على الإطلاق . وقوبلت استقالة دى بلنيير بالارتياح من جانب الحكومة المصرية والشعب المصرى ومختلف الجاليات الأوربية فى مصر – بما فيها الجالية الفرنسية – فقد كان معنى هذه الاستقالة بالنسبة إلى كل أعداء النفوذ الإنجليزى – الفرنسى المتفوق هو انهيار المراقبة[2] واضمحلال الوفاق القائم بين الدولتين الغربيتين .

وكان الفرنسيون يعرفون لدى بلنيير قدره ، إذ أن خبرته قد عوضت فرنسا عدة سنوات عن عدم استقرار سياستها وكثرة تعيين ونقل القناصل العموميين فى مصر . ولما كان بلنيير لاينكر حماسته للوفاق الإنجليزى – الفرنسى ، فقد وجه إليه اللوم لميله إلى إنجلترا ، واتهمه فريسينيه بالمبالغة فى تفسير سلطات وظيفته ومهامها[3] ، وبتجاهل القناصل العموميين – لهذا رأى أن يعين بدلا منه « اختصاصياً أقل اتجاهاً إلى التمتع بنفوذ سياسى فيما يتعلق بشئون مصر » ، وأرسل التعليمات الآتية إلى سنكفكز : «يجب أن تنتهز فرصة هذا التغيير فى هيئة المراقبة لكى تفرض نفسك بشكل أكثر تحديداً من ذى قبل ، لأنك الممثل الوحيد للسياسة الفرنسية فى مصر . لهذا يجب عليك أن تفرض شخصيتك بالصورة التى يمليها عليك هذا الوضع ، واضعاً نصب عينيك خدمة المصالح الفرنسية ودعمها . وسع دائرة علاقاتك بالشخصيات ذات النفوذ ، وارع الجالية الفرنسية ، واجعل من نفسك

---

(١) رسالة سنكفكز رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩ مارس ١٨٨٢ .

(٢) كان تعليق كوشرى أن استقالة دى بلنيير ليس معناها اختفاء شخص معين ، بل انهيار نظام برمته – Cocheris, La Situation Internationale de l'Egypte.. etc. p. 101.

(٣) الكتب الزرق – ١٨٨٢ ، جـ ٧ ، الرسالتان رقم ٤١ و ٨٢ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ فبراير و ١٠ مارس ١٨٨٢ .

مركزاً طبيعياً تتجه إليه الأنظار ويستوحى منه الإلهام . وباختصار دعم بنفوذك الشخصى . . هيبة فرنسا[1] » . ولم يتردد سنكفكز فى أن يوصى باستمرار المراقبة حتى لايكون معنى إلغائها تنازل فرنسا وإنجلترا عن النفوذ الذى استحوذتا عليه[2] .

وحين علم اللورد ليونز باستقالة دى بلنيير ، اعترض على إضعاف ما تبقى من مركز المراقبين ونفوذهما وشكا جرانفل إلى السفير الفرنسى من اتخاذ هذا القرار دون إبلاغه ، وأضاف أنه قد بذلت مساع من جانب عرابى والحزب الوطنى لإقناع الحكومة الإنجليزية بسحب كولفن ومالت ، وأنها لم تصغ هذه المساعى سمعاً . أما فريسينيه فقد حاول أن يصور استقالة دى بلنيير على أنها مجرد استبدال شخص بآخر ، وأعلن معارضته لفكرة تعديل النظام ذاته[3] . وبقى كولفن بعض الوقت الممثل الوحيد للمراقبة ، على حين أن مالت كان لايزال يرجو أن يستعيد نفوذه بالتدريج ، وتمشى مع المراقب الإنجليزى فى مناصبة العداء للوزارة الجديدة التى كانت تتجه إلى التخلص من النفوذ الأجنبى [4] — فقد كان يتفق مع كولفن فى تفضيل وجود المراقبة على إلغائها ، برغم الظروف المحيطة بها[5] . أما المراقب الفرنسى الجديد — المسيو بريديف Brédif[6] — فلم يكن يتصف بقوة الشخصية أو يوحى بالاطمئنان ، وقد وصفه كولفن بأنه يميل إلى المصالحة ويتصف بالذكاء والمرونة والمهارة ، برغم عدم اتصافه بقوة شخصية سابقة أو بصراحته[7] — لهذا قرر كولفن التخلى عن خطته السابقة الخاصة بالاقتصار على تحريك الأحداث من وراء ستار . وفى محادثته الأولى مع بريديف حدد موقفه الجديد بالنسبة إلى المراقبة : فقد اتجه إلى تحسين موقف المراقبين من الحكومة المصرية بالوصول معها إلى اتفاق يحدد علاقاتها بالمراقبة فى وضعها

---

(1) (مصر) ، جـ ٧٣ — رسالة فريسينيه إلى سنكفكز بتاريخ ١٣ مارس ١٨٨٢ .
(2) نفس الملف — رسالة سنكفكز إلى فريسينيه (رقم ١٦٢) بتاريخ ١٩ مارس ١٨٨٢ .
(3) الكتب الزرق — ١٨٨٢ ، جـ ٧ — رقم ٨٢ السابقة بتاريخ ١٥ مارس ١٨٨٢ و ٨٩ من جرانفل إلى ليونز .
(4) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — من مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٩ إبريل ١٨٨٢ .
(5) نفس الملف من مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٢ .
(6) كان بريديف يشغل منصب مفتش المالية ومدير الحسابات بوزارة الخارجية .
(7) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) ، كولفن إلى جرانفل بتاريخ ٣ إبريل ١٨٨٢ .

الجديد ، وإذا ثبت أن هذا غير عملى يقصر المراقبان نشاطهما على ملاحظة وتسجيل التطورات التى تؤثر على مالية البلاد ، مع تأجيل حسم المسألة الرئيسية إلى فرصة أنسب . وأكد كولفن لبريديف أن بإمكانه أن يعتمد عليه كل الاعتماد فى سبيل الوصول إلى أى اتفاق يتمشى مع مرسوم نوفمبر ١٨٧٩ الذى حدد اختصاصات المراقبين — هذا بالرغم من أنه كان يرى أن من المحتمل أن تصر الحكومة المصرية بالفعل على تحديد هذه الاختصاصات للدرجة التى تجعل من المراقبة وظيفة اسمية، وأوضح أنه يرى ضرورة الاحتفاظ بالمراقبة من وجهة النظر السياسية المحضة ، حتى وإن لم تتعد كونها بارومتراً يسجل أحوال مالية مصر ، على أن تترك للمستقبل مسألة علاقاتها بالحكومة المحلية . وكان تعليق كولفن النهائى أنه فى حالة تمشى المفاوضات الدبلوماسية مع هذه الأسس وجب أن تترك له حكومته حرية الاختيار فى قبول أو رفض تبعاته الجديدة . أما الحكومة الفرنسية فكانت تعلق أهمية كبرى على المراقبة ، على أن تكون لها الأولوية — من حيث الأهمية — على صندوق الدين[1] .

إسماعيل وحليم والباب العالى :

ومما زاد فى دقة مركز وزارة البارودى ما كان من نشاط إسماعيل وحليم والباب العالى — الأمر الذى زاد فى تعقيد الموقف الداخلى .

فمنذ استقرار إسماعيل فى منفاه فى إيطاليا ، لم تنقطع آماله فى الرجوع إلى مصر واستعادة سلطته ، فأرسل الأموال[2] باستمرار إلى مصر حيث كان لايزال له أنصار ، لا فى صفوف الحزب الوطنى ، بل من طوائف الموظفين والمغامرين الأوربيين الذين جردتهم الحركة الوطنية من الامتيازات التى سبق لهم التمتع بها ، وكذلك الأتراك والشراكسة الذين جمعوا ثروات طائلة فى عهده — هذا بالإضافة إلى دى مارتينو ودى لكسى اللذين ربطتهما به علاقات الصداقة الشخصية. على أن إسماعيل لم يحظ بعطف أحد من رجال الحركة الوطنية ، ولهذا أخذ يهاجم عرابى

(١) نفس الوثيقة السابقة .
(٢) ذكر توفيق لعرابى أن إسماعيل أخذ معه ١٣ مليون جنيه إلى منفاه . مذكرات عرابى ج ١ ، ص ٥٥ .

ويتهمه بالجهل والتآمر وعدم الكفاية والغباء وخرق القانون . كما كان لإسماعيل أنصار فى الآستانة انتفخت جيوبهم بأمواله فى الماضى ، هذا برغم أن السلطان عبد الحميد لم يكن يعطف عليه . وقد ازداد نشاط إسماعيل على أثر تقديم المذكرة المشتركة ، فحاول أن يحرز قسطاً من الشعبية فى إيطاليا بتوزيع المساعدات الخيرية ، وبإقامة العلاقات الشخصية مع البابا والبلاط . كما أنه كان ينفق بسخاء على الصحف [1] التى حاولت أن تظهره بمظهر الرجل الذى بيده حسم الموقف. ومن أمثلة ذلك أن صحيفة «البوپولو رومانو (Il Popolo Romano) » كتبت فى إبريل أن مصر لم تثر مثل ذلك القلق ، أو تسبب هذا القدر الوفير من المتاعب إلا منذ « استقالة إسماعيل » — وأن السبب فى ذلك هو اختفاء السلطة الشرعية التى لاغنى للبلاد عنها . [2] ولكن كان من الواضح أن إسماعيل عاجز عن الإفادة من حالة الاضطراب التى تترتب على خلع ابنه ما لم تسنده إحدى الدول الكبرى التى لم تبد استعداداً لمساندته ، برغم أن البلاط الإيطالى استطاع أن يوثق علاقاته به ، لكى يمكنه استخدامه فى الضغط على توفيق لحماية مصالح إيطاليا فى مصر .

أما الأمير حليم — الذى كان هو الآخر يطمح إلى عرش مصر — فكان أكثر تفاؤلا من إسماعيل . ففى الآستانة كان دائماً المرشح المفضل فى كل مرة تطرح فيها على بساط البحث مسألة خلع الخديو الحاكم . وكانت أخته الثرية ، الأميرة زينب ، تنفق الأموال الطائلة فى مصر ، حيث كان لحليم أنصار ليس فقط فى جامعة الأزهر بل أيضاً فى الجيش والحزب الوطنى [3] . وفى ٥ مارس أرسل سنكفكز إلى حكومته يبلغها بأن الدعاية لحليم قد اشتدت فى القاهرة وفى الإسكندرية ، لدرجة أن عمر لطفى باشا حاكم الإسكندرية وجد صعوبة فى إيقافها [4] . وكان المسيو تسو —

---

(١) كان إسماعيل يقدم إعانات إلى جرائد « الخلافة والاتحاد وأبو نضارة والاستقلال والقار الكسندرى » التى كانت تصدر سواء فى مصر أو فى الخارج . كما أنفق الأموال لإنشاء جريدة « الزمان » التى ظهرت فى مصر .

(٢) ف . و — ٣٢٠/١٧٠ ، رقم ١١٦ من پاجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ إبريل ١٨٨٢ .

(٣) كان حسن موسى العقاد ، الذى أقام العلاقات مع كل من الحزب الوطنى وحليم ، والشيخ العدوى ، من أكثر أنصار حليم حماسة ، انظر : Broadley, How we defended Arabi, pp. 359 ff.

(٤) رسالة سنكفكز رقم ١٠١ بتاريخ ٥ مارس ١٨٨٢ .

ـ الذى شغل منصب سفير فرنسا فى الآستانة قبل نقله إلى لندن ـ من أشد أنصار حليم[1] ، فنادى باستحالة استمرار توفيق على عرش مصر ، بسبب انهيار نفوذه الشخصى نتيجة لمعاداة الجيش له وعدم احترام الشعب له . لهذا زكى ذكاء حليم ، وأشاد بثقافته وإلمامه بالأفكار الأوربية والقوى السياسية التى كانت تحرك العالم . واتجه سنكفكز وفريسينيه هذا الاتجاه ، إذ كان من رأيهما أن إقامة حكومة بإمكانها كسب احترام المصريين وضرب الثوار وإرهابهم من وسائل تجنب التدخل ، لأن توفيق مسئول عن الوضع الذى انزلقت إليه مصر لعدم كفاءته وسلبيته وجبنه . ولكن الحكومة الإنجليزية رفضت أكثر من مرة مقترحات فريسينيه الخاصة بخلع توفيق وأعلنت أنها تود الالتزام بمذكرة ٦ يناير ، على اعتبار أن خلع توفيق يعد تنكراً لوعود الدولتين . هذا إلى أنه كان يتوقع أن يسعى حليم إلى الحصول على المساعدة المستمرة من جانب السلطان فى الوقت الذى قد « يبيع » فيه الجيش المصرى مساندته للخديو الجديد فى مقابل الحصول على ميزات قد تضعف المراقبة أو تضر بمصلحة البلاد . وكذلك لم يكن مانشينى Mancini ـ رئيس وزراء إيطاليا ـ يميل إلى حليم ، ويرى أنه تجسيد لأسوأ أنواع المدرسة التركية القديمة ، وأن تسليم مصر له معناه إخضاعها للظلم والطغيان والمهانة ـ[2] على حين أن كالنوكى (Kalnoki) ـ وزير خارجية النمسا ـ كان فى صف الإبقاء على توفيق الذى ساندته الدول ، ولأن خلعه ـ وبالتالى تعديل نظام وراثة العرش ـ مما يهدد الأوضاع القائمة فى مصر ، والفرمانات وتعهدات مصر الدولية ، دون أن يؤدى إلى استقرار نظامها[3] . وهكذا أدت تقلبات السياسة الأوربية إلى القضاء على آمال حليم فى عرش مصر أكثر من مرة . على أنه ما كان من المتوقع أن تجنى مصر خيراً كثيراً باستبدال أحد أفراد أسرة محمد على بآخر ـ أو أن يؤدى هذا إلى القضاء

---

(١) حين كان تسو سفيراً سياسياً بوزارة الخارجية الفرنسية ، حصل على رشوة من إسماعيل فى مقابل مساعيه الخاصة بالإصلاح القضائى ـ وهذا ما قد يفسر حماسته لحليم (أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) ـ مالت إلى جرانفل بتاريخ ٦ يونية ١٨٨٢) .

(٢) ف . و ـ ٢٤٢٧/١٤٦ ـ صورة من رسالة باجت إلى وزارة الخارجية (رقم ١٧٠) ـ بتاريخ ٢ يونية ١٨٨٢ .

(٣) الوثيقة السابقة .

على الأسباب التى أدت إلى نشوب الثورة فيها ، وهى الأسباب التى لم يكن من الممكن علاجها بمجرد استبدال خديو بآخر : فقد كان من المحتمل أن يؤدى خلع توفيق إلى استفحال تآمر أفراد الأسرة الحاكمة ، وبالتالى إلى الإمعان فى تعقيد الموقف[1] .

أما الباب العالى فكان لايزال على اتصال بالوطنيين وبالخديو ، وهدفه من ذلك توسيع هوة الخلاف بين طرفى النزاع بالشكل الذى يفسح المجال للتدخل العثمانى . وفى ٢٨ مارس كتب القائم الفرنسى بالأعمال فى الآستانة يذكر أن المدعو الشيخ محمود قد بارح العاصمة التركية إلى مصر ليتباحث مع عرابى ويقنعه بأن السلطان يرى من الطبيعى أن تلغى مصر الالتزامات المالية التى عقدها إسماعيل ، وهدف السلطان من ذلك هو اكتساب عطف الحزب الوطنى بمساندة أمانيه ، والقضاء على تآمر إسماعيل[2] . واستغل الوطنيون اتصال السلطات التركية بهم لكى يخلعوا على قضيتهم صفة الشرعية ، حتى يحين الوقت الذى يصلون فيه إلى حيز القوة التى تمكنهم من إعلان مصر جمهورية مستقلة ذات سيادة[3] .

مؤامرة الشراكسة :

وفى أبريل ١٨٨٢ تعقد الموقف بعد اكتشاف مؤامرة هدفها اغتيال الوزراء وكبار زعماء الحزب الوطنى وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة . وكان المتآمرون من الأتراك والشراكسة الذين كان يحركهم إسماعيل من منفاه عن طريق راتب باشا (وكان شركسياً) الذى اشتد عداؤه للحركة الوطنية[4] . ولما كان المتآمرون جميعاً من العسكريين ، فقد تشكلت محكمة عسكرية يرأسها راشد باشا حسنى (وهو أيضاً من الشراكسة) — وفى ٣٠ أبريل أصدرت حكمها القاضى بتجريد أربعين من كبار المتآمرين — ومنهم عثمان رفقى — من رتبهم ونفيهم إلى أقاصى

---

(١) اشتد تآمر الأمير حسن بن إسماعيل ، ولم يستطع سنكفكز أن يتبين ما إذا كان هذا التآمر يستهدف مصلحة حسن أو أبيه — (رسالة سنكفكز رقم ١٥١ السابقة) .

(٢) (تركيا) ، جـ ٤٥٠ ، رقم ٤٨ .

(٣) بلنت ، التاريخ السرى ، ص ٢٤٧ . كتب سنكفكز فى ١١ مايو أن الوطنيين لم يكونوا يبدون أى ميل نحو مبدأ الخلافة .

(٤) بلنت ، التاريخ السرى، ص ٢٤٩ ، ص ٢٥٢ .

السودان . وعلى حين أكد بلنت ومحمد عبده حقيقة المؤامرة ، فإن سنكفكز ومالت والخديو اعتقدوا أنها من اختلاق الحكومة وأن كل ١٠ اقترفه الأتراك والشراكسة هو شكواهم من « ظلم » العهد الجديد الذى فصل حوالى ٣٠٠ منهم من الخدمة . وأبدى توفيق عطفه الواضح على المتهمين ، ولما كان مالت يود انتهاز هذه الفرصة لخلق أزمة[1] ، فقد أضفيت على مسألة الأتراك والشراكسة بعض الأهمية السياسية ، خاصة وأنها وفرت للباب العالى الفرصة للتدخل فى شئون مصر .

فبعد إلقاء القبض على المتآمرين ، أرسلوا تظلماً إلى السلطان[2] . وبرغم أن الفرمانات لم تذكر شيئاً عن تجريد الضباط ، فقد احتج الصدر الأعظم على الحكم الذى أصدرته محكمة الثورة ، وأمر بإرسال ملف القضية إلى الآستانة . وعلى حين أبدى توفيق خضوعه لأوامر السلطان ، أعلن الوزراء المصريون أنه لا يوجد ما يبرر تدخل الباب العالى ، وذكروا بعض السوابق — ومنها حادثة شاهين باشا — الذى جرد فيها الضباط دون رجوع إلى الباب العالى ، وطلبوا من الدول الأوروبية أن تحمى مصر وأن لا تسمح بتحويلها إلى مجرد ولاية تركية[3] . ولكى يهدئوا الموقف طلبوا من الخديو أن يستعمل حقه فى إصدار العفو عن المذنبين بشرط أن يبارحوا مصر إلى حيث يشاءون ، ورفض توفيق هذه الاقتراحات ، ودون أن يستشير وزراءه بعث بملف القضية إلى الآستانة — خارقاً بذلك ما جرت به العادة منذ توليته ومهددا استقلال مصر الذاتى ، على أمل أن يؤدى تعقيد الموقف بهذا الشكل إلى توفير فرصة للتدخل الخارجى الذى قد يمكنه من الانتقام من كل من أساءوا إليه فى الماضى[4] .

وقد وصلت معلومات إلى السفارة الإنجليزية فى الآستانة مفادها أن الخديو طلب من السلطان أن يرسل إليه قوات تركية وأن السلطات العثمانية أخذت تبحث احتمال إرسال قوات من طرابلس الغرب أو من سوريا إلى مصر[5] . واقترح مالت على سنكفكز أن يرسل مندوب عثمانى تسنده مظاهرة بحرية تشترك فيها إنجلترا وفرنسا على اعتبار

---

(١) رسالة سنكفكز بتاريخ ٢ مايو ١٨٨٢ .

(٢) Sayed Kamel, op. cit., p. 113.

(٣) رسالة سنكفكز بتاريخ ٨ مايو ١٨٨٢ .

(٤) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٥) رسالة سنكفكز رقم ١٩٦ بتاريخ ٦ مايو ١٨٨٢ .

(٦) ف . و — ٣٣٩٧/٧٨ — رقم ٧٧ و ٨١ من دفرين ووندهام إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ و ٩ مايو ١٨٨٢ .

أن ذلك كاف لإعادة النظام[1] . ورفض سنكفكز هذا الاقتراح بسبب معارضة الحكومة الفرنسية لأى تدخل تركى فى مصر . وحتى يمكن تهدئة الموقف دون لجوء إلى التدخل التركى اقترح فريسينيه أن يعدل الخديو الحكم دون انتظار رد الآستانة ، على حين أن جرانفل ، تمشياً من نصيحة مالت ، رأى أن يصدر الخديو عفواً كاملاً[2] . ولما كان الباب العالى يشجع طرفى النزاع فى مصر ، ويضرب كلاً منهما بالآخر ، فإنه لجأ إلى الدول الأربع لكى تتدخل لإطلاق سراح رفقى والضباط الشراكسة الآخرين وإنقاذهم مما ذهبت إليه دوائر الآستانة من « قسوة » عرابى[3] . وكان موقف هذه الدول يتصف بالحذر ، فنصحت السلطان بعدم التدخل فى شئون الحكم فى مصر أو تعكير صفو أوربا قبل أن يتأكد من اتجاه الدولتين الغربيتين[4] .

وفى ٩ مايو دعا توفيق الهيئة القنصلية لمناقشة مصير الشراكسة . ولزم قناصل دول القارة الأربع الصمت تاركين المناقشة للخديو وقنصلى إنجلترا وفرنسا . وفى النهاية أخذ الخديو برأى سنكفكز دون انتظار لقرار الباب العالى ، ووقع مرسوماً بتعديل الحكم بحيث اقتصر على نفى المتهمين . وفى ١٩ مايو ركب بعض المتهمين سفينة روسية إلى الآستانة ، وبارح عثمان رفقى مصر إلى سوريا على ظهر سفينة نمسوية . وكان موقف توفيق ضعيفاً من الناحية القانونية ، لأن قراره كان يعتبر تحدياً للحكم الذى أصدرته الوزارة (وكان قد تم الوصول إليه بإجراءات قانونية) ، ولنصيحة السلطان — ومعنى هذا خضوعه للدولتين الغربيتين ، وبخاصة إنجلترا . وشعر الوزراء المصريون ، الذين كانوا قد أعلنوا أنهم سيلجئون إلى القوة لمقاومة أى مبعوث عثمانى يأتى إلى مصر لفحص مسألة الشراكسة ، أنهم من القوة بحيث يستطيعون أن يتحدوا إنجلترا وفرنسا فى شخص الخديو . وفى ١٠ مايو أخبر البارودى الهيئة القنصلية بأن مجلس الوزراء قرر دعوة مجلس شورى النواب (الذى كان فى عطلة) دون أخذ رأى الخديو ، مردفاً بأن الوزراء قد أيقنوا استحالة التعاون مع الخديو

(١) رسالة سنكفكز رقم ١٩٦ السابقة .

(٢) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ ، جـ ٧ — رقم ١٤٥ إلى ١٤٨ ، رقم ١٥٣ إلى ١٥٥ رسائل متبادلة بين جرانفل ومالت من ٧ إلى ٩ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، جـ ٤٦١ — دى نواى إلى فريسينية بتاريخ ٧ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ٣٣٨٤/٧٨ — رقم ٢٤٦ ، ١٤١/١٥٨ — رقم ٨٩ و ٩٠ ، ورسالة دى نواى إلى فريسينية بتاريخ ٩ مايو ١٨٨٢ .

وأنهم قرروا عدم تقديم استقالتهم . وأردف البارودى قائلاً إن على مجلس شورى النواب أن يتخذ الإجراءات التى تقتضيها سلامة البلاد ، وأنه سيناقش كل شكاوى مجلس الوزراء ضد الخديو ، وبخاصة خضوعه للباب العالى دون استشارة وزرائه . وأكد أن مجلس شورى النواب سيسهر على سلامة الجاليات الأجنبية حتى فى حالة تدخل تركيا[1] . وفى ١١ مايو أخطر مجلس الوزراء توفيق بصفة غير رسمية بانعقاد مجلس شورى النواب . ولم يتردد الخديو فى أن يعلن لقنصلى إنجلترا وفرنسا أن اجتماع مجلس شورى النواب غير قانونى ، مستنداً فى ذلك إلى المادة رقم ٩ من لائحة المجلس الأساسية التى تخوله وحده حق دعوة المجلس أثناء عطلته — وأن الصدر الأعظم قد أخطره بأن وزراء السلطان جميعاً يقرون موقفه[2] . وبالفعل أرسل الباب العالى تلغرافاً فى ١٤ مايو إلى الوزراء المصريين يوبخهم بشدة على استدعاء مجلس شورى النواب دون موافقة الخديو ، ويعلن أن السلطان يرغب فى الإبقاء على الأوضاع القائمة فى مصر ، ويؤكد حقوق الدولة العثمانية وسيادة السلطان[3] . ولهذا اجتمع النواب بصفة غير رسمية فى منزل سلطان باشا ليبحث وسائل تحسين العلاقات بين الخديو ووزرائه ، واقترحوا مناقشة قانون يحدد سلطات كل من الخديو والوزراء ، بحكم أن الوضع الحرج الذى انزلقت إليه البلاد كان ناتجاً عن عدم وجود قانون يحدد سلطات جميع الأطراف المعنية[4] .

واشتدت الدعاية للأمير حليم الذى أرسل إلى عرابى وأنصاره صوراً عليها توقيعه ، مع عرائض طلب منهم توقيعها وإرسالها إلى السلطان لمطالبته بتعيين حليم والياً على مصر ، ووزعت هذه العرائض فى الوزارات بعلم البارودى[5] . على أن الثوار لم يكونوا يميلون إلى حليم شخصياً — فقد أعلن عرابى أن الوقت قد حان للتخلص من

---

(١) فشل البارودى فى ضم ستكفكز إلى جانب الوزارة فى موقفها من مسألة الشراكسة — تلغراف ستكفكز بتاريخ ١٠ مايو ورسالتاه رقم ١٩٩ و ٢٠٠ إلى فريسينيه بتاريخ ١٠ و ١٤ مايو ١٨٨٢ .

(٢) تلغراف ستكفكز بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، ج ٤٥١ ، تلغراف من دى نوايى إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٢ .

(٤) تلغراف ستكفكز بتاريخ ١٣ مايو ١٨٨٢ .

(٥) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ ، ج ٧ ، رقم ١٢٠ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٨٢ .

كل أسرة محمد على[1] . فلم يكن أعضاء الحزب الوطنى يرغبون فى تولية « سيد » جديد ، بل كانوا يحلمون برئيس للجمهورية ينتخبه مجلس شورى النواب ، أو على الأقل بتعيين مجلس للوصاية — يرأسه البارودى وعرابى — ليتولى الحكم باسم الأمير عباس الابن القاصر لتوفيق[2] . ولكن حليم كان متأكداً من قرب شغله لمنصب الخديوية ، فأخذ يعرض شروطه : ومن ذلك أنه أخبر السفير الفرنسى فى الآستانة بأنه لا يرغب فى أن تصطحبه إلى مصر قوات عثمانية ، من شأنها أن تقضى على شعبيته — وأبدى معارضته لأى تدخل عسكرى سواء من جانب تركيا أومن جانب الدول الأخرى. وكان يعتبر كل الفرمانات — باستثناء فرمان ١٨٤١ — لا قيمة لها ، وأنه يرحب بمجرد لقب « والى » . ومع ذلك فإنه كان ضد مشروع الباب العالى الخاص بتقسيم مصر إلى ثلاث ولايات ، وكان يعتقد أن حل المسألة المصرية لا يتطلب أكثر من تنازل توفيق عن العرش ، على أن يسمح له بالبقاء فى مصر[3] .

على أن تطور مجرى الأحداث فى مصر قضى على آمال حليم . فقد انقاد سلطان لتهديد مالت بالتدخل الأوربى ، خاصة وقد امتلأ قلبه حقداً على عرابى ، فانضم هو وحوالى ثلاثين آخرين من أعضاء مجلس شورى النواب إلى الخديو ، برغم أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس كانوا لا يزالون موالين للوزارة[4] . وفى الوقت نفسه أخذ مالت يحث الخديو على اتخاذ إجراءات صارمة ، فقطع توفيق علاقاته بالوزراء[5] . وفى ١٦ مايو أرسل مالت إلى جرانفل ما يلى : « لقد توفرت لنا فرصة ممتازة للدخول فى المعركة . فنحن نأتى لمساندة الخديو الذى يستند بدوره إلى مجلس شورى النواب والرأى العام . لهذا لا يكون معنى تدخلنا القضاء على الآمال المخلصة فى قيام الحكم الذاتى ، بل إننا نتدخل لتحرير مصر من الطغيان العسكرى »[6] . وانتهز مالت وتوفيق كل الفرص لإثارة القلق والجزع ، ونشرت « الأجيشان

---

(١) Ninet, op. cit., pp. 91 ff. — أخبر عرابى قنصل إنجلترا وفرنسا أنه يعتبر مشكلة الخديو مسألة داخلية ، وأكد لهما أنه هو والوزراء الآخرين لم يفكروا فى خلع توفيق (ف . و — ١٤٦/٢٤٢٤ صورة من رسالة مالت رقم ٢٦١ بتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٢) .

(٢) رسالة دفرين رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩ مايو ورسالة سنكفكز بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، جـ ٤٥١ — دى نواى إلى فريسينية بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ .

(٤) Secret History, pp. 268 — 9 .

(٥) رسالة سنكفكز إلى فريسينيه بتاريخ ١٢ مايو ١٨٨٢ .

(٦) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) .

جازيت » — المتصلة بالقنصلية الإنجليزية — مقالات عنيفة ضد عرابى وزعت على المقاهى ، ونصح مالت وكولفن الأسر الإنجليزية بمغادرة القاهرة إلى الإسكندرية — بل نصح مالت توفيق بطلب مساعدة البدو ، ولكن حال القنصل الفرنسى دون ذلك ، خوفاً على سلامة الجاليات الأوربية[1] .

المظاهرة البحرية :

وقد أدت الأنباء المبالغ فيها التى نقلت إلى أوربا عن حقيقة الأحوال فى مصر ، إلى طرح مسألة التدخل من جديد على بساط البحث . ورأت وزارة الخارجية الإنجليزية أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل ، إذا ما اقتضى الأمر ، لبحث كل الأشكال الممكنة للتدخل[2] ، ولاختيار أقلها خطورة . فاقترحت على فرنسا من جديد إرسال ثلاثة جنرالات ، ولكن فريسينيه رفض هذا الاقتراح بشدة ، وأعلن فى مجلس النواب أنه طالما هو رئيس لوزراء فرنسا فلا يمكن توقع القيام بالمغامرات ، وأن فرنسا لا تهتم إلا بأمرين : المحافظة على وضعها الممتاز ، الذى حصلت عليه عن جدارة ، ونفوذها القوى فى مصر ، التى توجد بها جالية فرنسية تشكل مركزاً أمامياً لفرنسا يفرض على الحكومة الفرنسية واجبات لا تستطيع التخلى عنها[3] . وفى ١٢ مايو اقترح القيام بمظاهرة بحرية هدفها إرهاب العسكريين القائمين بشئون الحكم فى مصر وإسقاط الوزارة[4] . ووافق جرانفل على هذا الاقتراح فى الحال . فقد كان يرى أن مثل هذه المظاهرة ، برغم أنها لن تكفى فى حد ذاتها ، قد تجدى فى سند المندوبين العثمانيين فيما لو أرسلوا إلى مصر . وأبدى عدم اعتراضه على اشتراك تركيا فى المظاهرة فيما لو أرادت ، ولكن فريسينيه لم يوافق على هذا الاقتراح فسحبه جرانفل وجلادستون[5] .

---

(١) رسالة سنكفكز رقم ٢٠٠ ورسالة أخرى بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٢ . كان مالت قد قدم نفس الاقتراح فى إبريل ، ولكن سنكفكز تصدى له بالمعارضة . (رسالة سنكفكز رقم ١٨٦ بتاريخ ١٦ إبريل ١٨٨٢) .

(٢) ف . و — ١٤٦ / ٢٤٢٣ — الرسالة رقم ٥٠٤ (أ) من جرانفل إلى ليونز بتاريخ ٨ مايو ١٨٨٢ .

(٣) J. Off., (Chambre) Séance du 11 mai, 1882.

(٤) ف . و — ١٤١ / ١٥٢ — رقم ١٢١ — وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٣ مايو ١٨٨٢ .

(٥) وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٢ (الرسالة رقم ٥٣٠) .

وكل ما كان يرمى إليه فريسينيه هو أن يؤدى وجود أساطيل الدولتين فى مياه الإسكندرية إلى إحداث أثر مباشر يصل إلى القاهرة ، وانحلال الحزب الثورى وسيطرة الخديو على الموقف . ولم يكن يميل إلى أن تشترك دول أخرى فى المظاهرة ، لأن معنى ذلك تنازل إنجلترا وفرنسا عن الدور الممتاز الذى تتمتعان به فى مصر والذى قبلته أوربا . ولكن رئيس الوزراء الفرنسى أخطأ تقدير الموقف ، فقد كان من رأى مالت ، الذى كان يدرك حقيقة شعور المصريين فى القاهرة ، أنه ما لم يتم اشتراك السلطان فى المظاهرة ، وموافقته عليها ، يصبح من المحتمل أن يتحد الجيش من جديد مع مجلس شورى النواب — وذلك بعد أن تنجح فى توسيع شقة الخلاف بينهما[1] . وأضاف مالت أن وصول الأساطيل لسند الخديو يقلل هذا الخطر[2]. كما أن سنكفكز كان يرى أن نجاح المظاهرة يستلزم إفهام المصريين أنها مقدمة للتدخل المادى[3] . لهذا حاول جاهداً أن يعمل على إسقاط الوزارة قبل وصول السفن ؛ فاقترح فى ١٣ مايو أن يبقى الخديو الوزارة فى الحكم مؤقتاً على أن يرأسها شخص آخر غير البارودى . وحاول سلطان باشا أن يقنع الوزراء بهذا الاقتراح ولكنهم قابلوا مسعاه بإعلان اتحادهم مفضلين أن يقدموا استقالة جماعية وأن يلقوا مسئولية المحافظة على النظام والأمن على كاهل سلطان شخصياً . أما مالت والخديو فكانا يميلان إلى تأليف وزارة جديدة ، ولكن سنكفكز حذرهما من أن وزارة لا يشترك فيها عرابى لن تكون من القوة بحيث تستطيع مباشرة سلطتها ، الأمر الذى يترتب عليه تهديد وضع الخديو وأمن الجاليات الأجنبية. واقترح الانتظار حتى تصل السفن ، وحينئذ يكون من الممكن إرهاب الزعماء العسكريين وإقناعهم بمبارحة مصر ، مما يقتضى تشكيل أى وزارة ، ولكن رفض الوزراء أن يقدموا استقالتهم أطال عمر وزارة الثورة بعض الوقت[4] . وفى هذه الفترة الحرجة أرسل بلنت تلغرافات إلى سلطان باشا وشيخ الأزهر وعرابى وآخرين يسألهم عما إذا كان الحزب الوطنى راضياً عن عرابى ، كما أعلن أن أوربا ستحتل مصر إذا ما استمر الانقسام فى صفوف

---

(١) رسالة مالت رقم ١٢٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ مايو : ١٨٨ .

(٢) رسالة مالت رقم ٥٢٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (مصر) ، حـ ٧٤ — تلغراف من سنكفكز إلى فريسينيه بتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٢ .

(٤) اعتذر مصطفى فهمى عن قبول رسالة الوزارة حين عرضها عليه سلطان باشا .

الوطنيين[1] . وبرغم أن هذه التلغرافات قد أمعنت فى تعقيد الموقف ، إلا أن بلنت يذكر أن هدفه منها هو تحذير الوطنيين مما كان ينشر فى الصحافة الإنجليزية عن انحياز سلطان وأنصاره إلى جانب الخديو ، واستغلال كولفن ومالت لهذا التفسير ، خاصة وقد كان لآرائهما وزنها فى دوائر الصحافة الإنجليزية . وأجاب كل من سالم بلنت بأن عرابى يتمتع بالتأييد الكامل من جانب المصريين — على حين عزا مالت وسنكفكز هذا التأييد إلى الإرهاب[2] . ومما لا يمكن تصوره أن يفلح عرابى فى تهديد جميع ممثلى الشعب المصرى .

وفى تلك الأثناء كانت السفن الإنجليزية والفرنسية تتحرك صوب الإسكندرية — ووصلتها فى ٢٠ مايو . وقد أثار هذا النبأ غضباً شديداً فى الآستانة ، إذ أحس السلطان بأن الدولتين قد مستا كبرياءه حين أرسلتا أسطولاً ضخماً إلى ميناء عثمانى دون أن تحيطاه علماً أو تأخذا رأيه ، وأنهما فى الوقت نفسه حذرتاه بلهجة عنيفة من التدخل فى شئون إحدى ولاياته . وقد بذل الباب العالى كل جهد ممكن لإقناع الدولتين بلهجة ودية بالعدول عن المظاهرة البحرية — فلما فشلت مساعيه أرسلت التعليمات إلى السفراء العثمانيين لكى يحاولوا الحصول على تعضيد الدول الأربع لتركيا فى العمل على سحب السفن الإنجليزية — الفرنسية . وقد ترتب على غضب السلطان أن صدرت الأوامر بإصلاح بعض السفن الحربية العثمانية ، وسرت الإشاعات بأن السلطان قد أصدر الأوامر إلى أسطوله فى البحر المتوسط بالتوجه إلى الإسكندرية .

كما أدت المظاهرة الحربية إلى توثيق العلاقات بين السلطان وعرابى ، بعد أن تكدرت هذه العلاقات بسبب حادثة الشراكسة . ومن الواضح أن الدولتين قد تنبأتا بهذا ، وبحثتا كل الاحتمالات قبل أن تطلبا من الباب العالى — فى لهجة صارمة — أن لا يعترض مساعيهما لإعادة الأمن والنظام إلى مصر . وبذل اللورد دفرين كل ما فى وسعه لإقناع سعيد باشا (الصدر الأعظم) بأن ينظر إلى المسألة بمنظارها الحقيقى : لا باعتبارها مظاهرة عدوانية تهدد سلطة السلطان ومصالحه بأى شكل من الأشكال، بل باعتبارها محاولة لتقوية سلطة ممثله فى مصر والمحافظة على

---

(١) Secret History, pp. 270 ff.

(٢) رسالة سنكفكز إلى غرنسيه بتاريخ ١٧ مايو ١٨٨٢ .

حقه فى السيادة وعلى الأوضاع القائمة فى مصر والمعاهدات الدولية . وبرغم أن دفرين حذر سعيد باشا من احتمال فقد السلطان لمصر فيما لو عارض الدولتين الغربيتين وحاول استعمال حقه فى هذه المسألة[1] ، إلا أن السلطان شكا إنجلترا وفرنسا إلى الدول الأربع الأخرى[2] ، بلهجة تكاد تشبه شكواه السابقة من تقديم مذكرة ٦ يناير .

واستاءت النمسا وروسيا وإيطاليا من الإجراء الذى اتخذته إنجلترا وفرنسا دون استشارة الدول الأخرى سلفاً ، وبدا لها أن هذا التصرف لا يتمشى مع ما سبق أن تم الاتفاق عليه من حيث ضرورة التفاهم مستقبلاً حول شئون مصر والوصول إلى اتفاق بصددها[3] . وقررت الحكومة الإيطالية – التى كانت تواجه ضغط الرأى العام الإيطالى شديد الاهتمام بشئون مصر ، وكان يخشى تكراره « خيانة » تونس – قررت الاشتراك فى أى تدخل فعال إذا ما بدت ضرورته ، كما أصرت على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الرعايا الإيطاليين . لهذا حشد الأسطول الإيطالى فى مسينا Messina ، وأعلنت الحكومة الإيطالية أن قوة بحرية إيطالية على إستعداد للعمل . على أن اللورد جرانفل كان يرى أن تدخل إيطاليا من شأنه أن يعقد الموقف بدلاً من أن يعمل على تحسينه[4] . أما بزمارك فكان لا يزال يستنكر التدخل الإنجليزى – الفرنسى فى مصر[5] ، على اعتبار أنه يثير الخلاف والنزاع بين الدولتين ، وهو ما كان شديد الرغبة فى تجنبه ، وإن يكن قد أعلن استعداده لقبول ومساندة أى خطة للعمل قد تتفق عليها الدولتان . وبرغم أنه لم يكن يتجه إلى الانفصال

---

(١) ف . و ٣٢٧٧/٧٨ – مسودة الرسالة رقم ٢٤٠ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ١٥ مايو ، ورسائل دفرين رقم ٩٣ و ٣٦٢ و ٩٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ و ١٨ و ١٩ مايو ١٨٨٢ (ف . و – ٣٢٨٤/٧٨) .

(٢) ف . و – ١٥٨/١٤١ – رسالة دفرين رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩ مايو – وبها ملحق يحتوى على المنشور الدورى المبلغ الصادر فى ١٧ مايو ١٨٨٢ .

(٣) ف . و – ٢٤٢٥/١٤٦ – صورة من رسالة ثورنتون رقم ١٦٧ ، ٣٢٠/١٧٠ ، مسودة رسالة باجت رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩ مايو وصورة من رسائل إليوت رقم ٣٢ و ٢٢ و ٢٤٥ (أ) بتاريخ ١٦ و ٣٠ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ف . و – ٢٤٢٣/١٤٦ . الرسالة رقم ١٥٥ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٢ .

(٥) رغم أن كورسل كان قد أقر استعداد بزمارك لتزكية فكرة انتداب أوروبا الدولتين لكى تعيدا الأمن والنظام إلى مصر . (ألمانيا ، جـ ١٤٧ – رسالة كورسل إلى فريسينيه بتاريخ أول مارس ١٨٨٢) .

رسمياً عن روسيا والنمسا ، أو أن يتبع خطة تتناقض مع موقفهما ، فإنه نصح سعد الله بك — سفير تركيا فى برلين — بأن يزكى لحكومته أن لا تبالغ فى أثر ونتائج المظاهرة البحرية ، وأن تمتنع عن التدخل وتثق فى سياسة إنجلترا وفرنسا وحسن نياتهما . كما كلف سفيرى ألمانيا فى بطرسبورج وفينا بأن ينصحا روسيا والنمسا بعدم اعتراض سياسة إنجلترا وفرنسا فى مصر ، ونصح السلطان بأن لا يرسل السفن العثمانية الراسية فى خليج سودا إلى المياه المصرية[1] . لهذا فشلت الدول الثلاث ، فى الضغط على الباب العالى بالصورة التى كانت ترغب فيها الدولتان الغربيتان وذلك برغم عدم معارضتها للإجراءات التى اتخذتاها . وأخيراً تنبهت إنجلترا وفرنسا إلى تجاهلهما للدول الكبرى الأخرى ، وفى ٢٣ مايو أرسلتا تلغرافاً مشتركاً [2] إلى ممثليهما فى العواصم الكبرى وفى الآستانة ، جاء فيه أن الأحداث التى أدت إلى تصميمها على إرسال السفن قد نشبت فجأة ، وأن الخطر الذى يهدد رعاياهما كان من الشدة بحيث لم يتح لهما الفرصة للتباحث مع الدول الأخرى التى يعنيها الأمر . وذكر التلغراف أن الدولتين لم تذهبا إلى مصر تدفعهما إلى ذلك سياسة أنانية تهدف إلى استبعاد الدول الأخرى ، بل إنهما تهدفان إلى المحافظة على مصالح الدول الأوربية فى مصر دون تمييز بين جنسية وأخرى ، وسند سلطة الخديو المستندة إلى فرمانات السلطان التى اعترفت بها أوربا . ونفت الدولتان أنهما تهدفان إلى إنزال قواتهما إلى مصر أو احتلالها عسكرياً ، وأكدتا أنهما تنويان ترك مصر وشأنها واستدعاء السفن بمجرد أن يعود الهدوء ويتم ضمان المستقبل . ووعدتا بالتشاور مع الدول الأخرى ومع تركيا حول أحسن الإجراءات الواجب اتباعها ، فى حالة عجزهما عن الوصول إلى حل سلمى . وقد أدى هذا المنشور الدورى إلى تهدئة الدول الأخرى ، خاصة وأن بزمارك — طبقاً لما ذكره سفير فرنسا فى برلين المسيو كورسل Courcel — قد نصح الدول الثلاث بأن تعضد فرنسا وإنجلترا كما نصح السلطان علنياً بأن يسند توفيق

---

(١) رسائل وزارة الخارجية الإنجليزية إلى مالت : رقم ١٨١ و ٣٣ و ١٤٢ و ١٤٦ ورسالة أمبتل إلى وزارة الخارجية رقم ١٦٩ .

(٢) ف . و — ٢٤٢٢/١٤٦ — تلغراف رقم ١٧٧ من وزارة الخارجية إلى ليونز ومذكرة دورية من وزارة الخارجية إلى ممثل إنجلترا فى العواصم الخمس بتاريخ ٢٣ مايو (ف . و — ١٤٦/ ٢٤٢١) .

ضد الوزراء الذين تجاهلوا سلطته[1] .

وكان لوصول السفن أثر عميق في مصر — فقد رأى البعض أن الإجراء الذى اتخذته الدولتان لا ينم عن اتجاه عدائى ، وأنهما — إزاء موقف الدول الكبرى الأخرى — ستترددان قبل القيام بأى عمل سياسى . وفى منشور دورى بعث به القنصلان العامان إلى مرءوسيهما[2] ذكرا أن الدوافع الكامنة وراء المظاهرة ودية وأنها تهدف إلى تهدئة الموقف. ولكن معظم المصريين عدوها عملا عدائياً — ووجه عرابى إلى بلنت رسالة[3] يمكن أن نستنتج منها موقف المصريين من المظاهرة — فقد جاء فيها : « إن كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لإرسال السفن الفرنسية والإنجليزية ، وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على أنه دليل على سوء قصد الدولتين إزاء المصريين ، وعلى تدخلهما فى شئوننا دون حاجة إلى ذلك أو أى سبب معقول . وفى الواقع إن المصريين قد صمموا على عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتدخل فى شئوننا الداخلية ، كما صمموا على المحافظة على المزايا التى أكدتها لهم المعاهدات والدول ، وهم لن يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا طالما فيهم عرق ينبض بالحياة . وسيبذلون كل ما فى وسعهم للسهر على المصالح الأوربية وأرواح الرعايا الأوربيين وأملاكهم وشرفهم ، طالما أن هؤلاء الرعايا لا يتعدون الحدود التى ألزمهم بها القانون . » وأخذت تنتشر الإشاعات الغريبة عن عداء المصريين للأجانب ، وبخاصة فى الصحف الإنجليزية وفى مقدمتها « التايمز » و « الديلى نيوز » و « الاستاندرد » و « الديلى تلجراف » . وكانت هذه الصحف تنتهز كل الفرص لتنشر الأخبار المثيرة التى كان القصد منها تضخيم حالة القلق العام وإثارة الرأى العام الإنجليزى ضد المصريين[4] .

سقوط الوزارة :

حين استفسر سنكفكز فريسينيه عما يجب عليه أن يعمله بعد وصول السفن ،

---

(1) Mitchell, The Bismarckian Policy of Conciliation with France, p. 171.

(2) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ ، جـ ١١ — رقم ١٢٦ .

(3) Secret History, pp. 279 — 280.

(4) Réténer, L'Egypte sous l' Occupation Anglaise, p. 71.

تلقى التعليمات الآتية[1] : « يجب عليك أن تمتنع فى الوقت الحاضر عن الانشغال بالخطط التفصيلية . تجنب الإشارة إلى أى إجراءات معينة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالجيش الذى قد يثيره ما قد يبدو موجهاً ضده . تصرف مع مالت وفقاً للنقاط الآتية :

أولا : أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لا تهدفان بتدخلهما فى شئون مصر إلا إلى المحافظة على الأحوال القائمة فيها ، وبالتالى إعادة سلطة الخديو التى هى من حقه ، والتى بدونها تتعرض الأحوال القائمة لتهديد مباشر .

ثانياً : انصح الخديو بانتهاز الظروف المواتية ، كوصول السفن على سبيل المثال ، لإقالة الوزارة الحالية وتعيين وزارة جديدة يرأسها شريف باشا أو أى شخص يوحى بنفس الثقة .

ثالثاً : بإمكانك أن تفهم الأطراف المعنية — إذا ما سار كل شىء على ما يرام — أن الضباط الذين اشتركوا فى الحركة لن يضاروا فى أشخاصهم أو أملاكهم وأنهم قد يحتفظون برتبهم » .

وأرسلت تعليمات مشابهة إلى مالت مع لفت نظره إلى عدم التصريح بما قد يحول دون إصدار الأوامر إلى الأشخاص المشار إليهم بمبارحة البلاد ، إذا ما رغبت الحكومة الجديدة فى ذلك[2] . كما اقترح مالت أن تحاط الحكومة المصرية علماً بأن الباب العالى سيتدخل فى شئون البلاد لكى يعيد إليها الأمن والنظام إذا ما دعت الضرورة[3] . وقد اعترضت الحكومة الفرنسية على هذا الاقتراح ، حتى لا يؤدى إعلانه فى القاهرة أو الآستانة إلى إثارة الرأى العام الفرنسى[4] . وبرغم ذلك فإن فريسينيه تزحزح عن مواقفه السابقة وصرح فى ٢١ مايو بأنه برغم معارضته للتدخل التركى ، لا يمانع فى إرسال قوات تركية بدعوة من إنجلترا وفرنسا للعمل تحت إشراف إنجليزى — فرنسى

---

(١) مصر ، جـ ٢٧٤ تلغراف بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ١٥٢/١٤١ ، الرسالة رقم ١٢٩ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٢ .

(٣) رسالة مالت رقم ١٤١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ١٥٢/١٤١ — الرسالة رقم ١٣٧ (سرى) ، والتلغراف رقم ١٤٠ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨٢ .

ووفقاً لشروط تحددها الدول على أن لا يتم ذلك إلا إذا دعت إليه الضرورة[1] .

ووافق جرانفل ، على هذا الاقتراح — ولكن فريسينيه اعترض على مشروعه الخاص بالسعي إلى الحصول على موافقة الدول على إرسال قوات تركية إلى مصر .

وما إن وصلت السفن حتى جرت محاولات لإسقاط الوزارة وحاول سنكفكز جاهداً أن يتم ذلك دون تقديم المذكرة المشتركة . فحاول هو ومالت في بداية الأمر الاستعانة بمسيو مونج (Monge) ، قنصل فرنسا في القاهرة — وكان يتكلم العربية — لإقناع البارودى وعرابي وطلبة عصمت وعلى فهمي وعبد العال بمبارحة مصر والبقاء في الخارج حتى تصدر لهم التعليمات بالعودة ، على أن يحتفظوا بأملاكهم ورتبهم ومرتباتهم ، وبشرط إعلان عفو عام . ورفض مونج أن يقوم بهذا المسعى ، فخوطب سلطان[2] للقيام بنفس الدور . وأصر مالت في الوقت نفسه على أن يصدر السلطان تصريحاً يقوى مركز الخديو ، فوجه الباب العالى رسالة إلى توفيق جاء فيها أن الإجراء الذى اتخذته الدولتان إنما هو إجراء عادى يحدث كل عام . وبرغم غموض صيغة هذه الرسالة بوجه عام ، فإنها اقترحت اتصال الدولتين بالباب العالى مباشرة إذا وجدت لديهما مقترحات ، لأن معنى ذلك المحافظة على حقوقه بشكل قاطع . واحتج دفرين وهدد ببقاء السفن إلى ما لانهاية فيما لو عقد الباب العالى الموقف[3]. ولكن مالت أخبر سنكفكز بأن على الدولتين أن تختارا إما التدخل وإما الاتفاق مع الباب العالى حول الاقتراحات الواجب تقديمها إلى الحكومة المصرية . ورفض سنكفكز الشق الثانى من هذا الاقتراح وبلغ الخديو أن تدخل الباب العالى يجعل منه مجرد ناقل للرسائل وأقل من حاكم — فوافق الخديو على تجاهل الشق الثانى من تعليمات الباب العالى . على أن سنكفكز كان لا يزال يشك في توفيق ، الذى أفصح باستمرار عن

(١) يبدو أن فريسينيه وافق على ذلك حين فهم أن إنجلترا متأكدة من موافقة ألمانيا والدول الأخرى وأنها مستعدة — فيما لو حصلت على انتداب من باقى أوربا — لأن تقوم وحدها بالتدخل دون إشراك فرنسا . (الوثائق الفرنسية المنشورة — المجموعة الأولى ، جـ ٤ رقم ٢٣٧ و ٢٣٩ و ٢٤١) .

(٢) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ — جـ ٨ ، الرسائل رقم ٣٨ إلى ٤٨ والرسالة رقم ٤٩ .

(٣) تلغراف سنكفكز بتاريخ ٢٢ مايو . ف . و — ٣٢٨٤/٧٨ ، الرسالة رقم ٣٨١ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٨٢ .

رغبته فى الانتقال إلى الإسكندرية حيث يكون بإمكانه انتظار القوات التركية فى حالة عدم الوصول إلى حل سلمى ، وكان يسنده فى هذا الاتجاه كل من مالت وكولفن . ولكن فريسينيه — بناء على نصيحة سنكفكز — اعترض بشدة على رغبة الخديو هذه ، لأنها لابد أن تؤدى إلى فشل كل الحلول السلمية ، بعكس الحال فيما لو بقى فى القاهرة. ولهذا صدرت التعليمات إلى مالت بأن لا يشجع الخديو على التوجه إلى الإسكندرية [1] .

وفى ٢٣ مايو جرت محادثة بين سنكفكز وعرابى . وأبدى عرابى استعداده لمبارحة البلاد ، ولكنه عبر عن خوف زملائه من أن يؤدى رحيله إلى تحطيم وحدة الجيش وتعريضهم لانتقام الخديو . وأضاف عرابى أن زملاءه قد منعوه من الرحيل عن مصر وأبدوا استعدادهم لتنفيذ قرارات مجلس شورى النواب فيما لو انعقد من جديد[2] . وأخبر البارودى سلطان باشا بأن عرابى وزملاءه سينتقلون إلى داخل البلاد فى حالة انسحاب السفن . ولما كان النواب والعلماء قد التفوا حول عرابى فى الوقت الذى نشطت فيه الاستعدادات الحربية[3] ، توقع القنصلان رفض الوزارة لأى شروط تقدم لها رسمياً بحجة وجوب تقديمها إلى الباب العالى . لهذا فضلا عدم إطالة المفاوضات لئلا يؤدى فشلها إلى تعقيد الموقف . وفى ٢٥ مايو قدما إلى البارودى ، بصفته رئيساً للوزراء ، إنذاراً على شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتى :

أولاً : رحيل عرابى مؤقتاً عن مصر ، مع احتفاظه برتبته ومرتبه .

ثانياً : رحيل على فهمى وعبد العال إلى داخل البلاد ، بشروط مماثلة .

ثالثاً : استقالة الوزارة .

وأضافت المذكرة أن الدولتين ستصران على تنفيذ هذه الشروط ، إذا ما اقتضى الأمر . وقد عزى تقديم المذكرة إلى سلطان باشا ، وإن يكن هو قد أنكر ذلك . وحين تلقى الوزراء المذكرة ، توجهوا إلى الخديو ليسألوه عما يراه بشأن الرد عليها ؛

---

(١) (مصر) ، ج ٧٤ — تلغرافات متبادلة بين فريسينيه وسنكفكز من ١٩ إلى ٢٢ مايو ١٨٨٢ ، ف . و — ١٤١/١٥٢ و ١٥٦ — ، التلغرافان رقم ١٢٣ و ١٣٩ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨٢ .

(٢) تلغراف سنكفكز بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٨٢ .

(٣) تلغراف آخر من سنكفكز بنفس التاريخ .

فأجابهم بأنه يقبل شروطها . حينئذ أبدوا استعدادهم للالتجاء إلى الباب العالى ، فأجابهم توفيق بأن المسألة داخلية محضة وأبدى دهشته لاقتراحهم بعد أن أبدوا شكواهم من عدم محافظته على مزايا مصر . وقد استقال الوزراء فى ٢٦ مايو محتجين على قبول الخديو لشروط إنجلترا وفرنسا ومؤكدين على التدخل الأجنبى فى مصر ، الأمر الذى يتعارض مع ما نصت عليه الفرمانات[1] . وفى مذكرة منفصلة لام الوزراء سلطان على تدخله فيما لا يعنيه ، وقبوله أن يكون أداة فى يد قنصل فرنسا[2] . ونصح القنصلان الخديو بأن يقبل الاستقالة فى الحال ، وحين اقترح توفيق أن يستدعى كبار الباشوات والأعيان ليبحث معهم الموقف ، انتزع منه سنكفكز وعداً بأن يتولى رئاسة مجلس الوزراء بنفسه إذا لم يجرؤ أحد على ذلك . إذ أنه أدرك أن مذكرة ٢٥ مايو قد فقدت فعاليتها منذ استقالة الوزارة التى قدمت إليها . أما مالت فقد أخبر الخديو بأنه لم يعد يلتزم بما نصت عليه المذكرة من العفو عن زعماء الجيش والحركة الوطنية . لهذا لم يتمخض عن تشدد صيغة المذكرة أى أثر[3] . وكان من رأى سنكفكز أن بإمكان الرسالة التى وجهها الوزراء إلى الخديو أن توفر أساساً للمفاوضة بين الدولتين والباب العالى للحصول على تصريح من السلطان يوافق فيه على مسلك الخديو ويؤنب الوزراء والجيش . ووافق مالت على ذلك . ولكن كان لابد من تأليف وزارة جديدة . فقد رفض شريف أن يتولى الحكم واشترط حل الجيش واستخدام قوات تركية لإعادة النظام ، كما نصح الخديو بأن يطلب من الباب العالى إرسال شخص يحمل أمراً من السلطان إلى عرابى يدعوه إلى التوجه إلى الآستانة[4] . وفى ٢٧ مايو احتج ضباط وجنود حاميات القاهرة والإسكندرية لدى الخديو على استقالة عرابى ، وأعلنوا رفضهم لمذكرة ٢٥ مايو ، كما أعلنوا خضوعهم للسلطان باعتباره « السلطة الوحيدة التى يعترفون بها » . ومن ناحية أخرى أعلن توفيق طاعته — هو الآخر — لأوامر السلطان ، وطلب من

---

(١) كان سنكفكز على يقين من أن سلوك الوزراء المصريين يستشف منه أنهم لا يخشون احتمال التدخل النهائى المباشر .

(٢) تلغرافان من سنكفكز بتاريخ ٢٦ و ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

(٣) رسالة سنكفكز بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ثلاث رسائل من سنكفكز بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

الباب العالى إيفاد لجنة تقوم بفحص الموقف برمته: وهنا أمره الصدر الأعظم بأن يطلب التماساً رسمياً[1] .

عودة عرابى إلى الحكم :

استشار الخديو قنصلى إنجلترا وفرنسا فنصحاه بعدم إعادة عرابى إلى الحكم . ولكنه ما لبث فى ٢٨ مايو أن استقبل وفداً يتكون من بطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجار[2]، الذين رجوه أن يعيد عرابى إلى وزارة الحربية . ولبى توفيق هذا الرجاء وأصدر بياناً ذكر فيه إنه إزاء المطالب المتكررة من جانب المصريين ، ولكى يعيد الأمن والنظام والاستقرار إلى البلاد، قد أعاد عرابى إلى وزارة الحربية. ولكن ذلك كان يعنى تحدى إنجلترا وفرنسا اللتين واجهتا تحدى كل من الباب العالى والخديو وأعضاء الحركة الوطنية المصرية. فعودة عرابى إلى منصبه كانت بمثابة الرد العملى على سياسة الدولتين إزاء مصر ؛ وهكذا فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلا ذريعاً، بالرغم من لهجتها الصارمة ، فى حمل المصريين على الإذعان . وما إن عاد عرابى إلى الحكم حتى أصدر بياناً أمن فيه سكان مصر جميعاً على حياتهم وأملاكهم دون تفرقة بين جنسية وأخرى ، أو ديانة وأخرى .

ولقد جاء هذا الإعلان فى الوقت المناسب : إذ تعرضت البلاد لقلق عام ، وبخاصة الإسكندرية التى كان يوجد بها عدد كبير من الأجانب . فقد استدعى الاحتياطى وجندت قوات جديدة لكى يصل الجيش إلى الحد الأقصى الذى حددته الفرمانات ، وأعلن عرابى أن هذه الإجراءات ضرورية لضمان سلامة الأجانب . وكثر الكلام فى هذه الآونة عن ضرورة خلع توفيق ، بل إن مالت ذاته كتب إلى وزارة الخارجية الإنجليزية ما يلى : « لا أرى أن من الممكن إقراره على العرش الخديوى ؛ وهذا هو الشعور الإجماعى تقريباً لدى المصريين الأوربيين على السواء »[3].

---

(١) (تركيا) ، ج ١٥٤ — نواى إلى فريسينيه بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٨٢ .

(٢) لا دليل على تعرض هؤلاء الأشخاص لأى ضغط ليقوموا بهذا المسعى . بل إن سنكفكز وممثل الدول الأوربية الآخرين كانوا يرون أن عرابى هو الشخص الوحيد فى مصر الذى بإمكانه المحافظة على النظام وأن من المستحسن إعادته إلى منصبه حتى يتحمل مسئولية الأمن فى البلاد .

(٣) ف . و — ١٤٦/٢٣٢٥ — صورة من رسالة مالت رقم ١٧٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٨٢ .

وهكذا ناقض مالت نفسه ، إذ أنه منذ وقت قصير كان قد أكد لوزارة الخارجية الإنجليزية أن توفيق يستند إلى كل الشعب باستثناء العسكريين[1]. وفى الحق كان مركز الخديو الأدبى قد انهار تماماً ، الأمر الذى عرّض الأوضاع القائمة — التى كانت تهم إنجلترا وفرنسا بالمحافظة عليها — للخطر . ورأت الدولتان بعد اللطمة التى وجهت إلى نفوذهما فى مصر أن لابد من القيام بعمل ما ، وإن كان من الواضح أن من المستحيل عليهما أن تتخذا أى إجراء دون تفاهم سابق مع الاتحاد الأوربى .

بين المؤتمر الدولى والتدخل التركى :

كانت المذكرة الإنجليزية — الفرنسية الصادرة فى ٢٣ مايو قد اقترحت اتصال الدولتين بباقى الدول — بما فيها تركيا — فى حالة عدم الوصول إلى حل سلمى ، وذلك للاتفاق على أحسن الإجراءات الواجب اتخاذها . وفى ٢٥ مايو اقترح اللورد جرانفل أن ترجو الدولتان الدول الأخرى أن تنضم إليهما فى مساعيهما الخاصة بحث السلطان على إعداد قوات تركية ليرسلها إلى مصر ، وبلغ جرانفل السفير الفرنسى بأن المسألة تتطلب حلاً عاجلاً ، لأن أى تأخير لابد أن يشجع المعارضة فى مصر ، وقد يشجع السلطان على استغلال الموقف بحيث يفلت من أيدى الدولتين . وفى ٢٦ مايو قدم لفرنسا مسودة المذكرة التى يقتضيها الموقف[2]. على أن فريسينيه كان لا يزال يعارض فكرة التدخل التركى بأى شكل من الأشكال ، فاقترح أن تتدخل الدولتان معاً لإنهاء الموقف على مسئوليتهما الخاصة . وكان من رأيه أن الباب العالى مسئول عن تعقيد الموقف بالشكل الذى تطور إليه ، وأبدى مخاوفه من أن يعنى السماح للقوات التركية بدخول مصر خلع توفيق وتعيين عرابى أو غيره حاكماً مؤقتاً ، وبذلك تستطيع تركيا بالتدريج أن تحول مصر إلى مجرد ولاية عثمانية . وقال إن فرنسا وإنجلترا لن تضمنا أن يتمشى مسلك القوات التركية مع أغراضهما ، أو أن تسيطرا عليها — فسماحهما للسلطان بإرسال قواته إلى مصر لن يعنى إلا وضع الذئب

(١) ف . و — ٢٤٢٣/١٤٦ — الرسالة رقم ٥٣٤ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ٢٤٢٤/١٤٦ — الرسالتان رقم ٥٩٤ و ٦٠٥ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ٢٥ و ٢٦ مايو ١٨٨٢ .

فى وسط القطيع . وأوضح فريسينيه أنه ما لم يترتب على عدم التدخل الوصول إلى حل مرض فلا مفر أمام الدولتين من إرسال قواتهما إلى مصر . وأضاف أنه فهم من بزمارك أنه لا يعترض على ذلك بشرط أن تظهر الدولتان بمظهر مندوبى أوربا ، وبرر هذا التعديل فى سياسته بالضوء الذى ألقته الأحداث الأخيرة على أعمال ومقاصد الباب العالى ، وانفجار الرأى العام ضده فى فرنسا بعد أن نمى إلى مسامع الفرنسيين أنه وافق على التدخل التركى[1].

وهكذا بدا أن الوفاق الإنجليزى — الفرنسى يمر بأزمة حرجة ، خاصة وقد لاحظنا فيما سبق فى أكثر من مناسبة أن كلا من قنصلى الدولتين العام فى مصر كان يشك فى الآخر . كما أن التعليمات الصادرة إلى القائدين البحريين فى الإسكندرية لم تكن متشابهة . ولما بدا أن مواجهة الدولتين كل منهما للأخرى لن يؤدى إلا إلى المزيد من المتاعب ، فقد اتجهتا إلى دعوة الاتحاد الأوربى للاشتراك فى مؤتمر يبحث المسألة المصرية . ولكى يتغلب فريسينيه على مناداة أنصار جمبتا بالقيام بعمل فعال ، كان عليه أن يفسر هذا القرار بأنه يستهدف الوصول إلى حل سلمى للمسألة المصرية[2] . ورحبت إنجلترا بالانسحاب من الوفاق القائم بينها وبين فرنسا التى كانت الدولة الوحيدة التى تعارض التدخل التركى . فقد ساد الاعتقاد دوائر لندن أنه بمجرد انعقاد المؤتمر وتبين أعضائه حساسية الموقف فى مصر ، لن تلبث الدول أن تتفق على ضرورة التدخل بأى شكل من الأشكال ، وبالتالى يخف الاعتراض على التدخل الإنجليزى المنفرد فيما لو أصبح ضروريًا ، بشرط أن تضمن إنجلترا — قبل القيام بأى عمل — المساندة الأدبية من جانب الدول الأخرى . وتكلمت جريدة « التايمز » بصراحة فى عددها الصادر فى أول يونية عن ضرورة قمع الثورة المصرية كشرط لابد منه لحل المسألة المصرية .

وأرسلت إنجلترا وفرنسا الدعوات إلى الدول الكبرى الأخرى ، وبذلت محاولات لإقناع الباب العالى بالاشتراك . ولكنه كان قد اتخذ قراراً آخر : فقد صرح وزير

---

(١) ف . و — ٢٤٢٥/١٤٦ — الرسالة رقم ٧١ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٨٢ ؛ ف . و — ١٥٨/١٤١ ، الرسالة رقم ١٦٩ (سرى) من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٣١ مايو ١٨٨٢ .

(٢) J. Off. (chambre), Séance du 1er Juin, 1882.

الخارجية العثمانى فى ٢٦ مايو بأنه لو سمح السلطان بإيفاد مندوب إلى مصر ، لأدى هذا إلى تهدئة غضبه وإرضاء كرامته الجريحة ، إلى جانب تحقيق هدف الدولتين الغربيتين . وأعلن عاصم باشا أنه يأمل أن لا تفسر الدولتان اقتراح الباب العالى على أنه تغطية لنوايا أخرى ، إذ الحكومة العثمانية لا تنوى أن تعرقل سياسة الدولتين فى مصر ، أو أن ترسل قوات عثمانية ، لأن معنى هذا نشوب الحرب بين قوات عثمانية (الجيش المصرى) وأخرى[1] . ولكى يواجه الباب العالى الدول بالأمر الواقع أسرع فى إعداد بعثة يرأسها درويش باشا لإعادة الأمن والنظام فى مصر والقضاء على فكرة المؤتمر . وحاول المركيز دى نواى De Noailles — سفير فرنسا فى الآستانة — أن يضغط على الباب العالى حتى يثنيه عن إيفاد البعثة ، فأخبر سعيد باشا (الصدر الأعظم) بأن البعثة لابد أن تصل متأخرة ، وتجرد الخديو من كل سلاح ، حين تظهره بمظهر المخطئ فى الوقت الذى كان أحوج ما يكون فيه إلى المساعدة . فالثوار المصريون لابد أن يفسروا وصول البعثة على أنه لا هدف له سوى التحرى عن سلوك الخديو وفحص الموقف بوجه عام ، لإصدار الحكم فيما بعد ، وبذلك يحمون أنفسهم باتهام الخديو[2] . وبرغم ذلك فقد بارحت البعثة الآستانة فى ٤ يونية ووصلت إلى الإسكندرية بعد ثلاثة أيام .

وقد سبق لدرويش أن تولى حكم سالونيك وباطوم حيث أثبت أنه مراوغ خرب الذمة ومتآمر ، وإن كان على قسط كبير من الذكاء ، وبخاصة حين كلف فى عام ١٨٨١ بالقضاء على ثورة نشبت فى ألبانيا . كما كانت البعثة تضم أحمد أفندى أسعد سادن الحرمين الشريفين الذى كان السلطان يستبقيه فى الآستانة ويعهد إليه بمهمة الاتصال السرى برعاياه الذين يتكلمون اللغة العربية ويستشيره فى كل المسائل المتعلقة بالدعاية لحركة الجامعة الإسلامية[3] . وكان أسعد قد أرسل إلى مصر فى ثلاث بعثات أخرى ونجح فى توثيق علاقات السلطان بعرابى والأعيان المصريين . وكان قد زار القاهرة فى أواخر مايو ، وفى ٢٧ مايو أرسل تلغرافاً إلى القصر يخبره

(١) ف . و — ٣٣٩٧/٧٨ — التلغرافان رقم ١٠٤ و ١٠٥ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٢ .

(٢) (تركيا) ، جـ ٤٥١ — رسالة دى نواى إلى فريسينيه بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٨٢ .

(٣) Secret History, p. 55.

فيه بأن عرابى أرسل خطاباً يتعهد فيه بتآخى القوات المصرية مع العثمانية إذا ما أرسلت إلى مصر . ورجع أسعد إلى الآستانة مزوداً برسالة ثانية من عرابى وأخرى من البارودى[1] . كما كانت البعثة تضم بعض الضباط الذين كانت مهمتهم التحرى عن تحصينات مصر ، وعما إذا كانت توجد تحصينات فى ميناء الإسكندرية بإمكانها مقاومة العدوان فى حالة وصول سفن أجنبية . وعن أحسن وسائل إرسال القوات إذا ما اقتضى الأمر . وكيفية حماية القوات العثمانية إذا تعرضت لمقاومة المصريين .

ويتضح من التعليمات الصادرة إلى درويش[2] أن هدف بعثته مساندة الخديو والمحافظة على الأوضاع القائمة فى مصر وإعادة الأمن والنظام وإجراء تصفية عامة للموقف . ولكى يتحقق نجاح مهمته خول أن يحل مجلس شورى النواب دون تأخير إذا ما سنحت له الفرصة . وأن يوثق علاقاته بقناصل النمسا وألمانيا وإيطاليا وأن يثير المنافسة بينهم وبين قنصلى إنجلترا وفرنسا . وزود ببيان يعلن إرادة السلطان ، وكلف بأن يستشير الخديو حول أحسن الوسائل اللازمة لتحقيق غرضه ، وأن يقبض على الأشخاص الذين يخشى مقاومتهم وأن يرسلهم إلى السودان إذا أراد . وقد أخبر هوبارت Hobart باشا — الضابط البحرى الإنجليزى الذى كان يعمل فى البحرية التركية — لورد دفرن بأن السلطان استشاره حول أحسن وسائل إرسال قوات إلى مصر وأبدى تصميمه على إخضاع الثورة المصرية بالقوة إذا ما فشلت بعثة درويش[3] .

وحاول جرانفل ودفرين أن يقنعا الحكومة العثمانية بالاشتراك فى المؤتمر وأكدا لها أنه لن يبحث شيئاً آخر غير شئون مصر ، مع التلويح بتصميم إنجلترا على القيام بعمل منفرد ومباشر إذا ما أثار السلطان العقبات . وأخبر جرانفل موزوروس Musurus باشا — سفير تركيا فى لندن — بأن السلطان لن يكون له مطلق الحرية فى التصرف فى مصر دون مراعاة وجهات نظر الدول ، وأن من المستحيل إلغاء فكرة المؤتمر لأن الدعوات الخاصة به قد أرسلت إلى الدول التى قبلت الاشتراك فيه ،

---

(١) رسالتان من دى نواى إلى فريسنيه بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٨٢ .

(٢) انظر الملحق رقم ١ .

(٣) ف . و — ٣٣٩٧/٧٨ — رقم ١٢٣ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ يونية ، ف . و — ١٦٢/١٤١ — رقم ١٢٠ من دفرين إلى مالت بتاريخ ٤ يونية ١٨٨٢ .

وأبدى آماله فى نجاح مهمة درويش . وكلف سفراء إنجلترا فى العواصم الأربع الأخرى بأن يقنعوا الدول التى يمثلون بلادهم فيها بالانضمام إلى إنجلترا وفرنسا لإقناع السلطان بالاشتراك فى المؤتمر[1] . ولكن السلطان رفض الدعوة لعدة أسباب : فالأتراك كانوا لا يميلون إلى المؤتمرات الأوربية المنعقدة لبحث شئون الإمبراطورية العثمانية ، إذ كانوا يعتبرون التدخل الأوربى فى شئونهم بأى شكل مذلة قومية . ولأنهم كانوا قد تعلموا من التجارب أن أوربا على استعداد مستمر لضعضعة الحكم العثمانى بدلاً من تقويته . وقد أومأ السلطان إلى دفرين بأنه يخشى أن يناقش المؤتمر مسألة طرابلس الغرب ، وأنه سيقبل فكرة المؤتمر من حيث المبدأ إذا ما أصبح ذلك أمراً ضرورياً ولكن بعد أن تتضح نتائج بعثة درويش ؛ فقرارات المؤتمر لابد أن تضعف البعثة وتوجه ضربة قاصمة إلى هيبته ، إذ أنه بدلاً من أن يظهر بمظهر مندوب أمير المؤمنين لإبلاغ رغباته إلى رعاياه المسلمين ، يكون من المفهوم أنه أداة فى أيدى الدول الأجنبية[2] .

وبالغت السلطات التركية فى الإعلان عن استعداداتها البحرية ، لكى تنقل إلى الخارج الشعور بأن السلطان مصمم على إرسال قواته إلى مصر . وربما كان هدف السلطان من ذلك الإمعان فى ضرب إنجلترا بفرنسا . ومن أدلة ذلك أن سكرتيره الخاص أبلغ دفرين أنه فى حالة انعقاد المؤتمر يجب على إنجلترا وتركيا أن تتفقا سابقاً على التسوية المرجو الوصول إليها ، وبذلك تصبحان فى وضع يمكنهما من فرض رغباتهما على الدول الأخرى[3] . ومنذ أواسط مايو لاحظ قناصل فرنسا فى تركيا أن الأوامر قد صدرت باستدعاء الاحتياطى ؛ وأن ثمة نشاطاً كبيراً فى الإدارة البحرية العثمانية . وكانت مثل هذه الاستعدادات بطبيعة الحال متصلة بالمظاهرة البحرية الإنجليزية — الفرنسية ، وتهدف إلى محاولة إقناع الدولتين بسحب أساطيلهما . هذا إلى أن الباب العالى كان يود أن يفهم أوربا والعالم الإسلامى أن

(١) ف . و — ١٤١/١٥٢ — صورة من الرسالة رقم ٢٩٣ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٨ يونية ١٨٨٢ ، ف . و — ٣٣٧٨/٧٨ ، مسودة الرسالة رقم ٢٨٠ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٢ يونية ١٨٨٢ .

(٢) رسالة دفرين رقم ٢٤٦ ، ورسائله رقم ١٣٦ و ١٣٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥ .

(٣) رسالتا دفرين رقم ١٣٣ و ١٤٢ بتاريخ ١١ و ١٦ يونية ١٨٨٢ .

حتى التدخل لإعادة الأمن والنظام فى مصر أمر خاص بتركيا وحدها ، وأنها مستعدة للقيام بهذه المهمة [1] .

بعثة درويش :

لم يرحب الكثيرون فى مصر بفكرة انعقاد مؤتمر فى الآستانة ، وهى الفكرة التى أبدى ممثلو الدول الأربع إزاءها كثيراً من الامتعاض . ولكن سنكفكز رحب بهذا الاحتمال الذى من شأنه أن يحول دون التدخل التركى — فمجرد التهديد بانعقاد المؤتمر لابد أن يقنع السلطان بأن يزود بعثة درويش بتعليمات أكثر تحديداً تمكنه من أن يعيد الأمن والنظام إلى مصر ، على أن يترك للمؤتمر أن يحول دون تدخل السلطان بالشكل الذى يكسبه مزايا قد تهدد الأحوال القائمة فى مصر [2] .

وحين وصل درويش إلى الإسكندرية أعلن كل سكان مصر، وطنيين وأجانب ، أنه المبعوث الخاص للسطان « الذى يسعى دائماً إلى تحقيق رخاء ولاياته ، ولا يبدى أى استعداد للسماح بأى تعد على الأوامر الإمبراطورية التى خلعت المزايا على الخديو » . وحث المصريين على طاعة الخديو باعتباره ممثل السلطان ، وسند طلبه بهذا ببعض الآيات القرآنية. وقد رحبت الجاليات الأجنبية بمقدم درويش وإعلانه هذا ، باعتباره نذيراً بحل المسألة المصرية ، على حين أن المشايخ الذين رافقوا البعثة خلعوا عليها صفة دينية غطت على النفوذ الدينى الذى كان يباشره عرابى على الجماهير [3] . وعلى حين أن الأتراك والشراكسة أبدوا كثيراً من الترحيب بدرويش ، كان المصريون أميل إلى أحمد أسعد [4] .

ومنذ وصول درويش حتى ١١ يونية ، حاول أن يقمع الثورة بالتهديد بالالتجاء إلى القوة . وفى أول تلغرافاته إلى الآستانة صور النزاع بين عرابى والخديو على أنه نتيجة لمحاولة عرابى أن يحمل الخديو على الوقوف من الآستانة موقف المعارضة . واعترف بوجود شعور قوى فى البلاد فى صف عرابى ، ولكنه أرضى غروره حين قال

---

(١) (تركيا) ، جـ ٤٥١ رسالتا دى نوای رقم ٧ و ٩ بتاريخ ١٧ و ٢١ مايو ورسالتان أخريان بتاريخ ١٨ و ١٩ مايو .

(٢) (مصر) ، جـ ٧٤ رسالة سنكفكز رقم ٢٠٥ ورسالة أخرى منه إلى فريسينيه بتاريخ ٥ يونية ١٨٨٢ .

(٣) Scotidis, L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha, p. 85.

(٤) Secret History, p. 305.

إنه قد أضعف هذا الشعور إلى حد كبير . وفى محادثة جرت بينه وبين عرابى وأنصاره ، أفهمهم أنه مخوّل أن يقبض عليهم إذا لم يلزموا حدودهم ، فردوا عليه بأنهم ليسوا دون سند فى البلاد . حينئذ كان درويش يميل إلى القبض عليهم ، ولكنه أراد أن يستوثق من موقف الزعماء الدينيين ؛ فوجدهم معادين لسياسته وأخبروه بأن القبائل العربية تقف فى صفهم وأن عرابى يلتزم طريق الصواب . وألقى أحدهم خطبة عنيفة فى حضور درويش ، طالب فيها بسحب السفن الإنجليزية — الفرنسية ، وخلع توفيق « الذى استقدم هذه السفن » وإعادة الوزارة السابقة . فصرف درويش المشايخ الذين لم يكن من بينهم سوى اثنين يقفان فى صف الخديو خلع عليهما درويش النياشين . وعقدت الاجتماعات الخاصة فى القاهرة لاستنكار موقف درويش . وقام طلبة الأزهر بمظاهرة عنيفة احتجاجاً على الطريقة التى عامل بها المشايخ . ثم جمع درويش كل شيوخ القبائل العربية ، وعقد جلسة مع المجلس « الأكبر للعربان » . وحين وجد أن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس يقفون ضده ، أخبرهم بأنه قد يتولى وزارة الحربية ، وأن السلطان قد أرسله لحماية الأوربيين ؛ وأنه سيقبض على عرابى ويرسله إلى الآستانة فى أول فرصة مواتية. وفى محادثة له مع النواب أبدى لهم ضرورة فض المجلس وأن الغرض من بعثته هو تقوية مركز الخديو . فاستاء النواب وأصروا على ضرورة بقاء مجلس شورى النواب ، وأخبروه بأنهم لن يوافقوا على استقالة عرابى وزملائه . وحين تبين درويش أنه يواجه معارضة عاصفة ، اقترح إرسال قوات عثمانية تسنده وتضمن نجاح بعثته[1] .

وقد جزع سنكفكز لاحتمال تولى درويش وزارة الحربية أو قيادة الجيش ، وأخبر مالت بأن ثمة حداً لموافقته على أعمال المندوب العثمانى أو اعترافه بها . وحول هذه المسألة بدأ الخلاف بين وجهتى النظر الإنجليزية والفرنسية . فإنجلترا كانت ترغب فى إقرار أحوال مصر على أسس سليمة ، وهذا الهدف كان من الممكن تحقيقه لو أن ضابطاً عثمانياً تولى الإشراف على الجيش المصرى دون تدخل آخر من جانب الباب العالى ؛ ولكن الحكومة الفرنسية كانت تعارض هذه الخطة بشدة[2].

---

(١) رسالتا دفرين رقم ٤٤٣ و ٤٤٤ إلى وزارة الخارجية ورسالته رقم ١٢٩ إلى مالت ورسالة مالت رقم ١٤٤ إلى جرانفل — أيضاً تلغراف سنكفكز إلى فريسينيه بتاريخ ١١ يونية .

(٢) ف . و — ١٤١/١٠٠ — رقم ٢٣٦ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يونية ١٨٨٢ وتلغراف سنكفكز إلى فريسينيه بتاريخ ٩ يونية ١٨٨٢ .

وشكا أحمد أسعد من شلة درويش التي كانت تناقض المشاعر والتأكيدات التي سبق له أن أبداها للمصريين وفقاً لرغبات السلطان . ومما يجدر ذكره أن أحمد أسعد – في أثناء مهمته الأخيرة في مصر – كان قد حصل على عريضة وقع عليها بضعة آلاف من المصريين[1] – ومنهم أكثر من ثلاثين عضواً من أعضاء مجلس شورى النواب – يطالبون فيها بخلع توفيق الذي قيل في العريضة إنه قد استقدم الأساطيل وكان يتبع نفس السياسة التي اتبعها باي تونس لكي يسلم مصر إلى إنجلترا وفرنسا . كما أعلنت العريضة أن عرابي وأنصاره على استعداد لقبول حلم إذا ما ساند السلطان الحزب الوطني ضد إنجلترا وفرنسا ، وذكرت أن باستطاعة عرابي أن يجند ويسلح ١٠٠,٠٠٠ جندي وأن السلطان سيفقد مصر فيما لو وافق على التدخل الأجنبي بأي شكل من الأشكال[2] . لهذا كله شكا أحمد أسعد من أن اقترانه بدرويش قد ضعضع النفوذ الذي أحرزه لدى عرابي وأنصاره الذين عدوه خائناً ، وأن درويش قد أخطأ في عدم محاولته إرضاء العسكريين الذين يساندهم الشعب بأسره ، في الوقت الذي لا توجد فيه قوات تحت تصرفه . وكان أسعد يعارض إرسال قوات عثمانية إلى مصر ، على اعتبار أن من المستحيل إقرار التعاون بين الجيشين . وفي النهاية أكد أن من المستحيل التخلص من عرابي إما بالإغراء أو بالقوة : وأن درويش قد فقد كل نفوذ له على الآخرين ؛ بالإضافة إلى فقدانه الثقة بالنفس[3] .

ومن هذا التناقض بين مسلك كل من درويش وأسعد يمكننا أن نفهم شكوك السلطان التي لم تمكنه من منح ثقته الكاملة لأي شخص بمفرده . فسياسته كانت تتجه باستمرار إلى إرسال مندوبين يتجسس كل منهما على الآخر . وكثيراً ما كان يحدث أن تتناقض التعليمات السرية الموجهة إلى كل منهما ، مما كان يعقد الموقف . فمن ناحية نجد أن عبد الحميد يسعى إلى تقوية سلطته الزمنية المباشرة باعتباره سلطاناً ، ومن ناحية أخرى كان يبغي إلى تقوية هيبته المعنوية الغامضة باعتباره خليفة . وكثيراً ما كان يحدث – كما هو الحال في مصر – أن تتعارض هاتان السياستان : في

---

(١) ٥٠٠٠ طبقاً لما ذكره سنكفكز و ٢٠,٠٠٠ طبقاً لما ذكره دي نواي .

(٢) رسالة سنكفكز بتاريخ ٧ يونية ورسالة دي نواي بتاريخ ٤ يونية ١٨٨٢ .

(٣) رسائل دفرين رقم ٤٢٧ و ٤٤٢ و ٤٥٧ بتاريخ ٩ و ١٤ و ١٦ يونية ١٨٨٢ .

الوقت الذى كان من الواجب أن تنسجم فيه سياسة السلطان حتى لا تتعرض مصر للتدخل الأجنبي المباشر .

وبرغم ما لمسناه من فشل درويش فى مصر ، فقد أعلنت دوائر الآستانة أن نشاطه الفعال ونفوذه القوى قد حولا سلطة السلطان الاسمية إلى قوة حقيقية ، لا تستطيع إنجلترا وفرنسا أن تنالا منها إلا باستعمال القوة[1] ، ومن هنا تكون فكرة عقد مؤتمر لمناقشة شئون مصر غير ذات موضوع .

(١) « التايمز » اللندنية — عدد ١٥ يونية ١٨٨٢ .

الفصل التاسع

مذبحة ١١ يونية وضرب الإسكندرية

« إننى أرى ضرورة حدوث ارتباكات حادة قبل الوصول إلى حل شاف للمسألة المصرية ، وإن من الحكمة محاولة التعجيل بهذه الارتباكات بدل محاولة تأجيلها » .

مالت إلى جرانفل بتاريخ ٧ مايو . مذكوراً فى :

(Malet, op. cit., p. 313)

قلاقل يونية :

خيمت على مصر حالة من القلق منذ احتلال الفرنسيين لتونس فى عام ١٨٨١ ، واشتد هذا القلق بوجه خاص على أثر أحداث سبتمبر ١٨٨١ والتدخل الاستفزازى من جانب إنجلترا وفرنسا وممثليهما فى مصر ، وانتشار الإشاعات المقلقة عن حقيقة الموقف . لهذا كان من الطبيعى أن يشتد عداء المصريين للأجانب ، دون أن يلعب التعصب الدينى فى ذلك الدور الذى عزته إليه الصحافة الأوربية . لهذا كان من المتوقع أن يتمخض شعور العداء للأجانب عن أحداث فردية مهما يكن حرص السلطات المحلية .

وفى ١١ يونية تعرضت الإسكندرية لأحداث دامية استمرت أربع ساعات ، وقتل أثناءها عدد كبير [1] من المصريين والأجانب : منهم بحار إنجليزى . كما أن القنصل الإنجليزى — مستر كوكسون — والقنصل الإيطالى قد تعرضا للإهانة وجرحا فى إبان هذه الأحداث . وليس من السهل تحديد مسئولية هذه المذبحة والأشخاص الذين تسببوا فيها . وقد اتهم عرابى وأنصاره بتدبيرها [2] ، لكى يستعرضوا أهميتهم حين

---

(١) اختلفت التقديرات الخاصة بعدد الأشخاص الذين قتلوا أثناء المذبحة .

(٢) Royle, op. cit, p. 102. — أيضاً رسالتا سنكفكز رقم ٢٠٩ و ٢١١ بتاريخ ١٢ و ٢٦ يونية ١٨٨٢ . وقد مال دلك وجلادستون إلى وجهة النظر هذه ، ولكنهما ما لبثا أن اقتنعا بخطئهما .
Life of Dilke, pp. 459 — 608, p. 469.

يتدخلون لحسم الموقف ، ويظهرون للملأ مدى قوة عرابى . كما وجهت اتهامات مماثلة إلى القنصليتين الإنجليزية واليونانية اللتين وزعتا الأسلحة على الجاليتين البريطانية واليونانية بالإسكندرية قبيل المذبحة – ويركز من ينحون هذا المنحى[1] الاتهام على مالت شخصياً ، مؤيدين وجهة نظرهم بأنه كان قد حث الجالية البريطانية على مبارحة البلاد محذراً إياها من قرب نشوب أحداث جسام ، وبتصريحه الذى صدرنا به لهذا الفصل .

على أن المعلومات التى تجمعت لدينا عن هذه الحادثة لا تؤيد أياً من الاتهامين. فالمذبحة قد أحزنت عرابى ورفاقه ، لأن اختلال الأمن فى البلاد كان لابد أن يسىء إليهم ، وقد أنكر بلنت وبرودلى – وكان هذا الأخير هو المحامى الذى وكل إليه بلنت الدفاع عن عرابى أثناء محاكمته – أنكرا هذا الاتهام بشكل بات . كما أن القنصلية الإنجليزية ومالت لا يمكن أن يعدا مسئولين عما حدث بشكل مباشر ، وإن يكن تسليح المالطيين واليونانيين مما جعل المذبحة تتخذ هذا الطابع الدموى . وإذا كان ثمة من يمكن أن يوجه إليهم اتهام تدبير المذبحة – إن كانت قد دبرت على الإطلاق – فهم الخديو ودرويش باشا وعمر لطفى ، ولكل منهم مصلحته الخاصة فى التخلص من عرابى ، مهما كان الثمن[2] .

وقد أدت المذبحة إلى إثارة الذعر فى مصر ، فهاجر منها كثير[3] من الأوربيين والأقباط والأرمن وأعيان الأتراك المسلمين ، وقد صودرت أملاك هذه الفئة الأخيرة . واقترحت الحكومة المصرية تشكيل لجنة مختلطة للتحقيق يرأسها مصرى ، على أن يتساوى فيها عدد المصريين والأوربيين . ولكن سنكفكز وبقية القناصل ذهبوا إلى عدم جدوى هذه اللجنة ، على اعتبار أن الشهود لن يدلوا بأى أقوال ، ولأنه كان من الصعب إقناع الأوربيين بالاشتراك فيها . وأوضح سنكفكز أن مأمور الإسكندرية الذى اشترك مع « المستحفظين » فى مسئولية قتل الأوربيين فى مركز البوليس ذاته ،

---

(١) Réstner, op. cit., pp. 52, 59. Gaignerot, op. cit., p. 219. Farman, op. cit., Chap. XXV.

(٢) Secret History, 497 ff & 314 ff. Broadley, op. cit., p. 90.

(٣) ٢٠,٠٠٠ حسب تقدير دفرين (ف . و – ٢٣٨٦/٧٨ ، رقم ٤٩١ بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢) .

(٤) مصر جـ ٧٤ ، جـ ٧٥ – تلغرافان من سنكفكز بتاريخ ٣٠ يونية وأول يولية ، رقم ٢ من فورج بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

بدلاً من القبض عليه ، اكتفى بنقله إلى الجيش ؛ على حين استمر « المستحفظون » فى شغل وظائفهم ،وأن كل ما أمكن القيام به هو طرد بعض البلدومن الإسكندرية ، بعد أن اتضح قيامهم بأعمال السلب والنهب أثناء الاضطرابات[1] . وصدرت الأوامر إلى القناصل بعدم الاشتراك فى جلسات اللجنة بعد أن أمر جرانفل كوكسون بذلك ، وصرح القناصل جميعاً بأن الحكومة المصرية عاجزة تماماً عن اقتفاء أثر الجناة الوطنيين وأنها لا تجرؤ على اتخاذ إجراءات فعالة [2] . وكانت النتيجة عجز اللجنة — التى اقتصرت عضويتها على المصريين —عن تفتيش مساكن المشبوهين من الأجانب مما أدى إلى استحالة القيام بتحقيق كامل .

على أن قنصل فرنسا العام وصف حوادث ١١ يونية بأنها مجرد « فتنة » . وحين أجاب فريسينيه عن سؤال وجه إليه فى مجلس الشيوخ فى ١٣ يونية ، قارن قلاقل الإسكندرية بالأحداث العفوية التى أحياناً ما تنشب فى الموانى التى تزدحم بأناس يفدون إليها من بلدان مختلفة ، ولمح بوجه خاص إلى المشاجرات التى سبق أن نشبت فى مارسيليا بين العمال الفرنسيين والإيطاليين[3] . ولكن أنباء « المذبحة » التى بالغ فيها خيال المراسلين المختلقين نشرت وأعيد نشرها فى إنجلترا وفى القارة الأوروبية وفى الصحف المصرية التى كان يمتلكها الأوربيون ، بحيث ساد الاعتقاد بصحة هذه الأنباء فى الأوساط الإنجليزية العامة وفى مجلس الوزراء الإنجليزى ولدى الجاليات الأوربية المقيمة فى مصر . وبرغم أن سير تشارلز دالك أكد لمجلس العموم أن القلاقل ليست ذات طابع سياسى ، فقد وجه النقد إلى سياسة الحكومة أو بالأحرى إلى عدم اتباعها سياسة معينة . وفى مجلس اللوردات هاجم لورد سولسبرى الحكومة ووصف « المظاهرات البحرية » بأنها قد أظهرت عجز إنجلترا وضعف سياستها[4] . وألحت التايمز فى طلب التدخل المباشر انتقاماً « ممن ذبحوا الرعايا والضباط الإنجليز » وأصابوا القنصل الإنجليزى بالجراح ، وقالت بأن إطالة فترة الغموض والسلبية قد أضرت بالمصالح القومية والكرامة القومية[5] . وقوت القلاقل مركز أعضاء مجلس

---

(١) رسالة سنكفكز بتاريخ ٢١١ ، رسالة ڤورج رقم ٢ السابق ذكرها .

(٢) رسالة ڤورج رقم ٢ السابق ذكرها .

(٣) J. Off., Séances des 12 et 13 juin, 1882.

(٤) Hansard, Vol. CCLXX, cols. 1127 — 73 & cols. 1218 — 1221 (Commons).

(٥) صحيفة « التايمز » — عدد ١٣ يونية ١٨٨٢ .

الوزراء الإنجليزى الذين كانوا ينادون بسياسة نشطة : مثل هارتنجتون ونورثبروك ودلك وتشامبرلين ، وكان من الواضح أن كلاً من جرانفل وبرايت وجلادستون سيتحنون أمام العاصفة ، خاصة وأن معظم العناصر الاستعمارية فى مجلس الوزراء قد أقنعت نفسها بعدم وجود حزب وطنى بمعنى الكلمة فى مصر ، وأن عرابى ليس سوى مغامر عسكرى هدفه زيادة أعداد ومرتبات العسكريين وأن من الواضح أن سيطرته ستؤدى بعد وقت قصير إلى الإفلاس والفوضى [١] .

وفى العاصمة التركية أثارت أحداث الإسكندرية شعوراً بعدم الارتياح فى الأوساط الرسمية ، بحكم عرقلتها لنجاح بعثة درويش وتمخضها عن تجدد الدعوة إلى انعقاد المؤتمر . وحين حاول جرانفل أن يحمل الباب العالى مسئولية هذه الأحداث ، بسبب وجود درويش فى مصر ، أجاب موزوروس بأنه لا يمكن تحميل السلطان أو درويش مثل هذه المسئولية ، بسبب عدم وجود قوات تركية فى مصر بإمكانها المحافظة على النظام ، وأن وجود مثل هذه القوات لابد أن يؤدى إلى تعديل الوضع [٢] .
ولم تؤد أحداث يونية إلى الفشل المباشر لبعثة درويش ، وإن يكن الخديو ومالت وسنكفكز ودرويش ذاته قد توقعوا مثل هذا الفشل [٣] . لهذا لجأ درويش إلى خطة جديدة : فمن ناحية نجده يبعث إلى الآستانة فى طلب قوات تركية « تستطيع أن تقضى على أى مقاومة من جانب الجيش المصرى » ، وقد شجعه كل من مالت والخديو على هذا الطلب [٤] — ومن ناحية أخرى نجده يحاول أن يحسن علاقاته بعرابى والحزب الوطنى : فنصح بتدعيم حامية الإسكندرية ، مما أدى إلى نقل الفرقتين الثالثة والرابعة إلى داخل المدينة ، فبلغت قواتها ١٠,٠٠٠ رجل [٥] .

وأصبح عرابى بالنسبة إلى العالم الإسلامى مدافعاً عن حقوق الإسلام ضد عدوان

---

(١) Letters of Queen Victoria, Vol. III, p. 303, Life of Dilke, pp. 459 — 61, Bright's Diaries, p. 485, Chamberlain's Memoirs, p. 71.
(٢) ف . و — ١٥٣/١٤١ — رقم ٣٢٢ من وزارة الخارجية إلى دفرن بتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٢ .
(٣) ف . و — ١٥٥/١٤١ — مسودة المراسلة رقم ٢٤٥ ، من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣ يونية ، ورسالة سنكفكز بتاريخ ١٢ يونية ، ف . و — ٣٣٨٦/٧٨ — تقرير درويش الوارد فى رقم ٥١١ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ يونية .
(٤) رسالتا سنكفكز بتاريخ ١٢ و ١٤ يونية ومسودة رسالة مالت رقم ٢٤٥ السابق ذكرها .
(٥) ف . و — ٣٣٨٦/٧٨ ، رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩ يونية ، (تركيا) ، ج ١ ٤٤١ رسالة توى بتاريخ ٢٤ يونية ، ٣٣٨٧/٧٨ ، رسالة دفرن رقم ٥٢٧ .

الغرب . وطبقاً لما ذكره درويش كان عرابى يجد مقاومة من جانب كل طبقات المصريين بما فى ذلك رجال القبائل العربية . وحث المشايخ الدينيون فى المساجد والمدارس — بناء على أوامر عرابى — حثوا المصريين على أن يسلحوا أنفسهم لمقاومة تسليم مصر إلى أوربا . لهذا عمت الحماسة القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الواقعة على النيل ، خاصة وقد انتشرت الإشاعات التى أثارها رجال الخديو ، ومفادها أنه مستعد فى حالة الضرورة للانتقال إلى سفينة حربية أجنبية . وأدت إشاعة احتمال إرسال قوات بريطانية إلى بورسعيد إلى تقوية استعدادات المقاومة فيها . وبالإضافة إلى حاميات الإسكندرية والقاهرة كان لدى عرابى ٣٠,٠٠٠ مقاتل من رجال القبائل العربية الذين تجمعوا قرب قناة السويس التى وضعت الألغام عند مداخلها — وقال عرابى إنه سيفجرها فى حالة اقتراب الأساطيل . كما كان من المتوقع أن تصل مدافع كروپ من ألمانيا بين وقت وآخر [1]. وفى الوقت نفسه أصدر علماء الأزهر فتوى جماعية مؤداها عدم إطاعة أوامر الباب العالى فى حالة انضمامه إلى الأوربيين . وقد وصلوا إلى اتفاق مع علماء كل من طرابلس وتونس ، وحاول الجميع أن يقنعوا أسعد بأن نجاح قضية الإسلام ، أو وجوده على الإطلاق ، فى شمال أفريقيا يتوقف على استمرار عرابى فى قيادة الجيش . وأسرع أسعد بإسداء النصح للدرويش ومحاولة إقناعه بهذا الاتجاه ، ولما كانت معظم الرسائل التى تصل إلى قصر يلدز من تونس وطرابلس تسند عرابى وتصوره على أنه شخصية لا غنى عنها بالنسبة إلى الحركة الإسلامية ، فإن علماء القصر الذين كانت تسندهم عدة شخصيات لها نفوذها أعلنوا تعضيدهم له . ومن المحتمل أن درويش ، حين بعث برسالة إلى السلطان فى ١٥ يونية أعلن فيها ضرورة تعضيد عرابى ، كان على علم بأن الطريق قد مهد لهذا الاتجاه [2] . وبدأ السلطان يشعر بأن من المستحسن الوصول إلى حل وسط مع عرابى بدلاً من محاولة تقوية نفوذه وهيبته باستعراض قوته ، والظهور بمظهر من يخضع رعاياه المسلمين لمصلحة إنجلترا وفرنسا اللتين رأى المصريون أنهما لا تسعيان إلا إلى استدامة نظام يمكن حفنة من الموظفين الأوربيين من امتصاص دمائهم

(١) ملحق برسالة دفرن رقم ٥٢٧ السابق ذكرها .

(٢) رسالة نواى إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ .

لمصلحتهم ومصلحة الدائنين الجشعين . لهذا صدرت الأوامر إلى درويش بأن يصل إلى اتفاق مع عرابى ، وبالتالى وجد درويش نفسه مضطرًا إلى اتباع السياسة التى أوصى بها أحمد أسعد[1] . على أن درويش ، من ناحية أخرى . تلقى أوامر تقضى بأن يتصل بالقناصل لكى يتفق معهم على الوسيلة اللازمة لتقوية مركز الخديو ، وهى الوسيلة التى يمكن تقديمها للمؤتمر باعتبارها حلاً للمشكلة برمتها[2] .

وزارة راغب :

وقد اقتنع القناصل العموميون فى القاهرة بدقة الموقف . ومالوا جميعاً — باستثناء سنكفكز — إلى الاعتقاد بأن الوسيلة الوحيدة لتصوية الموقف هى إرسال قوات تركية . وفى ١٢ يونية انعقدت الهيئة القنصلية فى مقر القنصلية البريطانية ، وهناك تم الاتفاق على ضرورة المحافظة على الأمن والنظام . واعترف قناصل الحلف الثلاثى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) بأن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على النظام هى الاعتراف بسلطة عرابى وتأكيدها ، ولما وافق قنصلا إنجلترا وفرنسا على ذلك ، توجه القناصل الستة إلى درويش ليطالبوه بتحمل مسئولية الموقف . ولكن لما لم يكن درويش مزوداً بأى تعليمات أو لديه من الوسائل ما يمكنه من أن يلعب دوراً إيجابياً ، فإنه اقترح عقد مؤتمر يشترك فيه الخديو لتقرير الإجراءات الواجب اتخاذها. لهذا تم عقد اجتماع فى قصر عابدين فى اليوم نفسه اشترك فيه درويش وأسعد وعضوان آخران من أعضاء البعثة التركية ، وشريف وعرابى والقناصل الستة . وبدأ بارون كوسجك ، قنصل النمسا العام ، الكلام بإبداء ملاحظته الخاصة بأن المسألة ليست سياسية بقدر ما هى متعلقة بالأمن العام (الذى لم يكن يوجد من يستطيع المحافظة عليه سوى عرابى) . ثم تساءل ساورما عما إذا كان باستطاعة الخديو أن يحافظ على سلامة الجالية الألمانية وقال له : « إذا ما كانت لديك الوسائل اللازمة فلتذكرها لنا ، وإلا فيجب عليك أن تقر بعجزك » . أما درويش فإنه لم يشأ فى بداية الأمر أن يتحمل أية مسئولية ، وعلى حين أكد احترامه لاستقلال مصر الذاتى ، أبدى استعداده ، فى حالة استقرار النظام ، أن يطالب بإرسال قوات « لمساعدة عرابى » .

---

(١) ف . و — ٣٣٨٦/٧٨ ، ملحق برسالة دفرين رقم ٤٧٧ بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ .

(٢) رسالة دفرين رقم ٤٧٣ السابق ذكرها .

على أنه تم الاتفاق فى نهاية الأمر على أن يشترك الخديو ودرويش فى ضمان الأمن العام ، وتعهد عرابى رسمياً بإطاعة كل أوامر الخديو بهذا الخصوص ، وأن يضع حداً لعنف الصحف وخطباء المساجد ، كما تعهد درويش بأن يشترك مع عرابى فى تحمل مسئولية تنفيذ أوامر الخديو[1] . ولم يبق سوى تشكيل أى وزارة ، بعد أن استمرت مصر دون وزارة منذ استقالة البارودى وزملائه .

وفى تلك الأثناء صدرت التعليمات إلى درويش بأن يحاول قدر استطاعته أن يقنع ممثل ألمانيا والنمسا فى الإسكندرية[2] بالتدخل للوصول إلى صلح بين عرابى وتوفيق . كما سمحت الحكومة الإيطالية لمارتينو بأن يشترك فى هذا المسعى[3] ، وبرغم أن بزمارك كان قد اقتنع بأن عرابى أصبح قوة لا يستهان بها ، مما جعله أميل إلى مساندته وحده ، إلا أن لورد أمپثل (أودو رسل سابقاً) أفهمه أن الرأى العام البريطانى لن يقر على طول الخط أى حل خاص بمصر من شأنه أن يقضى على هيبة إنجلترا وأوربا فى الشرق . ووافق بزمارك على ذلك ، مع إبداء ملاحظته الخاصة بأنه تمشياً مع رجاء خاص بالتماس نصيحته جاءه من الخديو ، وزكاه السلطان ، أصدر تعليماته إلى ساورما بأن يسعى إلى الوصول إلى حل هدفه تقريب شقة الخلاف بين جميع الأطراف المعنية والحيلولة دون تجدد الاضطرابات . وكان بزمارك بهذا يضطلع بدور « السمسار النزيه » الذى سبق له الاضطلاع به ، وكان يأمل أن تصدر الدول تعليماتها إلى ممثليها بأن يسندوا ساورما بنفوذهم الأدبى[4] . ومن الواضح أن بزمارك ، الذى كان يوجه سياسة دول القارة الأربع الخاصة بمصر ، كان يسعى إلى تهدئة الموقف على الأقل من حيث المظهر ، قبل افتتاح المؤتمر . أما سنكفكز فكان من رأيه أن الوضع — قبل افتتاح المؤتمر — لا يتطلب إلا تشكيل وزارة ما ، وحذر وزارة

---

(١) (مصر) ، جـ ٧٤ ، رسالة سنكفكز رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٢ يونية ١٨٨٢ .

(٢) فى ١٣ يونية بارح الخديو القاهرة إلى الإسكندرية يصحبه درويش باشا وتلا ذلك انتقال السلك القنصلى . وبعد يومين أصدر الباب العالى أمراً إلى الخديو بالعودة إلى القاهرة حتى يمكن طمأنة الأجانب . ولكن الحكومة الإنجليزية تدخلت حتى تجنب الخديو إذلالا جديداً ، فأصدر الباب العالى أمراً إلى الخديو بهذا المعنى .

(٣) ف . و — ٣٣٨٦/٧٨ ، رسالة دفرن رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٦ يونية ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ٢٤٣٨/١٤٦ ، صورة من رسالة أمپثل رقم ٥٣ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٨٨٢ ، ١٥٢/١٤١ ، صورة من رسالة أمپثل رقم ٢٣٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ يونية ١٨٨٢ .

الخارجية الفرنسية من تدخل دول القارة الأربع فى مصر بالشكل الذى قد يمس نفوذ فرنسا بشكل يصعب علاجه ، وكرر اقتراحاً سبق له أن تقدم به أكثر من مرة ، وهو يقضى بخلع توفيق الذى لا يستحق أن تراق فى سبيله قطرة دم ، والذى لا تسنده سوى إنجلترا بكل ما لديها من وسائل[1] .

وكان قنصلا النمسا وألمانيا أميل إلى تأليف وزارة تحوز رضى عرابى وبإمكانها أن تعيد الثقة إلى البلاد . وفى ١٧ يونية هددا توفيق بمصير شبيه بمصير والده ، وضغطا عليه لكى يؤلف وزارة جديدة أو أن يعيد تأليف الوزارة القديمة إذا ما اقتضى الأمر ، وأعطياه مهلة قدرها ٢٤ ساعة لكى يجيب طلبهما . ثم توجها إلى مالت واتهماه بأنه هو المسئول عن الوضع القائم ، كما قابلا درويش وأنباه على فشله . وقرر مالت وسنكفكز عدم إبداء أى رأى حول تأليف وزارة جديدة ، بل قصرا جهدهما على أن يزكيا للخديو الاسترشاد بمقترحات درويش[2] .

وكان الشخص الذى زكاه قنصل ألمانيا العام لتولى الوزارة هو مصطفى راغب باشا الذى كان سنكفكز قد نصح الخديو بتعيينه فى المنصب نفسه قبل ذلك بشهر . ولكن راغب كان حينئذ يشك فى قدرته على إقناع عرابى إما بالاستقالة أو بمبارحة مصر[3] ، ولم يقبله الخديو فى المرة الثانية إلا تحت ضغط سلوروما وكوسجلك . وكان راغب قد سبق له أن شغل عدة مناصب وزارية هامة ، بل إن سنكفكز أكد أنه كان زعيماً للحزب الوطنى[4] ، مما يرجحه أن البرنامج الوطنى الذى وضع قبل تأليف وزارة شريف المسئولة لأول مرة قد صيغ فى منزل راغب[5] . وبعد خلع إسماعيل ابتعد راغب عن الشئون العامة ، بحيث احتفظ بعلاقات الود مع الزعماء العسكريين الذين سبق لهم الاتصال به فى الماضى . ولهذا فحين قبل راغب عرض تأليف الوزارة ، توجه إلى القاهرة ليتباحث مع عرابى ، ثم تم تأليف الوزارة التى احتفظ فيها عرابى بوزارة الحربية . وفى البرنامج الذى وضعه راغب للحكومة وقبله

(١) (مصر) ، جـ ٧٤ رسالة من سنكفكز بتاريخ ١٧ يونية ، وأخرى رقم ٢١٠ بتاريخ ٢٠ يونية منه أيضاً إلى فريسينيه .

(٢) Malet, op. cit., p. 423.

(٣) رسالة سنكفكز رقم ٢٠٣ إلى فريسينيه بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٨٢ .

(٤) نفس الرسالة .

( ) جريدة « التجارة » عدد ٣ إبريل ١٨٧٩

الخديو ثم بلغ للقناصل العموميين ، أوضح أن وزارته تهدف إلى حكم البلاد دستورياً وأنها تضع نصب عينيها تقدم مصر ورخاءها . وكان هذا البرنامج يستوحى المبادئ الوطنية ، واحتوى على نصوص تهدف إلى تخليص مصر من مختلف الصعاب التى كانت تواجهها[1] . وبعد تشكيل الوزارة أرسل وزير الخارجية التركية إلى دول القارة الأربع يشكرها على الدور الذى لعبه ممثلوها فى عملية التوفيق التى جرت فى مصر[2] .

وهكذا استطاعت روسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا أن تخرج عن حيز الدور الثانوى الذى خصص لها فى الماضى ، وأخذت تلعب دوراً أكثر فعالية فى شئون مصر ، الأمر الذى يمكن أن نستشفه من التقارير الأخيرة التى بعث بها سنكفكز إلى باريس[3] ، وأوضح فيها رأيه الخاص الذى زكى عدم إقامة أية علاقات مع الوزارة الجديدة ، باستثناء ما تقتضيه الضرورة القصوى ، وفى هذه الحالة لابد أن يكون الاتصال براغب شخصياً . وكان من رأيه استحالة سند راغب ، لأن معنى ذلك سند عرابى وإقرار الأمر الواقع والاعتراف بضعف الدولتين الغربيتين . لهذا زكى لحكومته التدخل العسكرى للقضاء على ما أسماه « بالطغيان العسكرى » ، ولإضعاف الحركة الإسلامية فى شمالى إفريقيا ووضع حل نهائى للمسألة المصرية ، بالشكل الذى يؤدى إلى تقوية هيبة فرنسا ونفوذها ، بالإضافة إلى تدعيم المراقبة ، وبذلك يمكن تحاشى احتمال عزلة فرنسا سواء فى مصر أم فى أوربا . وكان من رأيه أن انهيار نفوذ فرنسا فى مصر سيكون له أثر بعيد المدى يمتد من شواطئ سوريا إلى شواطئ الجزائر ، حيث يعتقد الناس أنها قد انسحبت أمام مغامر عربى ، مما يضعف مركزها ويغرى بتكرار ما حدث فى مصر فى تونس والجزائر حيث السكان أكثر خطراً من المصريين . ولكى يدعم سنكفكز وجهة نظره أخذ يهون من شأن الجيش المصرى ، ويؤكد أن عدم اتخاذ إجراءات حاسمة فى أسرع وقت من شأنه أن يؤدى إلى تقوية الجيش المصرى بازدياد عدد أفراده .

أما الحكومة البريطانية فكانت هى الأخرى أميل إلى وجهة النظر التى عبر عنها

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣١٩ — ٢٠.

(٢) ف . و — ٧٨/٣٣٨٦ ، رقم ٤٦٦ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ يونية ١٨٨٢.

(٣) (مصر) ، جـ ٧٤ — تلغرافان بتاريخ ٢٢ و ٢٣ يونية ورسالة رقم ٢١٢ بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٨٢ — من سنكفكز إلى فريسينة .

سنكفكز : أى الاقتصار على إقامة العلاقات برئيس الوزراء وحده ، على أن لا يخرج ذلك عن نطاق المسائل المتصلة بالأمن العام — وصدرت التعليمات إلى مالت بتنفيذ هذه الخطة[1] . ولم يكن جلادستون بمانع فى الاتصال المباشر برجال الأمر الواقع[2] ، وهو ما كان فريسينيه أميل إلى اتباعه ، وكذلك الحال بالنسبة إلى بزمارك[3] وكالنوكى[4] . ولكن مجلس الوزراء البريطانى كان قد اقتنع بأن القضاء على « الحزب العسكرى » فى مصر أمر لابد منه لإعادة النظام فى البلاد . وفى ٢٦ يونية أحس سنكفكز بأن اتجاه ممثلى إنجلترا ينم عن رغبة الحكومة الإنجليزية فى التدخل المباشر فى المستقبل القريب ؛ إن لم يكن فى أقرب فرصة[5] . كما ذكر راغب لقنصل إيطاليا أنه فى الوقت الذى يشكل فيه الإنجليز والأتراك أعداء من الواجب مقاومتهم على قدم المساواة ، لا يوجد من الأسباب ما يدعو إلى معاداة الفرنسيين الذين يقفون إلى جانب مصر[6] .

وامتنع كولفن عن حضور جلسات مجلس الوزراء حين وجهت إليه الدعوة ، على حين صدرت التعليمات إلى بريديف بقبول الدعوة[7] — ولكن لما كان كولفن يستند إلى تعضيد وزارة الخارجية الإنجليزية ، فقد عدل فريسينيه تعليماته إلى بريديف ؛ وفى ٢٣ يونية وجه المراقبان مذكرة مشتركة[8] إلى القنصلين ، جاء فيها أن هيمنة عرابى تمنعهما من الاشتراك فى جلسات مجلس الوزراء ، لأن معنى ذلك إضفاء سلطة معنوية قوية على الحزب العسكرى . وكان هذا آخر تصريح يصدر عن المراقبة التى ظلت قائمة اسمياً حتى ألغيت فى أعقاب الاحتلال البريطانى . كما كان هذا آخر إجراء تتعارض فيه إنجلترا وفرنسا فى مصر فى القرن التاسع عشر .

---

(١) ف . و — ١٤١/١٥٢ ، الرسالة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ — من وزارة الخارجية إلى مالت.

(٢) Knaplund, op. cit., p. 181.

(٣) Taffs, op. cit., p.731 . اقترح بزمارك على العرابين أن تكتسبا عرابى وأنصاره بأن تعطيهم مبلغاً من المال . (D.D.F., 1er Série, IV, No. 392).

(٤) (المحفوظات) ، جـ ٥٤٥ ، رقم ٥٣ من ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٢ يونية ١٨٨٢ .

(٥) (مصر) ، جـ ٧٤ ، رقم ٢ ٢ من سنكفكز إلى فريسينيه بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٨٢ .

(٦) ف . و — ١٧٠/٣٢١ (أ) — مسودة التلغراف رقم ٥٨ من باجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢.

(٧) رسالة سنكفكز إلى فريسينيه بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ .

(٨) يوجد نص المذكرة فى (مصر) ، جـ ٧٤ .

فمنذ ذلك الوقت انهار الوفاق الإنجليزى ، كما انهار « الحكم الثنائى » الذى اشتركت فيه الدولتان منذ إقامة المراقبة الثنائية ، وأخذت تزداد الأحقاد بين الدولتين بالشكل الذى كانت عليه فى أواسط السبعينات . كما استدعى سنكفكز فى أوائل يولية[1] ، وصدرت التعليمات إلى خلفه دى ڤورج (De Vorges) بأن يعارض كل ما من شأنه أن يؤدى إلى التدخل العسكرى[2] . وفى الحال أومأ ڤورج إلى راغب بأن فرنسا لا تهدف إلى المساس باستقلال مصر الذاتى وأن من مصلحتها أن تبقى على الوضع « الذى ساعدت مصر فى الحصول عليه » ، وأن الأسطول الفرنسى لا يبيت أى نوايا عدوانية ، وأن هدف فرنسا هو تحقيق رخاء مصر واحترام المعاهدات وضمان سلامة الرعايا الفرنسيين . وأجاب راغب بإبداء صداقته لفرنسا ، وطلب من ڤورج أن يساعده على ضمان عدم تدخل الدول الأخرى[3] . كما لاحظ ڤورج أن اضمحلال مركز فرنسا فى مصر قد بدأ منذ الوقت الذى اطرحت فيه الاعتراض على حضور هذا الوزير أو ذاك جلسات مجلس الوزراء ، ولهذا ذهب إلى أن لا جدوى من حضور بريديف جلسات مجلس الوزراء ، على اعتبار أنه لا يتضمن سوى التنازل الخليف يستصغر قدر فرنسا فى الوقت الذى يجرى فيه وراء مصلحته الخاصة ، وبخاصة حين لا تكون فرنسا فى وضع يسمح لها بمجاراته[4] .

وفى الوقت نفسه تقريباً بارح مالت مصر إلى البندقية ، بعد أن أقام بعض الوقت على ظهر سفينة حربية إنجليزية ، وكان الداعى إلى ذلك صحياً ، وليس — كما يقال — إصابته بحمى سياسية[5] . وكان تعليق سنكفكز قبل أن يبارح مصر أن السبب الحقيقى الذى دعا مالت إلى مبارحة مصر ، سواء أكان مريضاً أم لم يكن ، هو مسئوليته الكبرى ، بالاتفاق مع الخديو ، عن خلق أزمة لا يعلم أحد منتهاها . وأياً كان الأمر ، فإن مالت كان ينوى البقاء فى البندقية لمدة أسبوع ، ولكنه بقى هناك مدة أطول ، ثم توجه إلى إنجلترا ، ولم يعد إلى مصر إلا قبيل موقعة التل

---

(1) وكان استدعاء سنكفكز راجعاً إلى تجنيبه التدخل المباشر . ويعزو جفار Giffard (المرجع السابق ، ص ٢٧,٢) [illegible] أن يكون مثل فرنسا فى مصر مطواعاً له .

(2) (مصر) ، ج ٧٥ ، رقم [illegible] بتاريخ [illegible] يولية ١٨٨٢ .

(3) نفس الملف — رقم ١ ، ڤورج إلى فريسينية بتاريخ ٣٠ يولية ١٨٨٢ .

(4) نفس الملف — رقم ٢ ، ڤورج إلى فريسينية بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(5) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — (خاص) — مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٨٢ .

الكبير . وتركت القنصلية البريطانية العامة لكارترايت (Cartwright) نيابة عن مالت ؛ وإن يكن كولفن هو الذى تولى المسئولية الحقيقية برغم أن وزارة الخارجية الإنجليزية لم تجد ما يبرر جمع كولفن بين أعمال القنصل العام والمراقب العام[1] .

انعقاد المؤتمر :

اتخذ فريسينيه من أحداث ١١ يونية ذريعة لكى يقترح على الحكومة البريطانية التعجيل بانعقاد المؤتمر . ولكن جرانفل كان يشك فى جدوى حث الدول الأخرى من جديد على الاشتراك فى المؤتمر . فنى حالة نجاح هذه المحاولة لن تكسب إنجلترا كثيراً ، على حين أن إعلان رفضها قد يضعف مركز إنجلترا[2] ، لهذا اقترح على الدول الأربع فى ١٦ يونية أن تشترك فى دعوة السلطان إلى إرسال قوة عسكرية إلى مصر وفقاً للشروط الآتية : (أولاً) أن توضع تحت تصرف الخديو ، (ثانياً) أن لا يتعدى استخدامها المحافظة على الأوضاع القائمة فى مصر ، (ثالثاً) أن لا تمس حريات مصر كما ضمنتها الفرمانات أو تمس الاتفاقيات الأوربية القائمة ، (رابعاً) ألا تبقى هذه القوات فى مصر لمدة تزيد على شهر ، إلا بناء على طلب الخديو وموافقة الدول الكبرى ، (خامساً) أن تتحمل الحكومة المصرية نفقات الحملة بشرط أن تكون معقولة .

ولكن مجلس الوزراء الفرنسى ، كما سبق أن لاحظنا ، كان شديد المعارضة فى التدخل التركى فى شئون مصر . لهذا فإن الخطوة التى اتخذتها إنجلترا وضعت فرنسا فى مركز حرج[3] . على أن فريسينيه ، من ناحية أخرى ، حاول تجنب انعزال فرنسا عن إنجلترا ، فوجه منشوراً دورياً مماثلاً إلى ممثلى فرنسا فى العواصم الكبرى . وعلى حين كان جرانفل يهدف إلى تقديم اقتراح حازم إلى الدول الكبرى لكى تناقشه فى الحال ، اعتبر فريسينيه المنشور الدورى الفرنسى لا أكثر من مشروع اقتراح . يضاف إلى هذا أن الفرنسيين وصلهم تقرير من تسو فحواه أن بعض

---

(١) ف . و — ١٤٠ / ١٥١ ، الرسالة رقم ١٨٧ من وزارة الخارجية إلى كارترايت بتاريخ ٢٣ يونية ١٨٨٢ .

(٢) نفس الملف : نسخة من الرسالة رقم ٦٩٢ (أ) من جرانفل إلى ليونز تاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ .

(٣) Freycinet, La Question d'Egypte, pp. 275 — 7.

الدوائر الإنجليزية مقتنعة بأن السلطان سيرفض إرسال قواته إلى مصر على أي حال ، وبالتالي لن يصل المؤتمر إلى شيء ، وتكون النتيجة أن يدفع الرأي العام الإنجليزي حكومته إلى التدخل[1] . وكان هذا الاعتقاد هو مصدر ما قيل من أن إنجلترا قد دعت المؤتمر لتغطية ما قررته من تدخل . على أنه من الواضح أن مجلس الوزراء البريطاني الذي كان على بينة من وجود جبهة متحدة على القارة تحركها إيطاليا وروسيا بوجه خاص ، لم يكن راضياً كل الرضى عن سلوك الفرنسيين ، وبالتالي لم يكن مستعداً لترك الموقف في مصر يسير في مجراه إلى ما لا نهاية . ومن ثم يمكننا الاعتقاد بأن جرانفل كان يقصد إلى مواجهة الفرنسيين بالأمر الواقع على شكل برنامج واضح يقدم إلى الدول ، مما يترتب عليه تحديد نشاطها في المؤتمر في حالة انعقاده .

وفسرت بعض صحف برلين وبطرسبورج دعوة الدولتين الغربيتين إلى انعقاد المؤتمر بأن معناه فشلهما التام في حل المسألة المصرية دون اللجوء إلى القوة . كما أن بزمارك وجد نفسه عاجزاً عن مساندة ما اقترحته إنجلترا على السلطان من إرسال قواته إلى مصر وذلك لأن الشروط المقترحة كانت من التشدد بحيث لا يمكنه أن يطلب من السلطان قبولها ، ولأن الحكومة الفرنسية لم تكن قد وافقت على هذا الاقتراح[2] . واعتقد لورد أمبثل أن من المحتمل أن يكون بزمارك ينوي إنقاذ سمعته السياسية بعد الهزيمة الكبرى التي منيت بها سياسته الداخلية في البرلمان الألماني ، وذلك بالقيام بعمل براق في مجال السياسة الخارجية من شأنه أن يقوي النفوذ الألماني في تركيا وبالتالي في مصر[3] . كما اعتقد أمبثل أن إنجلترا ستلقى تعضيد بزمارك فيما لو اضطرت إلى حماية مصالحها بحكم أن بزمارك كان ينحاز دائماً إلى الجانب الأقوى[4] .

---

(١) الوثائق الفرنسية المنشورة (D.D.F.) — رقم ٤٠٢ من تسو إلى فريسينيه بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ . أعلنت صحيفة « وقت » شبه الرسمية والصادرة في إستنبول أنه إذا كان لا بد من إرسال قوات تركية إلى مصر ، فلا بد من العدول عن فكرة المؤتمر وسحب سفن الدولتين من المياه المصرية وعدم فرض أية شروط أو قيود فيما يتعلق بهذه الحملة التركية . (صحيفة « التايمز » اللندنية بتاريخ ٥ و ١٩ و ٢٠ يونية ١٨٨٢) .

(٢) ف . و — ١٤١ / ٦٢ — الرسالة رقم ٢٥٨ — نسخة من تلغراف أمبثل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٨٨٢ .

(٣) Taffs, op. cit, 314.

(٤) Fitzmaurice, op. cit., 262.

أما الدول الكبرى الأخرى فإنها كانت لا تزال أميل إلى اتباع سياستها السابقة بصدد مذكرة ٦ يناير. ولهذا ففي الوقت الذي قدمت فيه روسيا شروطها الخاصة بالاشتراك في المؤتمر ، وهي الشروط التي كان من شأنها ، لو نفذت، أن تحول المسألة المصرية إلى مسألة أوربية عامة[١] ، كان من الواضح أن النمسا لا تزال أميل إلى عدم الاشتراك في المؤتمر دون موافقة تركيا ، كما حذرت إيطاليا الدول من نتائج التدخل التركي . وفي الوقت نفسه كانت إيطاليا أميل إلى اجتماع المؤتمر بشرط أن يحدد مداه وغرضه ، وإن أبدت اعتراضها على التدخل العسكري من جانب «بعض الدول»[٢] . وتكلم السفير الإيطالي في الآستانة (كونت كورتي Cort) عن الحل الوزاري في مصر ووصفه بأنه لا يخلو تماماً من المزايا في الوقت الذي ذهب فيه دفرين إلى أن إيطاليا قد لا تميل إلى التقليل من شأن حل اشتركت في وضعه[٣] .

وحاول الخديو أن يعرض قضيته في ڤينا وبرلين ، فأصدر تعليماته إلى باوره الكونت دلاسالا Della Sala (وكان ضابطاً برتبة جنرال في الجيش المصري) بأن يشكو من مسلك ولهجة قنصل النمسا العام التي أدت إلى تقوية مركز الحزب العسكري. وقابل دلاسالا إمبراطوري النمسا وألمانيا ووزيري خارجيتهما ، كما قابل سير هنري إليوت Elliot السفير البريطاني ، في ڤينا — وقال لهذا الأخير إن الوزارة تتضمن تحديا لأوربا بسبب احتوائها على أشخاص مسئولين عن «مذبحة» يونية ، كما أخبره بأنه لا يوجد حل دائم للمسألة المصرية قبل حل الجيش ومعاقبة رؤسائه، الأمر الذي لن يتأتى إلا بالتدخل الأجنبي ، وبخاصة من جانب إنجلترا[٤] .

وعلى حين أن بعض الدول : كاليونان والبرتغال وإسبانيا وهولندة والولايات المتحدة ، حاولت دون جدوى أن تشترك في المؤتمر لسبب أو لآخر ، وعلى حين أن

---

(١) (روسيا) ، جـ ٢٦٧ ، الرسالة رقم ٤٦ من جوريس إلى فريسيثيه بتاريخ ١٢ يونية ١٨٨٢ ، ومذكرة من جيرز إلى الأمير أورلوف بتاريخ ٢٨/٣٠ يونية والرسالتان رقم ٥٩ و ٦٨ ، ف . و — ١٥٢/١٤١ ، ذيل الرسالة رقم ٢١٧ من وزارة الخارجية إلى ثورنتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٨٢ . فسر كالنوكي المنشور الدوري الروسي (انظر الملحق رقم ٢) على أن الهدف منه هو تقوية الاتحاد الأوربي على حساب كل من سيادة السلطان ومصالح إنجلترا وفرنسا .

(٢) ف . و — ٣٢١/١٧٠ (أ) — مانشيني إلى منابريا إلى جرانفل ، بتاريخ ١٩ يونية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ٣٣٨٦/٧٨ — الرسالة رقم ٤٧٣ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ١٥٢/١٤١ — نسخ من رسائل إليوت إلى وزارة الخارجية : رقم ٣٢٥ ، ٢٧٠ ، رسالة أمبثل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ يولية ١٨٨٢ .

العواصم الكبرى كانت لا تزال مسرحاً للنشاط السياسي بصدد هذه المسألة ، استمسك السلطان بموقفه الخاص بمعارضة اشتراك تركيا في المؤتمر ، خاصة وأنه كان يود أن يشعر الدول بغضبه من عدم الاشتراك منذ البداية في مناقشة مسألة تعنيه هو قبل أي شخص آخر . على أن سكرتيره الخاص أخبر دفرين أنه سيقبل الاشتراك في المؤتمر « من حيث المبدأ » إذا ما دعت إليه الضرورة ، ولكن بعد أن تتضح نتائج بعثة درويش[1] . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدعوة التي وجهت إلى السلطان احتوت على فقرة « التقدم المعقول لنظم مصر » التي أثارت شكوكه بوجه خاص فخشي أن يكون القصد هو دعم النظام البرلماني في مصر وهو النظام الذي عده غير متمش مع الفرمانات وبالتالي ماساً بالأحوال القائمة في البلاد[2]. أما فيما يتعلق بإرسال قواته إلى مصر ، فكان من رأيه أن ترسل بعد أن يمهد درويش الأمر لوصولها بحيث يتم دخولها إلى البلاد دون إثارة اصطدام . كما كان شديد الاهتمام بأن لا يرغمه المؤتمر على إرسال قوات إلى مصر ، بالشكل الذي يبدو فيه خاضعاً لأوامر أوربا وبالتالي يكون مثاراً لكره المسلمين . وحين علم دفرين بذلك أوضح أن الأمر قد استقر على احتلال مصر عسكرياً بقوات أخرى غير قوات تركيا في حالة تردد السلطان[3] . كما حذر السلطان من احتمال قيام خلافة عربية في مصر المستقلة في حالة عدم قيامه بإجراء ما[4].ولم يؤد كل هذا إلى أي نتيجة ،ولكي يوسع عبد الحميد هوة الخلاف القائمة بين إنجلترا وفرنسا اقترح على إنجلترا أن يتنازل لها عن إدارة مصر بحيث لا يحتفظ فيها إلا بحقوق السيادة على نمط ما تم في قبرص . ورفض جرانفل وجلادستون هذا الاقتراح دون أن يعرضاه على مجلس الوزراء ، لما فيه من تعد على المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الاتحاد الأوربي ، وإن تكن الملكة فكتوريا متحرقة إلى فرض سيطرة بريطانيا وحدها على مصر مهما كان الثمن[5].

---

(١) ف . و — ٢٣٨٥/٧٨ ، الرسالة رقم ٤١٠ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ يونية ١٨٨٢ . (٢) ف . و — ٢٣٨٦/٧٨ ، الرسالة رقم ٥٠٨ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ يونية ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف ، الرسالة رقم [illegible] من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ .

(٤) Lyall, Life of Dufferin, p. 313.

(٥) Letters of Queen Victoria, III, p. 300. ، ف . و — ١٦٣/١٤١ ، رسالة دفرين رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ ، ف . و — ٢٣٨٦/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٤٩٦ بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ .

وبرغم ما لمسناه من عدم حماسة دول القارة للاشتراك فى المؤتمر وفقاً لشروط الدولتين الغربيتين، فقد استقر الرأى فى نهاية الأمر على أن ينعقد المؤتمر فى الآستانة تحت سمع السلطان وبصره، وفى عاصمته، لمناقشة مصير إحدى ولاياته، قبل أن يوافق هو على الاشتراك. وانعقدت أولى جلسات المؤتمر فى ٢٣ يونية، وشهدها ممثلو الدول الست الذين رأسهم الكونت كورتى سفير إيطاليا وعميد السلك الدبلوماسى، وإن يكن اللورد دفرين فى الواقع هو القوة المحركة وراء مناقشات المؤتمر، واضعاً نصب عينيه التأثير على الأتراك ومصالحة الفرنسيين[1]، وذلك حتى لا تعترض تركيا وفرنسا على التدخل الإنجليزى إذا ما دعت إليه الضرورة. وقد ساد الاعتقاد[2] بأن الحكومة البريطانية قررت اتخاذ إجراء منفرد فى حالة عدم نجاح دفرين فى الوصول إلى اتفاق خلال أيام حول التدخل التركى وفقاً للشروط التى سبق أن عرضنا لها. ولكن التعليمات التى صدرت إلى دفرين[3] لم تشر إلى ما هو أكثر من بروتوكول النزاهة (الذى سنعرض له فيما يلى)، وتعاونه مع زميله الفرنسى حول إرسال القوات التركية، على أن يدعى المؤتمر فى حالة رفض الباب العالى إلى اتخاذ إجراءات فعالة من شأنها أن تعيد الأوضاع «الشرعية» فى مصر إلى نصابها وتقر فيها الأمن: ومن هذه الإجراءات تدخل دول أخرى غير تركيا تحت إشراف الدول الكبرى. وفى ٢٥ يونية قرر جلادستون وجرانفل أن يرفضا الدعوة التى وجهها السلطان إلى إنجلترا لكى تتدخل بمفردها فى مصر — وفسر جلادستون هذا الإجراء بقوله إنه لا يمكن أن تقوم دولة بأى عمل منفرد أثناء انعقاد المؤتمر[4].

أما عن بروتوكول النزاهة Le Protocol de Désintéressement[5] الذى وافق عليه

---

(١) Lyall, op. cit., p. 302.

(٢) Cf. Biovès, op. cit., pp. 184 — 7.

(٣) Knaplund, op. cit., pp. 181 — 2.

(٤) ف . و — ٧٨ / ٣٣٩٥ : منشور دورى موجه إلى ممثل إنجلترا فى العواصم الكبرى بتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٢ .

وكان نص البروتوكول كالآتى : « تتعهد الحكومة . . بأنها فى كل اتفاقية قد تعقد بناء على العمل المنسق الهادف إلى حسم شئون مصر، لا تبغى إلى تحقيق أى مزايا توسعية أو إلى الاستئثار وحدها بحقوق لا تتمتع بها الدول الأخرى، أو بأى مزايا تجارية لرعاياها على حساب رعايا الدول الأخرى . »

(٥) انظر رسالة جرانفل رقم ٢٩٠ السابق ذكرها، ف . و — ١٤١ / ١٦٢، الرسالة رقم ٢٤٠ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٢ .

المؤتمر فى ٢٥ يونية ، فقد اقترحه فريسينيه ثم وافق عليه جرانفل[١]. وفى المؤتمر قدمه الكونت كورتى بشكل يشتم منه تخلى إنجلترا وفرنسا عن الوضع الخاص الذى تمتعتا به فى مصر . وذهب كورتى إلى ضرورة بقاء فاعلية نصوص البروتوكول ، وعدم انفراد دولة بالعمل من وراء ظهر الدول الأخرى أثناء انعقاد المؤتمر[٢]. ولم يجد جرانفل ما يدعو إلى صدور هذا التصريح ، على اعتبار أنه ليس لدى أى دولة استعداد لاتخاذ إجراء مباشر إلا فى حالة الضرورة ، وأردف ذلك بقوله إنه قد يساء تفسيره ويؤدى إلى محاولات لإعاقة إجراءات المؤتمر إلى ما لا نهاية. وفى تعلياته إلى دفرين نص صراحة على أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تلتزم بالامتناع عن العمل المنفرد إلى ما لا نهاية ، وإن يكن من رأيه أن الهدف من عقد أى مؤتمر هو الحيلولة دون أى عمل منفرد[٣] . لهذا أضاف دفرين ، بالاشتراك مع السفير الفرنسى — المركيز دى نواى — عبارة «إلا فى حالة الضرورة القصوى» التى عدلت فى النهاية إلى « حالة طارئة» ، وذلك للاحتفاظ للدولتين بحرية العمل إذا حدث ما قد يؤدى إلى التدخل المنفرد. وحين أقر المؤتمر هذا التعديل اعتبر سفيرا إنجلترا وفرنسا تحفظ الكونت كورتى غير ذى موضوع[٤]. ومن ناحية أخرى صدرت التعليات إلى دى نواى بأن يصر ، فى حالة مناقشة موضوع التدخل فى المؤتمر ، على أن ينظم هذا التدخل بحيث لا يتحول إلى احتلال قد يطول أمده. وكان هدفه من ذلك أن يجعل التدخل التركى مشروطاً بتفويض الدول العظمى ، بشكل يجعل تركيا مندوبة عن أوربا ومنفذة لرغباتها. وقد حذره دفرين من هذا الاتجاه ، مما أدى إلى قبوله مبدأ التدخل التركى مع بعض التحفظات. وفى ٤ يولية حدد دفرين صيغة التدخل التركى وهدفه : أى «القضاء على الفئة العسكرية ووضع الخديو فى موقف يمكنه من إعادة بناء حكومة عادية» . ووافق المندوبون على هذه الصيغة ، وأضافوا إليها فقرة « وتدعيم الأحوال القائمة» ، وأرسلت دعوة جماعية بهذا المعنى إلى الباب العالى فى ١٥ يوليو بعد أن وضع دى نواى صيغتها[٥] .

---

(١) (ألمانيا) ، جـ ٤٨ : كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ٢١ يونية ١٨٨٢ .

(٢) ف. و— ٣٣٨٧/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٤٠٦ • إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف. و— ٣٣٧٨/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٣٤٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ يونية ١٨٨٢ .

(٤) رسالتا دفرين رقم ٣٠٩ • و ٤٦٠ • إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ يونية و ٤ يولية ١٨٨٢ .

(٥) ف . و— ٣٣٨٧/٧٨ ، الرسالتان رقم ٤٢٤ • (ب) و ٤٣٧ • وملحق بالرسالة رقم ٦٠٢ — من دفرين إلى وزارة الخارجية .

ضرب الإسكندرية :

وعلى حين كان المؤتمر يتحرك ببطء ، دلت عدة ملابسات على أن الحكومة البريطانية تود أن تقوم بعمل منفرد . فبعد وصول أساطيل الدولتين حاولت السلطات المصرية – كما رأينا – أن تدعم تحصينات الإسكندرية . وكان رد السلطات البريطانية هو تعزيز الأسطول البريطاني الراسي في مياه الإسكندرية . كما حذر دفرين الباب العالي من أن هذه الإجراءات « العدائية » قد تدفع إنجلترا إلى التدخل . وفي ٥ يونية أرسل الباب العالي إلى الخديو تلغرافاً يستفسر فيه عن هذه الاستعدادات الحربية ويأمره بإيقافها . وحول الخديو أوامر السلطان إلى عرابي الذي رد بأن الغرض من هذه الاستعدادات هو تهدئة السكان الذين أزعجهم وصول الأساطيل ، وأنه سيوقفها تمشياً مع رغبة السلطان ، أملاً في أن يغادر الأسطول البريطاني المياه المصرية[1] . ولكن تقرير قائدي الأسطولين أشار إلى استئناف تعزيز تحصينات الإسكندرية بعد ذلك ، وقد يكون ذلك تمشياً مع نصيحة درويش باشا . وكانت وزارة راغب قد طلبت من الباب العالي أن يوافق على استكمال هذه التحصينات ، ونمى هذا إلى علم جرانفل الذي أمر دفرين بأن يستفسر الباب العالي عن الرد الذي ينوي إرساله إلى مجلس الوزراء المصري . كما ذكر للسفير الفرنسي أن مجلس الوزراء البريطاني يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أي إجراء على ضوء هذا الرد .

وفي ٤ يولية أحيط دفرين علماً بأن أمراً سلطانياً قد أرسل إلى مصر لإيقاف كل أعمال التحصينات[2] . ولكن جرانفل ، قبل أن يصله هذا النبأ ، كان قد خوّل الأميرال الإنجليزي أن يطلق نيران الأسطول في حالة عدم تلقيه إجابة كافية من السلطات المصرية . وكان تعليق فورج في ٣ يولية أن الإنجليز كانوا يتحينون الفرص للتعجيل بالحرب – كما كتب بعد ذلك : « إن الموقف في حد ذاته لا يبدو لي مقلقاً ، لولا ميل إنجلترا الذين يميلون إلى تعقيد الموقف . فاستعجالهم في دفع مواطنيهم إلى الرحيل يهدف إلى زعزعة الثقة ولابد أن يؤدي إلى انهيار كل الخدمات العامة .

---

(١) المراسلات المتبادلة بين كوكسون وبالت وهرلطن وسيمور ودفرين وجرانفل من ٣٠ مايو إلى ٦ يونية ١٨٨٢ . جريدة الوقائع المصرية – عدد ٦ يونية ١٨٨٢ .

(٢) Sayed Kamel, op. cit., pp. 219ff.

فمنذ اليوم الذى يبرح فيه الأجانب مصر ستحل الفوضى في البلاد ، لأن كل الطرق ومصلحة البريد والتلغرافات وإدارتى المياه والغاز – وباختصار – كل الخدمات العامة ، يديرها أجانب . إننى أعتقد أن هدف الإنجليز هو أن يجعلوا مصر تشعر بأنها لا تستطيع أن تعيش وحدها[1] .

وحتى تتجنب إنجلترا ما قد يترتب على عملها المنفرد من أثر فى فرنسا ، اقترح ليونز على فريسينيه فى ٤ يولية أن يتلقى الأميرال كونراد تعليمات مشابهة للتعليمات التى أرسلت إلى سيمور فى اليوم السابق . فقد صدرت التعليمات إلى سيمور بأنه قبل قيامه بأى عمل عدوانى ، عليه أن يطلب من زميله الفرنسى أن يتعاون معه ، على أن لا يؤخر تنفيذ التعليمات الصادرة إليه إذا امتنع زميله عن الاشتراك معه[2] . وفى ٥ يولية ناقش مجلس الوزراء الفرنسى العرض البريطانى ، على ضوء تلغراف كان قد أرسله كونراد وذكر فيه أنه لم يستطع أن يتحقق من بناء بطاريات جديدة . وفى النهاية قرر مجلس الوزراء الفرنسى عدم الاشتراك فى توجيه الإنذار : (أولاً) لأنه لابد أن يفضى إلى إجراءات عدوانية لا تتمشى مع ما التزمت به فرنسا فى المؤتمر (أى بروتوكول النزاهة) ، (ثانياً) لأن الدستور الفرنسى كان يحرم اتخاذ مثل هذا الإجراء دون موافقة البرلمان[3] . لهذا صدرت التعليمات إلى الأميرال الفرنسى بأن عليه – فى حالة تقديم الإنذار البريطانى إلى السلطات المصرية – أن لا يشترك فى أى عمل عدوانى وأن يسحب أسطوله من مياه الإسكندرية ، دون أن يبرح المياه المصرية . وحين اتخذ مجلس الوزراء الفرنسى هذا القرار وضع فى عين الاعتبار أن لا شىء فى ذلك الوقت كان يهدد الجالية الفرنسية ، وأن اتخاذ مثل هذا الإجراء العدوانى الذى لا مبرر له قد يعرضها لنقمة السكان المسلمين . وفى تعليمات فريسينيه إلى تسو وجه نظره إلى أن يحيط جرانفل علماً بأن القرار الفرنسى لا يتناقض بأى حال من الأحوال مع مشاعر الصداقة التى تربط فرنسا بإنجلترا[4] .

---

(١) (مصر) ٥ جـ ٧٥ ، رسالتان من ثورنج إلى فريسينيه بتاريخ ٣ و ٧ يولية ١٨٨٢ .

(٢) ف . و – ٧٨ / ٣٣٩٥ ، صورة التلغراف رقم ٣٣٠ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٤ يولية ١٨٨٢ .

(٣) Freycinet, La Question d'Egypte, pp. 28x ff. – الوثائق الفرنسية المنشورة ، المجموعة الأولى ، المجلد الرابع ، رقم ٤٢٦ .

(٤) نفس المرجع .

ولم تكن إنجلترا تخشى أن يؤدى ضرب الإسكندرية إلى تعريضها للعزلة السياسية ، برغم نقضه لقرارات المؤتمر ، إذ أنها كانت تشعر بتعضيد بزمارك لها . فقد أكد مونستر لجرانفل أن من حق إنجلترا فى أية حال أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية قناة السويس ، وأنه على حين أن الاتفاق مع تركيا مما يسهل التدخل ويبسطه ، فلا يمكن أن يتوقع من إنجلترا أن تبقى بلا حراك إلى ما لا نهاية فى حالة رفض السلطان أن يقوم بأى إجراء أو فيما لو أدى تطور الأحداث إلى ضرورة القيام بعمل ما[1] . وفى الحق أن جرانفل — بعد مناقشة دارت بينه وبين مونستر — كان قد اقتنع بأن ضرب الإسكندرية سيصفى الموقف ويسرع الخطى نحو حل من نوع أو آخر . كما أنه كان يرى أنه لا يجب أن يفهم أن المظاهرات التى تقوم بها دولة كبيرة ، تعتمد قوتها على أساطيلها ، ليست على الإطلاق خالية من « وخز ما »[2] .

وفى ٧ يولية أخطر سيمور حكومته بأن قائد حامية الإسكندرية قد أكد له أن تحصينات المدينة لم تعزز فى الماضى القريب بأية مدافع وأنه لم تجر أية استعدادات حربية جديدة . وأمن درويش باشا على هذا التصريح ، وأرسل سيمور إلى حكومته يبلغها بأنه لم يلحظ أية عمليات منذ يوم ٥ يولية ، ولكنه لن يتردد فى القيام بالعمل فى حالة استئناف التحصينات[3] . وفى هذا اليوم دعا فورج ممثلى الدول الكبرى ، وتجاهل قناصل الدول الأخرى حفاظاً على السرية — وذكر فى تقريره عن هذا الاجتماع أن كل القناصل دهشوا لمسلك الإنجليز الذين لم ينتظروا قرارات المؤتمر ، وكتبوا إلى سيمور يسألونه عما إذا كان قد تلقى الترضية الكافية فيما يتعلق بمسألة قلاع الإسكندرية وعما إذا كان سيعطى الأوربيين فسحة من الوقت إذا لم يكن راضياً . ولمحوا إلى الخطر الذى قد يتعرض له مسيحيو مصر وإلى ما من شأنه أن يترتب على ضرب المدينة من خسائر جسيمة تصيب أملاك الأوربيين . كما اتفقوا على أن يطلبوا من حكوماتهم أن تتدخل فى لندن لإنهاء الموقف ، وأشاروا إلى استمرار الاستعدادات البريطانية برغم التأكيدات الرسمية التى وجهت إلى الهيئة

---

(١) ف . و — ١٣٦ / ٢١٢٠ ، نسخة من رسالة جرانفل إلى أمبثل بتاريخ ٥ يولية ١٨٨٢ .

(٢) أوراق جرانفل الخاصة (خاص) — جرانفل إلى أمبثل بتاريخ ١٢ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ١٤٦ / ٢٤٣٠ ، رقم ٨٠٩ من وزارة الخارجية إلى لبوتر بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

القنصلية وإلى الأميرال البريطانى ، وبرغم إيقاف السلطات المصرية لكل الاستعدادات الحربية . وكان تعليق فورج أن الإنجليز كانوا يتصيدون الحجج للتدخل قبل أن يتخذ المؤتمر أى قرار[1] .

وقد أكد شاهد عيان — هو جون نينيه[2] الذى زار قلاع الإسكندرية يومياً بصحبة بعض كبار الضباط المصريين — أنه لم تجر أية تحصينات منذ وصول أوامر السلطان . ولكن سير بوشامپ سيمور الذى يقال إنه كان يطمح إلى مجد بحرى شبيه بمجد نلسون ، كان شديد الحماسة للقيام بعمل عدوانى : فقد ظل يراقب الموقف فى مصر باهتمام ، وأخبر لورد تشيلدرز فى ٦ فبراير بأنه يعتبر سقوط شريف « بداية النهاية »[3] . وفى ١٠ يولية اعتقد بأن التحصينات قد استؤنفت وأن المصريين قرروا أن يسدوا مداخل ميناء الإسكندرية ، وأن المدافع قد أعدت فى طابية السلسلة ، فأخطر القناصل المقيمين فى الإسكندرية بأنه سيبدأ العمل بعد أربع وعشرين ساعة إلا إذا سلمت له القلاع القائمة على البرزخ والقلاع الأخرى المشرفة على مدخل الميناء . وكان طلبه الخاص بتسليم القلاع خارجاً عن نطاق التعليمات التى تلقاها من حكومته التى لم تخوله إلا أن يطلب من السلطات المصرية أن تنزع سلاح القلاع[4] — لهذا هوجم فى المستقبل من جانب أعدائه وأصدقائه على حد سواء[5] .

وفى ٩ يولية توجه كارترايت إلى قصر رأس التين ليطلب من الخديو — الذى كان رفرز ولسون ، بناء على تعليمات من سير تشارلز دلك ، قد أخبره بقرب ضرب الإسكندرية — أن ينتقل إلى قصر الرمل محافظة على حياته ، أو أن ينتقل إلى ظهر إحدى السفن الحربية الإنجليزية . كما بحث كارترايت عن درويش ليحمله مسئولية سلامة حياة الخديو ، وحين لم يجده بعث إليه برسالة بهذا المعنى ، مع نسخة من مذكرة موجهة إليه وإلى راغب تتضمن قطع العلاقات الرسمية بين إنجلترا ووزارة راغب[6] . وحاول درويش عبثاً أن يثنى الإنجليز عن ضرب الإسكندرية ،

(١) رسالتان إلى فريسينيه بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

(٢) Arabi Pacha, p. 141

(٣) Lif of Childers, II, p. 87.

(٤) أوراق جلادستون الخاصة — رقم ٤٤١٧٤ من جرانفل إلى جلادستون بتاريخ ٩ يولية ١٨٨٢ .

(٥) نفس المرجع — رقم ٤٤٤٧٥ من سيمور إلى جلادستون بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٦) Scotidis, op. cit., pp. 154—6, Life of Dilke, p. 465.

وفى ١٠ يولية أرسل رداً مكتوباً إلى كارتريت أشار فيه إلى الصداقة القائمة بين إنجلترا وتركيا ، مؤكداً أنه لم تجر أية استعدادات عسكرية عدائية ، وأضاف أن من المنطق أن لا يوجد تمييز بين الخديو وحكومته[1] . ومما تجدر الإشارة إليه أن توفيق أخبر كارترايت أنه لن يبرح مصر فى حالة مهاجمتها تمشياً مع النصيحة التى وجهت إليه حفاظاً على حياته . ولكنه من ناحية أخرى وافق فى ١٠ يولية على الانتقال إلى قصر الرمل .

وفى اليوم نفسه أخطرت إنجلترا الدول العظمى وتركيا بتقديم الإنذار إلى الحكومة المصرية ، وأضافت أن ضرب الإسكندرية المزمع القيام به إنما هو إجراء شرعى غرضه الدفاع عن النفس ولا تترتب عليه أية نتائج أو يخفى أى أهداف أخرى . وعلى حين أن أوربا كانت تتطلع إلى هذا الإجراء باهتمام سلبى ، أعرب السلطان عن غضبه بإقالة الصدر الأعظم عبد الرحمن نورى باشا الذى حل محله كوجوك سعيد باشا (الذى لا يجب أن نخلط بينه وبين وزير الخارجية السابق) . وقد أدى هذا إلى تأخير إجابة الباب العالى على مذكرة جرانفل — فلم تصدر إلا فى وقت متأخر من ليلة ١٠ — ١١ يولية ، وفيها رجت تركيا الحكومة الإنجليزية أن تؤجل ضرب المدينة . كما طلبت تركيا من الولايات المتحدة أن تبذل مساعيها الودية — ولكن الحكومة الإنجليزية لم تعر هذه المساعى أدنى اهتمام[2] .

وفى مصر انعقد مجلس غير عادى لمناقشة الإنذار ، اشترك فيه راغب وعرابى ودرويش والخديو شخصياً . وقد رفض الإنذار فى صيغة تتضمن الاستمساك بالحق والدفاع عن الشرف ، جاء فيها :

« لم تأت مصر شيئاً يقتضى إرسال هذه الأساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة . والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الأساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا — فمن حقنا ، بل من الواجب علينا ، أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السليمة التى تقول الحكومة الإنجليزية إنها باقية بيننا . ومصر الحريصة على حقوقها ، الساهرة على

(١) ف . و — ١٤١ / ١٨٤ ، ملحق فى الرسالة رقم ٣٣٤ .
(٢) ف . و — ٣٢٨٧ / ٧٨ ، الرسائل رقم ٥٦٦ ، ٥٦٦٤ (أ) و ٥٦٦ (ب) من دفرين إلى وزارة الخارجية ، ٣٢٧٨ / ٧٨ ، الرسالة رقم ٣٩٤ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ١٢ يولية ١٨٨٢ .

تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك أحكام قانون الإنسان وقوانين الحرب » .

ويذكر أحمد شفيق باشا المؤرخ المصرى المعروف[1] أن الخديو دعا فى المجلس إلى الإصغاء إلى صوت الحكمة وأن درويش كان يرى نقل المدافع حتى تمر العاصفة بهدوء . كما أن عضواً آخر نبه عرابى إلى أن المدافع المصرية من طراز قديم بحيث لن يمكنها مواجهة التسليح العصرى القوى الذى كان يتمتع به الأسطول الإنجليزى . لهذا أرسل مندوب إلى سيمور ليطلب منه سحب إنذاره وليذكر له أن الحكومة المصرية ، لكى تثبت حسن نيتها ولتضع حداً للأزمة ، على استعداد لنقل ثلاثة مدافع من طوابى المكس وصالح والسلسلة. ويذكر شفيق أن سيمور رفض هذا العرض وطلب إزاحة كل المدافع وأن تسلم له طوابى المكس والعجمى وباب البحر وإلا فسيبدأ إطلاق النيران فى اليوم التالى . وبرغم ما هو واضح من أن الأميرال الإنجليزى كان مصمماً على تنفيذ تهديده على أية حال ، فإن عرابى لم يأخذ الإنذار جدياً اعتقاداً منه بأن فرنسا ستعارض فى ذلك، وأن من السهل إلحاق الهزيمة بالإنجليز فى حالة نزولهم إلى المدينة ، وأن سيمور لن يجرؤ على ضرب الإسكندرية خوفاً مما يترتب على ذلك من نتائج فى العالم الإسلامى كله . . ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطان عبد الحميد كان يستغل عرابى فى الدعاية لحركة الجامعة الإسلامية وبخاصة فى شمالى إفريقيا ، بل يقال إنه جعل عرابى مسئولاً عن كل مؤامراته بهذا الصدد لكى يستغل شعبيته فى العالم الإسلامى حتى تسنح الفرصة للتخلص منه[2] .

وفى تلغراف أرسله درويش إلى الباب العالى فى ٥ يولية نلحظ الفقرة الآتية[3] : « إن عرابى يعلن أنه لا يخشى الإنجليز ، الذين ستؤدى أول خطوة من جانبهم إلى

(١) L'Egypte moderne et les influences, pp. 112 — 115.

(٢) (تركيا) ، ب (٥) ، الرسالة رقم ٢٢ من دى نوى إلى فريسينيه بتاريخ ٢٨ يونية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ٧٨ / ٣٣٨٧ ، ملحق بالرسالة رقم ٥٦٩ (سرى) من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يولية ١٨٨٢ .

حركات انتقامية تؤدى إلى دمارهم . ووفقاً للمعلومات التى أكدتها لى مصادر أخرى أجد أن كلمات عرابى هذه لها ما يبررها . . فما لا شك فيه أن مجرد إطلاق أول بندقية سيؤدى إلى قيام المسلمين بالثورة من قلب إفريقيا إلى أقاصى الهند . . . ولو اتخذ المؤتمر قراراً لا يتمشى مع أهداف الوزراء المصريين ، ووافق الباب العالى على ذلك ، فمن الواضح أننا سنفقد مصر . . . إن مركز عرابى يقوى يوماً بعد يوم . . والمصريون يفضلون أن يحاربوا الأجانب على التسليم . وقد وصل عدد الجيش المصرى الآن إلى ٢٩,٠٠٠ وسيزداد فى حالة إعلان الحرب إلى ١٠٠,٠٠٠ . والناس يشعرون بالاطمئنان من هذه الناحية . ولا تدخل فى هذا (الاتحاد)[1] طرابلس وبنغازى والسودان وبلاد أخرى قاصية ، بل تونس والجزائر بوجه خاص . وقد سر الوزراء المصريون للأنباء التى نقلتها لهم بناء على أمر عالى ، فقد أعلنت لهم أن الباب العالى لا يرى إلى إرسال قواته إلى مصر ، بل إنه مستعد للتمشى مع رغبات المصريين » .

• • •

وانسحب الأسطول الفرنسى إلى بورسعيد وبدأ ضرب الإسكندرية فى صبيحة يوم ١١ يولية ، وفى نهاية اليوم كانت كل القلاع قد أوقفت نيرانها ، وبدأ الجيش المصرى فى الانسحاب إلى موقع كفر الدوار الحصين . أما الإسكندرية التى اندلعت فيها النيران فى المساء وحلت بها الفوضى حين أعمل فيها البدو السلب والنهب . وقد عزت السلطات المصرية اندلاع النار فى المدينة إلى قنابل الأسطول البريطانى ، وإن يكن من المحتمل أنها نتجت عن ترتيبات قام بها الجيش المنسحب . فقد أرسل عرابى إلى بلنت فى ٢ يولية ما يلى : [2] « لتتأكد إنجلترا من أن أول بندقية تطلقها على مصر ستعفى المصريين من كل المعاهدات والاتفاقيات : وسيكون معنى ذلك انتهاء المراقبة والديون ومصادرة أملاك الأوربيين وتدمير القنوات وقطع المواصلات واستغلال الحماسة الدينية لدى المسلمين للترويج للجهاد فى سوريا والجزيرة العربية والهند . . وقد ألقيت الخطب بهذا المعنى فى مساجد دمشق وتم الاتفاق مع الزعماء

(١) ترد كلمة « الاتحاد » أكثر من مرة فى هذه المراسلة — وربما كان القصد منها التلميح إلى وجود رابطة إسلامية فى العالم العربى تتلقى وحيها من الآستانة .

(٢) أوراق جلادستون الخاصة ، رقم ٤٤١٠٠ — ملحق برسالة بلنت إلى جلادستون بتاريخ ١٦ يولية ١٨٨٢ .

الدينيين فى كل بلدان العالم الإسلامى . وإننى أقولها مراراً وتكراراً إن أول ضربة توجهها إنجلترا أو حلفاؤها إلى مصر ستؤدى إلى إسالة الدماء أنهاراً فى طول آسيا وإفريقيا وعرضهما » . وقد أرسل بلنت هذه الرسالة — التى وصلت إلى لندن فى ١٦ يولية — إلى جلادستون ، مع تحذيره من أن المصريين سيحرقون مدنهم كما أحرق الروس موسكو فى عام ١٨١٢ وسيقطعون قنواتهم كما فعل الهولنديون فى عام ١٦٧٢ — وأن هذا هو القرار اليائس الأخير من جانب شعب يرى أنه مهدد بالخضوع من جديد للعبودية[1] .

وفى ١٢ يولية أنزل سيمور إلى الإسكندرية بعض البحارة وطلب من المحايدين أن يؤلفوا قوة بوليسية هدفها إيقاف النهب فى المدينة ، فأنزل الأمريكان مائة جندى ولكن الإيطاليين والنمسويين لم يكونوا يميلون إلى الموافقة حتى يستشيروا حكوماتهم ،[2] وكذلك الحال بالنسبة إلى الفرنسيين : فقد كان فورج يخشى أن يؤدى إنزال القوات الفرنسية إلى اشتراكها فى القتال خاصة وأنه كان من المحتمل أن تغرى قلة أعداد القوات الإنجليزية عرابى بالرجوع إلى الإسكندرية . لهذا طلب فورج من قائد السفينة « آلما » أن لا ينزل قواته إلى المدينة قبل أن تصله تعليمات من باريس.[3]

والحق أن ضرب الإنجليز للإسكندرية إجراء لا مبرر له : فهو يتضمن تجاهلا للمؤتمر الذى كان لا يزال منعقدا ؛ فلا السلطان ولا الدول ولا الخديو خلعوا على إنجلترا حق القضاء على الثورة المصرية ، كما أن العمل الذى قامت به إنجلترا لم تكن من ورائه حالة « ضرورة قصوى » : إذ أن التحصينات المصرية لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزى بأى حال من الأحوال : فالمصريون لم تكن لديهم أية نية فى سد مداخل الميناء . هذا بالإضافة إلى أن جرانفل ذاته قد صرح لتسو بأن الاستعدادات المصرية لن تجدى أمام سفن الدولتين . وأخيراً فإن عجز الحصون المصرية عن الدفاع الناجح مما يبين لنا أن ضرب

---

(١) راجع مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٨١ حيث يذكر أن أحد الضباط المصريين قام باستعدادات لحرق المدينة ، ولكنه (أى عرابى) منعه من تنفيذ هذا العمل .

(٢) بعد مذبحة ١١ يولية أرسلت الدول الأوربية سفنها إلى الإسكندرية لتسهيل هجرة رعاياها من مصر .

(٣) الوثائق الفرنسية المنشورة — رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٥ يولية ١٨٨٢ .

المدينة لم يكن من ورائه سبب حقيقى . وكل الذى أدى إليه ضرب المدينة هو الإمعان فى تعقيد الأزمة والتمهيد للتدخل العسكرى الإنجليزى بما فى ذلك من تجاهل للنشاط الدبلوماسى القائم فى المؤتمر الذى أصبح غير ذى موضوع[1] .

وفى إنجلترا قوبل ضرب الإسكندرية بالارتياح ، وإن يكن قد لقى معارضة بعض الأحرار . فنى مجلس العموم أعلن سير ولفرد لوسون Wilfrid Lawson (من حزب الأحرار) أن إنجلترا قد أعلنت الحرب على مصر دون مبرر عادل ودون أى استفزاز من جانب المصريين ، وأنها قد اطرحت مبدأ عدم التدخل الذى حمل الأحرار إلى مقاعد الحكم ، وأن الحكومة تجاهلت الاتحاد الأوربى وتصرفت تصرفاً طائشاً لابد أن تترتب عليه نتائج وخيمة ، وأنه ليس من شأن إنجلترا إذا ما فضل المصريون « طغياناً عسكرياً » أو أى نظام حكم آخر ، وأن إرسال الأسطول البريطانى إلى الإسكندرية هو الذى أثار المذبحة وأدى إلى كل النتائج السيئة التى ترتبت على ذلك[2] . ولاحظ جون برايت John Bright ، زميل جلادستون فى الوزارة الذى كان فى المسائل الأساسية أقرب إليه من كل زملائه الآخرين[3] ، أن لهجة المناقشات فى مجلس الوزراء قد أقنعته — فيما يتعلق بالمسألة المصرية — بأنه إما أن يوافق فى صمت على كثير مما يرى أن من واجبه أن يعترض عليه ، أو أن يصطدم اصطداماً مستمراً بزملائه ، وأنه ليس أمامه إلا أن يعتزل السياسة ، وهو ما قام به بالفعل[4] .

ولكن هذا كله لم يؤثر على سياسة الحكومة الإنجليزية التى كان يؤازرها معظم أعضاء حزب الأحرار فى سياستها الخاصة بالتدخل . أما المحافظون فإنهم لم يعترضوا على ضرب الإسكندرية ، بل على العكس لم يكتف بعض أعضاء حزب المحافظين بذلك ، بل نادوا بمزيد من التدخل . وساندت الصحافة بشدة الإجراء الذى اتخذته الحكومة ، وبدأت صحيفة « التايمز » تنادى بفرض الحماية على مصر ، استناداً إلى أن « السلام البريطانى » سيصنع لمصر ما سبق أن صنعه للهند ، وأن على الإنجليز أن يؤكدوا شخصيتهم باعتبارهم « أوصياء على الحضارة » دون كبير اكتراث بأوربا[5] .

---

(۱) Sayed Kamel, op. cit., pp. 244 — 50

(۲) Hansard, CCLXXII, cols., 162 — 198, (Commons) — July 12, 1882

(۳) Life of Gladstone, III, p. 83.

(٤) Bright's Diaries, p. 487.

(٥) جريدة « التايمز » اللندنية — عددا ۲٦ و ۲۷ يولية ۱۸۸۲ .

لهذا كله لم يعد ثمة ما يبرر الاستمرار فى إخفاء الاستعدادات العسكرية التى كانت قد بدأت منذ شهر مايو[1]. وفى ٣ يولية كان سير جارنت وولزلى (Garnet Wolseley) الذى كان قد تقرر تعيينه قائداً عاماً على الحملة المزمع إرسالها إلى مصر) قد قدم إلى اللورد تشيلدرز خطة حربية للزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذى كان من المحتمل أن يلقى فيه الإنجليز المقاومة من جانب المصريين[2] .

وقد تأثرت الحكومة الإنجليزية فى قرارها النهائى باعتبارات أخرى: فالرأى العام الإنجليزى ، وبخاصة الدوائر التجارية شديدة الاهتمام بقناة السويس ، كان شديد الحماسة للتدخل ، على حين أن الحكومة كانت شديدة الرغبة فى استرجاع سمعتها على أثر الفشل الذى منيت به فى الترنسفال وأيرلندة[3] . وفى ١١ يولية طلبت الحكومة من البرلمان أن يخصص الاعتمادات الحربية اللازمة لتدعيم القوات البريطانية فى البحر المتوسط ، وفى ٢٢ يولية صرح جلادستون فى مجلس العموم بأن من واجب إنجلترا أن تعيد السلام والنظام إلى مصر — كما صرح بأن إنجلترا مستعدة للتدخل وحدها إذا لم تتعاون معها الدول الأخرى[4] . وفى ٢١ يولية وافقت الملكة على تعيين سير جارنت ولزلى قائداً عاماً للحملة ، كما وافقت على تعيين الجنرال آداى Adye رئيساً لأركان الحرب ، وقرأ جلادستون فى مجلس العموم بياناً قال فيه إن عرابى يفرض على مصر نظاماً حربياً ويعامل الإنجليز باعتبارهم أعداء لا يمكن مصالحتهم . وفى ٢٤ يولية طلب من المجلس أن يخصص الاعتمادات التى تمكن الحكومة من التدخل فى مصر بقوة تعدادها ١٧,٥٠٠ جندى وتشمل ٢,٧٠٠ مشاة واحتياطى قدره ٣,١٠٠ جندى يمكن إرساله فى الحال . وفى ٢٧ يولية وافق مجلس العموم على

---

(١) فى نوفمبر ١٨٨١ كلف مستر جولدشمد Goldsmid بأن يجمع المعلومات الخاصة بالجيش المصرى والتحصينات القائمة فى البلاد . وقد فحص وولزلى وتشيلدرز التقريرات التى أرسلها إلى لندن بعناية حتى يصبح فى وسعهما إعداد الحملة إذا ما اقتضت الظروف . وفى وزارة الحربية كان تشيلدرز قد درس كل الاحتمالات وفى ٢٢ يولية صرح جرانفل للورد سبنسر بأن لا مفر من التدخل .

ف . و — ١٤١/١٤٢ ، تنردن لمالت بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨١ ، أوراق جرانفل الخاصة (١١٧) تشيلدرز لجرانفل بتاريخ ٢٩ يوليو ١٨٨٢ ، Fitzmaurice, op. cit., II, p. 265 — 6

(٢) Life of Childers, II, p. 90.

(٣) Bemmelen, op. cit., II, pp. 343 ff. Secret History, pp. 347 — 8.

(٤) جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ٢٣ يوليو ١٨٨٢ .

الاعتمادات — التي بلغت ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه — بأغلبية قدرها ٢٥٦ صوتاً . كما وافق على زيادة القوات العاملة ١٠٫٠٠٠ جندى ، وعلى أن تدفع الهند نفقات الفرقة الهندية[١] .

وقد رؤى عدم ضرورة إعلان الحرب ، على اعتبار أن القوات الإنجليزية ستتوجه إلى مصر باعتبارها صديقة لرئيس الدولة الذى من الواجب مساعدته على استعادة سلطته التي تضعضعت . كما رؤى استبعاد التعاون مع فرنسا — لقد اعترضت عليه الملكة اعتراضها على التعاون مع تركيا[٢]، وعارضه عدة أعضاء فى مجلس الوزراء على رأسهم جرانفل الذى صرح للملكة بأن على إنجلترا أن تستولى على مصر[٣] ، وأفهم تسو أنه يفضل التعاون مع إيطاليا على التعاون مع فرنسا[٤] . حينئذ كانت الشكوك القديمة بين الدولتين الغربيتين قد احتدمت من جديد: فقد اعتقد الإنجليز أن الفرنسيين يتحينون الفرص للنزول فى بورسعيد وأنهم يضعون الخطط للزحف السريع على القاهرة ، على حين اكتشف الأميرال الإنجليزى أن زميله الفرنسى قد أعطاه معلومات كاذبة عن عدد المدرعات الفرنسية فى قناة السويس[٥] — هذا على حين أن الفرنسيين أنفسهم كانوا مترددين فى التعاون مع إنجلترا من وراء ظهر الاتحاد الأوربى . وسنرى كيف أدى سقوط فريسينيه إلى إزاحة آخر العقبات القائمة فى وجه التدخل الإنجليزى المنفرد .

---

(١) جريدة «التايمز» اللندنية من ٢٢ إلى ٢٨ يولية ١٨٨٢ . كانت إنجلترا تأمل بإرسالها هذه الفرقة الهندية أن تظهر لأوربا مدى الموارد العسكرية التي تستقيها من إمبراطوريتها الهندية —
Life of Childers, II, p. 102.

(٢) Leters of Queen Victoria, III, p. 300 & p. 315.

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .

(٤) (إنجلترا) ، جـ ٣٩٦ ، رقم ٤٣ من تسو إلى فريسينيه بتاريخ أول يولية ١٨٨٢ .

(٥) Abulleef, op. cit., pp. 190 ff.

الفصل العاشر

مؤتمر الآستانة

أصداء ضرب الإسكندرية :

(ا) فى العالم الإسلامى [1] :

انزعج المسلمون جميعاً حين ترامت إلى مسامعهم أنباء ضرب الإنجليز للإسكندرية ، وعم هذا الشعور العالم الإسلامى جميعاً من المحيط الأطلنطى إلى شبه الجزيرة العربية وسوريا ، بل إلى الهند ، ومن السودان إلى الأناضول وغاليبولى ومقدونيا ، مما ترتب عليه اشتداد كره المسلمين للأوربيين بوجه عام والإنجليز بوجه خاص . واشتدت الحماسة لعرابى وللثورة المصرية ، وهى الحماسة التى كان أحياناً ما يشعلها المبعوثون المصريون إلى شتى أرجاء العالم الإسلامى ، وبخاصة سوريا التى بدا فيها استعداد ما للأخذ بمبادئ الحزب الوطنى المصرى .

(ب) فى أوربا :

أما فى أوربا فقد اختلف أثر ضرب الإسكندرية باختلاف البلدان . ففى روسيا هاجمت الصحافة إنجلترا وغضب القيصر من العمل المنفرد الذى قامت به وعده ماساً بمبادئ الاتحاد الأوربى [2] . وعلى حين أبدت الدوائر الرسمية فى ألمانيا تحفظاً شديداً ، ولم تعبر عن رأى قاطع إما فى صف ضرب الإسكندرية أو ضده ، فإن صحف برلين شبه الرسمية هاجمته بشدة ، وحملت على سير تشارلز دلك

---

(١) ف . و – ٢٣٨٨/٧٨ ، رسالة مرفقة برقم ٦٧٢ ، ٢٣٨٩/٧٨ ، رسائل مرفقة برقم ٧٠٨ و ٧٣٣ ، ٢٣٩٠/٧٨ ، رسالة مرفقة برقم ٨١٠ ، ف . و – ١٤٦ / ٢٤٢٥ – الرسالة رقم ٧١٢ والرسالة رقم ٢٩٣ ، ٢٤٣٧/٧٨ ، رسالة مرفقة بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٨٢ . وكل هذه الرسائل تحتوى على تقارير مرسلة من القناصل الإنجليز فى بقاع مختلفة من العالم الإسلامى . عن نشاط عرابى فى شمال أفريقيا انظر : (مصر) ، جـ ٧٤ – تلغراف من سنكفكز بتاريخ ٢٧ يونية ١٨٨٢ ، ومن علاقاته بالمهديين فى السودان انظر : Biovès, op. cit., p. 247.

(٢) (روسيا) ، جـ ٢٧٦ – رسالة جوريس رقم ٦٨ بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٨٢ ، (ألمانيا) ، جـ ٤٩ – رسالة كورصل إلى فريسينه بتاريخ ١٠ يولية ١٨٨٢ .

الذى أعلن فى مجلس العموم أن إنجلترا تتمتع بتأييد ألمانيا والنمسا لما فيا قامت به ، وأنكرت تأييد الحكومة لإنجلترا فى هذا العمل ، وأوضحت سخط الدوائر الفرنسية على العمل المنفرد الذى قامت به إنجلترا ، وأماطت اللثام عن الخلاف الناشب بين الدولتين الغربيتين[1]. وصرح هاتزفلد (Hatzfeldt) – وزير خارجية ألمانيا – للسفير الفرنسى بأن من المحتمل أن يؤدى الإجراء الذى قامت به إنجلترا إلى إفساد العلاقات بين الدول الكبرى ، ولمح إلى انزعاج روسيا وغضبها وإزماعها إيقاف أعمال المؤتمر فيا لو لم تعدل إنجلترا موقفها ، وأضاف هاتزفلد أنه قد تلقى أنباء مقلقة عن احتدام المشاعر فى مصر وعن احتمال انتقال هذا الشعور إلى البلدان المجاورة وبخاصة سوريا[2] .

وقد حاول إليوت فى ڤينا أن يبرر ضرب الإسكندرية بأن إنجلترا قد تورطت فى موقف لا يمكنها الانسحاب منه . كما فند مقالاً نقلته صحف ڤينا عن جريدة « التايمز » اللندنية التى نادت بفرض الحماية الإنجليزية على مصر ، وقال إن مثل هذه الخطوة لا تتمشى مع سياسة حكومته ولا مع التصريحات المختلفة التى صدرت فى أكثر من عشرين مناسبة عن المسئولين الإنجليز[3]. وبرغم اعتبار كالنوكى ضرب الإسكندرية حادثاً غير مناسب ، فإنه كان يأمل ألا يترتب عليه سوى أثر وقتى[4] ، وبلغ سفيرا ألمانيا والنمسا فى الآستانة لورد دفرين بأن أية خطوة أخرى تقدم عليها إنجلترا تدخل فى نطاق التحفظ الخاص « بحالة الضرورة القصوى » – بل إنهما أبديا حماسة لمواصلة إنجلترا السير فى الطريق الذى شقته دون أدنى تردد[5].

وقد أبدت الحكومة والصحافة الإيطاليتان عطفاً واضحاً على الحركة الوطنية المصرية قبل ضرب الإسكندرية : فقد وصفت صحف « أوپنيونى (Opinione) ». و « ديريتو (Diritto) و » راسنيا (Rassegna) عرابى بأنه حامل لواء استقلال مصر وحرياتها ، واشتدت فى التنديد بمحاولة إنجلترا وفرنسا القضاء على الحركة الوطنية

---

(١) رسالة كورسل السابقة .
(٢) رسالة كورسل رقم ٩٣ إلى فريسينيه بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ .
(٣) (النمسا) ، جـ ٥٢٦ ، الرسالة رقم ٦٧ من ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٨٢ .
(٤) الوثائق الفرنسية المنشورة ((D.D.F.)) ، المجموعة الرابعة هامش الوثيقة رقم ٤١٦ .
(٥) ف . و – ٧٨/٣٣٨٨ ، رسالة دفرين رقم ٦٢٤ بتاريخ ٢٤ يولية ١٨٨٢ .

المصرية تحقيقاً لأهداف مشوبة بالأنانية والجشع . وفى ٥ يولية صرح مانشينى فى البرلمان الإيطالى بأن إيطاليا تحترم النظم الوطنية التى تحققت فى مصر بطرق مشروعة ، وأن على أوربا أن لا تمس إدارة مصر الداخلية ، بل من واجبها أن تترك مصر للمصريين [1]. لهذا كله هاجمت الصحافة الإيطالية بوجه عام ضرب الإسكندرية ، وفسرته بأنه مقدمة للقضاء على الحزب الوطنى المصرى توطئة لفرض النفوذ الإنجليزى على مصر . ولا شك أن حسن معاملة عرابى للإيطاليين أثناء حركة الهجرة من مصر كان له أثره فى موقف إيطاليا من ضرب الإسكندرية [2] . وفى ١٤ يولية أبرقت الحكومة الإيطالية إلى سفيرها فى لندن تذكر أنها مع عدم علمها بالأحداث التى أدت إلى ضرب الإسكندرية ، فإنها تعتقد ، على ضوء التصريحات التى صدرت عن الحكومة البريطانية ، أن هدف هذا الإجراء لا يتعدى نزع سلاح طوابى الإسكندرية وأن حسم المسألة المصرية يجب أن يوكل إلى المؤتمر [3] .

وقد بعث لورد ليونز ، سفير إنجلترا فى باريس ، إلى حكومته يخبرها بأن ضرب الإسكندرية قد قوبل بروح طيبة ، ولكنه ، من ناحية أخرى ، توقع انتعاش شكوك الفرنسيين وأحقادهم بمرور الزمن ، بالشكل الذى من شأنه أن يفسح المجال لظهور تيارات متضاربة [4] . وصرح وزير فرنسى بأن الحكومة مطمئنة وأن مجلس الوزراء الإنجليزى لم يفاجئها بالإجراء الذى اتخذه [5] .

(ح) فى تركيا :

انضمام الباب العالى إلى المؤتمر :

اشتدت صحف الآستانة فى مهاجمة ضرب الإسكندرية وعبرت عن مخاوفها بهذا الصدد : ففسرت الإجراء الذى اتخذته إنجلترا بأنه دليل على استعدادها للتدخل

---

(١) رسائل باجت رقم ٢٤٧ و ٢٦٢ و ٣٠٦ (أ) بتاريخ ٥ و ٦ و ٨ يولية ١٨٨٢ .

(٢) رسالة باجت رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩ يولية ١٨٨٢ . غادر حوالى ٩٥٠ أوربيا معظمهم من الإيطاليين – القاهرة إلى الإسماعيلية تحت حماية ٤٠ جنديا مصريا .

(٣) Scotidis, op. cit., p. 178.

(٤) ف. و – ١٤٦/٢٤٣٥ – رسالة ليونز رقم ٨٩٨ (سرى) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) صحيفة «التايمز» اللندنية ، عدد ١٢ يولية ١٨٨٢ .

المنفرد . يضاف إلى هذا أن السلطان قرر الانضمام إلى المؤتمر ، بعد أن احتج على ضرب الإسكندرية وطالب بسحب القوات الإنجليزية التي نزلت إلى المدينة. ومن المحتمل أن قرار السلطان مرجعه أنه لقي تشجيعاً من ألمانيا والنمسا[1] بالإضافة إلى أثر وجود البارون دى رنج فى الآستانة . فقد أرسلت الحكومة الفرنسية دى رنج إلى الآستانة فى يونية ليفيد السفير الفرنسي[2] بخبرته ؛ وعزا إليه مانشيي[3] التغيير الذى طرأ على موقف دى نواى الذى أخذ يثير شتى العقبات إزاء اللهجة الواجب اتباعها مع الباب العالى دون أن يعارض مشروع التدخل العثمانى المسلح . والواقع أن دى رنج كان يعتبر نفسه حجة فى شئون مصر ، خاصة وقد لمسنا ما أحرزه من نجاح فى علاقاته بالوطنيين . لهذا اتهم كلا من دى نواى ووزارة الخارجية الفرنسية بعدم إدراك حقيقة مصلحة فرنسا. وكان من رأيه أن أحسن حل للمسألة المصرية هو تعيين حليم والياً على مصر والاتفاق مع الحزب الوطنى وتهدئة جميع الأطراف المعنية . وقد انزعجت الصحافة الإنجليزية، كما انزعج الساسة الإنجليز لوجود دى رنج فى الآستانة فى هذه الآونة، خاصة وقد أشيع قرب تعيينه ممثلاً مؤقتاً لفرنسا فى مصر . وفسر لورد ليونز احتمال تعيين دى رنج من جديد فى مصر بأنه يعنى تأكيد ما تردد من وقوع دى فريسينيه تحت تأثير بعض الفرنسيين ذوى المكانة ممن كانوا يحبذون الاتفاق مع عرابى ، وبخاصة دلسپس الذى يبدو أن اطمئنانه إلى سلامة قناة السويس كان نتيجة « لاتفاقه مع عرابى »[4] .

وقبيل ضرب الإسكندرية لم يكترث دى رنج بوجهة نظر دى نواى ، فقابل السلطان الذى اصطنع الدهاء وشجعه على الكلام حتى يستغل إجاباته. وبرغم أن

---

(١) (ألمانيا) ، جـ ٤٩ — رسالة كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٨٢ . عزا كالنوكى ضرب الإسكندرية إلى تلكؤ السلطان فى القيام بعمل ما . وكان من رأيه أن إرسال القوات العثمانية سيقضى على احتمال قيام المسلمين بالثورة على المسيحيين ويخفف حدة التعصب الدينى . (النمسا ، جـ ٥٣٦ — ثلاث رسائل من ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ١٢ يولية وأول أغسطس ١٨٨٢) .

(٢) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — ليونز إلى جرانفل بتاريخ ٦ يونية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ١٧٠ / ٣٢١ (أ) — مسودة الرسالة رقم ٢٥٥ من پاجت إلى جرانفل بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ١٤٦/ ٢٤٣٠ ، الرسالة رقم ٦٢٥ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ يونية ١٨٨٢ . وقد أكد فريسينيه لليونز أنه لم يفكر فى الإطلاق فى سند عرابى ، وأنه كان يرى أن حسم المسألة المصرية معناه اختفاء عرابى . (نفس الملف ، رقم ٦٦٣ « سرى» من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ يولية ١٨٨٢) .

عبد الحميد كان قد وعد دفرين بأنه لن يرسل مندوباً إلى المؤتمر ، فإنه أعلن بعد مقابلته لدى رنج أن هذا الأخير أقنعه بالعدول عن قراره السابق ، وأنه اعتبر نصيحة دى رنج له صادرة عن الحكومة الفرنسية . كما ذكر للقائم الألمانى بالأعمال أن دى رنج نصحه بطلب مساعى ألمانيا الودية لدفع فرنسا إلى التدخل . وكلف السلطان رجاله بأن يبلغوا هذا التصريح إلى كل مترجمى السفارات وكل المتصلين بالقصر لاستقاء الأنباء . لهذا صدرت التعليمات إلى دى رنج بالعودة إلى بوخارست[1] .

وعزا القائم الألمانى بالأعمال فى الآستانة (هرشفيلد (Herschfeld) التغير المفاجئ الذى طرأ على سياسة السلطان إلى ما فهمه من دى رنج من رغبة فرنسا فى الوصول إلى حل وسط مع الحزب الوطنى ، وأن لابد من إقناع بزمارك ببذل مساعيه الودية فى سبيل تحقيق هذا الهدف[2] . وحين عاد دى رنج إلى بوخارست صرح بأن ضرب الإسكندرية يبرر فى نظر المسلمين إرسال السلطان قواته إلى مصر ، لأن هذا يظهره بمظهر العامل على إنقاذ مصر من الاحتلال المسيحى — وهى حجة لم تتوفر من قبل[3] . كما صرح بأن السلطان عبر له عن رغبته فى انضمام مندوب عثمانى إلى المؤتمر بشرط ألا يثير المندوبون مسألة التدخل المسلح حتى وإن قامت به القوات التركية[4] .

وبدأ السلطان حملته الجديدة بالاحتجاج على نزول البحارة الإنجليز إلى الإسكندرية ، وطالب الباب العالى بسحب هذه القوات على اعتبار أن الخديو ودرويش كانا يقومان باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرار الأمن والنظام . وردت الحكومة الإنجليزية بأن الهدف من نزول البحارة الإنجليز إلى الإسكندرية هو

---

(١) من بعثة دى رنج انظر : (تركيا) ، جـ ٤٥٢ ، رسالتان من دى رنج ودى نواى إلى مدير الملاقات الخارجية ورسالة من فريسينيه إلى دى رنج بتاريخ ٩ يولية ، ورسالة من دى نواى إلى مدير الملاقات الخارجية بتاريخ ١٢ يولية ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ٣٣٨٧/٧٨ ، الرسائل رقم ٥٥٩ و ٥٦٢ (أ) و ٥٧٥ و ٥٨٢ من دفرين إلى وزارة الخارجية .

(٣) كان هذا أيضاً رأى صحيفتى « وقت » و « حقيقت » اللتين شنتا حملة عنيفة على إنجلترا على أثر ضرب الإسكندرية (ف . و — ٣٣٨٨/٧٨ ، ملاحق برسائل دفرين رقم ٦٣٧ و ٦٥٨ و ٦٦٧ و ٦٧٠ و ٦٧١) .

(٤) ف . و — ٢١٣٢/١٤٧ ، صورة من رسالة هوايت إلى جرانفل بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢ .

إعادة النظام إلى المدينة، وأنه لا يتعدى كونه إجراءً بوليسياً لا يستهدف الاحتلال الدائم ، وأن هذه القوات ستواصل الدفاع عن الخديو ، على اعتبار أن السلطان لم يقم بأية خطوة للمحافظة على سلطته هو أو على سلطة توفيق. كما عبرت الحكومة الإنجليزية عن شدة رغبتها فى المحافظة على سيادة السلطان على مصر ، وعن صعوبة تحقيق هذا الهدف فيما لو لم يقم السلطان بأية خطوة تؤكد سلطته ، وظل يعارض الإجراءات المؤقتة التى اتخذتها إنجلترا وغيرها من الدول[1]. وعاد دفرين إلى تهديد السلطان بما أشيع عن رغبة بعض الساسة فى إقامة حكومة عربية مستقلة فى مصر ، فرد عبد الحميد بأن قيام أية حكومة عربية فى مصر معناه الإضرار بمصالح إنجلترا وتركيا معاً ، لما يترتب عليه من إضعاف النفوذ الإنجليزى فى الهند. وهنا اعترف دفرين بالتقاء مصالح إنجلترا وتركيا فى مصر ، وأكد وجوب قيام تحالف سرى بين البلدين هدفه الحيلولة دون نمو نفوذ الدول الأخرى ، بل والنيل منه . وعزا عبد الحميد امتناعه عن إرسال قواته إلى مصر إلى ما أكده له أسعد بعد عودته من مصر من شدة ضعف مركز توفيق : ففى حالة استرداد الخديو سلطته بالقوة المسلحة ، يكون معنى سحب هذه القوة تكرار نفس القصة وتجدد الأزمة [2] . وأخيراً اقترح السلطان تعيين حليم . فكان رد دفرين أن إنجلترا غير مستعدة للتضحية بتوفيق فى نظير الحصول على تدخل السلطان[3] .

وفى ١٨ يولية أعلن سعيد باشا — الصدر الأعظم — لسفراء الدول الكبرى أن تركيا قررت الانضمام إلى المؤتمر ، وفى ٢٤ يولية اشترك هو وعاصم باشا — وزير الخارجية — فى حضور الجلسات [4] . وفى الحال وافقا على مذكرة ١٥ يولية وأعلنا

---

(١) ف . و — ١٤١/١٥٣ ، رسالة دفرين رقم ٤١٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢ .

(٢) حين عاد أسعد إلى الآستانة بذل كل ما فى وسعه لإثناء السلطان عن إرسال قواته إلى مصر ، على اعتبار أن هذا الإجراء لا بد أن يثير الرأى العام ضد الخلافة . واقترح أن يكون الهدف من إرسال هذه القوات — إذا ما أرسلت بالفعل برغم تحذيره — هو مساندة الحزب الوطنى ، وبذلك تحل سلطة السلطان محل سلطة عرابى . كما يبدو أن أسعد كان شديد الحماسة لخلع توفيق . (ف . و — ٧٨/٣٣٨٨ ، ملحق برسالة دفرين رقم ٦٤٥ بتاريخ ٢٤ يولية ١٨٨٢) .

(٣) نفس الملف السابق ، رسائل دفرين رقم ٦٠٦ (سرى) و ٦١١ و ٦٢٢ بتاريخ ١٦ و ١٧ و ٢١ يولية ١٨٨٢ .

(٤) وحينئذ ترك كورق رياسة الجلسات لسعيد باشا .

أن الحكومة العثمانية على استعداد لإرسال قواتها إلى مصر وفقاً لما جاء فى هذه المذكرة ، وأضافا أن « الاحتلال الأجنبي القائم » فى مصر لابد أن ينتهى بمجرد نزول القوات العثمانية إلى الإسكندرية[1] . وفى اليوم التالى صرح المندوبان العثمانيان بأن مصر لا تمر بوضع ثورى ، وأن النزاع بين عرابى والخديو لا يصل إلى مستوى إعلان الثورة على السلطان . وأضافا أن السلطان لو خير بين إغضاب أوربا واستدامة سلطته باعتباره خليفة للعالم الإسلامى ، لن يتردد فى اختيار الصفة الأخيرة . وصرح السلطان ذاته بأن توفيق قد اغتصب الحكم بصفة غير شرعية وأنه حاكم يتصف بالعجز لم يوافق هو على اعتلائه العرش ، وأن من المستحسن وضع حد لحكمه والامتناع عن مساندته ، هذا فى الوقت الذى جرى فيه استفزاز عرابى وحمله على خوض غمار الحرب ، دون أن يدرى من استفزوه أن باستطاعته الانتصار على أعدائه[2] .

على أن ممثلى الدول الكبرى — بناء على اقتراح تقدم به دفرين — طالبوا السلطان فى جلسة ٢٦ يولية بأن يصدر إعلاناً يسند فيه الخديو ويعلن عصيان عرابى . وصرحت الحكومة البريطانية فى الوقت نفسه بأنها لن تسحب قواتها أو تخفف استعداداتها ، على اعتبار أن سلبية السلطان إزاء الموقف فى مصر هى التى ألقت عليها عبء حماية المصالح الإنجليزية ودعم سلطة الخديو وإقرار الأمن فى مصر[3] . كما طالبت الحكومة الإنجليزية بتحديد شروط إرسال القوات العثمانية تحديداً كافياً ، وتجنب كل غموض حول هذه المسألة وذلك بأن يصدر السلطان تصريحه قبل إرسال قواته ، وذهبت إلى أن عقد أى اتفاق حزبى لا يتم إلا بين دولتين مشتركتين بالفعل فى القتال ، ومعنى ذلك أن إنجلترا — فى ظل الظروف القائمة بالفعل — لن تعقد اتفاقاً إلا مع الباب العالى[4] . وفى تلك الأثناء صدرت التعليمات إلى سيمور بأن

(١) الكتب الزرق (B.B) ، جـ ١٧ ، رقم ٤٨٧ .

(٢) Life of Dufferin, p. 314. كان عرابى قد بعث رسائل إلى السلطان (بتاريخ ١٨ مارس و ١٠ و ١٤ مايو) يعلن فيها ولاءه وتصميمه على عدم السماح للأجانب بالتدخل فى شئون مصر . (ف . و — ٣٣٨٩/٧٨ ملحق بالرسالة رقم ٧١٥) .

(٣) ف . و — ٣٣٧٨/٧٨ ، مسودة رسالة دفرين رقم ٤٣٩ و ٣٣٧٩/٧٨ ، مسودة من دفرين بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢) .

(٤) ف . و — ٣٣٨٨/٧٨ ، ملاحق بالرسالة رقم ٦٧٨ ، ٣٣٩١/٧٨ ، تلغراف دفرين رقم ٢٩٢ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٨٢ .

من واجبه ، فى حالة وصول أية سفن تركية تحمل جنوداً ، إلى بورسعيد أو الإسكندرية أو إلى أى مكان آخر ، أن يخبر القائد التركى بمنتهى اللباقة أنه ينتظر من حكومته أن تزوده بمعلومات عن الاتفاق العسكرى المزمع عقده بين إنجلترا وتركيا فيما يتعلق بتعاون الدولتين ضد « العصاة » ، وأن هذه المعلومات لم تصله بعد ، وبالتالى فإن إرسال القوات التركية سابق لأوانه ومبعثه بعض اللبس ، وأن لديه تعليمات تكلفه بأن يرجو القائد التركى أن يتوجه إلى كريت أو إلى أى مكان آخر وأن يرسل إلى الحكومة التركية فى طلب التعليمات اللازمة لأنه (سيمور) لا يستطيع السماح للقوات التركية بالنزول إلى الأراضى المصرية وأن لديه من الأوامر ما يجعله يتصدى لمثل هذه المحاولة ويوقفها إذا لم تتمش مع هذه النصيحة[1] . وكانت هذه الاحتياطات الإنجليزية مرتبطة بإصرار الصدر الأعظم على تأكيد إخلاص عرابى وولائه للسلطان ، وتصريحه بأن إعلان عصيان عرابى لا معنى له وأنه لابد أن يؤدى إلى تعقيد الموقف فى مصر ، وأن الباب العالى لم يفكر فى إصدار الإعلان قبل نزول القوات التركية إلى مصر . على أن سعيد باشا ، أمام تهديدات دفرين ، وعد بإرسال الإعلان رسمياً إلى السفارة الإنجليزية قبل قيام القوات التركية ، على أن ينشر بعد نزولها . ثم أعلن فى المؤتمر أن الإعلان سيبلغ إلى ممثلى كل الدول العظمى[2] . وفى الوقت نفسه واجه سعيد وعاصم المعارضة من جانب بقية الوزراء العثمانيين ، بسبب رغبتهما فى توثيق علاقة تركيا بإنجلترا فى هذه الآونة على اعتبار أن ذلك خير وسيلة لإبقاء مصر تحت سيادة السلطان ، إذ فسر الوزراء هذا الاتجاه على أنه يعنى التضحية بمصالح تركيا لحساب إنجلترا[3] . وقد طلبت إنجلترا من ألمانيا أن تبذل مساعيها الودية لإقناع السلطان بإعلان عصيان عرابى[4] ، فاشتركت ألمانيا والنمسا فى الضغط على السلطان فى سبيل تحقيق هذا الغرض . وبذل السفير الفرنسى كل جهده لإقناع الباب العالى بعدم عقد الاتفاق الحربى مع إنجلترا ، فاعتقد دفرين

(١) مسودة تلغراف دفرين رقم ٤٨٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ٣٣٨٩/٧٨ ، رسالتا دفرين رقم ٦٨٩ و ٦٩٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١ و ٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف ، رسالة دفرين رقم ٧٤٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) (ألمانيا) ، جـ ٤٩ ، كورسل إلى فريسنيه بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٨٢ .

أن من المحتمل أن يكون هدف فرنسا هو عرقلة إرسال القوات التركية إلى مصر [1] . لهذا كان لدى الوزراء الأتراك ما يبرر توقعهم أن تتأزم العلاقات بين إنجلترا وفرنسا ، وأن الباب العالى ، على أى حال ، سينتهز الفرصة للتدخل ليحصل لتركيا على بعض المزايا فى نهاية الأمر . وأدى هذا إلى الزج بالحكومة الألمانية فى موقف حرج ؛ فقد كان عليها أن تمتنع عن اتخاذ أى خطوات من شأنها إقحام ألمانيا فى الخلافات الناشبة ، بل تستعمل كل ما لديها من نفوذ للحيلولة دون نشوب حرب أوروبية عامة[2] . لهذا رأت دوائر برلين أن أحسن الوسائل الواجب اتباعها هو توخى خطة الحياد الدقيق ، وأعلن هاتزفلد أن كل دولة ملزمة بأن تجرى وراء مصالحها الخاصة فيما يتعلق بالمسألة المصرية ، على أن يكون الحل النهائى فى أيدى الدول جميعاً [3] .

وكان يخشى أن تنتهز روسيا الموقف لتجدد بعض ادعاءاتها القديمة التى رُفضت فى مؤتمر برلين ، خاصة وأنها كانت قد انتهزت فرصة الحرب البروسية الفرنسية التى نشبت فى عام ١٨٧٠ وألغت بعض بنود صلح باريس (١٨٥٦)[4]. وكان الرأى العام الروسى متعطشاً لأخذ ثأره من إنجلترا التى حولت النصر الروسى إلى هزيمة بإصرارها على إعادة النظر فى صلح سان ستفانو (١٨٧٨) — ولم يكن هذا ليتأتى إلا بتحويل المسألة المصرية إلى مسألة لكل الدول الحق فى الاشتراك فيها طبقاً لضمان جماعى ، والتصدى لاحتمال احتلال إنجلترا لقناة السويس التى كانت روسيا فى حاجة إليها لضمان مواصلاتها فى المستقبل مع سيبيريا[5]. واشتدت الصحف الروسية بوجه عام فى مهاجمة إنجلترا ، واتهمتها بأنها قد أعدت قواتها للاستحواذ على مصر[6]. وفى الواقع إن جيرز قد امتعض لعدم اهتمام الدول الكبرى — باستثناء فرنسا —

(١) ف . و — ٣٣٨٩/٧٨ ، رسالتا دفرين رقم ٧١٣ و ٧١٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) صحيفة « التايمز » اللندنية — عدد ٢٥ يولية ١٨٨٢ .

(٣) رسالة كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) صحيفة « التايمز » اللندنية — عدد ١٥ يولية ١٨٨٢ .

(٥) Wallace, Egypt and The Egyptian Question, p. 94.

(٦) ف . و — ٢٤٣٥/١٤٦ ، صورة من رسالة ثورنتون رقم ٢٤٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ .

بالبرنامج الذى قدمه كأساس للمناقشات فى المؤتمر [1] . وكان من رأيه أن المؤتمر قد استمر فى مناقشة المسألة المصرية فى حلقة مفرغة ، على حين أن كل الدلالات كانت تشهد بأن إنجلترا تهدف إلى حسم هذه المسألة مقدماً بالقيام بعمل منفرد . كما بدا له أن المفاوضات لا هدف لها إلا المحافظة على المظاهر وإقرار الأمور الواقعة . لهذا صممت الحكومة الروسية على الامتناع عن حضور الجلسات فيما لو لم تتفق الدول على برنامج محدد بوضوح من الواجب اتباعه بحزم وإجماع . بل إن القيصر كان يعارض فى استمرار روسيا فى حضور جلسات المؤتمر على أى حال ، ولكن حين أعلن الباب العالى استعداده لإرسال قواته إلى مصر ، كلف جيرز أونو Onou — القائم الروسى بالأعمال فى الآستانة — بأن يشترك فى المناقشات طالما يبدو أنها مثمرة [2] .

وقد أدى اتجاه روسيا إلى رغبة الحكومة الإنجليزية فى انفضاض المؤتمر ، وإن كانت أميل إلى أن يتم ذلك طبقاً لاقتراح يصدر عن دولة أخرى [3] . لهذا ألغيت التعليمات التى سبق إرسالها إلى أونو ، على اعتبار أن إنجلترا سترفض إحلال القوات التركية محل القوات الإنجليزية. فقد أصبح من الواضح أن إنجلترا لم ترفض التعاون مع تركيا ، بل إن عقدة الموقف أن الباب العالى لم يوافق على إصدار بيان إعلان عصيان عرابى وهو البيان الذى طالبت به كل الدول ، وسعى إلى فرض شروط لا يمكن الموافقة عليها : كسحب القوات البريطانية وعدم تدخل أوربا فى حل مسألة تسريح الجيش المصرى ، وأن إنجلترا لا ترغب إلا فى المحافظة على حريتها فى العمل إذا ما أصرت تركيا على هذه الشروط [4] .

حينئذ أبدى الأتراك حماسة شديدة للمؤتمر عزاها هاتزفلد إلى خشيتهم أن تتركهم

---

(1) (روسيا) ، جـ ٢٦٧ ، رسالة جورجس رقم ٧٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(2) نفس الملف السابق ، رسالة جورجس إلى فريسينيه بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٨٢ . ف و — ١٥٣/١٤١ ، رسالة دفرين رقم ٢٥٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ يولية .
ف . و — ٢٤٣٥/١٤٦ ، نسخة من تلغراف ثورنتون رقم ٢٤٤ .

(3) ف . و — ٣٣٧٩/٧٨ ، مسودة الرسالة رقم ٤٤٩ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(4) ف . و — ٤٣٥/١٤٦ ، نسخة من رسالة جرانفل رقم ٢٣٤ إلى ثورنتون بتاريخ ٣١ يولية ١٨٨٢ .

أوربا يواجهون إنجلترا وحدهم . وكان هاتزفلد ضد إنهاء أعمال المؤتمر ، على أمل أن تشترك الدول جميعاً فى حل المسألة المصرية بدلاً من ترك هذا الحل للعمل المنفرد الذى تقوم به إنجلترا[1] . ومن الأسباب التى جعلت السلطان يرغب فى استمرار أعمال المؤتمر أنه كان يأمل أن يثير الخلاف بين المندوبين ، وبذلك يستطيع ممثلو تركيا أن يطيلوا المناقشات فى الوقت الذى يرسل فيه السلطان قواته إلى مصر دون أى اتفاق سابق مع الحكومات الأخرى . على أن المندوبين سرعان ما تبينوا هذا الهدف ، وأدركوا خطورة استمرار جلسات المؤتمر[2] : فقد كان من المستحيل إخفاء الاستعدادات الحربية الجارية فى العاصمة التركية وفى الولايات . يضاف إلى هذا أن السلطان عقد قرضاً قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه تركى ، كما تفاوض مع بنوكيى جى غلطة حول قرض آخر بالقيمة نفسها وقرض ثالث مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه . وشاع أن القوات التركية تميل إلى عرابى . بل أكد ضابط تركى لبعض الجنود أن السلطان يزمع إرسال قواته لمساعدة عرابى ضد الإنجليز[3] . وفى الآستانة اشتدت الحماسة لعرابى الذى خطب له فى المساجد ، وفى سوريا وفلسطين وطرابلس الغرب أحرز عرابى قسطاً وافراً من الشعبية . بل لقد أرسل خطاب غفل من الإمضاء إلى السلطان يهدده بالخلع إذا ما ضعف للدرجة التى تجعله يعلن عصيان عرابى[4] . وقد عبرت صحيفة « الحوادث » الصادرة فى الآستانة عن رأى بعض الدوائر ، فاشتدت فى مساندة عرابى وقالت إن الطاعة المطلقة لا يستحقها إلا شخص السلطان ، وأنه لا يوجد ما يبرر طاعة الخديو باعتباره ممثلاً للسلطان إلا بمقدار وفائه بالشروط الواردة فى فرمان توليته . وأضافت أن عرابى وغيره من المصريين ليسوا من رعايا الخديو وأن السلطان لا يستطيع أن يعلن عصيان عرابى لأنه لم يطع أوامر الخديو ، أو أن يعلن عصيان شخص آخر يرفع راية العصيان ضد باى تونس[5] .

---

(١) (ألمانيا) ، ج ٤٩ ، رسالتان من كوربل إلى دكلير بتاريخ ١١ و ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ٧٨/٣٣٨٩ ، رسالة دفرين رقم ٧٧٧ إلى وزارة الخارجية ، (تركيا) ، ج ٤٥٢ ، نواى إلى دكلير بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ٧٨/٣٣٨٩ ، الرسالة رقم ٦٦١ ، Sayed Kamel, op. cit., pp. 90ff.

(٤) (تركيا) ، ج ٤٥٢ ، رسائل دى نواى بتاريخ ٥ و ١٦ و ٢٦ و ٢٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) ف . و — ٧٨/٣٣٨ ، ملحق بالرسالة رقم ٧١٠ .

حماية قناة السويس :

حاولت إنجلترا بعد ضرب الإسكندرية أن ترضى الدول الأخرى ، وبخاصة فرنسا وإيطاليا ، وأن تضمن موافقة الاتحاد الأوروبى على تدخلها المنفرد. ولما كانت قناة السويس تهم كل الدول التجارية ، فإن حجة حمايتها من الجيش المصرى وفرت الفرصة للتعبير عن مخاوف إنجلترا وضمان حسن نية الدول الأخرى التى يعنيها الأمر . ولهذا اقترحت على فرنسا فى ١٢ يولية أن تشترك الدولتان فى احتلال القناة ضمانا لسلامتها ، على اعتبار أن من الممكن أن تعتبر الحكومة المصرية العمل الذى قام به الأميرال سيمور فى الإسكندرية وإرسال الأسطول الفرنسى إلى بورسعيد دليلاً على قرب التدخل ، وبالتالى قد تحاول سد مداخل القناة ، على أن يكون من المفهوم أن يغطى «بروتوكول النزاهة» أى إجراء يقصد به حماية القناة وأن من واجب الدول الكبرى والباب العالى أن تقترح هذا العمل أو تضمنه ، وأن يتم على وجه السرعة[1] .

ولم يستطع فريسينيه أن يفهم الهدف من اقتراح جرانفل ، فرأى ضرورة تقديمه إلى المؤتمر ، وأخبر ليونز أن على الحكومة الفرنسية أن تقدم الاقتراح إلى مجلس النواب ، وأنها لن توافق عليه إلا إذا حصلت على تفويض من كل الدول. وفى ١٥ يولية وافق مجلس الوزراء الفرنسى على هذا الاقتراح ، ثم كلف فريسينيه تسو بالحصول على موافقة جرانفل على الاقتراح حتى يمكن تقديمه فى الحال إلى المؤتمر. كما أخبر ليونز أن على سفيرى إنجلترا وفرنسا — فى حالة رفض الباب العالى الإجابة على مذكرة المؤتمر أو التفكير فى التدخل العسكرى الفعلى — أن يحددا فى الحال الطريقة المثلى للتدخل الأوروبى[2] . وحتى يتسنى له ضمان موافقة البرلمان الفرنسى على أى إجراء فعال خاص بمصر ، وجب عليه أن يوضح للبرلمان أنه قدم المسألة للمؤتمر فى أقرب فرصة . وكان يأمل أن لا تتوانى الحكومة الإنجليزية فى التعاون معه بقصد حفز المؤتمر على تكليف الدولتين بحراسة القناة ، على أن يترك لهما تحديد الوقت المناسب

(١) (إنجلترا) ، جـ ٧٩٦ ، صورة رسالة من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى ليونز بتاريخ ١٣ يولية ١٨٨٢ .

(٢) نفس الملف السابق — تلغراف بتاريخ ١٣ يولية ورسالتان إلى تسو بتاريخ ١٥ و١٦ يولية ١٨٨٢ .

للقيام بإجراءات فعالة وتحديد ماهية هذه الإجراءات دون الرجوع إلى المؤتمر . كما صرح بأن البرلمان الفرنسى شديد الحساسية لاحتمال انعزال فرنسا عن أوربا ، وبالتالى لن يوافق على تفويض الحكومة فى اتخاذ إجراءات لم يوافق عليها المؤتمر مسبقاً ، وأنه ما إن يحصل على موافقة البرلمان حتى يدخل فى التفاصيل الخاصة بالدور الذى على كل من الدولتين أن تقوم به ، على أن يعد البرنامج ضباط أكفاء من الإنجليز والفرنسيين . وأشار من بعيد ، وبشكل غامض ، إلى الميزة التى قد تعود على فرنسا وإنجلترا من تدخلهما معاً فى مصر لحسم المسألة المصرية برمتها[1].

وكان الرأى العام الفرنسى فى الواقع شديد الانقسام حول السياسة الواجب اتباعها إزاء مصر . فلم يبد من الفرنسيين أى استعداد لمساندة التدخل المنفرد من جانب فرنسا ، خاصة وقد سبق أن هوجم جمبتا باعتباره خطراً على السلام — كما أن أولئك الذين كانوا يرغبون فى المحافظة على النفوذ الفرنسى فى مصر لم يكونوا على استعداد للسماح لإنجلترا بالتدخل المنفرد[2]. وفى تلك الأثناء احتدمت المعركة الصحفية بين جمبتا وفريسينيه إزاء المسألة المصرية — وظهر لدى الرى العام اتجاهان متميزان : أحدهما ينادى بالانفصال عن إنجلترا فيما يتعلق بالمسألة المصرية والسير وراء زعامة ألمانيا ، والآخر — يتزعمه جمبتا — ينادى بالمحافظة على التحالف مع إنجلترا دون أدنى مواربة . واتهم هذا الفريق فريسينيه بالخضوع لبزمارك، على حين أن فريسينيه، فيما لو تبينا آراءه الحقيقية من المقالات الصحفية التى يحتمل أنها كتبت بإيحائه ، كان على استعداد لمعارضة إنجلترا لو اقتضى الأمر ، هذا برغم ميله إلى المحافظة على التحالف مع إنجلترا مع الاحتفاظ لفرنسا ببعض المزايا[3] ؛ فلو أمكنه الحصول على مساندة البرلمان والرأى العام ، لما تردد فى الانضمام إلى إنجلترا فى التدخل فى مصر . ولكنه حين تحقق من استحالة ذلك ، رأى أن التدخل التركى أقل ضرراً من التدخل الإنجليزى المنفرد . على أنه لم تتح له فرصة بلورة هذه الفكرة التى رأى

(1) ف . و — ٢٤٣٢/١٤٦ ، رسالة ليونز رقم ٧٢٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يولية ١٨٨٢.

(2) Carroll, French Public Opinion... etc, p. 92.

(3) ف . و — ٢٤٣١/١٤٦ ، رسالة ليونز رقم ٧٠٩ (سرى) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يولية ١٨٨٢ .

أن من الممكن أن توفر أساساً للتفاهم مع دول القارة ضد إنجلترا ، وذلك لأن الصحافة — دون استثناء تقريباً — هاجمت هذا المشروع . فقد خشى الفرنسيون أن يؤدى وجود القوات التركية فى مصر إلى مواجهة فرنسا للجهاد الذى يشنه عليها رعاياها المسلمون فى شمالى إفريقيا[١] .

وكان لدى فريسينيه — فى الوقت نفسه — ما يحمله على الاعتقاد بأن من المحتمل أن تحبذ روسيا وإيطاليا حصول أية دولة تتدخل فى مصر على تفويض من المؤتمر ؛ على حين تعلن النمسا وألمانيا أنهما — برغم عدم رغبتهما فى التدخل ضد أية دولة ترى من الضرورى إرسال قواتها إلى مصر — لا ترغبان فى التدخل ضد هذه الدول ، لأن مصالحهما لم تمس بشكل مباشر. لهذا رأى فريسينيه أنه فى حالة ما إذا منح المؤتمر فرنسا وإنجلترا تفويضاً كاملاً أو اشتركت معهما دولة ثالثة (يعنى إيطاليا)، تسهل مهمته إزاء البرلمان الفرنسى[٢] . ووافق جرانفل على اشتراك إيطاليا فى المؤتمر ، حتى تتبين الدول استعداد إنجلترا للتعاون مع الآخرين[٣]، وكلف ليونز بأن يقدم الاقتراحات التالية[٤] إلى وزارة الخارجية الفرنسية :

أنه ما لم يوافق الباب العالى على التدخل المباشر ، لابد من أن تكلف الحكومتان الإنجليزية والفرنسية ممثليهما بأن يبلغا السفراء الآخرين — الذين كانوا قد تلقوا بالفعل اقتراحات الدولتين فى ١٩ يولية — بأن فرنسا وإنجلترا لم يعد باستطاعتهما الاعتماد على التدخل التركى ، وأنهما ، لما كانتا تريان ضرورة التدخل المباشر للحيلولة دون حدوث خسائر جديدة فى الأرواح والقضاء على الفوضى ، قررتا إشراك دولة ثالثة — متى ما كان ذلك ممكناً — فى وضع خطة لتنسيق الوسائل الحربية اللازمة لحل الموقف ، إلا إذا رأى المؤتمر ما يخالف ذلك ، وأن عليهما أن تتشاورا فى الحال حول توزيع العمل ، وأن تدخل قناة السويس فى نطاق الخطة العامة لتدخل الحلفاء .

ويلغ فريسينيه ليونز أنه سيكلف سفير فرنسا فى الآستانة بأن يقترح على المؤتمر

---

(١) Carroll, op. cit., pp. 92 — 3.

(٢) ف . و — ١٤٦ / ٢٤٣٢ ، رسالة ليونز رقم ١٥١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ يولية ١٨٨٢ .

(٣) Fitzmaurice, II, p. 271.

(٤) ف . و — ١٤٦ / ٢٤٣٢ ، رسالة جرانفل رقم ٥٠٣ إلى ليونز بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٨٢ .

تعاون دولة ثالثة ، وأنه سيخوله إبلاغ السفير الإيطالى بأن فرنسا وإنجلترا ترحبان بشدة بتعاون إيطاليا معهما[1] . كما سأل جرانفل السفير الإيطالى فى لندن عما إذا كانت إيطاليا على استعداد للاشتراك مع إنجلترا فى أية عمليات عسكرية فى مصر، وعما إذا كانت على استعداد للتعاون مع إنجلترا وفرنسا بهذا الصدد ؛ فكان رد منابريا أن إيطاليا على أتم استعداد ، على أن يكون مفهوماً أن هذا التصريح لا يعبر إلا عن رأيه الشخصى[2] . كما أن جرانفل كلف باجت بأن يخطر مانشينى بأن الحكومة الإنجليزية ترحب بتعاون إيطاليا معها فى الزحف إلى داخل مصر فى القريب العاجل ، وأن إنجلترا مستعدة للقيام بهذا العمل حين يصبح واضحاً أن الفرنسيين غير متحمسين للتعاون معها[3] .

ولم تكن إيطاليا مستعدة للتدخل الحربى فى مصر — إذ أن ديربتيس Depretis — رئيس وزراء إيطاليا — كان يرى ضرورة حصول إيطاليا على تفويض رسمى من أوربا قبل أن تشترك مع إنجلترا فى التدخل . كما أنه — من ناحية أخرى — كان شديد الاقتناع بأن الموقف يلزم الأتراك بالعمل بإخلاص وإبداء حسن نيتهم ، مما يوفر على إيطاليا عناء التدخل من جانبها[4] . وصرح مانشينى Mancini — وزير الخارجية الإيطالية — بأنه يرغب فى انتظار قرار المؤتمر بخصوص الاقتراح المقدم له عن التدخل التركى ، خاصة وأن الأتراك قد قبلوا مذكرة ١٥ يولية المشتركة دون تعديل أو تحفظ ، وأبدوا من الدلائل ما يشير إلى استعدادهم الفعلى لتنفيذ مضمونها . فحتى يثبت تهربهم من مسئولياتهم ، يصبح من السابق لأوانه التفكير فى أى شكل آخر من أشكال التدخل[5] .

---

(١) نفس الملف السابق ، رسالة ليونز رقم ١٠٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يولية ١٨٨٢.

(٢) ف . و — ١٥٣/١٤١ ، صورة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٤٦ إلى باجت بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ٢٤٣٣/١٤٦ ، صورة من تلغراف وزارة الخارجية رقم ٢٦٩ إلى باجت بتاريخ ٢٦ يولية ١٨٨٢ .

(٤) ف . و — ٢٤٣٤/١٤٦ ، صورة من رسالة باجت رقم ٩١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) ف . و — ٢٤٣٥/١٤٦ ، صورة من رسالة باجت رقم ٣٢٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ ، ف . و — ١٥٣/١٤١ ، نسخة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٦٠ إلى باجت بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٨٢ .

ولم يسبق للسياسة الإنجليزية أن هيأت الحكومة الإيطالية للاعتقاد باحتمال انفصام عرى الوفاق الإنجليزي-الفرنسي حول مسائل البحر المتوسط . فقد كان من السابق لأوانه توقع انضمام إنجلترا إلى الحلف الثلاثى ، فى الوقت الذى لم تتصور فيه الحكومة الإيطالية أن يؤدى انهيار الحكم الثنائى الإنجليزى الفرنسى فى مصر إلى تهيئة الفرصة لإيطاليا لإقناع جلادستون بالاعتماد على إيطاليا وحلفائها. يضاف إلى هذا أن فرنسا كانت قد ضغطت على إيطاليا فى أواخر عام ١٨٨١ ، وهددتها ليس فقط بالتغلغل فى طرابلس الغرب ، بل بالعداء المباشر ، إذا ما ناصبت فرنسا العداء بصدد المسألة المصرية. بل إن فريسينيه أخطر دوائر روما بأن فرنسا ستعتبر استحواذ إيطاليا على الدور المخصص لفرنسا فى مصر عملاً عدائياً ، وكذلك الحال بالنسبة إلى احتلال إيطاليا قسطاً من الأراضى المصرية فى حالة عدم اشتراك فرنسا[1] .

أما بزمارك فكان ضد إصدار المؤتمر أى تفويض ، على اعتبار أن ذلك يضع أوربا المسيحية فى جانب والعالم الإسلامى فى جانب آخر. وكان من رأيه أن على فرنسا أو إيطاليا أو أية دولة أخرى أن تتدخل على مسئوليتها الخاصة فى حالة عدم انفراد إنجلترا بالتدخل[2] . وكان يرى أن السلطان أجدر من غيره بحماية القناة ؛ ولكن إذا لم يرغب فى ذلك أو عجز عن القيام به ، فبإمكان الدول الأخرى التى يهمها أمر القناة أن تجد ما يبرر التدخل من جانبها ، على أن لا يكون معنى ذلك أن تتحمل ألمانيا مسئولية العمل الذى تقوم به هذه الدول ، لأنها مصممة على أن لا تصوت فى المؤتمر فى صف إجراء أى تعديل فى نصوص المعاهدات القائمة. وكان بزمارك يعارض اشتراك كل الدول فى إصدار تفويض لبعضها لا ينص على احتمال انسحابها. ولكن من ناحية أخرى كان يعتقد بأن الرأى العام سيكون أميل إلى هذا الحل الذى ليس لدى ألمانيا ما يمنعها من الاشتراك فيه ، إذا ما وافق المؤتمر على أن تشترك كل الدول الأوربية فى حماية القناة لمدة غير محددة ، على أن تكون لكل دولة نفس الحقوق التى تتمتع بها الدول الأخرى[3] ، ولكن مونستر بلغ جرانفل بأن بإمكان إنجلترا أن

---

(١) Life of Dilke, pp. 477 — 79.

(٢) ف . و — ٢٣٨٨/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٦١٤ (ب) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ٢٤٣٣/١٤٦ ، نسخة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٣٢١ إلى ولسهام بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٨٢ .

تعتمد على عطف ألمانيا على أى عمل قد تقوم به فى الشرق ، برغم أن ألمانيا لا تمكنها علاقاتها بالدول الأخرى من تقديم المساعدة الفعالة لها بهذا الشأن[١] .

أما روسيا ، فقد تساءل رئيس وزرائها جيرز عن الإجراءات التى ترى إنجلترا وجوب القيام بها لضمان سلامة الملاحة فى القناة ، بحكم أن السفن الروسية الراجعة من الصين كانت على وشك المرور بها ، وطالب الحكومة الإنجليزية بأن تضمن لها حرية المرور. وكان رد جرانفل أن الحكومة الإنجليزية طلبت من الدول الأخرى أن تبلغها وجهات نظرها الخاصة بحماية القناة – فى الوقت الذى لم تكن فيه الحكومة الإنجليزية قد كونت لنفسها وجهات نظر خاصة بهذا الشأن تستطيع تقديمها إلى الدول. وأضاف أن تقارير وزارة البحرية عن الموقف فى القناة تبعث على الاطمئنان[٢].

ونتيجة لهذا كله رفضت ألمانيا والنمسا وروسيا الموافقة على التفويض ، على اعتبار أن الهدف الأوحد للمؤتمر هو تنظيم تدخل تركيا وأن إنجلترا وفرنسا بالتالى تحتفظان لنفسيهما بكامل الحرية فى العمل . ومن ناحية أخرى رأت هذه الدول أن سلامة القناة أمر يهم الدول جميعاً على قدم المساواة. وفى أول أغسطس وافقت ألمانيا وتركيا وإيطاليا وروسيا – كل بدورها – على الاشتراك فى الحماية الجماعية للقناة[٣].

سقوط فريسينيه :

فى ١٨ يولية بدأ البرلمان الفرنسى مناقشة موضوع التدخل ، وفى اليوم التالى وافق مجلس النواب على الاعتمادات البحرية اللازمة بأغلبية ٢٧٤ صوتاً – ومما هو جدير بالذكر أن فريسينيه قد أشار فى الخطبة التى ألقاها فى مجلس النواب فى ١٨ يولية إلى وجود شعور قوى أصيل فى مصر ، وصرح بأن الحكومة الفرنسية لا ترتبط بالالتزامات القائمة لحماية مصالح الدائنين[٤] . وأدى هذا إلى أن حث تشامبرلين جرانفل على إصدار تصريح مماثل فى مجلس العموم يذكر فيه أن إنجلترا لا تعترض بأى حال من الأحوال على إقامة حكومة نيابية فى مصر[٥]. ولكن حين انتقل البرلمان

---

(١) ف . و – ٢٤٣١/١٤٦ ، رسالة جرانفل رقم ٣٦١ إلى ليونز بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢.
(٢) ف . و – ١٥٣/١٤١ ، رسالة جرانفل رقم ٢٣٠ إلى كارترايت بتاريخ ١٧ يولية ١٨٨٢.
(٣) Sayed Kamel, op. cit., p. 286 & Biovès, op. cit., p. 178 & p. 199.
(٤) J. Off., Chambre, Séance du 18 Juillet 1882.
(٥) أوراق جرانفل الخاصة (١١٧) ، تشامبرلين إلى جرانفل بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢ .

الفرنسى إلى مناقشة الجانب العسكرى من التدخل، أصبح من الواضح أن الحكومة لا تميل إليه، فقد كان رئيس الجمهورية، ووزير الحربية (مسيو بيو Bi lot) يعترضان بشدة على إرسال القوات الفرنسية — إذ كان من رأى هذا الأخير أن قواته غير صالحة للعمل سواء من الناحية المادية أم من الناحية المعنوية، وأنه يخشى أن يقضى المرض على نصف رجاله، فيما لو أرسلوا إلى مصر فى هذا الوقت من السنة[1] . لهذا اتصل فريسينيه بليونز فى ٢٥ يولية وأبلغه أن الحكومة الفرنسية شديدة التصميم على فصل مسألة حماية القناة عن التدخل بمعنى الكلمة، وأنها بالتالى ستقصر عملها على ما تراه ضروريًّا بالنسبة إلى الهدف الأول. وأضاف أن الحكومة الفرنسية ترى أن من الممكن ضمان حماية القناة باحتلال بعض النقاط الواقعة عليها (نقطة أو نقطتين فيما يتعلق بالحكومة الفرنسية) وأن بإمكان ٢,٠٠٠ رجل أن يقوموا بهذا العمل فيما يتعلق بكل نقطة. كما ذهب إلى أن الحكومة الفرنسية ستمتنع عن القيام بأى عمليات فى داخل مصر إلا إذا كان الغرض منها صد العدوان المباشر، وأنه فى حالة اضطلاع القوات الإنجليزية بالقيام بهذه العمليات، فليس لها أن تعتمد على مؤازرة فرنسا، وأن الفرنسيين لن يحتلوا النقاط المشار إليها طالما أن القناة لم تتعرض لتهديد مباشر ولم يقطع المصريون المياه العذبة. هذا إلى أن القائم الفرنسى بالأعمال فى لندن أخبر جرانفل أن فرنسا ليس لديها أى اعتراض على زحف القوات الإنجليزية إذا ما قررت الحكومة الإنجليزية ذلك[2] .

وفى تلك الأثناء راجت الإشاعات فى فرنسا عن رغبة ألمانيا فى ضرب الفرنسيين بالإنجليز — لهذا امتزج الخوف من ألمانيا بالغضب من محاولة بزمارك سند وزارة فريسينيه[3] حتى يحول بذلك دون عودة جمبتا إلى الحكم. لهذا فحين وصلت الأنباء إلى فرنسا بأن المؤتمر رفض إصدار تفويض لإنجلترا وفرنسا بالتدخل فى مصر، سقطت الحكومة أمام انضمام الفريقين المتطرفين فى مجلس النواب بمساندة أكثر الفئات المعتدلة تحفظاً . ومرجع سقوط فريسينيه أن سياسته الخاصة بقصر التدخل الفرنسى على حماية القناة قد أغضبت عدداً كبيراً من النواب . فأنصار التدخل الكامل تنبئوا باحتمال ترك

---

(١) Life of Childers, II, pp. 98 — 9. صرح بيو لمجلس النواب فى يولية بأن الحملة عرضة للفناء التام فيما لو لم يصل تعدادها إلى ٤٠,٠٠٠ جندى. Hippeau, La Troisième République, p. 427.

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) ف . و — ١٤٦/٢٤٣٠، رسالة ليونز رقم ٨٩٨ (سرى) بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

فرنسا تحرس القناة فى الوقت الذى تحارب فيه إنجلترا فى الداخل بقصد إحراز بعض المكاسب لصالحها الخاص ، وكان مثل هذا الاحتمال ماساً بالكبرياء الفرنسى . كما أن أولئك الذين كانوا يرغبون فى تجنيب فرنسا التدخل الكامل كانوا يخشون أن يؤدى قيامها بحماية القناة إلى زجها فى مزيد من التدخل. هذا إلى أن دعاة «الانتقام» لهزائم السبعين كانوا يرون أن على فرنسا أن تبقى قواتها فى الداخل وتواصل خطة الانتعاش وتعمل على إعادة بناء جيشها[1] .

وبرغم أن القائم الفرنسى بالأعمال فى لندن كتب إلى حكومته ما مفاده أن الوزراء الإنجليز كانوا لا يزالون يميلون إلى توثيق علاقة إنجلترا بفرنسا ، وبرغم إنكاره رغبة إنجلترا فى التوسع ، وتأكيده استعداد الحكومة الإنجليزية لترك حسم المسألة المصرية نهائياً للاتحاد الأوربى[2] — برغم هذا كله فإن سقوط فريسينيه كان بمثابة ضربة قاضية موجهة إلى الوفاق الإنجليزى الفرنسى . حقيقة إن رئيس وزراء فرنسا الجديد ووزير خارجيتها — مسيو دكايير Duc erc — نفى فى ٨ أغسطس احتمال تخلى فرنسا عن دورها فى مصر ، بل عده عملاً يتصف بالتحفظ والتعقل[3] — إلا أن التغير الذى طرأ على السياسة الفرنسية كان ملحوظاً . وعلى حين أن ڤورج كان يعتبر التدخل التركى ، لا الإنجليزى ، عملاً ضاراً بفرنسا ، فإنه كان على استعداد لقبوله كضرورة ، بشرط أن يتم بأقصى سرعة وقوة ، وأن تنسحب القوات التركية بعد أن يتم إقرار سلطة الخديو . وحين زكى ڤورج هذا الرأى لحكومته أشار إلى تعطش الإنجليز للعمل ، ورغبتهم فى الزحف على مصر فى الوقت الذى تبدى فيه تركيا ترددها ، وإلى أنهم قد يصلون إلى القاهرة فى الوقت الذى يواصل فيه السلطان مناقشة شروط تدخل قواته[4] .

وفى محادثة جرت بين هاتزفلد والقائم الإنجليزى بالأعمال فى برلين ، أشار الوزير الألمانى إلى أنه ليس من مصلحة فرنسا أن تستمر فى خطتها السلبية إزاء مصر أو أن تنسحب بأى حال من الأحوال من الدور الذى يخلعها عليها كونها إحدى الدول

---

(١) SayedKamel, op. cit., pp. 180 ff.

(٢) إنجلترا ، جـ ٧٩٦ ، رسالة مونلي بتاريخ ٣١ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف. و — ١٤٦/٢٤٣٤ ، رسالة ليونز رقم ١٧٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) (مصر) ، جـ ٧٥ ، الرسالة رقم ٦ بتاريخ ٣٠ يولية ١٨٨٢ .

الكبرى . وبرغم ميل كورسل — سفير فرنسا فى برلين — إلى اشتراك إنجلترا وفرنسا فى العمل فى مصر ، إلا أنه كان شديد الاعتراض على تدخل تركيا ، وإن يكن قد صرح للقائم الإنجليزى بالأعمال فى برلين (ولسهام) بأن اعتراض فرنسا على تدخل تركيا سيضعف لو تم هذا التدخل تحت إشراف إنجلترا . وذهب ولسهام إلى أن أى إجراء آخر قد يثير ألمانيا ويوفر لها حجة لمساندة مشروعات الدول التى تنفس على إنجلترا وفرنسا الوضع الممتاز الذى تتمتعان به فى مصر[1] . وبرغم ذلك فإن دلك أفهم دوناى (القائم الفرنسى بالأعمال فى لندن) أن الحلف الإنجليزى — الفرنسى قد انهار وأن الحكومة الإنجليزية قد استعاضت عنه بالاعتماد على برلين[2] .

الاحتلال الإنجليزى لقناة السويس :

بعد سقوط فريسينيه وافق المؤتمر على اقتراح تقدم به المندوب الإيطالى وسانده بزمارك القصد منه حماية القناة بالقيام بعمليات بحرية تشترك فيها كل الدول . وفى الحال اشترط دفرين أن لأية دولة — فى حالة نشوب حالة طارئة — أن تنزل قواتها وتضع يدها على النقاط التى ترى ضرورة احتلالها للمحافظة على سلامة القناة ، وأعلن أن على إنجلترا أن تحتفظ لنفسها بكامل حرية العمل فى القيام بالتحركات العسكرية اللازمة لسند الخديو ضد « العصاة » وفقاً للشروط التى تقررت[3] .

وعلى حين أن ألمانيا والنمسا وروسيا وافقت على الخطة كما هى ، تمسكت إنجلترا بالتحفظات التى أبداها دفرين ؛ على حين احتفظت فرنسا لنفسها بحق تحديد مدى مساعدتها[4] . وقد استتبع موضوع حماية القناة مسألة حيدتها التى أثارت مزيداً من المناقشات . فلم تحدد هذه المسألة على الإطلاق فى أية معاهدة دولية ، كما أن مختلف التصريحات العثمانية لم تلق أى ضوء واضح عليها . فقد نصت المادتان ١٤ و ١٥ من امتياز ١٨٥٦ على أن تبقى القناة باستمرار مفتوحة أمام السفن التجارية

---

(١) ف . و — ١٤٦/٢٤٣٥ ، نسخة من رسالة ولسهام رقم ٧٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) (ألمانيا) ، جـ ٤٩ ، تلغراف من دكلير إلى كورسل بتاريخ ١٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) ف . و — ١٤١/١٥٣ ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٣٤٩ إلى كارتريت بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) الوثائق الفرنسية المنشورة ، المجموعة الأولى ، الجزء الرابع ، الرسالة رقم ٥٠٣ .

دون تمييز ، وفى عام ١٨٦٩ أخبر عالى باشا السفير الإنجليزى بأن فرمان ١٨٦٦ يتضمن حيدة القناة . ولكن حدث أثناء الحرب البروسية ـ الفرنسية أن اعترضت إنجلترا على محاولة تركيا حجز سفينة حربية فرنسية تصطحب سفينة ألمانية مأسورة ؛ وفى ذلك الحين ، وفى أثناء الحرب الروسية التركية فى عام ١٨٧٧ ، أبدت الحكومة الإنجليزية اعتراضها على حيدة القناة حتى لا تمنع السفن الإنجليزية من المرور فى حالة نشوب حرب أخرى[١] .

وكان دلسبس من أشد الناس حماسة لحيدة القناة ، فحث الحكومة الفرنسية على أن تبذل كل ما فى وسعها فى هذا السبيل ، وسند وجهة نظره بخطاب أرسله إليه عرابى يذكر فيه أن من واجب الدول أن تحمى القناة وأن لا تسمح لأحد بالتعرض لها فى الوقت الذى تهاجمها فيه إنجلترا ، وأن الهدوء والأمن يسودان بورسعيد ، وأن ليس لأية دولة الحق فى إنزال قواتها ؛ فإذا ما قامت إحدى الدول بذلك ، فإن عملها يعد خرقاً للمعاهدات وتعدياً على الحقوق التى تتطلبها حماية القناة[٢] . وأيًّا كان استعداد الفرنسيين للاستماع إلى دفاع دلسبس عن قضية عرابى ، فقد منعهم المعارضة الإنجليزية من متابعة هذا الهدف ، ولم يصدر عنهم سوى مناشدة الحكومة الإنجليزية أن تصطنع الصبر مع رجل له سمعته وشعبيته فى فرنسا[٣] .

وقبل أن يصل المؤتمر إلى أى قرار حول حيدة القناة ، احتلت القوات الإنجليزية السويس فى ٢ أغسطس ، وأعلنت الحكومة الإنجليزية أن الخديو لم يزل يتمتع بسلطات تنفيذية فى منطقة القناة ، وأنه خول قائد القوات البحرية الإنجليزية أن ينزل قواته لحمايتها[٤] . وفى الوقت نفسه أعلن دلك أنه ليس لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن المؤتمر سيشرف على العمل العسكرى الذى تقوم به إنجلترا أو يتدخل فيه[٥] . وكان تعليق دلسبس ـ فى سورة غضبه ـ أنه سيقتل بيده أول

(١) أوراق جرانفل الخاصة ـ (مذكرات عن حيدة قناة السويس (مارس ١٨٨٢) . أيضاً : Cocheris, op. cit., p. 135. Royle, op. cit., Chap. XXXI.

(٢) ف . و ـ ٢٤٣٥/١٤٦ ، ميور إلى وزارة البحرية بتاريخ ٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف ـ رسالة ليونز رقم ١٨٣ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) Hallberg, op. cit., p. 256.

(٥) مناقشات مجلس العموم بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ . (هانسارد) .

إنجليزى يجرؤ على النزول فى الإسماعيلية[1] . ويبدو أنه كان قد وصل إلى اتفاق مع عرابى تعهد فيه هذا الأخير باحترام حرية الملاحة فى القناة[2] . ويذكر بلنت[3] أن عرابى اعترض على نصيحة زملائه له بسد المدخل الشمالى للقناة، وأنه تعهد لدلسبس بأن الحكومة المصرية لن تخرق حيدتها ، ويبدو أن عرابى اعتقد فى صدق ما أكده له دلسبس مراراً وتكراراً من أن الإنجليز لن يجرءوا على خرق حيدة القناة فيما لو لم يتعرض لها المصريون وذلك حتى لا يغضبوا الدول الأخرى ، كما أنه انخدع بما أكده له دلسبس من أن أى جندى إنجليزى لن ينزل على ضفة القناة إلا مصحوباً بجندى فرنسى . ومن المحتمل أن الثوار المصريين فكروا فى سد القناة بعد احتلال الإنجليز للسويس ثم للإسماعيلية ، ولكن الزحف الإنجليزى السريع حال دون ذلك .

وقد أثار احتلال الإنجليز للسويس الرأى العام الفرنسى ؛ فأعلنت صحيفة « لى سيكل (Le Siècle)» أن الإنجليز نزلوا على القناة كاللصوص ونددت صحيفة « لى تلجراف(Le Télégraphe) » بأعمال اللصوصية » التى اقترفت فى مصر[4]. كما نمت لهجة صحف فينا عن العداء الشديد[5] . على أن الحكومات الأوربية قابلت الإجراء الإنجليزى بهدوء ؛ فأبلغ القائم النمسوى بالأعمال فى لندن لورد جرانفل بأن حكومته ترى إيقاف أعمال المؤتمر ، طبقاً لاقتراح يتقدم به رئيس جلساته، حتى تنتهى العمليات الحربية، وذلك بمجرد حسم مسألة قناة السويس ووصول الحكومة الإنجليزية إلى اتفاق مع الباب العالى حول العمليات الحربية الواجب اتخاذها فى مصر . وأضاف أنه ما إن يعود النظام إلى مصر حتى يصبح مستقبل إدارتها موضعاً لاتفاق كل الدول المشتركة فى المؤتمر — (وقد سبق لدفرين أن تقدم بهذا الاقتراح فى ٣٠ يولية) ، وأن ألمانيا وإيطاليا توافقان على وجهة نظر حكومته. ورد جرانفل بإعلان موافقة الحكومة الإنجليزية على ذلك، وأنها — فى أثناء العمليات الحربية

---

(١) Life Childers, II, p. 106.

(٢) Hallberg, op. cit., pp. 265 — 6

(٣) Secret History, pp. 300 — 301.

(٤) صحيفة « التايمز» اللندنية ، عدد ٢٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) ف . و — ١٤٦/٢٤٣٥ ، نسخة من رسالة إليوت رقم ٤٠٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٨٢ .

وبعد انتهائها — ستضع فى عين الاعتبار مصالح كل الأطراف المعنية. ولكنه — من ناحية أخرى — وافق على وجوب حسم المسألة نهائياً على يد الاتحاد الأوربى[1].

وعلى حين أحيط المؤتمر علماً باحتلال إنجلترا لقناة السويس، واصل مناقشة المشروع الإيطالى الذى وافقت عليه تركيا. وبرغم أن إسبانيا والبرتغال وهولندة حاولت الاشتراك فى المؤتمر، إلا أن المناقشات اقتصرت على ممثلى الدول الكبرى[2]. وفى ٢٩ أغسطس وافق المؤتمر على اقتراح تكميلى تقدم به الكونت كورتى، ينص على تكليف قادة القوات البحرية العاملة فى منطقة القناة من قبل حكوماتهم بتحديد الأعمال التى تتضح ضرورتها لتنفيذ المشروع الذى وافق عليه المؤتمر. ووافقت الحكومات المعنية على هذا الاقتراح، وخول الأميرال الإيطالى أن ينفذ قرارات المؤتمر بكل الوسائل الممكنة، على أن يتضمن ذلك تعاونه مع زملائه دون الرجوع إلى حكومته. ولكن الحكومة الفرنسية لم ترسل تعليمات مماثلة إلى الأميرال كونراد، بل لفتت نظره إلى ضرورة استشارة باريس قبل القيام بأى عمل[3].

ولم تسفر كل هذه الإجراءات الدبلوماسية عن شىء ما: فقد احتلت القوات الإنجليزية النقاط الهامة الواقعة على القناة،[4] كما بدأ الجنرال جارنت ولزلى العمل «سنداً لسلطة سمو الخديو التى أقرتها فرمانات السلطات والمعاهدات الدولية القائمة»، وبحجة سحق «العصيان العسكرى» فى مصر.

---

(١) نفس الملف السابق، نسخة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٣٦ إلى إليوت بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٨٢.

(٢) ف. و — ٢٤٣٥/١٤٦، نسخة من رسالة موري رقم ٨٦ إلى جرانفل بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢؛ ف. و — ٢٤٣٦/١٤٦، نسخة من رسالة ثورنتون رقم ٢٥٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ ونسخة من رسالة باجت رقم ٤٣٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٨٢؛ ف. و — ١٠٣/١٤١ — نسخة من رسالة ولتر بيرلج رقم ٦٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢.

(٣) Sayed Kamel, op. cit., pp. 900-902.

(٤) تم احتلال بور سعيد والإسماعيلية والقنطرة فى أواخر أغسطس ١٨٨٢.

الفصل الحادى عشر

الاحتلال

« الاستعمارى الذى يرى فى احتلال دولة أجنبية لإنجلترا شرًّا مستطيراً، يعتقد أن احتلال إنجلترا لدولة أجنبية يعود على الناس بالخير العميم» .

J. Bernard Shaw, Doctor's Dilemma (Penguine Books, New York, 1946), p. 18.

مصر وضرب الإسكندرية :

فى ١١ يولية كتب راغب باشا من الإسكندرية إلى سائر أطراف مصر وإلى المصالح الحكومية الكبرى فى القاهرة ، يبلغها أن الحرب قد نشبت بين المصريين والإنجليز ، وأن مصر ستسرى عليها الأحكام العرفية[1] . وبعد أن نمى إلى علم قادة الجيش المصرى أن الخديو وحاشيته قد ابتهجوا لضرب الإسكندرية، قرروا محاصرة قصر الرمل واعتقال الخديو؛ فصدرت الأوامر إلى أربعمائة جندى من الخيالة والمشاة لكى يقوموا بهذا العمل، ولكن تم سحب هذه القوات بعد أن أرسل الخديو سلطان باشا واثنين من الوزراء إلى عرابى ليطلبوا منه ذلك : ولم يبق لحراسة الخديو سوى حرسه الخاص[2] .

ومنذ بدأ ضرب الإسكندرية أخذ سكانها يرحلون عنها إلى الأقاليم حيث خيم عليهم الرعب والبؤس بعد أن تركوا كل متاعهم فى المدينة ــ لدرجة أن بعضهم لعنوا توفيق وعرابى والإنجليز على حد سواء[3] . وأدى سوء أحوال المهاجرين إلى إثارة سكان الأقاليم والقاهرة ضد الخديو والمسيحيين ، فقتل عدد من المسيحيين فى طنطا والمحلة الكبرى ودمنهور والزقازيق وفى أماكن أخرى، وإن تكن يقظة حكمدار القاهرة قد حالت دون نشوب حوادث مماثلة فى العاصمة[4] .

---

(١) مذكرات عرابى ، جـ ١ ، ص ١٧٨ .
(٢) الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٧٤ – ٦ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٣٨٢ – ٣ .
(٤) نفس المرجع .

وفى ١٢ يولية بدأ الجيش المصرى فى إخلاء الإسكندرية ، بدلاً من مهاجمة القوات الإنجليزية القليلة التى نزلت إلى المدينة، وانسحب إلى موقع كفر الدوار الحصين. وفى اليوم التالى دعا توفيق الأمراء وكبار موظفى الحكومة والأعيان الموالين له لتقرير ما يجب عمله إزاء الاحتلال. وعلى حين نصح درويش[١] الخديو بالانتقال إلى السويس ، أشار عليه آخرون بالعودة إلى القاهرة. ولكن توفيق آثر الانحياز إلى الجانب الأقوى ، وطلب من أمير البحر الإنجليزى أن يمد له يد المساعدة برغم الأوامر المشددة التى كان قد أصدرها لحث المصريين على مقاومة الأسطول الإنجليزى وإعلان الحرب فى سائر ربوع البلاد[٢] .

الحرب الأهلية :

وفى منتصف يولية كان الجيش المصرى قد أتم الانسحاب من الإسكندرية ، تاركاً الخديو والوزراء فى المدينة . ورجع توفيق إلى قصر رأس التين حيث بقى تحت حماية الأسطول البريطانى ، فى الوقت الذى تم فيه تعزيز حرسه الخاص بقوات إنجليزية وعين مترجم لتسهيل الاتصال بينه وبين سيمور وكولفن وكارتريت[٣]. ثم أصدر سيمور بياناً أعلن فيه تصميمه على المحافظة على النظام بتكليف من الخديو[٤] ، كما ضغط على راغب لكى يوجه إليه رسالة تندد بسلوك عرابى[٥]. وفى ١٩ يولية طلب توفيق من كولفن أن يدعو السلطات الإنجليزية إلى بدء التدخل العسكرى فى أسرع وقت[٦]— وفى ٢٣ يولية أعلنت صحيفة « المونتير » الرسمية إقالة عرابى وحملته مسئولية ضرب الإسكندرية ، وإخلاء المدينة والانسحاب إلى كفر الدوار حيث أخذ يقطع المواصلات بين الإسكندرية والداخل ، والحيلولة دون عودة سكان الإسكندرية إلى مدينتهم ، والاستمرار فى الاستعدادات الحربية ، ورفضه

---

(١) كان عرابى قد طلب من درويش أن يبارح مصر (ف . و — ٧٨/٣٣٨٧ ، رسالة دفرين رقم ٥٥١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ يولية ١٨٨٢) ، فاضطر درويش إلى الرحيل فى ١٨ يولية بعد أن منيت بعثته بالفشل التام .

(٢) Newman, Great Britain in Egypt, pp. 107-108

(٣) مذكرات عرابى ، جـ ١ ، ص ١٨٢ .

(٤) سليم النقاش : مصر للمصريين ، جـ ٥ ، ص ١٢٦ .

(٥) نفس المرجع .

(٦) الكتب الزرق ، جـ ١٧ ، رسالة كارتريت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يولية ١٨٨٢ .

التوجه شخصياً إلى قصر رأس التين تلبية لأوامر الخديو. وأكد هذا البيان حسن نية الإنجليز وحذر المصريين من الانضمام إلى عرابى الذى خلفه فى وزارة الحربية عمر لطفى باشا[1] .

وحاول الإنجليز فى الوقت نفسه أن يتقربوا من راغب ، فأبرق كولفن إلى حكومته — دون اتفاق سابق مع بريديف — يطلب منها الموافقة على حضوره جلسات مجلس الوزراء — وقصده من ذلك أن يحمل الحكومة المصرية على إعفاء القوات البريطانية من الرسوم الجمركية المتصلة بالعمليات الخاصة بالاحتلال. ولم يعترض بريديف على ذلك بعد أن اتضح عدم جدوى المعارضة[2] .

وفى هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر انضم إلى الخديو كثير من الموظفين والأعيان والباشوات (ومنهم سلطان) الذين كانوا فى الإسكندرية ، على حين أبدى آخرون — ممن كانوا فى القاهرة والأقاليم — بعض السلبية ، انتظاراً لما يتمخض عنه الموقف . وانضم إلى معسكر الخديو كل من سبق لهم الاصطدام بالوطنيين أو العسكريين ، وتخلى عن عرابى عدد كبير من أعضاء الحزب الوطنى القدامى ، ففرضت الرقابة على من ظل منهم فى القاهرة[3] ، وعاد الشراكسة — الذين صدر ضدهم الحكم فى إبريل — ليضعوا خدماتهم تحت تصرف الخديو .

أما سلوك راغب فقد ظل متمشياً مع الاتجاه الوطنى الذى أبداه فى الماضى ، فصرح لڤورج بأن عرابى هو سيد الموقف فى مصر كلها ، وأنه (أى عرابى) — برغم ذلك — على استعداد للاعتكاف فى أراضيه . ولكن ڤورج لم يلتزم بشىء ، بل زكى رحيل عرابى إلى فرنسا حيث يمكنه أن يعيش فى سلام. وحاول راغب ضمان حياة عرابى ولكن ڤورج أبى الالتزام بأى تعهد بهذا الخصوص ، لأنه كان يعتبر « حكم عرابى » حركة عصيانية. ومع ذلك فقد كلف قنصل فرنسا فى بورسعيد بأن يقيم العلاقات الودية مع الحكام الذين عينهم عرابى فى منطقة قناة السويس ، دون

---

(١) نفس المرجع : رسائل متبادلة بين ٢١ و ٢٥ يولية ١٨٨٢ بين جرانفل وكارترايت (رقم ٣٦١ و ٣٧٨ و ٥٣٧) .

(٢) (مصر) ، جـ ٧٥ — رسالتان من ڤورج إلى فريسينيه بتاريخ ٢٥ يولية و ٦ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) نفس المرجع السابق ، رسالة ڤورج رقم ٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨٢ .

أن يدخل معهم فى علاقات رسمية ، على اعتبار أن الحكومة الوحيدة المعترف بها – حتى صدور أوامر أخرى – هى حكومة الخديو[1] .

أما عرابى فقد رد على اتهامات الخديو بتذكيره بالمجلس الذى رأسه فى ١٠ يولية ، وطلب منه أن يرسل راغب أو أى وزراء آخرين ليتباحثوا معه فى كفر الدوار ، وإن يكن – من ناحية أخرى – فقد أعلن استمرار الاستعدادات الحربية « والجهاد » وأبدى عداءه للإنجليز . كما أرسل عرابى إلى يعقوب سامى – وكان وكيلاً لوزارة الحربية ومقيماً بالقاهرة – يطلب منه عقد مجلس عام يحضره كل ذوى الحيثية ليبحثوا الموقف برمته ويقرروا ما يجب عمله إزاء الخديو والمحافظة على سلامة البلاد ، (وكان عرابى قد أرسل منشوراً دورياً إلى الأقاليم وإلى المصالح الحكومية فى القاهرة ذكر فيه أن الخديو بعد انضمامه إلى الإنجليز لم يعد يستحق الطاعة) . وعقد يعقوب سامى مجلساً ضم وكلاء الوزارات وكبار الضباط لإعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف . وظل هذا المجلس (الذى أطلق عليه اسم المجلس العرفى) يحكم مصر حتى الاحتلال .

وفى ١٧ يولية تجمع فى القاهرة حوالى ٤٠٠ شخص ، يضمون بعض أمراء الأسرة الحاكمة وشيخ الإسلام وقاضى القضاة والمفتى وكبار العلماء ، والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود ، وبعض كبار ملاك الأراضى ومعظم الشخصيات البارزة فى المصالح الحكومية وبعض المديرين والقضاة والتجار وقليلا من أعضاء مجلس شورى النواب . وتليت الخطابات المتبادلة بين الخديو وعرابى ، وبين عرابى ويعقوب سامى . وبرغم ما أكدته صحيفة « الوقائع » الصادرة فى القاهرة – وكانت فى أيدى العرابيين – من أن المجلس وافق بالإجماع على مواصلة الاستعدادات العسكرية ودعوة الوزراء إلى العودة من الإسكندرية ليعرضوا حقيقة موقف الخديو ، فمن المحتمل – وفقاً لما يذكره رويل[2] – أن المجلس ، بناء على اقتراح تقدم به بطريرك الأقباط ، أجل اتخاذ أى قرار جديد حتى يبعث وفد إلى الخديو ليطلب منه رداً على اتهام

---

(١) نفس المرجع السابق ، رسائل من فورج إلى وزارة الحربية بتاريخ ٢٠ و ٢٩ يولية و ٦ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) Royle, op. cit., pp. 200-1.

العرابيين له ، وعما إذا كان كل الوزراء حقيقة فى السجن وفق ما نشرته الإشاعات.
وبعد أن تباحث الوفد مع عرابى فى كفر الدوار ، توجه إلى الإسكندرية حيث تباحث مع الخديو والوزراء فى ٢٣ يولية . وحين عاد المبعوثون إلى القاهرة[1] بلغوا المجلس أن الخديو لا يعدو أن يكون أسيراً فى أيدى الإنجليز. حينئذ اجتمع المجلس العام من جديد ، وقد ازداد عدد أعضائه فى هذه المرة. وبعد مناقشات اقترح فى أثنائها إعلان كفر الخديو ، قرر المجلس أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للإسكندرية ، ووجود الأسطول البريطانى فى مياهها ، ونظراً للموقف الذى اتخذه عرابى لصد الأعداء ، وجب إبقاؤه فى منصبه بصفته وزيراً للحربية والبحرية على أن يوكل إليه أمر القيادة العامة للجيش المصرى ، وأن يمنح مطلق السلطة فى كل ما يتعلق بالعمليات الحربية ، وأن لا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه .

وما إن أصبح عرابى « حامى حمى الديار المصرية » حتى أصدر أمراً يستدعى إلى كفر الدوار خُمس الذكور فى كل مديرية ، كما استدعى قدماء المحاربين ، وأمر بإعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ، وعين البارودى قائداً للقوات المرابطة قرب قناة السويس[2] .

وزارة شريف :

فى ١٠ أغسطس وصل مالت إلى الإسكندرية ، وفى تلك الأثناء سافر كولفن إلى إنجلترا. وفى الحال حاول مالت أن يشكل وزارة تحل محل وزارة راغب ذات الميول الوطنية . وكان شريف قد خوطب منذ أواخر يولية فى أمر تشكيل وزارة جديدة ، ولكنه رفض العرض أكثر من مرة ، وأصر على ضرورة التدخل العسكرى من أى نوع ، مفضلاً أن يكون هذا التدخل من جانب تركيا ، كما أبدى ميلاً إلى حل الجيش المصرى والاستعاضة عنه بمتطوعين أو مرتزقة على نمط ما قام به محمد على قبل أن يجند الفلاحين. وعلى حين أبدى شريف ميلا نحو الإنجليز ، فى الوقت الذى اتهم فيه بشىء من الضعف ، فإنه كان لا يزال يتمتع فى مصر بمركز قوى. وحين تردد فى

(١) فضل بعض أعضاء الوفد — ومنهم على باشا مبارك — البقاء فى الإسكندرية .
(٢) راجع : الثورة العرابية (الرافعى) ، ص ٣٨٨ — ٤٠٩ .

تشكيل الوزارة ، لقى التعضيد من عدد كبير من معارفه الفرنسيين الذين كانوا يسندونه ، وهدفهم من ذلك الاحتفاظ به لوقت تتاح فيه الفرصة لتأكيد النفوذ الفرنسى ، والحيلولة دون تحمله مسئولية الحكم فى الوقت الذى تشتد فيه إجراءات القمع . وقد أبدى شريف — الذى كان يميل إلى فرنسا ومتزوجاً من إحدى الفرنسيات (ابنة سليمان باشا الفرنساوى) — أسفه لسلبية فرنسا ، وإن يكن تحت ضغط الموقف قد أبدى من الميل إلى الإنجليز ما أثار ضيق الفرنسيين . واستأنف مالت مفاوضاته مع شريف وأقنعه باطراح معظم تحفظاته ، وضغط عليه لكى يقبل من المصريين ذوى المكانة — كنوبار ورياض — من لهم من السمعة والكفاءة ما هو معروف للجميع [1] . وكان هدف مالت من ذلك أن يشد أزر الخديو أثناء الاحتلال بإحاطته بأبرز المصريين مكانة .

وأبدى شريف لمالت أمله فى استبقاء كولفن نظراً لشدة حاجته إلى نصيحته ومساعدته — كما أبدى إعجابه الشديد بإنجلترا « لمساعدتها مصر فى وقت الحاجة » موضحاً أنه لولا هذه المساعدة التى أتت فى وقتها لتخلفت مصر عن ركب الحضارة لعدة أجيال ! أما فيما يتعلق بمجلس شورى النواب — الذى كان من رأى شريف أن لائحته الأساسية قد انتزعت من الخديو بالقوة وبالتالى تعوزها صفة الشرعية — فكان يرى حله وإقناع الخديو بأن يصدر لائحة جديدة تحرم المجلس من كل أنواع الإشراف على الميزانية ولا تنص على مبدأ المسئولية الوزارية . وحين استشير سلطان حول هذا الموضوع أبدى اعتراضه على حل المجلس ، وإن يكن قد اقترح طرد ومحاكمة النواب « المارقين » الذين انضموا إلى عرابى . ولم يأخذ مالت بهذا الاقتراح على اعتبار أن الصعوبات القائمة إنما مرجعها إلى حد كبير عدم احترام القانون ، وفضل الإبقاء على المجلس القائم على أن يقوم أعضاؤه بتعديل لائحته الأساسية وفقاً لرغبة شريف [2] . على أن الحاجة لم تكن ماسة إلى مثل هذه الاقتراحات إذ أن

---

(١) رسالتا فوردج رقم ٥ (السابق ذكرها) ورقم ٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨٢ . كان رياض فى تلك الأثناء فى جنيف ، ثم زار باريس فى طريقه إلى مصر .

(٢) Malet, op. cit., pp. 444—5 . على أن فوردج يذكر أن مالت كان يميل إلى إرغام مجلس شورى النواب على التخلى عن قسط من امتيازاته ، وأنه بذلك كان يعارض سياسة شريف المعروفة . رسالة فوردج رقم ١٠ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨٢ .

مجلس شورى النواب كان فى عطلته السنوية المعتادة — فلم يتسن لهذه المشروعات أن ترى النور ، وأصبح مجلس النواب المصرى بعد الاحتلال لا حول له ولا طول، وبالتالى لم يترك أثراً ما فى تطور مصر فى الجيل القادم .

وحين أجرى مالت المحادثات الخاصة بتأليف الوزارة الجديدة، أبدى تجاهلاً تاماً لزميله الفرنسى ، محملا سلبية فرنسا مسئولية إنهاء الوفاق القائم بين الدولتين الغربيتين ، كما أبدى اعتراضاً شديداً على حيدة قناة السويس. وأخذت الإشاعات تتردد عن إلغاء المراقبة ، وبرغم أن صحيفة « الإجيبشان جازيت» حاولت إعفاء الإنجليز من مسئولية هذه الإشاعة ، فقد اقتنع ڤورج بعكس ذلك: فقد كان على يقين من أن مالت يعارض فى استمرار المراقبة التى كانت الركيزة الباقية للنفوذ الفرنسى فى مصر. وسجل ڤورج إشاعة أخرى مفادها قرب إعلان استقلال مصر على اعتبار أن السلطان قد تخلى عن الخديو، وبرغم عدم اعتراض ڤورج على استقلال مصر من حيث المبدأ ، لتمشيه مع مصالح فرنسا، فإنه لم يكن يميل إلى الموافقة عليه فى ذلك الوقت لتوقعه أن يؤدى إلى وضع مصر فى أيدى الإنجليز. وعزا إلى هذا الاقتراح موافقة رياض على التعاون مع شريف ، برغم اصطدامهما فى الماضى . فقد وصل هذا المشروع إلى مسامع رياض وهو فى فرنسا، وبرغم موافقته دون تردد على التعاون مع شريف قبل أن يتم شىء بصدد مشروع الاستقلال، فقد كان من رأيه أن يدرس المشروع بعد عودته إلى مصر. ودفعت كل هذه الإشاعات ڤورج إلى أن ينصح حكومته بأن تحاول إقناع أعضاء المؤتمر بالاعتراف باستقلال مصر وحيدتها طبقاً لضمان جماعى تشترك فيه كل الدول[1] .

واعتبر ڤورج تسليم شريف باشتراك رياض معه فى الوزارة دليلا على الضعف الشديد ، وفى الوقت نفسه تم استبعاد نوبار — إذ أن مالت بإصراره على كل من رياض ونوبار أمكنه أن يفرض على شريف أقل الرجلين مثاراً للاعتراض ، كما ضغط على شريف لكى يتخلى للخديو عن رياسة مجلس الوزراء. وفى ٢٨ أغسطس صدر المرسوم الخديوى الخاص بتشكيل الوزارة : فتم تعيين شريف رئيساً للوزارة

(١) رسالتا ڤورج رقم ٩ و ١٠ السابق ذكرهما ، رقم ١١ بتاريخ ١٤ أغسطس ورسالة أخرى بتاريخ ٣ سبتمبر ١٨٨٢ .

ووزيراً للخارجية ، على أن يتنازل للخديو عن رياسة مجلس الوزراء ، كما تم تعيين رياض وزيراً للداخلية وعمر لطفى وزيراً للحربية ، أما الوزراء الآخرون فكانوا موالين إما لرياض أو لشريف أو لتوفيق[1]. وأحيط ڤورج علماً بتشكيل الوزارة بعد أن استقر عليه الأمر ، وزاره الوزراء طبقاً لعادة قديمة ، وبلغه الخديو بتشكيل الوزارة الجديدة قبل يوم من تبليغه للقناصل الآخرين ، وإن لم يتعد هذا حد المجاملة . لهذا امتلأت تقارير ڤورج بالأسى ، وتضمنت الاعتراف بنجاح سياسة مالت فى النهاية على حساب فرنسا[2]. والحق أن مالت أصبح سيد الموقف ، وبذلك مهد للسلطة القوية التى استحوذ عليها لورد كرومر فيما بعد .

مشروع الاتفاق الحربى بين تركيا وإنجلترا :

وصل سير جارنت ولزلى إلى الإسكندرية فى ١٥ أغسطس ، وفى الحال بدأ عملياته العسكرية ، فنشبت الاشتباكات بين المصريين والإنجليز قرب كفر الدوار ، هذا برغم أن ولزلى كان قد وضع خطته على أساس غزو مصر من جهة قناة السويس ، وكان كبير الأمل فى إنهاء الحرب فى أقصر وقت ممكن بضربة واحدة. وحين حذر بلنت عرابى من احتمال غزو مصر من الشرق ، أسرع المصريون فى إعداد خط دفاعى عند التل الكبير ، هذا فى الوقت الذى أرسل فيه الخديو سلطان باشا إلى منطقة الجبهة الشرقية لشد أزر الحكام الذين تم تعيينهم فى الأراضى التى احتلها الإنجليز ، والحصول على تعضيد القبائل العربية النازلة فى مديرية الشرقية[3]. وطبقاً للأنباء التى وصلت إلى ڤورج من بورسعيد ، كان الجيش المصرى نهباً للفوضى الشديدة : فالمتطوعون لم يسبق لهم أن تلقوا تدريباً عسكرياً ، على حين أن القوات النظامية — برغم تدريبها على أيدى الأوروبيين — كانت قد منيت بالهزيمة فى الحبشة[4] ،

---

(١) رسالة ڤورج رقم ١١ السابق ذكرها .

(٢) رسائل ڤورج رقم ١٢ ص ١٣ و ١٤ و ١٦ بتاريخ ٢٢ و ٢٨ أغسطس و ٤ و ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) Secret History, pp. 406 ff. وتشير إلى بعثة أخرى يقودها مستر بالمر Palmer أستاذ اللغات الشرقية بكيمبردج الذى قتل قرب غزة قبل أن يصل إلى منطقة الشرقية .

(٤) فى أثناء الحرب ضد الحبشة تمادت الضباط المصريون فى أمر القيام بثورة ضد نظام الحكم القائم فى مصر .

ولم تثبت جدارة كبرى فى الحرب الروسية – التركية . ولكن الجميع صمموا على القتال إلى النهاية [1] فى الوقت الذى عرض فيه بعض الضباط الأوربيين الأحرار خدماتهم على عرابى [2] ، وأبدى فيه بعض الأتراك استعدادهم للقتال سواء فى صف عرابى أو فى صف الخديو [3]. ولكن الإنجليز أنذروا بقتل كل من يقع فى يد وولزلى من المحاربين غير المصريين [4] ، وكان لهذا الإنذار أثره .

وسندت إنجلترا نشاطها العسكرى بمفاوضة الباب العالى حول توقيع اتفاق حربى بين البلدين ؛ فقد كانت دوائر لندن تعتقد أن التعاون مع الباب العالى – أو مجرد الظهور بمظهر التعاون معه – مما يخفف حدة التوتر فى العالم الإسلامى والهند ، ويقنع عرابى بالتسليم [5] . ولما كانت بعض الدول الأوربية ، وبخاصة ألمانيا ، تميل إلى توقيع الاتفاق ، فإن إنجلترا كانت على استعداد لإبداء احترامها لسيادة السلطان على مصر . ومما يدل على مهارة دفرين أنه طوال المفاوضات ، التى كان القصد الأساسى منها هو كسب الوقت حتى تم هزيمة عرابى [6] ، ظل يحتفظ لحكومته بحرية العمل ويتجنب إثارة أية دولة أخرى ، وأنه بحذره ومهارته استطاع أن يحول دون تملص الأتراك من الشروط والقيود التى رأت الحكومة الإنجليزية ضرورة فرضها عليهم [7].

وكالعادة وجد السلطان نفسه فى موضع حرج ؛ فقبول التعاون مع إنجلترا معناه الاعتراف بحقها فى التدخل ، على حين أن من المحتمل جداً أن يؤدى إلى تدخلها المنفرد . وفى بداية الأمر حاول عبد الحميد استغلال المنافسات الدولية مما يحفظ عليه ماء وجهه ، على أمل أن يقدم الاتفاق إلى المؤتمر . وندد كالنوكى بهذا الاقتراح على اعتبار أن أية دولة ، حتى ولو كانت روسيا ، لا شك سترفضه

---

(١) رسالة فوردج رقم ٩ السابق ذكرها .

(٢) Ninet, op. cit., pp. 221 — 2

(٣) رسالة فوردج رقم ١٣ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) Biovès, op. cit., p. 225.

(٥) Life of Childers, II, p. 115.

(٦) كتب مالت إلى وولزلى كما يلى : « لقد فهمت من لورد جرانفل أن ولسون سيشترك معك فى إعداد التفاصيل بعد توقيع الاتفاق – وأدركت أن الهدف من ذلك هو كسب الوقت . »
(ف . و – ١٤١/١٦٦ رسالة بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٨٢) .

(٧) Lyall, op. cit., pp. 318-19. ، وصحيفة « التايمز » التقلية – عدد ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

فيما لو أتيح لها أن تكون فى وضع إنجلترا[1] . على أن آمال عبد الحميد كان لها ما يبررها إذا ما وضعنا فى عين الاعتبار أحقاد روسيا وإيطاليا التقليدية . يضاف إلى ذلك أن دى نواى كان يحاول عرقلة المفاوضات الإنجليزية — التركية على الأقل بصفة غير رسمية[2] بعد أن استاء لسلبية حكومته ، على حين بدا سفير النمسا فى المؤتمر المنهار وكأنه الفارس المدافع عن السلطان[3] .

وفى مواجهة كل هذه التيارات حاولت إنجلترا أن تبدد مخاوف الدول وأحقادها . فذهب سير جون ولسهام — القائم الإنجليزى بالأعمال فى برلين — إلى أن حكومته التى لا تهدف الحصول لنفسها على مزايا ، لا تزل عند التصريحات التى سبق أن أدلت بها عن الوضع القائم فى مصر . وتكلم عن اشتراك كل الدول فى الإشراف على مصر تحت زعامة إنجلترا وفرنسا ، وأكد للسفير الفرنسى استمرار الوفاق الإنجليزى — الفرنسى ، وأن إنجلترا ستترك مصر وشأنها بمجرد استقرار النظام فيها[4]. على أن إنجلترا ظلت تعانى العزلة السياسية أثناء العمليات الحربية التى قامت بها فى مصر ، فلم يكن ثمة من يسندها سوى بزمارك الذى لم يلزم نفسه رسمياً بأى تصريح بسبب نظام المحالفات الذى كان يحاول إقامته فى أوربا .

وبالإضافة إلى حرج موقف السلطان إزاء مصر ، انزعج حين تلقى تحذيرات من العلماء وأنصار حركة الجامعة الإسلامية مفادها أن تعاونه مع إنجلترا ضد حماة الإسلام سيثير الاستياء لدى عامة المصريين والسوريين والعرب ، وقد يمكن عرابى من الحصول على فتوى تنص على خلع الخليفة[5] . وقد ألقيت الخطب الملتهبة ضد إنجلترا فى مساجد الآستانة ودعا الخطباء الناس إلى حمل السلاح ضد المسيحيين

---

(١) ف . و ١٤١/١٥٣ ، صورة من رسالة إليوت رقم ٤٢٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ٣٣٩٠/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٧٩٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، ج ٤٥٣ ، رسالة نواى رقم ٥٧ إلى دكلير بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٤) (ألمانيا) ج ٤٩ دوريى إلى دكلير بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ ، رسالته رقم ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٤ بتاريخ ٢٥ أغسطس وأول سبتمبر و ٣ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) صحيفة « التايمز » اللندنية عدد — ٢١ أغسطس ١٨٨٢ .

دفاعاً عن الإسلام[1] . وأرسل ثلاثون من مشايخ الأزهر تحذيراً [2] إلى السلطان الذى كان قد عبّر لهم عن رغبته فى امتناع المصريين عن إرسال الإمدادات إلى عرابى ، وطلب منهم أن يقنعوا عرابى بإلقاء السلاح باسم الشريعة. ورد المشايخ بعد أن بحثوا الموقف مع الأعيان بأن عليهم طاعة أوامر السلطان والخليفة طالما تتمشى مع الشريعة ، وأنهم سيظلون يعتبرون عرابى قائداً للقوات المصرية طالما تتمشى أعماله مع الشريعة ، وأن المصريين لن يلقوا السلاح إلا إذا أخلى الإنجليز الإسكندرية والأراضى الأخرى التى احتلوها ، على أن ترسل شروط الصلح مقدماً إلى « العلماء» والأعيان ، ثم طالبوا بالإجماع بخلع توفيق . كما وجهوا التحذير إلى السلطان وأفهموه أن المصريين سيحتكمون إلى القرآن لو أرسل قواته إلى مصر ، وأشاروا عليه بعدم إرسال درويش من جديد إلى مصر لئلا يكرر أخطاءه السابقة ويعرض مصر للدمار . وانتهى خطاب المشايخ بالقول بأن المسألة لا تتعلق بشخص عرابى بقدر ما تتعلق بخلاص مصر .

يضاف إلى هذا كله أن السلطان كان يخشى أن يؤدى دخول الإنجليز منتصرين إلى القاهرة إلى صعوبة إجلائهم عنها ، ففكر فى إقناع عرابى بالتسليم تلافياً لهذا الاحتمال. ولكن تحذيرات مشايخ الأزهر حالت دون تنفيذ هذه الخطة — فعاد الباب العالى إلى مفاوضة الإنجليز . حينئذ كانت المصادمات الأولى بين المصريين والإنجليز قد أوضحت أن الجيش المصرى لن يصمد فى المقاومة . لهذا رأى الباب العالى أن إرسال بعض القوات العثمانية إلى مصر من شأنه أن يخفف حدة أطماع الإنجليز ، وفى ٢٧ أغسطس أمكن الوصول إلى اتفاق بين الباب العالى ودفرين [3] بعد مفاوضات شاقة تأزمت فى أثنائها العلاقات بين البلدين . وهاجمت صحيفة « التايمز » التندية الاتفاق[4] ، كما هاجمه كل من نورثبروك وتشيلدرز اللذين كان من رأيهما ألا يوقع دفرين الاتفاق قبل صدور إعلان عصيان عرابى ، وألا يوافق

---

(١) ف . و — ٧٨/٣٣٩٠ ، رسالة دفرين رقم ٨٠٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) (تركيا) ، جـ ٢ ٤٥٢ ، ملحق برسالة دى نوالى رقم ٤٢ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) عن المفاوضات انظر الملف فه . و — ٧٨/٢٣٧٩ برمته — انظر الملحق رقم ٤ عن نص مشروع الاتفاق . (٤) عدد ٢٩ أغسطس ١٨٨٢ م .

على نزول القوات التركية إلى الإسكندرية[1] ، واستندا فى معارضتهما إلى عدم قبول الخديو ووزرائه للاتفاق . والواقع أن توفيق كان قد صرح بأن قمع القوات التركية للثورة معناه انهيار سلطته فى مصر ، ولما كان على يقين من أن القوات الإنجليزية ليست بحاجة إلى أية مساعدة ، فقد أبدى رغبته فى انفرادها بالقيام بالأعمال العسكرية اللازمة. فأى حل آخر سوف لن يكتب له الاستمرار ، ومن ثم تتعرض مصر لموجة من الحماسة الدينية بعد خروج الإنجليز ، الأمر الذى لابد أن يعده المصريون انتصاراً للسلطان ، فى الوقت الذى يستسلم فيه عرابى للسلطان لكى يظهر بمظهر المسلم الحق الذى قاوم الإنجليز إلى حين وصول قوات إسلامية أخرى[2] .

وشارك مالت الخديو مخاوفه ، فكان من رأيه أن التعاون مع القوات التركية لن يعود على إنجلترا بأية مزايا ، خاصة وأن المصريين أصبحوا يعتقدون أن السلطان غير جاد فى مساعدة الإنجليز[3] . بل إن تشيلدرز أمر وولزلى بأن لا يسمح لأية قوات تركية بالنزول إلى الإسكندرية إلا إذا رأى هو وسيمور أن الاعتبارات الاستراتيجية تدعو إلى ذلك متى حان الوقت[4] . على أن جرانفل وجلادستون نظرا إلى المسألة من زاوية أخرى، على اعتبار أن الوضع قد اتخذ شكلاً سياسياً أكثر منه حربى[5].

لهذا أمر جرانفل كابتن رايس Rice بأن يتوجه إلى مصر ويضع نفسه تحت تصرف سيمور حتى يشتركا فى الاتفاق مع القادة الأتراك فى وضع الترتيبات اللازمة للعمليات التى قد توكل إلى القوات التركية — بالاتفاق مع الإنجليز — طبقاً للاتفاق الحربى الموشك إبرامه[6] .

وأبدى السلطان استعداده لإرضاء الإنجليز بأية وسيلة، فأبدى استعداده —

(١) أوراق جرانفل الخاصة (١١٨) — تشيلدرز إلى جرانفل بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ١٤١/١٥٥ — مسودة رسالة مالت رقم ٥٩٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف — مسودة رسالة مالت رقم ٥٦٧ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٨٨٢.

(٤) أوراق جرانفل الخاصة (١١٨) — تشيلدرز إلى جوليان بونسفوت ، بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) أوراق جلادستون الخاصة — رقم ٤٤١٧٤ ، رسالتان متبادلتان بين جرانفل وجلادستون بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٢ ، أوراق جرانفل الخاصة (١١٨) — جرانفل إلى تشيلدرز بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٦) ف . و — ١٤١/١٥٣ ، وزارة الخارجية إلى كابتن رايس بتاريخ أول سبتمبر ١٨٨٢ .

فيما لو سمحت إنجلترا لقواته بالنزول إلى الإسكندرية ـ لإنقاص عدد هذه القوات من ٥,٠٠٠ جندى إلى ألفين أو ألف يوضعون تحت تصرف القائد الإنجليزى ، على نمط ما تم بالنسبة إلى القوات التركية التى اشتركت فى حرب القرم[1] . وفى ٦ سبتمبر نشر بيان إعلان عصيان عرابى[2] فى الآستانة ، فتبددت آمال عرابى فى الوقت الذى لم يلتزم فيه الباب العالى بوعده السابق الخاص بعدم صدور البيان حتى تنزل القوات التركية إلى الأراضى المصرية .

هذا إلى أن البيان صدر باسم الحكومة العثمانية برغم ما تم الاتفاق عليه مع دفرين من أنه سيصدر باسم السلطان ، واحتوى النص المنشور على بعض التعديلات التى كان القصد منها إنقاذ سمعة السلطان فى العالم الإسلامى . لهذا كله غضب دفرين، وحين توجه إلى الباب العالى لتوقيع الاتفاق ، أصر على أن يمهل بعض الوقت لكى يقارن نص البيان – قبل توقيعه – بالمشروع الأصلى ويرسله إلى حكومته[3] . ولما كان سيمور وولزلى قد أشارا على وزارة الخارجية الإنجليزية بكسب الوقت لأقصى مدة ممكنة[4] ، فقد كلف ولزلى ، فى حالة تسليم عرابى قبل الوصول إلى اتفاق مع القادة الأتراك حول تحديد موضع نزول القوات التركية ، باستشارة لندن . فقد كان تشيلدرز شديد الإصرار على أن لا يؤدى نزول الأتراك فى نقطة أو نقطتين إلى التأثير فى المفاوضات ــ هذا إذا ما سمح لهذه القوات بالنزول على الإطلاق[5] .

واستقبل بيان إعلان عصيان عرابى استقبالاً سيئاً فى كل من الآستانة ومصر . فحتى وقت قريب كان عرابى يتلقى التشجيع من السلطان، على حين أن الصحف الموجهة عودت الناس على العطف على الثورة المصرية والتنديد بإنجلترا . لهذا صعب

---

(١) ف . و – ١٦٢/١٤١ ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٤٣٩ إلى مالت بتاريخ أول سبتمبر ١٨٨٢ .

(٢) ف . و . ١٥٣/١٤١ ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٥٠٣ إلى مالت بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) صحيفة « التايمز » اللندنية – عدد ٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٤) ف . و – ٣٣٩٦/٧٨ ، تلغراف وزارة الخارجية رقم ٥٧٣ إلى دفرين بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) أوراق جرانفل الخاصة (١١٨.) – مقتبس من رسالة تشيلدرز إلى ولزلى بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

على الأتراك أن يهضموا الاتجاه الجديد من جانب السلطان قبل أن يتم إعدادهم لذلك[1] .

واقعة التل الكبير :

وفى ١٣ سبتمبر أحرز وولزلى نصراً سهلا فى التل الكبير ، ليس مرجعه كفاية الإنجليز ، بقدر سوء حالة الجيش المصرى . وحين علم عرابى بانحدار قواته وتبين أن أعضاء المجلس العرفى لا يودون أن تتعرض القاهرة لمصير الإسكندرية ، فقد الأمل وسلم سيفه لوولزلى على أبواب القاهرة — لهذا ذهب عدد كبير من الكتاب الفرنسيين إلى أن استسلام عرابى وليد اتفاق سابق مع وولزلى ، خاصة وأن صحيفة « الأهرام » القاهرية أكدت هذا الاحتمال فى أواخر ديسمبر ١٨٨٢ ، برغم عدم وجود ما يدل على صحته[2] . وقد عبرت رسالة وجهها عدد من كبار المشايخ المصريين إلى السلطان فى أعقاب موقعة التل الكبير عن دهشتهم لتسليم عرابى ، وفسروه على أنه نتيجة لموقف الباب العالى الأخير وتجاهل تحذيراتهم . كما عبر العلماء عن دهشتهم وشكوكهم إزاء إعلان الحكومة الإنجليزية ، قبل أن تبدأ محاكمة عرابى ، أنها لن تسمح بإعدامه أيًّا كانت الأحوال. وربط الناس بين هذا كله وعدم استمرار موقعة التل الكبير أكثر من عشرين دقيقة . لهذا انفض كثير من أنصار عرابى من حوله ، وما لبث أن ازداد استياؤهم لما أبداه زعيم الثورة من جبن أثناء محاكمته . لهذا استخف الكثيرون بعرابى بعد عودته من منفاه فى أوائل القرن العشرين ، فلم يلق من الاحترام ما يجدر بالفلاح الأول الذى رفع لواء الحرية فى وادى النيل .

أما الخديو فقد استبشر « بالنجاح الباهر » الذى أحرزه وولزلى ، وصرح بأنه لم يعد ثمة ما يبرر إرسال القوات التركية أو إبرام الاتفاق الحربى . وكان من رأى مالت[3] أن الخديو ووزراءه — الذين لم يكونوا على علم بشروط الاتفاق الحربى — كان لابد أن تغشاهم الدهشة الشديدة فيما لو علموا بأنه ينص على جلاء القوات التركية والإنجليزية فى الوقت نفسه ، خاصة وأنهم كانوا يعولون على ما يضفيه عليهم

---

(١) صحيفة « التايمز » اللندنية — عدد ١١ سبتمبر ١٨٨٢ .
صودرت صحيفة « وقت » شبه الرسمية بناء على شكوى دفرين ، بعد أن شنت حملة عنيفة على إنجلترا .
(ف . و — ٧٨/٣٣٩٠ ، رسالة دفرين رقم ٨٢٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢) .

(٢) (تركيا) ، جـ ٢٥٢ ، ، ملحق لا يحمل تاريخاً .

(٣) ف . و — ١٤١/١٥٦ ، مسودة الرسالة رقم ٦٢٢ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ .

وجود القوات الإنجليزية من تعضيد أدبى فى مرحلة إعادة تنظيم الجيش والإدارة المدنية . وكان من الواضح أن بقاء القوات التركية والإنجليزية معاً فى مصر ، مما يفسح المجال للمؤامرات ويعرقل حسم مثل هذه المسائل[1] . لهذا كلف دفرين بعد التل الكبير بإبلاغ الحكومة التركية بأن الموقف قد حسم وأنه لم تعد ثمة حاجة إلى القوات التركية[2] .

وكان دخول توفيق إلى القاهرة بصحبة وولزلى ودوق كنوت Connaught ومالت أمراً له دلالته ، وتلا ذلك تقديم كثير من المترددين فروض الولاء للخديو واستعراض القوات الإنجليزية المحتلة وتقديم هدية مالية إنجليزية إلى سلطان باشا ، كما قدم كثير من الأعيان هداياهم إلى القادة الإنجليز . ثم بدأت محاكمة زعماء الثورة وتطهير الإدارة ، وأرسل توفيق إلى جلادستون شاكراً الحكومة الإنجليزية ، وباسمه وباسم الشعب المصرى » ، على إعادة النظام فى مصر ومعبراً عن أمله فى أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة فى ظل نصيحة إنجلترا وتوجيهاتها[3] ! .

وكان لواقعة التل الكبير صدى عميق فى أوربا بوجه عام وفى إنجلترا بوجه خاص . فهنأت الحكومات الأوربية — بما فيها الحكومة الفرنسية — الملكة فكتوريا ، ولكنها — من ناحية أخرى — عبرت عن قلقها على مصير مصر . وبرغم أن جيرز لم يشارك السفير الفرنسى مخاوفه الخاصة باحتمال ازدياد النفوذ الإنجليزى فى مصر[4] ، فإنه ذكر إنجلترا « ببروتوكول النزاهة » وبالتصريحات المتعددة التى صدرت عن الساسة الإنجليز . وتكلم كالنوكى عن ضرورة انعقاد المؤتمر من جديد[5] لحسم المسألة المصرية حسماً نهائياً . وبرغم التهنئة الرسمية التى وجهتها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الإنجليزية ، فقد نمت لهجة الصحف الجمهورية الفرنسية عن احتقار ضعف أوربا ، وكلف دكلير القائم الفرنسى بالأعمال فى مصر — مسيو راندر Raindre — بأن يحاول فى فترة الانتقال القادمة أن يحافظ على حطام النفوذ الفرنسى بقدر ما تسمح به الأحوال ، وأن يبقى على العلاقات الحسنة مع ممثلى إنجلترا والدول

---

(١) نفس الرسالة السابقة .

(٢) نفس الملف السابق ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٥٧٣ إلى دفرين بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) أوراق جلادستون الخاصة ، رقم ٤٤٤٧٩ — توفيق إلى جلادستون بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٨٣ .

(٤) (روسيا) ، ج ٢٦٧ ، رسالة جوريس رقم ٧٨ إلى دكلير بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) كانت جلسات المؤتمر قد أجلت إلى أجل غير مسمى بعد جلسة ١٦ أغسطس ١٨٨٢ .

(٦) (انجلترا) ، ج ٥٣٦ ، ديشانل إلى دكلير بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

الأخرى وأن لا يدلى بأى تصريح من شأنه أن يسىء إلى النفوذ الفرنسى فى المستقبل، وعبر عن أمله فى أن يعيد المؤتمر الوضع إلى ما كان عليه قبل نشوب الثورة المصرية ، بمعنى تدعيم المراقبة باعتبارها نظاماً سياسياً واقتصادياً[1] . ولكن رئيس الوزراء الفرنسى لم يدرك أن وجود القوات الإنجليزية فى مصر قد فرض على أوربا أمراً واقعاً . فكان على فرنسا أن تجنى الثمار المرة لتقلب سياستها وعدم استقرار حكوماتها فى أوائل عهد الجمهورية الثالثة .

وتكلم لورد جرانفل عن النجاح الذى أحرزته أوربا ، لا إنجلترا وحدها ، فى التل الكبير ، وصرح للسفير الفرنسى بأن فشل وولزلى كان يعنى الزج بأوربا جميعاً فى موقف حرج ، وأن عدم حسم الموقف بسرعة كان لابد أن يؤدى إلى مآزق لا حد لها وإلى الإضرار بمصالح مصر[2].

ونادت بعض الصحف الإنجليزية ، وبخاصة « الاستاندرد » و « التايمز » بضرورة فرض الحماية الإنجليزية على مصر ، فى الوقت الذى نادى فيه بعض الإنجليز بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية . ورأى جلادستون أن الموقف يتطلب مزيداً من التدخل ، وتساءل عما إذا كان من واجب إنجلترا أن تحاول إعداد مصر للحكم الذاتى[3]. وأياً كان الأمر فقد ثبت أن مهمة إنجلترا فى مصر كانت من الصعوبة بمكان: فما لبثت أن اصطدمت بالعراقيل التى أثارها ضدها خصومها فى المجال الدولى، فى الوقت الذى اصطدمت فيه من جديد بالحركة الوطنية المصرية .

* * *

وهكذا أسدل الستار على فترة حرجة من تاريخ مصر الحديث كانت منذ بدايتها تنذر بالخطر : ذلك أن ديون سعيد وإسماعيل ، وافتتاح قناة السويس ، وتضارب مصالح الدول الكبرى فى مصر مما عجل بالتدخل الأوربى الذى عرض البلاد فى نهاية الأمر للاحتلال الأجنبى الذى عرقل النهضة المصرية التى لم يختلف طابعها العام عن الاتجاهات السائدة فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، وإن امتزج مبدأ دعاة الحرية ، كما امتزجت الحركة الوطنية فى مصر ، بالتقاليد الدينية والعادات

(١) (مصر) ، ج ٧٥ ، رسالة دكلير إلى رافدر بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٢) ف . و — ٢٤٣٧/١٤٦ ، صورة من رسالة جرانفل رقم ١٠٧٨ إلى بلنكت بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) أوراق جلادستون الخاصة ، رقم ٤٤١٧٤ — جلادستون إلى جرانفل بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

الشرقية ، مما جعل الأوربيين يسيئون فهم الموقف ، فاختلط الأمر على الرأى العام الأوربى المهتم بالمسألة المصرية بحيث انفسح المجال لاتجاهين متضاربين . فنى الوقت الذى أبدى فيه قليل من الأوربيين العطف على قضية مصر ، تأثر الرأى العام الأوربى فى مجموعه باعتبارات أخرى ، كانت من صنع الساسة المحترفين وحملة أسهم الديون المصرية والاستعماريين من كل لون . هذا إلى أن ممثلى الدول الكبرى فى مصر ومراسلى الصحف الأوربية كثيراً ما أخطئوا فهم الموقف بحيث إن الحكومات الأوربية لم تستطع أن تتبين حقيقة آمال المصريين وتعطشهم إلى العدل والحرية. وأصبح التدخل الأجنبى المسلح شغل الأوربيين الشاغل فى أعقاب أحداث سبتمبر ١٨٨١ .

ولقد تهيأت لإنجلترا كل الفرص التى كانت تمكنها من توجيه الحركة الوطنية فى مصر بدلا من القضاء عليها . فمنذ حملة بونابرت أبدى حكام البلاد تقديرهم لقوة إنجلترا ، بحيث إن محمد على وعباس وسعيد وإسماعيل كانوا يخشون باستمرار احتمال احتلال إنجلترا للبلاد ، فحاولوا إرضاءها بكل الوسائل . كما أن الشعب المصرى — من ناحية أخرى — كان لا يحمل أية ضغينة للإنجليز الذين لم يشاركوا فى الانتهاب والمراباة وغير ذلك مما تعرض له المصريون منذ توافد الأوروبيون على البلاد؛ بل لقد احترم المصرى الإنجليزى العادى لتحفظه ، وتوقع من رفرز ولسون — حين ولى وزارة المالية — أن يخفف بؤس مصر ويشل سلطة الخديو . ووضع عرابى كل ثقته فى أحد الإنجليز [١] ، وكان كبير الأمل فى اكتساب عطف جلادستون والشعب الإنجليزى . على أن وزارة الأحرار — كما سبق أن لمسنا فى أكثر من مناسبة — تلقت من القاهرة ، تقارير متناقضة ، فى الوقت الذى تباينت فيه آراء الوزراء . ولما كانت حكومة الأحرار تواجه تردد الحكومة الفرنسية ، فإنها استسلمت لضغط الرأى العام وقامت بالتدخل العسكرى .

وهكذا انحازت إنجلترا إلى توفيق ، الذى برغم تصويرها مالت له على أنه جدير بالعطف والتشجيع ، كان يستحق ما أبداه له المصريون من احتقار وكراهية بسبب ضعفه واتجاهاته الاستبدادية . ولو أن إنجلترا اعترفت بالحركة الوطنية فى مصر ووجهتها لسارت العلاقات بين البلدين فى طريق غير الذى سارت فيه حتى منتصف القرن العشرين .

---

(١) ولفرد بلنت .

الملحق الأول(١)

تعليمات الباب العالى إلى درويش باشا

المادة الأولى :

لما كان صاحب السعادة أحمد أسعد باشا — ممثل الحراسة — قد أمكنه ، فى خلال البعثات الثلاث التى أرسل أثناءها إلى مصر ، أن يوثق ارتباط أعيان مصر (ومن بينهم كذلك عرابى باشا) بمركز الخلافة المقدسة ، فإن الوزراء يقدرون الجهود المشكورة التى قام بها (أسعد) ويقرونها ، ويقررون إرساله ضمن البعثة غير العادية التى ستتوجه إلى مصر ......

المادة الثانية :

ستشتمل البعثة المذكورة على أشخاص مختلفى الرتب يرأسهم صاحب السعادة درويش باشا . ومن الضرورى أن تضم البعثة ضباطاً من أكفأ أركان الحرب مهمتهم وواجبهم أن يتأكدوا مما يلى : (ا) ما هى النقاط المحصنة فى مصر ، (ب) هل توجد أو لا توجد تحصينات بإمكانها صد العدوان فى حالة دخول أساطيل أجنبية إلى مياه الإسكندرية ، (ج) ما هى أحسن الوسائل لإرسال قوات عسكرية إذا ما دعت الحاجة ، (د) كيف يمكن وقاية الحملة من العدوان فى حالة حدوث مقاومة .

وعليهم — أخيراً — أن يقدموا إلى رئيسهم سمو درويش باشا تقريرات يومية عن نتائج ملحوظاتهم .

(١) ف . و — ٣٣٨٧/٧٨ — ملحق (باللغة الفرنسية) برسالة دفرن رقم ٥٣٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ يولية ١٨٨٢ .

المادة الثالثة :

ما إن يصل سمو درويش باشا إلى مصر ، حتى يسعى إلى مقابلة الخديو واستقبال كبار الأعيان المصريين . وفى خلال هذه المقابلات عليه أن يفهمهم بلغة تتناسب مع الظرف ، أن طاعتهم للخلافة المقدسة لن تؤدى إلا إلى تحقيق مصلحة بلدهم وضمان سلامتهم ورخائهم ، وأن بعثته ليس لها من هدف سوى هذا ، وأنها تتطلب مساعدتهم .

المادة الرابعة :

عليه أيضاً أن يقوم بإقناع العلماء والأعيان ، وحين يتأكد لديه أن العلاقات بين عرابى باشا والخديو ليست فقط سيئة من ناحية المظهر وحده بشكل مختلف ، بل يوجد بينهما خلاف حقيقى من الممكن تسويته فى تلك الأثناء ، عليه أن يعمل على مصالحتهما . وحين يبدو له عدم إمكان تحقيق هذا الهدف ، عليه أن يصطنع الحزم ويعلن لضباط الجيش أنه — تمشياً مع أوامر صاحب الجلالة السلطان — يتولى رئاسة وزارة الحربية لبعض الوقت لكي يقر الأمن العام ، وفى حالة موافقة كل الضباط ، عليه أن يتولى القيادة فى الحال ، ويعهد إلى ضباط بعثته مؤقتاً بتولى الوظائف التى يمكنهم أن ينجحوا فى أداء مهامها . وحينئذ عليه أن يتحقق من أسماء الأشخاص الذين تسببوا فى نشوب كل هذه القلاقل ، وأن يأمر بالقبض عليهم واحداً بعد الآخر ، وعليه أيضاً أن يرسل عرابى باشا إلى الآستانة لأسباب تتعلق بالأمن العام .

المادة الخامسة :

على درويش باشا أن لا يتصرف فى أمر ما إلا بعد الاتفاق مع رجال بعثته . وإذا ما وجد أن الموقف يتطلب إقالة أحد — أو كل — وزراء الخديو ، فله حينئذ مطلق التفويض والسلطة فى تنفيذ ذلك فى الحال بعد إخطار الباب العالى . وحتى يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف ، عليه أن يضع نفسه مسبقاً فى مركز لا ينازعه فيه أحد — علماً بأن من مهام البعثة أيضاً أن تتحقق من مصدر القلاقل الحالية ومن الأشخاص الذين تسببوا فيها .

المادة السادسة :

عليه أن يبادر بإلغاء مجلس النواب متى ما أمكن ذلك ، وأن يعاقب الأشخاص الذين تسببوا فى العصيان بعد محاكمتهم . وبرغم تعاون الأجانب فى منح الميزات التى حصلت عليها مصر ، فعلى سعادة رئيس البعثة – كلما وجد أن إحدى هذه الميزات تتطلب تعديلها أو إصلاحها – أن يضع نصب عينيه أن من سلطة الباب العالى على الدوام أن يلغيها أو يعدلها ، وأن يبلغ الباب العالى بذلك تلغرافياً ، ولكن قبل أن يقرر – بناء على ذلك – ضرورة إجراء تعديل يرى لزوم اقتراحه ، عليه أن يحصل على موافقة كل أعضاء البعثة .

المادة الثامنة :

فى الوقت الذى يخول فيه رئيس البعثة أن يتصل بكل رؤساء المصالح فى مصر ، عليه أن يشترك مع الخديو فى مناقشة كل الأمور ، صغيرها وكبيرها . . .

المادة العاشرة :

واجب البعثة الرئيسى هو استعادة ثقة المراقبة ، وبث روح الاطمئنان إلى هدوء الأحوال فى مصر ، والتحقق من كل شكاوى القناصل . ولها مطلق السلطة فى أن تتصل بالقناصل الأجانب بخصوص كل الأمور ، سواء ما يتعلق منها بأشخاصهم أو برعاياهم . وفى حالة نشوب خلاف بينها وبين أحد القناصل ، عليها أن ترسل تقريراً مفصلاً بهذا الشأن إلى الباب العالى .

المادة الحادية عشرة :

باستطاعة سعادة درويش باشا أن يعدل صلاحياته أو يقويها ، إذا ما رأى ذلك مناسباً وتحقق من أن الحالة والظروف تتطلب هذا – ولكن ليس فى حدود سلطته على الإطلاق أن يتعدى حدود هذه الصلاحيات . وإذا ما تأكد لديه أنه عاجز عن إنجاح مهمته دون إرسال قوات عسكرية ، فعليه أن يبادر بعقد جلسة تضم رجال بعثته ، ليحدد معهم مجموع القوات التى يتطلبها الموقف وخط سيرها ، وليبحث

معهم ما إذا كان هذا الإجراء كفيلا أو غير كفيل بإثارة العصيان أو مضاعفة قلق الرأى العام ، وليدرس معهم كل التفاصيل الخاصة بقيام حركة عسكرية .

المادة الثانية عشرة :

لما كانت الأساطيل الأجنبية موجودة فى المياه المصرية منذ مدة طويلة ، فمن الطبيعى أن تتعرض البلاد للمؤامرات الأجنبية . لهذا وجب التنبيه على السكان والأفراد بوجه عام بعدم حمل الأسلحة . كما يجب لفت نظر كل موظفى القاهرة والإسكندرية إلى ضرورة التنبه لكل أعمال الأجانب ، وتوخى الحرص فى تصرفاتهم .

المادة الثالثة عشرة :

طالما أن الأساطيل الأجنبية موجودة فى المياه المصرية ، فمن الواجب الحيلولة دون ما يؤدى إلى تقدم القناصل بمراسلات رسمية إلا إذا دعا الأمر إلى إثارة المنافسة بينهم . كما يجب كسب جانب قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ويجب الظهور بمظهر دعوتهم إلى مداولات لا أهمية لها — وفى حالة تقدمهم بوجهة نظر ، فمن الممكن أخذها فى عين الاعتبار .

المادة الرابعة عشرة :

لما كان من واجب البعثة أيضاً إجراء مراسلات مع قناصل الدول التى توجد أساطيلها فى المياه المصرية ، فى حالة هدوء الأحوال من جديد ونجاح البعثة فى أداء مهمتها ، يطلب منهم سحب السفن من المياه المصرية . . .

الملحق الثانى[1]

المنشور الدورى الذى تقدمت به روسيا إلى المؤتمر

بطرسبورج فى ١٨ / ٣٠ يونية ١٨٨٢ :

أولا : يجب ، قبل كل شىء ، الإبقاء على الاتحاد الأوربى ؛ فلا تتم أية تسوية إلا عن طريقه .

ثانياً : تدعيم الحالة الراهنة ورأب صدعها .

ثالثاً : وحتى تتحقق هذه الأهداف ، يستحسن الاكتفاء بالإجراءات المعنوية. وفى مثل هذه الحالة يجب أن يسجل المؤتمر نتائج هذه الإجراءات بالشكل الذى يعطى تأكيداً أوربيا جديداً لأوضاع مصر القانونية .

رابعاً : وإذا ثبت أن ذلك غير كاف ، على اتحاد الدول الكبرى وحده أن يحدد الإجراءات الواجب اتخاذها ، ولا يجب تنفيذها إلا بالنيابة عن سلطته وتحت إشرافه .

خامساً : إذا أصر الباب العالى على عدم الاشتراك فى المؤتمر ، يجب على الدول الكبرى أن تتفق على أحسن الطرق التى تحمله على قبول قراراتها .

سادساً : إذا لم يكن هناك معدى عن التدخل المادى ، فإن أكثر أنواع التدخل شرعية وأقلها خطراً هو تدخل السلطان ، بشرط أن يتم بتفويض من أوربا ومع اتخاذ الضمانات اللازمة بحيث لا يتعدى الهدف المحدد له .

سابعاً : إذا رفض السلطان التدخل ورأت إنجلترا وفرنسا أنهما مضطرتان للقيام بالتدخل المنفرد أو الجماعى ، فلا يجب أيضاً أن يتم ذلك إلا بعد الاتفاق مع الدول الكبرى وبتفويض منها وطبقاً لبرنامج محدد بوضوح —

(١) ف . و — ١٤١/١٥٢ ، ملحق تكميلى (باللغة الفرنسية) بالرسالة رقم ٢١٧ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى ثورنتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٨٢ .

ومن الممكن بهذا الصدد الاستنارة بتدخل فرنسا العسكرى فى سوريا — وبإمكان الدول الكبرى أن ترسل مع الحملة مندوبين خصوصيين .

ثامناً : أما عن الهدف النهائى من التدخل ، فيجب أن لا يتعدى تصحيح الأوضاع الراهنة . ولكن هذه الحالة الراهنة لها مساوئ كشفت عنها التجربة : فربما بدت ضرورة تعديلها فى بعض النقاط التى ترتبط فى جوهرها بوضع الحكومة المصرية إزاء الحكومات الأجنبية والاتفاقيات التى ارتبطت بها . ومع الاعتراف من حيث المبدأ بضرورة احترام هذه الاتفاقيات المتعاقد عليها ، فبالإمكان اتضاح أن من المناسب إدخال تعديلات عليها عن طريق المشاورات التى يجريها طرف أو آخر .

وقد كشفت الأحداث عن مساوئ المراقبة التى انفردت بها إنجلترا وفرنسا ، والرغبة فى استخدامها بالقوة حل مشكوك فى جدواه ، وربما كان من الممكن ، ومن العدل ، إضفاء الصفة الدولية على هذه المراقبة ، وبهذا الشكل تتدعم سلطتها المعنوية ، وتحصل على ضمانات ضد المساوئ الشخصية التى قد يتصف بها المراقبون .

وتتمتع لجنة التصفية والمحاكم المختلطة بهذا الصفة الدولية وتقوم بعملها على خير وجه .

وربما أصبح من دواعى العدالة حصر هذه المراقبة فى الحدود التى تضمن المصالح الأجنبية ، دون أن تتضمن تدخلا فى إدارة البلاد .

ويجب أن تصبح كل هذه المسائل موضوعاً للمناقشة التفصيلية فى المؤتمر .

الملحق الثالث

مشروع الاتفاق الحربى بين إنجلترا وتركيا[1]

المقترحات البريطانية الأصلية	أصل المقترحات التركية المضادة	النص كما قبله المندوبون العثمانيون بشرط موافقة حكومتهم عليه	التعديلات التى اقترحت بعد ذلك – وواضح أن اقتراحها جاء من جانب السلطان
لما كان الجيش المصرى قد تمرد على سلطة سمو الخديو ، كما أقرتها فرمانات جلالة السلطان والمعاهدات القائمة بين الباب العالى والدول الكبرى الأخرى ، ولما كانت صاحبة الجلالة الملكة قد قررت أن تتعاون مع جلالة السلطان فى قمع العصيان وإقرار النظام ، فإن جلالتيهما قد رأيا أن من المناسب عقد اتفاق .. لتحقيق هذا الغرض ، وعينـا مندوبين عنهما الأشخاص الآتية أسماؤهم ...	لما كان صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان وصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا قد رأيا أنه من الضرورى إرسال قواتهما إلى مصر ، فقد قررا عقد اتفاق حربى ، وعينا لهذا الغرض المندوبين الآتية أسماؤهم . . .	لما كان الجيش المصرى قد تمرد على سلطة الخديو ، كما أقرتها فرمانات صاحب الجلالة السلطان والمعاهدات القائمة بين الباب العالى والدول الكبرى الأخرى ، ولما كانت صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا قد قررت أن تتعاون مع جلالة السلطان فى قمع العصيان وإقرار النظام فى مصر ، فإن جلالتيهما رأيا من المناسب عقد اتفاق حربى وعينا لهذا الغرض . . .	

(١) ف . و — ١٤٦/٢٤٣٧ ، ملحق بالرسالة رقم ٣ : رسالة دفرن رقم ٨١٤ إلى جرانفل بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٨٢ .

المادة الأولى

سيقدم صاحب الجلالة السلطان قوة حربية من كل الأسلحة والرتب والخدمات ، لديها كل المؤن والذخائر والطعام ووسائل النقل ، لتتعاون مع القوة الجاري إرسالها إلى مصر على يد صاحبة الجلالة وسيحافظ على اكتمال هذه القوة طالما تبقى فى مصر . وإذا ما رأى جلالته أن يزيد عدد قواته ، فإن هذا سيكون موضوعاً لاتفاق آخر بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الأولى

سترسل الحكومة الإمبراطورية العثمانية على التوالى ، وطبقاً لما تمليه الحاجة ، فى المواضع المتفق عليها ، قوة عسكرية تحتفظ لنفسها بحق زيادة أعدادها كلما دعت الضرورة .

المادة الأولى

لما كانت الحكومة الإمبراطورية العثمانية تنوى إرسال قوة عسكرية إلى مصر ، فإنها تحدد عدد الفرقة الأولى التى سترسل إلى المواقع بما يتراوح بين ٥،٠٠٠ و ٦،٠٠٠ جندى ، وتحتفظ لنفسها بزيادة العدد إلى ما تتطلبه الضرورة ، على أن يتم ذلك طبقاً لاتفاق آخر يوقع بين الطرفين المتعاقدين فى المستقبل .

المادة الأولى

التى سيصل عددها فى المواقع إلى ٥،٠٠٠ — ٦،٠٠٠ جندى . وستستمر حسبما تقتضى الضرورة فى إرسال الفرق الباقية إلى المواقع ، مع إخطار حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بكل قوة ترسلها.

المادة الثانية	المادة الثانية	المادة الثانية	المادة الثانية
ولما كان من المرغوب فيه أن يحدد سابقاً المكان الذى ستنزل فيه القوات التركية ، فقد تم الاتفاق على أنها ستنزل . . .	ستنزل القوات العثمانية فى الإسكندرية وبور سعيد والسويس (يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ حكومته بهذا تحصول على موافقتها)	فى أبو قير ودمياط ورشيد	ستنزل القوات الإمبراطورية العثمانية فى الإسكندرية ، وتجعل من هذه المدينة قاعدة لعملياتها .
المادة الثالثة	**المادة الثالثة**	**المادة الثالثة**	**المادة الثالثة**
لما كان من الضرورى جداً أن تخضع العمليات المزمع القيام بها لتوجيه موحد ، فقد تم الاتفاق على أن لا تقوم القوات التركية بعد نزولها بأى تحركات أو ترتيب لأى جزء من القوات دون سابق موافقة القائد العام للقوات البريطانية .	(يحذف هذا البند بأسره)	سيتفق القائدان العموميان للقوتين العسكريتين . . مسبقاً على التحركات والعمليات الحربية التى تقوم بها القوات الإمبراطورية العثمانية . (مشروع وسط لا يؤخذ به إلا بعد موافقة الحكومتين)	. . . كلما رؤى وجوب قيام كل من القوتين العسكريتين بالعمل المنفرد – وإذا ما رأى القائد العام العثمانى أن عدد القوات غير كاف فى الأماكن التى يحتلها عليه أن يوقف العمليات الحربية حتى يتلقى الإمدادات اللازمة .

المادة الرابعة	المادة الرابعة	المادة الرابعة	المادة الرابعة
بمجرد انتهاء الظروف التى أدت إلى إرسال قوات صاحبة الجلالة والسلطان إلى مصر ، ستجلو قوات الدولتين المتعاقدتين من البلاد . وسيتم جلاء القوات التركية فى الوقت نفسه الذى يتم فيه جلاء القوات البريطانية .	بمجرد انتهاء الدوافع التى أدت إلى القيام بالإجراءات العسكرية فى مصر ، تجلو القوات الإنجليزية وسيكون بإمكان القوات العثمانية ، إذا ما دعت الضرورة ، أن تطيل أمد إقامتها فى مصر .	. . . سيتم جلاء قوات كل من الدولتين . وسيكون بإمكان القوات العثمانية ، إذا ما دعت الضرورة ، أن تطيل أمد إقامتها فى مصر وذلك بعد اتفاق الطرفين المتعاقدين على ذلك .	
المادة الخامسة	**المادة الخامسة**	**المادة الخامسة**	**المادة الخامسة**
لتسهيل الاتصالات بين الجيشين ، اتفق على أن يلحق أحد الضباط الإنجليز العظام بمركز قيادة القوات التركية بصفته مستشاراً .	(المشروع العثمانى الذى تمت الموافقة عليه) لتسهيل الاتصالات بين الجيشين يلحق بكل منهما ضابط عظيم من رجال الجيش الآخر ، على أن يتساوى كل من هذين الضابطين العظيمين فى الرتبة.	(المشروع الإنجليزى)	

المصادر

أولا : المصادر الأصلية

1 — The Public Record Office Archives :

a) F.O. :

— 78, Turkey.

— 195, 141, 143, Egypt.

— 146, France.

— 170, Italy.

— 244 Germany.

b) The Granville Papers.

2 — The Gladstone Papers (in the British Museum).

3— Qaui d'Orsay : Les Archives Français au "Section d'Archives", au Ministère des Affaires Etrangères :

— Egypte : tomes 57 à 75.

— Angleterre : tomes 770 à 796.

— Allemagne; tomes 20 à 49

— Italie: tomes 50 à 68.

— Autriche : tomes 520 à 536.

— Turquie : tomes 425 à 453.

— Russie : tomes 256 à 267.

٤ — وثائق عابدين :

— دفاتر عابدين

» المعية

— ملخصات محافظ المعية

— Dossiers Abraham.

— Finances.

— Egypte — Politique.

— Documents Américains (in English).

ثانياً : الوثائق المنشورة

— Blue Books.

— Livres Jaunes.

— D.D.F., première série, Tomes II, III, IV.

— Dény, J, Sommaire des Archives Turques du Caire (le Caire, 1930).

Nahoum, Haim, Receuil de Firmans Impériaux Ottomans addressés aux valis et aux Khedives d' Egypte, (Le Caire, 1934).

Noradounghian, Gabriel, Recueil d'Actes Intrnationaux de l'Empire Ottoman — Tome III (Paris, 1902).

ثالثاً : الدوريات والصحف

(ا) العربية

أبو نضارة — الطائف — مصر — التجارة — الوطن — الوقائع المصرية .

(ب) الإفرنجية

The Egyptian Gazette — Le Moniteur Egyptien — Le Journal Officiel — Le Temps — The Times — The Observer — The Pall Mall Gazette — la République Française — le Progrès Egyptien — Hansard (debates) — The Nineteenth Century, Vols. I, II, V, VIII, XII, XIII — The Quarterly Review (1883) — The Annual Register (1882) — Revues des Deux Mondes (15 Août & 15 Sept. 1883 — 15 Déc. 1888 & Ier e 15 Nov. 1891).

رابعاً : الكتب والبحوث المنشورة

ا — العربية

١ — إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية . (القاهرة ١٩٤٥)

٢ — إبراهيم عبده : الصحفى الثائر (القاهرة ١٩٥٥)

٣ — أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث (القاهرة ١٩٤٨)

٤ — أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية (المكتبة الثقافية — العدد ٣٠) . (القاهرة ١٩٦١)

٥ ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية (بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ١٩٦٠ ــ ١٩٦٢) . (القاهرة ١٩٦٢)

٦ ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون : كفاحنا ضد الغزاة (القاهرة ١٩٥٧)

٧ ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى : من تراثنا الديمقراطى (مقال بمجلة الهلال ــ عدد يونيه ١٩٦٥) .

٨ ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر الديمقراطى (مقال بمجلة الهلال ــ عدد سبتمبر ١٩٦٥) .

٩ ــ أحمد عرابى (الزعيم) : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ــ بدون تاريخ . وقد نشرت دار الهلال مذكرات عرابى فى جزئين فى عام ١٩٥٤ .

١٠ــ إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته :

ــ مركز مصر الدولى بقلم محمد حامد فهمى .

ــ موقف مصر السياسى بقلم محمد مصطفى صفوت

ــ مكانة مصر الدولية بقلم محمد رفعت

١١ــ إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عصر الخديوى إسماعيل باشا ــ جزآن (القاهرة ١٩٢٢)

١٢ــ المجمل فى تاريخ مصر العام : فصلان لأحمد عزت عبد الكريم ومحمد مصطفى صفوت . (القاهرة ١٩٤٢)

١٣ــ أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ــ الجزء الثالث ، القسم الأول . (القاهرة ١٩٣٧)

١٤ــ جورج جندى وجاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية (القاهرة ١٩٣٧)

١٥ــ سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ــ ٩ أجزاء . (القاهرة ١٨٨٤)

١٦ــ صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية (القاهرة ١٩٥٠)

١٧ــ عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل (جزآن) (القاهرة ١٩٣٧)

١٨ ــ عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (القاهرة ١٩٣٧)

١٩ ــ على الحديدى : عبد الله النديم ــ سلسلة أعلام العرب (القاهرة ١٩٦٢)

٢٠ ــ فيليب طرازى : تاريخ الصحافة العربية ج ٢، ٣، ٤ (بيروت ١٩١٣)

٢١ ــ محمد صبرى (السوربونى) أدب وتاريخ (القاهرة ١٩٢٧)

٢٢ ــ محمد صبرى (السوربونى) تاريخ العصر الحديث (القاهرة ١٩٢٦)

٢٣ ــ محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ــ ٣ أجزاء (القاهرة ١٩٠٧)

٢٤ ــ محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان (القاهرة ١٩٤٦)

٢٥ ــ محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان فى أوائل القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٦٣)

٢٦ ــ محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ج ١ (القاهرة ١٩٥٤)

٢٧ ــ محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه (الإسكندرية ١٩٥٢)

٢٨ ــ محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس (القاهرة ١٩٥٦)

٢٩ ــ محمد مصطفى صفوت : ألمانيا والمسألة المصرية ، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية ، العدد الثانى ، ١٩٤٩ .

٣٠ ــ محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه (القاهرة ١٩٤٧)

٣١ ــ ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج ٤ (القاهرة ١٩٠٠)

(ب) الإفرنجية

1. Adam, Juliette, l'Angleterre en Egypte (Paris 1922).
2. Adams, Charles C, Islam and Modernism in Egypt (London, 1933).
3. Amin Osman, Muhamed Abduh --Essai sur ses idées philosophiques et religieuses (Cairo, 1944).
4. Arnold, Sir Thomas, The Caliphate (Oxford, 1924).
5. Aubin, Eugène, Les Anglais aux Indes et en Egypte (Paris 1905).
6. Baer, Gabriel, A History of Landownership in Modem Egypt (London, 1962).
7. Biovès, Achille, Français et Anglais en Egypte, 1881-2, (Paris 1910).
8. Blunt, Wilfrid Scawen, Secret History of the English Occupation of Egypt (London, 1907).
9. Blunt, My Diaries, II vols. (no date).
10. Borelli, O, Choses politiques de l'Egypte :1862 - 1895 (Paris, 1895).
11. Bourguet, Alfred, La France et l'Angletterre en Egypte (Paris, 1897).
12. Bourgeois, Emile, Manuel Historique de Politique Etrangère-Tome III (Paris, 1928).
13. Bréhier, L., L' Egypte de 1789 à 1900. (Paris, 1900).
14. Bright John, The Diaries of John Bright —with a forward by Philip Bright — (London, 1930).
15. Brinton, Jasper Yeates, The Mixed Courts of Egypt (Yale, 1930).
16. Broadley, A.M., How we defended Arabi and his Friends — (London, 1884).
17. Buckle — George Earle (Editor), The Letters of Queen Victoria— second Serie, vols. II & III (London, 1926—28).
18. Buckle and Monypenny, Life of Disraeli — Vols. V and VI — (London, 1920).
19. Butler, A.J., Court Life in Egypt — (London, 1887).
20. Cambridge History of British Foreign Policy — Vol. III. (Cambridge, 1923).
21. Caroll, E. Malcolm,French Public Opinion and Foreign Affairs, 1870—1914 (New York, 1931).
22. Cecil, Lady Gwendolen, Life of Robert Marquis of Salisbury—2 vols.— (London, 1921).
23. Cecil, Algernon, British Foreign Secretaries : 1807 — 1916. (London, 1927).
24. Chafik , Ahmed Pacha, l'Egypte Moderne et les Influences Etrangères, (Le Caire, 1931).

25. Chambrlain, Joseph, A Political Memoir, 1880 — 1892, (London, 1953).
26. Charles Roux J., L'Isthme et le Canal de Suez, 2 vols (Paris, 1883).
27. Charmes, Gabriel, l'Avenir de le Turquie, le Panislamisme (Paris, 1883).
28. Childers, Lt. Col. Spencer, The Life and Correspondence of the Right Honourable Hugh Childers : 1827 — 1896. vol. II (London, 1901).
29. Chirol, Sir Valentine, Fifty yeras of a changing world; (London, 1927).
30. ————The Egyptian Problem (London, 1920).
31. Choublier, Max, la Question d'Orient depuis le Congrès de Berlin — (Paris, 1895).
32. Cocheris, Jules, la Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan — (Paris, 1903).
33. Colvin, Sir Auckland, The Making of Modern Egypt, (London, 1923).
34. Crabites, Pierre, Ismail the Maligned Khedive (London, 1933).
35. Cromr, the Earl of Modern Egypt — 2 vols — (London, 1908).
36. Darcy, Jean, France et Angleterre; cent années de Rivalité Coloniale (Paris, 1904).
37. Daudet, Ernest, la France et l'Allemagne après le Congrès de Berlin — (Paris, 1919).
38. Debidour, A, Histoire Diplomatique de l'Europe vol. III (Paris, 1919).
39. Dépasse, Hector, De Freycinet — (Paris 1883).
40. Dicey, Edward, The Story of the Khedivate (London, 1902).
41. Dilke, Sir Charles, Greater Britain — 2 vols, London 1868 — 9).
42. Dodwell, H., The Founder of Modern Egypt — A study of Mohammed Ali (Cambridge, 1931).
43. Douin, G., Histoire du Règne du Khédive Ismail — Tomes I & II (Rome 1933 — 1934).
44. Dugdale, E., German Diplomatic Documents 1871-1914 — vol. I, Bismarck's Relations with England (London 1928).
45. L'Egypte et l'Europe, par un ancien juge mixte (Van Bemmelen) 2 vols. — Leiden 1881 — 1884.
46. Elgood, Lt. Col. P.G., The Transit of Egypt (London 1928).
47. The Encyclopaedia of Islam.
48. Engelhardt Ed; La Turquie et le Tanzimat-ou Histoire des Réformes dans l'Empire Ottoman 2 tomes (Pa is, 1882 — 84).
49. Farman, Elbert E., Egypt and its Betrayal — New York, 1908.
50. Fitzmaurice, Lord Edmond, The Life of Granville George Leveson Gower, Scond Earl of Granville 2 vols — (1905).
51. Freycinet, C. de, La Question d'Egypte — Paris, 1904).
52. Freycinet — Souvenirs - 2 tomes Paris, 1912—14).
53. Gaignerot, Roland, La Question d'Egypte — (Paris, 1901).
54. Garvin, J.L., the Life of Joseph Chamber ain — vol. I. (London 1935).

55. Ghorbal, Shafik, the Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali — (London, 1928).
56. Gibb, H.A.R., Modern Trends in Islam — (Chicago, 1947).
57. Giffard, Pierre, Les Français en Egypte — (Paris, 1883).
58. Gooch, G. P., Franco — Greman Relations : 1871 1914, (London, 1923)
59. Gregory, Sir William, -An Autobiography-edited by Lady An Gregory — (London, 1894).
60. Gwynn and Tuckwell, the Life of the Rt.Hon.Sir Charles Dilke (London, 1918).
61. Hanotaux, Gabriel, Histoire de la France contemporaine. Tome IV — (Paris, 1908).
62. Hartman, Martin , The Arabic Press of Egypt — (London, 1899).
63. Hayes, Carlton G.H., A Generation of Materialsim: 1871 —1900, being vol. XVI of the series : The rise of Modern Europe : (New York and London 1941).
64. Headlam —Morley, Sir James, Studies in Diplomatic History (London, 1930).
65. Histoire de la Nation Egyptienne — Tome VI — l'Egypte de 1801 à 1882, par François Charles — Roux, (Paris, 1936).
66. Hippeau, Edmond, Histoire Diplomatique de la Troisième République: (1870 — 1889).
67. Holynski, Alexandre, Nubar pacha devant l'Histoire (Paris 1885).
68. Hoskins, Harold Lancaster, British Routes to India (New York, 1928).
69. Husney, Hussein, le Canal de Suez et la Politique Egyptienne (Montpellier, 1923).
70. Jerrold, Blanchard, Egypt under Imai Pasha (London, 1879).
71. Jerrold, Blanchard, The Belgium of the East — (London, 1882,).
72. Jonquière, C. de la, Histoire de l'Empire Ottoman — (Paris, 1881).
73. Kamel, Sayed, la Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882 — (Paris, 1913).
74. Khedives and Pashas (Moberly Bell) London, 1884.
75. Kingston, W. Beatty, Monarchs I have met Vol. II — (London, 1887).
76. Knaplund, Paul, Gladestone and Britain's Imperial Policy (London, 1927.).
77. Knaplund, Paul, Gladestone's foreign policy — (N.Y. 1933).
78. Landau, Jacob, Parliaments and Parties in Egypt. (1953).
79. Langer, William L., European Alliances and alignments : 1871 —1890 (New York ,1931).
80. Langer, The diplomacy of Imperialism — 2 vols — (New York and London, 1935).
81. Leon, Edwin de, Egypt under its khedives (London, 1882).
82. Lésage, Ch., L'invasion anglaise en Egypte (Paris, 1906).

83. Lesseps, Ferdinand de, Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez; Séries IV et V (Paris 1879 — 1881).
84. Lewis, Bernard, the Emergence of Modern Turkey (Oxford, 1961).
85. Lyall., Sir Alfred, the Life of the Marquis of Dufferin and Ava (London. 1909).
88. Lytton, the Earl of, Wilfrid Scawen Blunt — (London 1961).
87. Malet, Sir Edward, Egypt: 1879 — 83 (London, 1909).
88. Malortie, Baron de, Egypt — Native rulers and foreign interference (London, 1883).
89. Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations: 1800—1953 (London, 1954)
90. Maunier, R., Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte moderne : 1789 — 1916 — (Cairo, 1918).
91. Mac Coan, Carlile — Egypt as it is — (London, 1877).
92. Mac Coan, Egypt under Ismail — (London, 1899).
93. Medlicott, W.N., The Berlin Congress and After — (London, 1938)
94. Michels, Baron Des, Souvenirs de Carrière: 1855 — 1886. (Paris, 1901).
95. Milner, Sir Alfred, England in Egypt — (London, 1894).
96. Mitchell, Pearl Boring, the Bismarckian Policy of Conciliation with France : 1875—85 — (Universty of Pennsylvania Press, 1935).
97. Morley, John, The Life of William Ewart Gladstone vol. III—(London. 1903).
98. Murat, Albrt, Le contrôle international sur les finances de l'Egypte de la Grèce et de la Turquie — (Paris, 1899).
99. Mustafa, Ahmed Abdel Rahim, — Some Aspects of Egypt's foreign Relations under Abbas I — Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University — vol. VIII (1963).
100. Newman, Major E.W. Polson, Great Britain in Egypt—(London, 1928).
101. Newton, Lord, Lord Lyons — 2 vols (London, 1913).
102. Ninet, John, Arabi Pacha — (Paris, 1884).
103. Ninet, Origin of the National Party in Egypt — the Nineteenth Century. Vol. XIII — (London, 1883).
104. Notovitch, N., L'Europe et l'Egypte — (Pairs, 1898).
105. Pears, Sir Edwin, Life of Abdul Hamid II — (London, 1917).
106. Pears, Sir Edwin, Forty years at Constantinople : 1873 — 1915. — (London, 1916).
107. Pemćant, Georges, l'Egypte et la Politique Française — (Paris, 1909).
108. Pensa, Henri, l'Egypte et le Soudan Egyptien — (Paris, 1895).
109. Pinon, René, L'Europe et l'Empire Ottoman — (Paris, 1913).
110. Pinon, René, France et Allemagne :1870 — 1913 — (Paris, 1913).
111. Plauchut, Edmond, l'Egypte et l'Occupation Anglaise — (Paris 1889).
112. Rogatz, Lowel Joseph, The Question of Egypt in Anglo French relations: 1875 — 1904 — (Edinburgh 1922).

113. Reinach, Joseph — Le Ministère Gambetta — (Paris, 1884).
114. Reinach, Joseph, la politique opportuniste; 1880—9 (Paris, 1890).
115. Résener, Hans, l'Egypte sous l'occupation anglaise et la question Egyptienne (Le Caire, 1896).
116. Rifaat Bey, the Awakening of modern Egypt — (London, 1947).
117. Rothstein, Theodor, Egypt's Ruin; A financial and admin. Record — (London, 1910).
118. Royle, Charles, The Egyptian Campaign : 1882 — 1885 Vol. I. (London. 1886).
119. Sabry, M., L'Empire Egyptien sous Ismail et l'Ingérence Anglo— Française : 1863 — 1879 — (Paris, 1933).
120. Sabry L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali et la Question d'Orient, 1811 — 1849. (Paris, 1930).
121. — La Genèse de l'Esprit National Egyptien, 1863—1882—(Paris, 1924).
122. Safran, Nadav, Egypt in Search of Political Community, (Harvard, 1961)
123. Safwat, M.M., Tunis and The Great Powers — (Alexandria, 1943).
124. Sammarco, Angelo, Les Règnes de Abbas, de Said et d'Ismail, 1848—79 (Rome, 1935).
125. — Le règne du Khédive Ismail : 1863 — 1875. (Le Caire, 1937).
127. Schéfer, Christian, d'une guerre à l'autre : 1870 — 1914. (Paris, 1915).
128. Seton - Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question — (London, 1935).
129. Shukry, M.F., the Khedive Ismail and slavery in the Soudan — (Cairo 1937).
130. Stoddard, L., The New World of Islam — (London, 1921).
131. Sumner, B.H., Russia and The Balkans: 1870 — 1880 — (Oxford, 1937).
132. Taffs, Winifred, Ambassador to Bismarck, Lord Odo Russel — (London, 1938).
133. Tardieu, André, France and the alliances — (New York, 1908).
134. Temperley, H., and Penson, Lillian, A century of diplomatic blue books; 1814 — 1914 — (Cambridge 1938).
135. The same, Foundations of British Foreign policy : from Pitt (1792)— to Salisbury (1902). (Cambridge 1938).
136. Vélay, Etienne, les Rivalités Franco-Anglaises en Egypte, 1876 — 1904. (Nîmes, 1904).
137. Wallace, D.Mckenzie, Egypt and The Egyptian question (London, 1883).
138. Wilson, A.T., The Suez Canal (London, 1933).
139. Wilson, Sir C. Rivers, Chapters from my official life (London, 1916).
140. Young, George, Egypt — (London, 1930).
141. Zananiri, G., Le Khedive Ismail et l'Egypte — (Alexandrie, 1923).
142. Zetland, the marquess of, Lord Cromer — (London, 1932).

خامساً : رسائل غير منشورة

١ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى : الخديو إسماعيل وعلاقاته بالباب العالى ـ رسالة قدمت إلى جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٠ للحصول على درجة الماجستير .

2. Abulleef, H.K., the Financial question and the re-organisation of the Egyptian financial administration : 1865— 1885, A thesis submitted in 1948, for the degree of M.A. at the Bristol University.

3. Seifeddean, I.N., England's Opposition to the Suez Canal Project. A thesis submitted to the Liverpool University for the degree of M. A.

فهرس الأعلام

(ا)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ط)

(ع)

(ن)

(هـ)

(و)

(لا)

(ى)

هذه السلسلة

تعد الثورة المصرية التى تفجرت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ موجة جديدة ورائعة من موجات ثوراتنا الوطنية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، ولما كان تاريخنا الوطنى الحديث والمعاصر قد مر بثورات وطنية ضد النفوذ الأجنبى والاستعمار والاستغلال والاستبداد، فقد أرادت دار الكتب والوثائق القومية أن تقدم هذه الإصدارات - غير الدورية - التى تعالج قضايا النهضة والثورة والحرية والعدالة، سواء عن مصر أو غيرها من تجارب الأمم الأخرى، خاصة ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخنا الوطنى، لتخاطب بها عقول الشباب وعامة المثقفين، ولتصلهم بتراث الفكر المصرى الحديث والمعاصر، والتراث العالمى على حد سواء.

ودار الكتب إذ تحيى ثورة الشباب فـ[...]
تقدم بهذه الإصدارات - بسعر رمزى - [...]
ومعرفيا يذكى معارك النهضة والتحرر بـ[...]
لنبنى معًا مصر جديدة وطنًا للحرية والعدا[...]
كما كانت عبر تاريخها المجيد





دار الكتب والوثائق القومية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة